تمهيد

إن التجارة قديمة قدم التاريخ وقد تطورت مع الزمن إلي أن وصلت إلي شكلها الحالي وعزز من وجودها الإتفاقيات والبرتكولات على المستويات المختلفة ورغم أنها مرت بمدارس مختلفة وتناولها الإقتصاديون بالبحث والتحليل إلا أن مفهومها متجدد خاصة وأن العالم أضحى قرية صغيرة وعبر العولمة وآلياتها ظهر مفهوم التكامل بانواعه ومستوياته المختلفة وكل هذه المفاهيم هي مرتبطة تماماً بالتنمية فكان لابد من الإشارة هنا إلي علاقة التجارة الخارجية بالتنمية .

يتناول هذا الفصل المقدمة والدراسات السابقة والإطار النظري الذي يتناول بإسهاب مفهوم التجارة الدولية وتعريفها والمفهوم الحديث والكلاسيكي للتجارة الخارجية ونظريات التجارة الدولية ومدارسها المختلفة والعلاقات الدولية والاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية .

وكذلك من خلال هذا الفصل نتعرض لبعض المفاهيم المرتبطة بالتجارة الدولية مثل التكامل الإقتصادي والعولمة الإقتصادية كذلك علاقة التجارة الخارجية بالتنمية الإقتصادية .

الفصل الأول

الإطار المنهجي والنظري والدراسات السابقة

1/1 المقدمة :

تجارة الحدود قديمة قدم المجتمعات البشرية كانت نتاج طبيعي للتجاور المكاني والإنساني بين الدول والتي كانت تتم بأشكال بدائية بين القبائل الحدودية عبر المقايضات في شكل تبادل سلعي يكمل إحتياجات الأطراف المتبادلة وهي إحدي أشكال التجارة الدولية والتي تتميز بالتلقائية والبساطة وبعد ظهور الحدود السياسية للدول الحديثة تطورت بإدخال الوسيط النقدي للتبادل التجاري وهي وسيلة فاعلة لتقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول وتعمل على تطور علاقات حسن الجوار بينها وهي تجارة ذات أبعاد إستراتيجية سياسية ، أمنية ، إقتصادية ، إجتماعية .

والسودان بموقعه المتميز يرتبط بحدود مشتركة مع سبعة دول في ظل تداخل قبلي واسع الأمر الذي جعل تحرك السكان عبر الحدود واقعاً لا يمكن نكرانه والتخلص منه خاصة وانها كانت تمارس بدون ضوابط او تقييد بأسس البنك المركزي مما أدى الي تأثيرها سلباً علي الإقتصاد وإدخاله في مصائب جمة كإنفتاح عمليات التهريب ، تصدير السلع الإستراتيجة وسلع الصادر الحر مقابل سلع هامشية أو يمكن إنتاجها محلياً إضافة لعدم حماية الصادر والمصدر من منافسة السلع المشابهة في الأسواق الخارجية .

لذا كان لابد من الإهتمام بهذه التجارة وتنظيمها وإيجاد صيغة قانونية للتبادل القائم بين المواطنين الذين يسكنون المناطق القريبة من الحدود والتي لا تتوفر فيها الخدمات والتسهيلات لتنظيم التجارة الخارجية بغرض تطويرها وتنميتها وتشجيع الصادر والوارد حتي تتمكن الدولة من رصدها وتوسيع قاعدتها لدعم الإقتصاد الوطني وضمان تدفق عائدات هذه التجارة لخدمة الإقتصاد الوطني وتحسين المستوى المعيشى والوضع الإجتماعي وتوفير فرص العمل للمواطن وتنمية إنسان تلك القبائل الحدودية مما يساعد على الإستقرار والحد من الهجرة الي العواصم والمدن الكبرى والذي بدوره يشجع على زيادة الإنتاج والتصدير وتلبية إحتياجات أسواق الدول الأخرى المجاورة .

ويعمل هذا البحث على دراسة وتوضيح كيفية تأثير تجارة الحدود علي تنمية إنسان المنطقة الحدودية وتفعيل النشاط الإقتصادي الذي يدعم من أواصر المحبة والصداقة بين السودان وجيرانه والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية وتحقيق تكامل اقتصاي وتجانس فكري وحضاري مما ييسر الي حد كبير إقامة المشروعات الإقتصادية التكاملية الذي يولد شعور قوي بوحدة المصلحة التي تعطي دافع سياسي قوي للتغلب علي العقبات .

وولايــة النيــل الأزرق مــن الولايــات الغنيــة بــالموارد الطبيعيــة التــي تهيئيهــا لأن تكــون ناهضــة فــي تجــارة الحــدود بينهــا ودول الجــوار غيــر أن قــرار الغــاء التعامــل بتجــارة الحــدود بــين الولايــات الحدوديــة ودول الجــوار قــد يحــد مــن نشــاطها بــرغم البروتكــولات والإتفاقيــات التــي تــربط بــين الــدول والــذي اذا لــم يــتم التراجــع عنــه يخلــق ازمــة سياســية جديــدة مــع بعــض الــدول خاصــة أثيوبيــا والتــي تعتمــد فــي التعامــل الإقتصــادي علــي البرتوكــولات الموقعــة معهــا فــي التجــارة الحدوديــة ووزارة الخارجيــة فــي جميــع نشــاطها الإقتصــادي . وفــي زمــن يعــاني فيــه مــواطن النيــل الأزرق ويــلات الحــرب وتبعاتهــا كــان لابــد مــن إنتشــاله ليــنعم بالحيــاة فــي تنميــة إقتصــادية متكاملــة تمكنــه مــن العيش فــي مستوي معيشــي لائــق فكــان لابــد مــن الإهتمــام بتجــارةالحــدود بإعتبارهــا مــؤثراً هامــاً علــي التنمية بالولاية .

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث في سؤال رئيس :

هل أثر قرار إلغاء تجارة الحدود على التنمية الإقتصادية الولائية ؟

وأسئلة فرعية :

1- هل تؤثر تجارة الحدود على التنمية الاقتصادية بولاية النيل الأزرق ؟
2- هل لتجارة الحدود آثار على الإنتاج والاستهلاك والإستثمار والعمالة والضرائب.
3- هل تنظيم تجارة الحدود يقلل من فرص التهريب ؟
4- هــل يعمــل تنظــيم تجــارة الحــدود علــى تحســين العلاقــات السياســية والأمنيــة بــين دول الجوار؟

أسئلة البحث :

السؤال الرئيس هو :

هل تؤثر تجارة الحدود على التنمية الإقتصادية الولائية؟

الأسئلة الفرعية :

- ماذا قدمت تجارة الحدود لولاية النيل الأزرق ؟
- هل تساعد تجارة الحدود في تنمية إقتصاد ولاية النيل الأزرق ؟
- كيف يمكن ان تتم تجارة الحدود بين اثيوبيا وولاية النيل الأزرق ؟
- قرار إلغاء تجارة الحدود هل كان مؤثراً على الصادر والوارد من دول الجوار؟
- ماهي معوقات تجارة الحدود وكيف يمكن تذليلها لتساعد علي التنمية بالولاية؟

أهداف البحث :

تهدف الدراسة الي الآتي :

- التعرف على تجارة الحدود وأثرها على التنمية الإقتصادية الولائية في ظل التكتلات الإقتصادية والإقليمية والدولية .
- التعرف على اثر تجارة الحدود علي التنمية الولائية وإيجاد الحلول والمقترحات التي تساهم في دفع عجلة التنمية .
- التعرف على مفهوم التجارة الخارجية ونظرياتها عبر المدارس المختلفة
- معرفة أثر التكتلات الإقتصادية والإقليمية والدولية على ميزان المدفوعات وتنمية الصادرات .
- التعرف على القوانين واللوائح التي تنظم تجارة الحدود .

أهمية البحث :

الأهمية الموضوعية :

ولاية النيل الأزرق من أغني مناطق السودان من حيث الثراء البيئي والتنوع المناخي وهي غنية بالمحصولات البستانية خاصة علي الشريط المحازي للنيل الازرق من الدمازين وحتى سنجة حيث تكثر زراعة الموز والموالح ومنطقة قيسان الغنية بأشجار المانجو ، إضافة الي الثروة المعدنية والكهرباء . وتجاور الولاية دولة أثيوبيا مما يساعد في تنشيط تجارة الحدود وحاجة الولاية لرفع معدلات التنمية خاصة وانها ضمن الولايات الأقل نمواً والتي تحتاج الي جهد عظيم للوصول بانسان الولاية الي درجة من الرقي والتنمية التي هو دافعها ووسيلتها ،

الأهمية النظرية :

تكمن أهمية البحث في وضع المقترحات والحلول التي تعين في تحقيق زيادة التوازن الإقليمي للتنمية ونشر النمو الإقتصادي على مساحات جغرافية واسعة عن طريق تجارة الحدود ومحاولة الإستفادة من عائداتها خاصة وان ولاية النيل الأزرق من الولايات البعيدة من المركز والتي تعتمد علي التعامل التجاري مع دول الجوار.

فروض البحث :

تفترض الدراسة ان تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا تبرز في الآتي :

- هنالك علاقة طردية بين تجارة الحدود والتنمية الإقتصادية الولائية .
- تجارة الحدود لها آثار على الإنتاج والاستهلاك والإستثمار والعمالة والضرائب.
- تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية .
- تنظيم تجارة الحدود يقلل من فرص التهريب وتعمل على تحسين العلاقات السياسية والأمنية بين دول الجوار .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية للدراسة : ولاية النيل الأزرق

الحدود الزمانية : في الفترة من 2002م – 2012م

منهجية البحث :

إستخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة الحالة بتناول جميع الجوانب المتعلقة بمشكلة البحث لتفسير اسباب وجود الحالة والخروج باحكام عامة تطبق علي الحالات المماثلة لها عن طريق جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وجمع البيانات من خلال الكتب والمصادر والأوراق العلمية التي تخص الدراسة .

مجتمع البحث :

العاملين في تجارة الحدود والمواطنين على حدود ولاية النيل الأزرق

عينة الدراسة :

يقوم الباحث بإختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (القصدية) وهى إحدى العينات غير الإحتمالية ، حيث تم توزيع (204) إستمارة علي المستهدفين في مجتمع البحث .

مصادر وأدوات جمع المعلومات :

تعتمد الدراسة على المصادر الأولية والثانوية من مقابلات وإستبيان يتم توزيعه علي المواطنين بالحدود والموظفين في اطار تجارة الحدود و التجار العاملين في تجارة الحدود و بيانات مجمعة وجاهزة مثل البيانات المالية والإحصائية التي تنشرها الحكومة ومؤسساتها مثل وزارة المالية ومصلحة الجمارك وما نشر حول الموضوع في الدراسات السابقة سواء كان ذلك على شكل أبحاث أو رسائل جامعية أو كتب أو التقارير المالية .

الصعوبات التى واجهت الباحث :

من أهم الصعوبات التي تواجه البحث ضعف قاعدة البيانات والمعلومات فلا توجد معلومات دقيقة توضح مؤشرات الصادر والوارد من والي دول الجوار عبر الحدود وبالتالي معرفة مساهمة الولاية في الإيرادات العامة للدولة ومن قبلها الولاية وتعقد إجراءات تجارة الحدود التي تم إلغاؤها ودخول شهادات الكوميسا كبديل لها . إضافة لحالة الطواريء التي تواجهها الولاية والتي تعيق من حرية التحرك وتحد من فرص تجميع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية مع ذوي الإختصاص .

هيكل البحث :

يشتمل البحث على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة حاول الباحث من خلالها التعرف على أثر تجارة الحدود علي التنمية الإقتصادية الولائية بولاية النيل الأزرق وقد ضم الفصل الأول الإطار المنهجي و النظري والدراسات السابقة تناول المقدمة (مشكلة البحث ، أسئلة البحث ،

أهمية البحث ،أهداف البحث ، فروض البحث ، حدود البحث وهيكل البحث) والدراسات السابقة وأهم مايميز الدراسة . ومفاهيم وتعريفات عن التجارة الخارجية ، نظريات التجارة الدولية والإتجاهات الحديثة لتفسير التجارة الدولية ، العولمة الإقتصادية) أما الفصل الثاني تجارة الحدود و التنمية الإقتصادية في السودان تناول تعريف تجارة الحدود والتطور التاريخي لها ، تنظيم تجارة الحدود ، تجارب السودان التكاملية ، الاتفاقيات على المستوي الثنائي والإقليمي والعالمي ومساهمة تجارة الحدود في الاقتصاد السوداني وأثرها علي الولايات الحدودية المختلفة. وتناول الفصل الثالث دراسة الحالة يتناول معلومات أساسية عن ولاية النيل الأزرق ، تاريخ تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا ،الاداء الفعلي لتجارة الحدود وأثره على التنمية في ولاية النيل الأزرق وأما الفصل الرابع تناول الدراسة الميدانية وإجراءات الدراسة التطبيقية وتحليل بيانات الدراسة وإختبار فروض الدراسة ومن ثم النتائج والتوصيات والخاتمة والملاحق وفهرس للمراجع.

2/1 الدراسات السابقة :

الدراسة الأولي : تجربة السودان مع التكتلات الاقليمية تجربة الكوميسا :

تناول د.يوسف خميس ابو رفاس 2004 [1] تجربة السودان مع التكتلات الإقليمية وهدفت الدراسة الي تقييم إنضمام السودان إلي الكوميسا وتتبع تجارب السودان التكاملية في المحيطين العربي والإفريقي بقصد تتبع عوامل ودوافع الوحدة والتكامل بين السودان وجيرانه من الدول العربية والإفريقية وأهداف هذه التكتلات وما يمكن أن تسهم به في دعم أواصر التعامل الإقتصادي خاصة في مجال تنشيط التجارة الخارجية لهذه الدول علاوة علي مساهمتها في تحقيق الأمن والإستقرار بين المنطقتين العربية والإفريقية .

وتوصلت الدراسة الي ان ضعف إستفادة السودان من الكوميسا يرجع إلي تأخر السودان في الإنضمام للمنظمة الشيء الذي أفقده الكثير من الفرص والوظائف والمساعدات الفنية والمشروعات التي تمولها المنظمة , وأن وجود السودان ضمن تكتل يجمع البلدان الإفريقية جنوب الصحراء يتيح له فرصة التفاعل والتضامن مع هذه البلدان كما يؤكد علي الروابط والأواصر المشترك معها علاوة علي تحقيق أهداف إستراتيجية تضمنتها إتفاقية الكوميسا ويؤكد علي ميثاق الوحدة الإفريقية , كذلك الوجود الصهيوني داخل هذه الدول يزداد يوماً بعد يوم فوجود السودان داخل هذا التكتل ربما يحد عبر الدبلوماسية من هذا التغلغل وهنالك بعض المشروعات التي مولها بنك التجارة التفضيلية مثل مصنع الشفاء ومسلخ وزارة الثروة الحيوانية ودار التغليف ومصنع النسيج للمنسوجات الشعبية , كما أن هنالك كوادر سودانية تعمل في الكوميسا .

الدراسة الثانية : مواكبة التجارة السودانية لمطلوبات العولمة :

تناول أحمد التجاني صالح [2] (المستشار السابق بوزارة التجارة الخارجية) مواكبة التجارة السودانية لمطلوبات العولمة 2004م وهدفت الدراسة الي التعريف بالعولمة وأهدافها وعولمة التجارة الخارجية بالسودان وإنضمامه لمنظمة التجارة العالمية .

وتوصلت هذه الدراسة إلي أن التجارة الخارجية أصبحت هي البوابة الواسعة التي تدخل بها السلع والخدمات إلي البلاد وتدخل منها إلي بلدان أخرى في تعامل تجاري وفق مبادلات واتفاقيات ثنائية متعددة الأطراف إقليمية وشبه إقليمية .

وبعد قيام منظمة التجارة الدولية أصبحت اليوم هي الحارس لهذه البوابة والمراقب لها وللسياسات التجارية التي تطبق من خلال صادرات السلع وواردتها .

---

[1] - د.يوسف خميس أبو رفاس (2004)- ندوة الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة ورقة حول (تجربة السودان مع التكتلات الاقليمية تجربة الكوميسا) جامعة أفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدارة رقم 47

[2] - أحمد التجاني صالح (2004) - ندوة الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة ورقة حول (مواكبة التجارة السودانية لمطلوبات العولمة) جامعة أفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدارة رقم 47

الدراسة الثالثة : أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع العمال الصغيرة والحرفية في السودان

(الهادي محمد آدم 2008) [1] تناول أثر تنظيم تجارة الحدود على تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة والحرفية بالسودان وقد هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على العوامل المؤثرة في تنظيم تجارة الحدود التي تؤدي دورها في تسويق منتجات قطاع الأعمال الصغيرة بولاية القضارف . كذلك التعرف علي نقاط القوة والضعف ، لقطاع مشروعات الأعمال الصغيرة و الحرفية حتي يؤدي دوره في الإستفادة من الفرص المتاحة في تجارة الحدود .

وقد توصلت الدراسة إلي ان التوسع في تجارة الحدود يؤدي إلي زيادة التسويق وأن تجارة الحدود تساهم في توفير السلع الضرورية بين ولاية القضارف وإقليمي الأمهرة والتقراي . وضعف قطاع المشروعات الصغيرة والحرفية يؤدي إلي عدم إستغلال الفرص التجارية بينهما .

وأوصت الدراسة بضرورة المساعدة في تشجيع عمليات الأنتاج والتسويق للمنتجات المحلية وتنمية صور التكامل الإقتصادي بين السودان والدول النامية مما يوفر شروط أفضل للمنتجات المحلية .

الدراسة الرابعة : أثر منظمة الكوميسا علي أداء السلع السودانية :

إبراهيم الخضر المدني 2008 [2] تناول أثر منظمة الكوميسا على أداء السلع السودانية وطرح اسئلة تبين مشكلة البحث وهي :

- هل يتأثر تسويق السلع السودانية داخلياً وخارجياً بإنضمام السودان للكوميسا ؟ وماهو نوع الأثر وماحجمه ؟
- هل يتاثر سلوك المستهلك السوداني بهذا الإنضمام للكوميسا ؟
- إستخدم الباحث أدوات الإستبيان لمعرفة ميول وإتجاهات المستهلك السوداني وذلك بعد أن أخذ عينة لعدد مائة مستهلك وكانت أهم النتائج التي خرج بها البحث هي :
- أظهرت الصادرات السودانية غير البترول عدم قدرتها علي المنافسة في أسواق الكوميسا .
- تذبذب الصادرات غير البترولية بين الزيادة النقصان مؤشر علي ضعف قدرتها التنافسية .
- نافست سلعة البترول في أسواق الكوميسا وحصلت علي أسواق في دول الجوار .

[1] - الهادي محد آدم (2008) أثر تنظيم تجارة الحدود علي تسويق منتجات قطاع العمال الصغيرة والحرفية في السودان (1994- 2004م) رسالة دكتوراة غير منشورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

[2] - ابراهيم الخضر المدني (2008) أثر منظمة الكوميسا علي اداء السلع السودانية – بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في إدارة الاعمال- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

الدراسة الخامسة : تناول الفاعلية الإقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان

(فوزي سعيد المرضي 2009م) [1] تناول الفاعلية الإقتصادية للتبادل التجاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية السودان , وهدفت الدراسة إلي التعرف علي حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات وجمهورية السودان وأهميته مقارنة مع إجمالي التجارة الخارجية للبلدين و للتحقق من ذلك إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بجانب أدوات التحليل الإحصائي وتوصلت الدراسة إلي نتائج عدة أهمهما أن التبادل التجاري بين الإمارات والسودان شهد نمواً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة (2001 02006) حيث إرتفعت واردات الامارات من السودان وصادارات السودان إلي الأمارا ت .

الدراسة السادسة : التكتلات الإقليمية وأثرها علي تجارة السودان الخارجية :

تناول (الطيب أحمد عبد الجبار 2009 م) [2] التكتلات الإقليمية وأثرها على تجارة السودان الخارجية وقد جاءت الدراسة كتقييم لتحديد المكاسب المحققة من الإستمرار في عضوية الكوميسا ومدى المخاطر المحدقة من الإنسحاب منها من ناحية ، ولتحديد جوانب الإنعكسات السالبة للإستمرار في عضوية الكوميسا علي الإقتصاد السوداني .

واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي أي تناولت موقف تجارة السودان الخارجية قبل إنضمام السودان لإتفاقية التعريفة الصفرية للكوميسا ومابعد إنضمام السودان إلي هذه الإتفاقية . وقد توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- كانت صادرات السودان لدول الكوميسا خلال الفترة (1990-2000) أي قبل تطبيق نظام التعريفة الصفرية ضعيفة مقارنة بإمكانيات السودان وقد شهدت الصادرات السودانية لدول الكوميسا تطوراً كبيراً خلال الفترة (2000- 2008) أي بعد تطبيق التعريفة الصفرية .
- دخول البترول إلي تركيبة الصادرات السودانية أدي إلي تناقص العجز في الميزان التجاري للسودان وأصبح يحقق فائض في الفترة الأخيرة .
- معظم حالات العجز التى عانى منها الميزان التجاري للسودان مع دول الكوميسا إرتبطت إلي حد كبير بموقف الميزان التجاري للسودان مع مصر .

[1] - فوزي سعيد المرضي (2009م)الفاعلية الاقتصادية للتبادل التجاري بين دول الامارات العربية المتحدة وجمهورية السودان(2001-2006) – بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا .

[2] - الطيب أحمد عبد الجبار (2009م) التكتلات الإقليمية وأثرها علي تجارة السودان الخارجية – بحث لنيل درجة الماجستير في الإقتصاد – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

- أثـر الكوميسـا علـى الصـادرات السـودانية غيـر البتروليـة ينحصـر فـي وضـعها لهـذه الصادرات أمام المنافسة دون المسؤولية عن أسباب ضعف مقدرتها التنافسية .
- تعرضت السلع الوطنية لمنافسة حادة من دول الكوميسا وبصفة خاصة من مصر .
- بعض السلع السودانية لها صور سالبة في ذهن المستهلك السوداني .

وقد كانت أهم التوصيات هي :

- الإهتمـام بالصـادرات السـودانية غيـر البتروليـة وحـل مشـاكلها وتعزيـز قـدرتها التنافسـية للإستفادة من أسواق دول الكوميسا .
- حـل مشـاكل القطـاع الصـناعي السـوداني والزامـه بـالجودة حتـي يسـتطيع المنافسـة داخليـاً وعالمياً .

أهم مايميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

بعـد أن تـم تنـاول أهـم الدراسـات السـابقة التـي تعرضـت لموضـوع الدراسـة أثـر تجـارة الحـدود علـى التنميـة الإقتصـادية الولائيـة دراسـة حالـة ولايـة النيـل الأزرق ، لابـد مـن الإشـارة إلـي أهـم مـا تتميـز بـه هـذه الدراسـة عـن الدراسـات التـي سـبقتها والتـي إسـتطاع الباحـث الوصـول إليهـا والإطـلاع عليهـا. وبشـكل عـام تتميـز الدراسـة الحاليـة مـن خـلال الفرضـيات والنمـوذج الـذي قدمتـه وتعـد هـذه الدراسـة مـن أحـدث الدراسـات التـي تناولـت موضـوع تجـارة الحـدود . وهنالـك العديـد مـن الدراسـات تناولـت مفهـوم التجـارة الخارجيـة الاقتصـادية والتجـارة الدوليـة وتجـارة الحـدود والتنميـة الإقتصـادية إلا أنـه لـم يكـن هنالـك دراسـة واحـدة تناولـت تجـارة الحـدود واثرهـا علـي التنميـة الإقتصـادية الولائيـة, كـذلك حـدود الدراسـة المكانيـة ولايـة النيـل الأزق جعلـت هـذا البحـث مميـزا عـن غيـره مـن البحـوث والدراسات الأخري السابقة .

3/1 الاطار النظري :

1-3-1 مفهوم العلاقات التجارية الدولية وتعريفها :

تعرف التجارة بأنها التبادل الطوعي للبضائع والخدمات أو كليهما معاً بين كيانات أو دول وليس أفراد. والمكان الذي يتم به تبادل البضائع يدعى تقليدياً السوق ثم أصبحت كلمة سوق تدل على مجمل المجال الذي يمكن للتاجر بيع بضاعته فيه فلم يعد محصوراً في مكان واحد وانما يشمل كافة الخيارات المتاحة له للبيع . يتم التفاوض خلال البيع على سعر البضائع الذي يقدر قيمتها ويتم الدفع حاليا عن طريق وسائل للتبادل التجاري تدعى النقود والتي كانت عامل أساسي من عوامل تطور التبادل الدولي حيث لم يعد بالضرورة ان يلتقي البائع لبضاعة معينة ومشتريها في مكان وزمان معين حتي تتم المبادلة وإنما من الممكن ان تتم من خلال إستخدام النقود كوسيط للتبادل ، حيث تتم عملية بيع السلعة مقابل النقود ، ومن ثم شرائها في عملية أخري مقابل دفع ثمنها بالنقود، بدلاً من الشكل التقليدي للبيع الذي كان عبارة عن مقايضة وهي مبادلة بضاعة مقابل أخري. وكذلك التطور الواسع في مجال النقل والإتصال عمل علي إلغاء المسافات والوقت الطويل الذي تستغرقه عملية نقل السلعة مهما بعدت المسافات وإنتقال الأشخاص أدي هو الأخر الي توسيع المبادلات إضافة التى التطور في الإعلان ووسائله عبر إستخدام الماركات التجارية ، والعناية والإعلان والترويج سهل من عملية التبادل السلعي . والتبادلات قد تحدث بين طرفين (تجارة ثنائية) أَو بين أكثر من طرفين (تجارة متعددة الجوانب) و تم إختراع المال لتسهيل عملية التجارة وفي العصر الحديث أُدخلت بطاقات الإئتمان والتجارة الإلكترونية لتسهيل تداول الأسهم التجارية وعمليات الشراء الفورية.

إن أساس قواعد التعامل الدولي قديمة قدم التجارة والمبادلات والعلاقات الإقتصادية الخارجية ، وقد وجدت في التاريخ القديم ، أي مع وجود فائض من الإنتاج يزيد عن إحتياجات الفرد ، بحيث يستدعي هذا الفائض مبادلته مع الفائض لدي الأخرين ، والذي يحتاج إليه الفرد ولا يقوم بتلبيته من خلال إنتاجه .

وقد تطورت هذه القواعد التجارية وإزدهرت في عصور عدة منها قواعد التعامل التي سادت في الحضارات القديمة ، ومن بينها حضارة وادي الرافدين حيث إحتوت شريعة حمورابي مثلاً على العديد من القواعد التي تنظم المبادلات ومقاييس الوزن ، وما إلي ذلك سواء علي مستوي التعامل الداخلي أو على مستوي التعامل الخارجي .

وازدهرت التجارة قبل الإسلام وأستمرت بعده وجاء التأكيد على التجارة وأهميتها في العديد من الآيات القرأنية الكريمة ، وبالذات منها التجارة الخارجية حيث يقول سبحانه وتعالي :{ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ}(سورة قريش الآية 1-2) وهذه السورة المكية تبين الرحلات

التجارية الخارجية التي كانت تدور بين قريش واليمن شتاءً، و بينها و بين الشام صيفاً ويسأل الله عز وجل قريشاً أن يكونوا شاكرين النفع الذي كان يتحق لهم من التجارة ، والذي يطلق عليه الكسب من التجارة في الأدب الإقتصادي المعاصر ، والأمان الذي كان يحيطهم عند القيام بهذه الرحلات ، وقيل أيضاً في تفسير الآيات أن بلادهم كانت تفتقر في بعض السنين ، فلا يستطيعون الإكتفاء منها فتصيبهم المجاعة ، ولكن التجارة تجلب لهم الخير ، وكانوا فيها آمنيين لأنهم أهل حرم ، وبالتعبير الحديثأن الإكتفاء الذاتي لم يكن ممكناً دائماً ، ولم يكن هناك بُد من التجارة الخارجية ، فجلبت لهم هذه نفعاً وآمناً .

وهكذا وضعت الأسس الأولي لقيام التجارة الخارجية وتفسيرها ودواعيها وعلى هذا الأساس إزدهرت تجارة الدول الإسلامية إزدهاراً مستمراً وصل إلي حدود لم تكن معروفة من قبل علي مستوي العالم ، وبالذات في الفترة الممتدة من العصر العباسي إلي بداية عصر النهضة الأوربية في القرن الرابع عشر الميلادي ، وكانت الرحلات التجارية تسير براً وبحراً علي إمتداد الدولة الإسلامية الكبري شرقاً وغرباً ، فتنتقل الخيرات من بلدان اوربا شمالاً وغرباً ، وبين الهند والصين ومابينهما من الممالك جنوباً وشرقاً وكذلك مع أفريقيا وخاصة البلدان الساحلية منها ، حيث كانت الدولة الإسلامية حينذاك تقود مسيرة التقدم الحضاري في العالم ، ولا يذكر التاريخ أن نشاطاً تجارياً قام داخل دولة كبري علي أسس عادلة ومتكافئة كما كان عليه الحال في الدولة الإسلامية قديماً .[1]

ومن وجهة أخرى ومع استقرار الدولة العربية الإسلامية، والتطور الذي أصاب جميع فروع الحياة ، ومع نظرة الإسلام الإيجابية إلى التجارة والعمل، فقد تحولت العواصم العربية إلى مراكز مهمة، كمكة المكرمة، والبصرة، والحيرة، ودمشق والقاهرة، وبغداد .

ومما لا شك فيه أن التطور التاريخي أدى إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية كما تعرف اليوم ، ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية. ينتجه الأفراد الأخرين ، وهو ما نجم عنه التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد في المجتمع .

وقد بدأت التجارة الدولية منذ قديم الزمان ولكن في القرون الأخيرة زادت أهمية هذه التجارة سواء اقتصادياً أو سياسياً أو حتى اجتماعياً . وأدت الأكتشافات الجغرافية و التوجه نحو الحصول علي الذهب والفضة الي توسيع المبادلات من خلال تصدير السلع والخدمات الي المناطق الجديدة مقابل الحصول علي الذهب والفضة والمعادن النفيسة [2] وقد أسهمت الثورة الصناعية كثيراً في تعزيز أهمية هذه التجارة والذي ساهم أيضا هو تطور وسائل النقل

[1] د. فليح حسن خلف (2004) العلاقات الاقتصادية الدولية – مؤسسة الوراق للنشر – الطبعة الأولي – ص46.
[2] - المرجع السابق – ص 18.

والعولمة والشركات متعددة الجنسيات. وقد عبر المجتمع الدولي عن أهمية التجارة من خلال إطلاق اتفاقية الجات ثم منظمة التجارة العالمية(WTO) التي يراد لها ان تنظم العمل التجاري العالمي، على الرغم من وجود اختلاف في وجهات النظر من حيث الفوائد المرجوة من هذه المنظمة، ولمن ستكون المصلحة في أنشطتها.[1]

وينتج عن هذه الطبيعة المميزة للتجارة الدولية ، معالجة نظرية وتطبيقية خاصة تشكلت من تراكم نظري وتطبيقي اقتصادي، تعاظم بتعاظم المكانة التي احتلتها التجارة الدولية في القرنين الماضيين. وهنالك إتصال واضح بين التجارة الدولية والتجارة الخارجية فحتي نتوصل الي مفهوم التجارة الدولية لابد أن نتعرض الي مفهوم التجارة الخارجية.

فالتجارة الخارجية هي مبادلة السلع و الخدمات بين أشخاص طبيعيين أو معنويين يقيمون في دول مختلفة و يمكن التفرقة بين مصطلح التجارة الخارجية بمعناها الضيق ومصطلح التجارة الخارجية بمعناها الواسع . نجد أن مصطلح التجارة الخارجية بالمعني الضيق كلاً من الصادرات والواردات المنظورة , في حين يغطي إصطلاح التجارة الخارجية بالمعني الواسع كلاً من الصادرات والواردات المنظورة السلعية والصادرات والواردات غير المنظورة الخدمية والهجرة الدولية , أي إنتقالات الأفراد بين دول العالم المختلفة والحركات الدولية لرؤوس الأموال , أي إنتقالات رؤوس الأموال بين دول العالم . وأمام هذا التباين في المفاهيم إتجه بعض الكتاب إلي إستخدام إصطلاح التجارة الخارجية للدلالة علي النطاق الضيق لها بينما أطلق مفهوم التجارة الدولية للدلالة علي التجارة الخارجية بالمعني الواسع وإذا إنتقلنا إلي مصطلح التجارة الدولية يمكن أن يعرف الفرق بينه وبين التجارة الخارجية , فإنه يمكن القول أن الإختلاف بينهم كبير : فالمصطلح الأول – أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الثاني أي التجارة الدولية [2] .

والتجارة الخارجية أيضاً هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة, وتشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي في مختلف البلدان. أما التجارة الدولية فهي حركة السلع والخدمات وأنتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الأنتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الأضافية الأخرى.

وهناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية منها ما يلي:

- كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة. [3]

[1]- مصدر الكتروني - http://ar.wikipedia.org/wiki 1-12-2012م .
[2] - سامي عفيفي حاتم - 2004م – قضايا معاصرة في التجارة الدولية - دار النسر الذهبي للطباعة –ص 34.
[3] - سامي عفيفي حاتم - 1993- التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم - الدار المصرية اللبنانية - الطبعة الثالثة - ص3.

- المعـاملات التجاريـة الدوليـة فـي صـورها الثلاثـة المتمثلـة فـي انتقـال السـلع و الأفـراد و رؤوس الأمـوال ، تنشـأ بـين أفـراد يقيمـون فـي وحـدات سياسـية مختلفـة أو بـين حكومـات و منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .[1]
- عمليـة التبـادل التجـاري فـي السـلع و الخـدمات و غيرهـا مـن عناصـر الإنتـاج المختلفـة بـين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[2]

مـن التعـاريف السـابقة نسـتنتج أن التجـارة الخارجيـة عبـارة عـن مختلـف عمليـات التبـادل التجـاري الخـارجي سـواء فـي صـور سـلع أو أفـراد أو رؤوس أمـوال بـين أفـراد يقطنـون وحـدات سياسـية مختلفـة بهـدف إشـباع أكبـر حاجـات ممكنـة. و تتكـون التجـارة الخارجيـة مـن عنصـرين أساسـيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

وايضـاً يمكـن القـول إن التجـارة الخارجيـة هـي حصـيلة توسـع عمليـات التبـادل الإقتصـادي فـي المجتمـع البشـري، التـي نتجـت عـن إتسـاع رقعـة سـوق التبـادل الإقتصـادي الجغرافيـة. بحيـث لـم تعـد السـوق مغلقـة أو قائمـة علـى منطقـة جغرافيـة واحـدة ، وتضـم مجتمعـاً وتكوينـاً سياسـياً واحـداً . بـل إتسعت لتتم المبادلات السلعية والخدمية فيها بين أقاليم ذات مقومات إجتماعية وسياسية مختلفة.

الفرق بين التجارة الداخلية و الخارجية :

يختلـف مفهـوم التجـارة الخارجيـة عـن التجـارة الداخليـة، فـي أن الأولـى تقـوم بـين أطـراف دوليـة تفصـل بينهـا حـدود سياسـية، وموانـع تـداول، وأنظمـة، وقـوانين، وآليـات، ليسـت قائمـة بـين أطـراف التـداول فـي السـوق التجاريـة الوطنيـة. ويمكـن النظـر إلـى التجـارة االخارجيـة علـى أنهـا ذلـك النـوع مـن التجـارة الـذي ينصـب علـى كتلـة التـدفقات (الصـادرات والـواردات) السـلعية المنظـورة ، التـي تؤلـف مجمـل الإنتـاج السـلعي المـادي الملمـوس المتـداول فـي أقنيـة التجـارة الخارجيـة بـين الأطـراف المتداولـة مـن جهـة وعلـى كتلـة التـدفقات (الصـادرات والـواردات) الخدميـة غيـر المنظـورة التـي تتـألف مـن خـدمات النقـل الـدولي بأنواعـه، وخـدمات التـأمين الـدولي، وحركـة السـفر والسـياحة العالميـة، والخـدمات المصـرفية الدوليـة، وحقـوق نقـل الملكيـة الفكريـة ، وخاصـة نقـل التقانـة (التكنولوجيـة) مـن جهـة أخـرى. وعلـى ذلـك فـإن للتجـارة الخارجيـة طبيعـة خاصـة بهـا، تختلـف عـن طبيعـة التجـارة داخـل الدولـة الواحـدة وقـد يرجـع ذلـك الـي إنقسـام العـالم إلـي وحـدات سياسـية مسـتقلة عـن بعضـها الـبعض ونتيجـة لـذلك إختلفـت وحـدات التعامـل النقـدي , كـذلك إخـتلاف نسـب تـوافر عناصـر الإنتـاج بـين دولـة وأخـري واخـتلاف العقائد والنظم الإقتصادية وطبيعة الأسواق التي ادت الي تباين في درجات النمو الإقتصادي .

[1] - رشاد العصارو عليان الشريف و حسام داود و مصطفى سلمان (2000) التجارة الخارجية - دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة - عمان الطبعة الاولى ص 12 .

[2] - حمدي عبد العظيم (1996)اقتصاديات التجارة الدولية - مكتبة زهراء الشرق - ص 18.

و كـل مـن التجـارة الداخليـة و الخارجيـة تكـون نتيجـة للتخصـص و تقسـيم العمـل الـذي يـؤدي بالضـرورة إلـى قيـام التبـادل إلا أن هـذا لا يمنـع مـن وجـود بعـض الإختلافـات بـين التجـارتين تكمـن فيما يلي:

- التجـارة الداخليـة داخـل حـدود الدولـة الجغرافيـة أو السياسـية فـي حـين أن التجـارة الخارجيـة علـى مستوى العالم.

- التجـارة الخارجيـة تـتم مـع نظـم إقتصـادية و سياسـية مختلفـة فـي حـين أن التجـارة الداخليـة فـي ظـل نظـام واحـد . وإخـتلاف الأنظمـة السياسـية و الإقتصـادية المسـتخدمة بـين دول العـالم الـذي يـؤدي الـي إخـتلاف الإجـراءات التـي تتخـذها الدولـة فـي مجـال نشـاطها الإقتصـادي فقـد يقـوم النشـاط الإقتصـادي وبالتـالي تبـادل السـلع والخـدمات وفقـاً للعـرض والطلـب فـي حـين أن دول أخـري تتخـذ إجـراءات مختلفـة فـي تحديـد إنتاجهـا ونشـاطها الإقتصـادي وبالتـالي تتبـاين الإجـراءات مـن بلـد لآخـر فتصـعب المبـادلات بـين الـدول ممـا يجعـل التجـارة الداخليـة تختلـف عـن التجارة الخارجية .

- اخـتلاف ظـروف السـوق و العوامـل المـؤثرة فيـه فـي حالـة التجـارة الخارجيـة عنهـا فـي حالـة التجارة الداخلية.

- سـهولة إنتقـال عوامـل الإنتـاج داخـل الدولـة الواحـدة فـي حـين يصـعب ذلـك فـي التجـارة الخارجيـة. وقـد أعتبـر هـذا العامـل هـو الأسـاس للتميـز بـين التجـارة الداخليـة والتجـارة الخارجيـة وصـعوبة حركـة إنتقـال عناصـر الإنتـاج بـين الـدول مرتبطـة بصـعوبات إداريـة أو إقتصـادية أو إجتماعيـة أو حتـي سياسـية تقيـد هـذه الحركـة وبالـذات تحـرك عنصـر العمـل إذ أن عنصـر العمـل يواجـه قيـود عديـدة سواء من الدولة التي يتم الإنتقال اليها أو منها .

- إخـتلاف الـنظم القانونيـة و التشـريعات الاقتصـادية و الضـرائبية و الاجتماعيـة التـي تـنظم التجارة الداخلية عنها في التجارة الخارجية .

- وجـود عملـة واحـدة تقـوم علـى أساسـها التجـارة الداخليـة بينمـا تتعـدد هـذه العمـلات فـي حالـة التجـارة الخارجيـة. [1] وإخـتلاف العملـة يـؤدي إلـي نشـوء مشـكلات تعتـرض التبـادل الـدولي إذ إن التبـادل يـتم مـن خـلال إسـتخدام النقـود وخاصـة بعـد التطـور الـذي جعـل مـن حالـة المقايضـة حالـة نـادرة وخاصـة ، وهـذا الإخـتلاف يـؤدي الـي إخـتلاف قـيم السـلع والخـدمات التـي يـتم التعبيـر عنهـا بشـكل نقـدى وأحيانـاً كثيـرة تلجـأ الـدول الـي تغييـر أسـعار صـرف عملاتهـا حسـب مـا تقتضـيه ظروفها وأوضاعها الخاصة .

[1] - رعد حسن الصرف (2000) أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية - دار الرضا للنشر. الطبعة الأولى - الجزء الأول - ص 55.

-إختلاف الموارد الإقتصادية الذي يؤدى إلى إختلاف الدول في إنتاج السلع وبالتالي تكلفة هذا الإنتاج ونوعيته وبالتالي إختلاف ما يواجه التجارة الخارجية عن مثل مايواجه التجارة الداخلية ، لأن توفر الموارد يتيح الإنتاج بتكلفة أقل مقارنة مع دولة أخرى لا تمتلك ذات الموارد . واعتمادها على مستلزمات مستوردة في إنتاجها يرفع من كلفة الإنتاج وبالتالي صعوبة إجراء المبادلات بين إنتاج الدولتين علي أساس ذلك لإختلاف موارد الدولتين وهذا الأمر لا يبرز في التبادل الداخلي .

اسباب قيام التجارة الخارجية :

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- إختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظراً لإختلاف البيئة.
- إختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- وجود فائض في الإنتاج نتيجة لإختلاف الموارد المتاحة .
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة. [1]
- عدم استطاعة أي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع السلع و الخدمات.
- إن توسع نشاط المؤسسات الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الإنتاج الأمر الذي أدى إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها عن طريق التصدير و الحصول على منتجات الدول الأخرى عن طريق الإستيراد.
- إن تقسيم العمل الدولي أدى إلى ظهور دول متخصصة في الإنتاج الزراعي .
- من مصلحة الدولة أن تتخصص في إنتاج المنتج الذي يتميز بتكاليف نسبية أقل و تصدير فائض منه، وتقوم باستيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها محلياً بتكاليف نسبية أعلى. ويقصد بالتكاليف النسبية لإنتاج سلعة ما، تكاليف إنتاج هذه السلعة في بلد ما منسوبة إلى تكاليف إنتاج سلعة أخرى أو نفس السلعة في بلد آخر[2].

أهمية التجارة الخارجية :

التجارة الخارجية تخلق شبكة من الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة وتوثر علي أسواق السلع والخدمات وبالتالي تقوم بتزويد المستهلكين بالسلع والخدمات التي يحتاجونها ولا

[1] - حمدي عبد العظيم - مرجع سابق – ص ص 16-17 .

[2] - مصدر إلكتروني - منتدي ثانوية بو عقلة عبدالقادر تسابيت ادرار -http://tsabit-lycee.yoo7.com/forum - - الخميس 10 يناير 2013م الساعة 7:58 م.

يستطيعون إنتاجها محلياً عن طريق إستيرادها ، في حين أن بلد ما يستطيع التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها إلي بلدان أخري ، و تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع لما لها من أهمية تتمثل فيما يلي:

- ربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض زيادة على اعتبارها منفذاً لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

- إعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولي و ذلك لإرتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير، و مستويات الدخول فيها و قدرتها كذلك على الإستيراد و إنعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية و ما له من آثار على الميزان التجاري. [1]

-تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً .

- التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصص و التقسيم الدولي للعمل. [2]

- نقل التكنولوجيا و المعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة و تعزيز عملية التنمية الشاملة.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلية نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض و الطلب.

- الارتقاء بالأذواق و تحقيق كافة المتطلبات و الرغبات و إشباع الحاجات.

- إقامة العلاقات الودية و علاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدود و تقصير المسافات و التي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية جديدة. [3]

1-3-2 مفاهيم التجارة الخارجية :

أولاً :المفهوم الكلاسيكي للتجارة الخارجية :

جاء الإقتصادي الكبير أدم سميث في كتابه البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم في عام 1767م , وإستكمل حلقاتها بعد وفاة آدم سميث ثلاثة من الإقتصاديين هم جان بيتي ستا ساي (1767- 1832م) , توماس روبرت (1766 -1843م) وديفيد ريكاردو (1772 – 1823م) ولقد تمكن هؤلاء الإقتصاديون الثلاثة من تحسين وتطوير أراء آدم سميث و صاغوا البناء الكلاسيكي , وكلهم عضدوا علي المفهوم الضيق للتجارة الخارجية وتمكن ريكاردو من صياغة وتطوير نظرية سميث في النفقات النسبية والتي كان من بين فروضها ذلك الفرض الكلاسيكي

[1] -. رشاد العصار و آخرون- مرجع السابق.- ص13.
[2] - حمدي عبد العظيم - مرجع سابق - ص 20.
[3] -. رعد حسن الصرف- مرجع سابق – ص ص57-58.

الخاص بعدم قدرة عناصر الإنتاج علي التنقل بين دول العالم المختلفة علي الرغم من قدرتها علي التنقل داخل حدود الدولة الواحدة واعمالاً لهذا الفرض الكلاسيكي تم إستبعاد تدفقات رؤوس الأموال الدولية والهجرة الدولية من ظاهرة التبادل الدولي وتم الإبقاء فقط علي حركة التبادل السلعي حيث لم يتبق سواها .

وكانت التجارة الخارجية تنصب في جوهرها علي حركة التبادل الدولي والسلعي (وهي حركة مادية تستبعد حركة تجارة الخدمات من مكوناتها) . فإننا نجد أن مصطلح التجارة الخارجية في إطاره الكلاسيكي لا يخرج من كونه وصفاً لإنتقال السلع بين دول العالم المختلفة . من هنا يمكن القول أن مفهوم التجارة الكلاسيكية ينصب في حركة التجارة الخارجية المنظورة .

ثانياً : المفهوم الحديث للتجارة الخارجية :

لقد إكتسب تعميم وإنتشار مصطلحالتجارة الدولية بعداً رسمياً في إطار جولة أرجواي أي الجولة الثامنة للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف حيث أحل إصطلاح (تحرير التجارة الدولية) محل إصطلاح (التجارة الخارجية) حيث أن الأخير كانت تشرف عليه الجات GATT(1947- 1994م) , في حين تولت منظمة التجارة العالمية World Trade Organization والتي يرمز لها بالأحرف الثلاثة باللغة الإنجليزية WOT الإشراف علي تحرير التجارة الدولية بكل مكوناتها السابقة ,وذلك إعتباراً من أول يناير 1995م .[1]

وقد ظهرت حديثاً مفاهيم مختلفة للتجارة الدولية منها التجارة الخارجية غير المنظورة وهي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي , كذلك إنتقال عنصر العمل أو مايسمي بالهجرة الدولية , والحركة الدولية لرؤوس الأموال وهي إنتقال رؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة .

وقد إشتهرت مصطلحات جديدة منها العولمة بأدواتها المختلفة التي تطورت بحيث أصبح تنظيم و تسيير الاقتصاد العالمي تتحكم فيه المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات بدل الدول، وحركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، واندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي. كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد. وساهمت في أتساع نطاق التجارة الدولية مما يساهم بصورة فاعلة في التنمية الإقتصادية للدول .

3-3-1 نظريات التجارة الدولية :

تتعلق نظريات التجارة الدولية بتحديد النمط الذي يحكم التجارة الدولية بمعني أنها تحاول الإجابة علي مجموعة من التساؤلات تتعلق بكيفية تحديد صادرات وواردات كل دولة أي لماذا

[1] - كامل بكري (1996م) الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل - الدار الجامعية الاسكندرية ص 20

تصدر دولة ما سلعة معينة وتستورد سلعة أخري بالإضافة إلي كيفية تحديد شروط التبادل التجاري والمكسب من التجارة الدولية وكيفية توزيعه على الدول المختلفة أطراف التبادل .[1]

المذهب التجاري (مدرسة التجاريين) :

ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من إنجلترا و أسبانيا وفرنسا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وبدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية ويدافعون عن فلسفة إقتصادية عرفت بالمذهب التجاري والتي تلخصت أهدافها في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) والتي كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمم وعظمتها ، ويمكن الحصول عليها من مصدرين أولهما مناجم الذهب والفضة وهي موجودة في بلدان محددة و ثانيهما التجارة الخارجية ، وإنطلاقاً من ذلك فقد إقترح التجاريون أن تقوم الدولة بالتدخل في الشئون الإقتصادية . وذلك بتشجيع الصادرات وتقييد الواردات وخاصة الكمالية منها حتي تستطيع أن تخلق فائضاً في ميزان المدفوعات لصالحها وتستقدم الذهب والفضة إليها . وبما أن جميع الدول التي تتم المتاجرة بينها لا تستطيع أن تخلق فائضاً في الميزان التجاري في وقت واحد علماً بأن كمية الذهب والفضة ثابتة في وقت معين وعليه فإن بعض الدول تحقق مكاسب من المعادن النفيسة على حساب الدول الأخرى وهذا يثبت أن المذهب التجاري هو مذهب قومي يري أن دعم الدولة من الأمور المهمة.[2] وإن ماسبق مبني على الإعتقاد الذي ساد في المذهب التجاري بأن وفرة المعادن النفيسة والفضة لدي دولة ما يمثل زيادة في ثروتها وقوتها وذلك إستناداً إلي مايأتي:

1- أن زيادة ما لدى الدولة من معادن نفيسة وبالذات الذهب والفضة منها يؤدى إلى إرتفاع الأسعار ، وهذا يقود إلى توسيع النشاطات الإقتصادية وتطورها ، ويستند هذا إلى ظروف ثورة الأسعار الي سادت في القرن السادس عشر وما رافقها من إزدهار في الأوضاع الإقتصادية ، وتفسير ذلك أن زيادة الأسعار يتضمن زيادة الأرباح وهذا مايشجع علي التوسع في النشاطات الإقتصادية سواء كانت تجارية أو صناعية ، من أجل الحصول علي هذه الأرباح المرتبطة بإرتفاع الأسعار ، هو ما يضمن تحقيق توسع إقتصادي من خلال ذلك .

2- إن زيادة المعادن النفيسة لدي الدولة يؤدي إلى أنخفاض سعر الفائدة ، وبالتالي إتساع النشاطات الصناعية الزراعية ، نتيجة لإتساع عملية الإقتراض للقيام بهذه النشاطات المستندة إلي سعر الفائدة المنخفض ، والذي يشجع على هذا الإقتراض ، وهو مايشكل أساس نظرية الفائدة بإعتبارها تمثل كلفة الإستثمار ، ولإستخدام الموارد المالية المقترضة في النشاطات

[1] - أ.د. عبد الرحمن يسري ,أ.د.إيمان محب زكي ,د. إيمان عطية ناصف ود. محمد جابر محسن– بدون تاريخ – الإقتصاد الدولي الدار الجامعية –ص 10 .

[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار (2007م) الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي – ص 36.

الإقتصادية ، وإنخفاضها يؤدي إلي طلب علي الأموال لغرض إستخدامها في توسيع النشاطات الإقتصادية وتنويعها وتطورها .

3- إعتماد سياسة الأجور المنخفضة التي تضمن بقاء كُلف الإنتاج المنخفضة ، بما يشجع التوسع في الصناعة ، ومن ثم تصدير المنتجات ، إضافة إلى إعتقاد المذهب التجاري بأن الأجور المنخفضة بالإضافة إلي أنها لا تحقق إنخفاض الكلفة فحسب ، ولكنها تشجع العمال علي بذل جهود أكبر من أجل إكتساب الدخل الذي يكفي لعيشتهم وتلبية متطلباتهم الحياتية .

ولذلك إعتبر المذهب التجاري التجارة أهم النشاطات الإقتصادية ، تليها في ذلك الصناعات نظراً لأن التجارة يتشكل فيها الفائض من خلال زيادة الصادرات علي الإستيرادات ، وبما يؤدي إلي حصول الدولة علي المعادن النفيسة وبالذات الذهب والفضة ، والتي أعتبرت ثروة الدولة وقوتها ، وبالشكل الذي يعوضها عن إفتقارها إلي مناجم المعادن الثمينة هذه ، في الوقت الذي تشكل فيه الصناعة بتطورها أساس الزيادة في الصادرات .[1]

مدرسة الطبعيين :

ويؤكد المذهب الطبيعي على الزراعة ويعتبرها القطاع الأساسي والمنتج في الإقتصاد ولذلك أولي المذهب الطبيعي أهمية كبيرة لهذا القطاع وتطوره وتوسيع نشاطه .

ولا شك أن من بين ما يؤدي إلي هذا التطور والتوسع في نشاطاته ، التجارة الخارجية التي يمكن أن تلعب دوراً مهماً في ذلك .

وبما أن فرض القيود علي الإستيراد التي ينادي بها المذهب التجاري تؤدي إلي تقييد الصادرات من المنتجات الزراعية ، وهو مايحد بالتالي من التوسع في إنتاجها ، ولذلك هاجم دعاة المذهب الطبيعي القيود التجارية بإعتبارها تحد من تحقيق زيادة في الطلب علي المنتجات الزراعية. ولذلك تمت دعوة أصحاب المذهب الطبيعي إلي حرية التجارة ، وعدم فرض قيود على الإستيراد من العالم الخارجي ، لأن هذا الإستيراد من دولة معينة يشكل صادرات لدولة أخرى ، ذلك أنه عندما تلجأ دولة معينة إلي إتباع سياسة تقييد الإستيراد فإنها تفرض بالضرورة قيوداً علي الصادرات إليها التي لا تمثلها إستيراداتها من الدول الأخرى .[2]

وفي ظل هذا المذهب ووفقاً للقوانين الطبيعية والقاعدة المعروفة دعه يعمل دعه يمر الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلي ممارسة نشاطها الإقتصادي بحرية بعيداً عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلي التجارة الخارجية .

ثم جاء الفكر التقليدي وبدأت تظهر نظريات محددة في التجارة الدولية فظهرت فكرة النفقات المطلقة أو النفقات النسبية لتفسير التجارة الدولية ، فقدم آدم سميث نظرية النفقات النسبية . ثم

[1] - د. فليح حسن خلف – مرجع سابق – ص 46.

[2] - المرجع نفسه ص51 .

جاء جون ستورات ميل وطور نظرية التجارة الدولية ووضع نظريته المعروفة بأسم نظرية القيم الدولية. وقد أشهر ميل مفهوم معدل المقايضة الدولي .

ويرجع ظهور فكرة التجارة الدولية الحديثة إلى الاقتصادي السويدي هكشر(Eli Heckscher) ولكن تلميذه أولين (B.Ohlin) هو الذي طورها ووضع خطوطها الدقيقة في كتابه الذي نشره عام 1923 حتي أصبحت تعرف باسم نظرية أولين للتجارة الدولية هي امتداد للتجارة والتبادل الداخلي , وبصفة عامة فان النظرية الحديثة تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسيين ، وفرة عناصر الانتاج داخل كل دولة , وتناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الانتاج فتجمع عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى خفض التكاليف مما يجعل العنصر الوفير يسود عملية الإنتاج . أما التوسع في الإنتاج فيؤدي إلى خفض ثمن البيع ايضاً . مما يجعل الطلب يزيد نتيجة لذلك فتصدر الدولة أكثر . فالإنتاج الكبير يؤدي الي نفس مزايا التكلفة النسبية أو وفرة عناصر الإنتاج النسبية . فالتوسع في الإنتاج يؤدي الي التخصص .[1]

ومن خلال ما سبق يمكن تناول نظريات التجارة الدولية كالآتي :

1- النظريات الكلاسيكية التقليدية واهمها :
   - الميزة المطلقة لآدم سميث .
   - الميزة النسبية لديفيد ريكاردو.
   - القيمة الدولية لجون ستيورات ميل.
2- النظريات النيوكلاسيكية الحديثة :
   - نسب عناصر الأنتاج لهكشر - أولين

أولاً : النظريات الكلاسيكية :

تعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية ، بحيث لم يكن للتجاريين من قبلهم نظرية منفصلة في هذا المجال، ، وزادت الدعوة في هذه المرحلة لزيادة الصادرات على الواردات حتي تتدفق النقود المعدنية للدول سداداً لفائض التصدير وكان وراء هذا التوجيه غزو اسبانيا والبرتغال لأمريكا اللاتينية لنهب ثرواتها من الذهب والفضة كما صحب هذه المرحلة الدعوة لتقليص الواردات وحماية السوق وتقليل التكاليف وخاصة الأجور لدعم التنافسية الخارجية [2]. فالنسبة لديهم فإن ثروة الأمة تقاس بما لديها من رصيد الذهب والفضة ولا تقاس بما تمتلكه من موارد أساسية كالأرض الزراعية ووسائل الإنتاج والثروات

[1] - أ.د. علي أحمد سليمان (1999م)– قاموس المصطلحات الإقتصادية- بيت الخرطوم – المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولي– ص 126-127.

[2] - د. عيسي الغزالي(2009) التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي- المعهد العربي للتخطيط بالكويت - سلسلة دورية - العدد 81 - مارس - ص ص 4.

الطبيعية والعنصر البشري ، وعلى هذا الأساس فقد هاجم المفكرون الكلاسيك التجاريين وأنتقدوا آرائهم ودعوا إلى حرية التجارة الدولية التي تسمح في نظرهم لكل بلد من تحقيق مزايا مكتسبة من جراء عملية الإنتاج والتبادل ، كما أنهم بينوا فوائد التبادل التجاري بين الدول.

ولقد إستند آدم سميث كما هو عليه حال المدرسة الكلاسيكية او المذهب الكلاسيكي ككل على أسس عامة من أبرزها إفتراض وجود المنافسة التامة وتحقق حالة الإستخدام الكامل وحرية ممارسة النشاطات الإقتصادية بدون تدخل من قبل الدولة او أي جهة أخرى كانت ومنها حرية التجارة الخارجية .[1]

وتحاول نظريتهم تفسير أمور ثلاثة هي:

- تحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية ، ومنه التعرف على أسباب قيام التبادل الدولي.

- تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية، أي تحديد النفع من قيام التبادل الدولي بالنسبة لكل دولة.

- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الدولية إذا ما طرأ ما يخل به.

وهي النقاط التي سنحاول مناقشتها من خلال هذا المطلب و ذلك من خلال دراسة كل من نظرية النفقات المطلقة، نظرية النفقات النسبية ونظرية القيم الدولية.

1- نظرية الميزة المطلقة :

الميزة المطلقة هي التي تجعل الدولة تنتج السلعة بأقل تكلفة من أي دولة أخرى أي ميزة التكلفة المطلقة وهي التي تتمتع بها الدولة وبالتالي تستطيع الإستمرار في الإنتاج بمتوسط التكاليف أقل عن الدول الجديدة التي تريد الدخول ، بغض النظر عن حجم الإنتاج . ومن أمثلة تلك الميزة إحتكار مصادر المواد الخام أو حقوق الإختراع لتقنية متطورة لا تتوفر للمنشآت الجديدة.[2]

ويعتبر آدم سميث(Adam Smith) مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد، حيث عالج موضوع التجارة الدولية في كتاب أصدره سنة 1776 ، حيث هاجم فيه بشدة أنصار المدرسة التجارية فيما يخص نظريتهم للتجارة الخارجية والسياسة التي كانوا يطبقونها في هذا المجال، ودعا بدلاً منها إلى حرية التجارة بإعتبارها أحسن سياسة بالنسبة لأقطار العالم [3] .نظراً لأن فكرة التجاريين فيما يخص التجارة الدولية ترتكز على محورين أساسيين هما [4] :

---

[1] - د. فليح حسن خلف– مرجع سابق – ص55.

[2] - أ.د. علي أحمد سليمان – مرجع سابق – ص9 .

[3] - دو منيك سلفا تور (1993) نظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي،سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- ص10.

[4] - سامي عفيفي حاتم- التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم - مرجع سابق - ص80.

- المحور الأول يتمثل في ضرورة تقييد الواردات من خلال إخضاعها للقيود الجمركية أو غير الجمركية بغية الحفاظ على ميزان تجاري متوازن .

- أما المحور الثاني فيتمثل في ضرورة تشجيع الصادرات ، من خلال تقديم كل صور الدعم اللازمة، كإعانات التصدير وكذا تشجيع عمليات إعادة التصدير (وهو إستيراد سلعة لايتم إستهلاكها في البلد المستورد وإنما تصدر الي بلد ثالث) ، والهدف من ذلك هو تغليب كفة الصادرات عن الواردات بغية الحصول على المعادن النفيسة.

ومن خلال فكرته الشهيرة (اليد الخفية) أوضح سميث ان الدولة يجب ان ترفع يدها كلياً من النشاط الإقتصادي حيث تعتبر الدولة من وجهة نظره (منتج سيئ) وأنه يجب إعطاء الحرية للأفراد لإتخاذ قراراتهم الخاصة بالأنشطة الإنتاجية التي يرغبون في توظيف مواردهم المتاحة فيها ، فالحرية الإقتصادية هي المناخ الملائم لزيادة القدرة الإنتاجية وان اليد الخفية تقود الأفراد إلي تحقيق مصلحة المجتمع من خلال إتخاذ كل فرد منهم لقراره الذي يحقق مصلحته الشخصية والذي يعني في ذات الوقت تحقيق مصلحة المجتمع حيث يرغب كل فرد في تعظيم إنتاجه الذي يحصل عليه من إستخدام موارده المتاحة ، من خلال زيادة تشغيل ورفع إنتاجية هذه الموارد إلي أقصي حد ممكن واتباع هذا المبدأ من قبل جميع الأفراد يؤدي إلي رفع الكفاءة الإنتاجية علي مستوي الإقتصاد القومي بصفة عامة والوصول إلي التوظف الكامل ويتم ذلك في إطار الحرية الإقتصادية والحفاظ علي حقوق الملكية . ولذلك يرى سميث أن الوظيفة الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة هي تهيئة البيئة الإقتصادية لكي تعمل الأسواق بصورة تنافسية .

وقد أنتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة وما بين مختلف الدول، وذهب إلى أنه مثلما يحاول الأفراد إتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وانتاج كل شيء هم في حاجة إليه، من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة منخفضة للغاية بالنظر إلى إنعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة ، فكذلك الأمر تماما إذا ما حاولت مختلف الدول مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج [1] . فتقسيم العمل الدولي الناتج عن اتساع نطاق السوق ، يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، ثم تبادل فائض إنتاجها عن استهلاكها منها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة [2] .

وإذا قامت التجارة إختيارياً بين دولتين فإن كل من الدولتين لابد أن تحقق مكسب من قيام التجارة . ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بالتخصص في أنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع

[1]- أحمد جامع (1980) العلاقات الاقتصادية الدولية - درا النهضة العربية - القاهرة - ص16.

[2] -زينب حسين عوض الله (1992) - الاقتصاد الدولي- دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية - ص37.

(بميـزة مطلقـة) فـي إنتاجهـا أي التـي تكـون أكثـر كفـاءة فـي إنتاجهـا وهـي السـلعة التـي تسـتطيع إنتاجهـا بتكلفـة مطلقـة أقـل مـن الدولـة الأخـرى ، وفـي هـذه الحالـة تكـون الدولـة أقـل كفـاءة فـي إنتـاج السـلعة الأخـرى حيـث تتـرك إنتـاج هـذه السـلعة للدولـة الأخـرى والتـي تتمتـع فـي ذات الوقـت بميـزة مطلقـة فـي إنتاجهـا وبإتبـاع هـذا المبـدأ فـإن توظيـف المـوارد سـيكون أكثـر كفـاءة وسـتتمكن الـدولتين مـن الحصـول علـي كميـة أكبـر مـن مـن السـلعتين ممـا يـؤدي فـي النهايـة إلـي تعظـيم الإنتاج وتعظيم مستوي الرفاهية .[1]

ولتوضـيح فكـرة آدم سـميث نفتـرض أن بـين مصـر والسـودان إختلافـات فـي التكـاليف المطلقـة لإنتاج القمح وقصب السكر :

جدول رقم (1)

التكاليف المطلقة

		مصر	إلسودان
القمح	كغم / إنتاج ساعة عمل – رجل	60	40
قصب السكر	كغم / إنتاج ساعة عمل – رجل	30	60

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار – الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات – ص37

نـري مـن الجـدول السـابق أن سـاعة عمـل واحـدة تنـتج 60 كغـم مـن القمـح فـي مصـر و40 كغـم قمـح فـي السـودان وبالمقابـل أيضـاً فـإن سـاعة عمـل واحـدة تنـتج 30 كغـم مـن قصـب السـكر فـي مصـر و60 كغـم قصـب فـي السـودان . وعليـه فـإن لمصـر فاعليـة وميـزة مطلقـة فـي إنتـاج القمـح علـي السـودان (60 كغـم مـن القمـح فـي مصـر أكثـر مـن 40 كغـم فـي السـودان) بينمـا أن للسـودان فاعليـة وميـزة مطلقـة علـي مصـر فـي إنتـاج قصـب السـكر (60 كغـم مـن قصـب السـكر فـي السـودان أكثـر مـن 30 كغـم فـي مصـر) ومـع قيـام التجـارة بـين الـدولتين ، فـإن مصـر تتخصـص فـي إنتـاج القمـح لأنهـا تتمتـع بميـزة مطلقـة فـي إنتاجـه ، سـواء كانـت هـذه الميـزة طبيعيـة أو مكتسـبة وتبـادل فـائض إنتاجهـا مـن القمـح بقصـب السـكر السـوداني والعكـس صـحيح بالنسـبة للسودان .

وقبـل قيـام التجـارة الدوليـة بـين البلـدين وكمـا ورد فـي الجـدول فقد كانـت مصـر تنـتج 90 كغـم مـن القمـح وقصـب السـكر فـي سـاعتين ، وكـان السـودان ينـتج 100 كغـم مـن القمـح و قصـب السـكر في ساعتين ومجموع ماينتجه البلدان هو 190 كغم من القمح وقصب السكر في 4 ساعات .

[1] - أ.د. عبد الرحمن يسري وأخرون – مرجع سابق – ص24.

وبعد قيام التجارة الدولية والتخصص في كلا البلدين تستطيع مصر أن تنتج في ساعتين من العمل 120 كغم من القمح و يستطيع السودان أن ينتج 120 كغم من قصب السكر في ساعتين من العمل أيضاً ومجموع ماينتجه البدان 240 كغم في 4 ساعات ، أي بزيادة مقداراها 50 كغم من القمح وقصب السكر عما كانت تنتجه الدولتان قبل قيام التجارة بينهما .[1]

ومن خلال المثال السابق نستطيع أن نبين وظيفتين هامتين للتجارة الدولية هما :

أولا: أن التجارة الخارجية للدولة تخلق مجالاً لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الإستهلاك المحلي وتستبدله بشيء (منتوج) ذو نفع أكبر.

ثانيا: أنها تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلد ومنه تزيد من الدخل ومن ثروة الأمة.

ومهما يكن من أمر فإن مبادئ سميث في حرية التجارة الدولية يؤخذ عليها أنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدولة التي لا تتمتع بأي مزايا مطلقة .

ومن ما سبق نجد أن هذا يعنى إتجاه الدول المتخلفة إلى الإنعزال عن التجارة الدولية لضعف مقدرتها على الدفع ، وفي نفس الوقت عدم إيجاد أسواق للدول التي لديها تفوق مطلق في تصريف فائض إنتاجها، مما يؤدي في النهاية إلى إنكماش حجم التجارة الدولية ، يضاف إلى ذلك أن اعتقاد آدم سميث في التفوق المطلق كأساس للتخصص الدولي فقط ، لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساساً للتخصص الدولي، ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعياً للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية [2] ، فالثانية تعد امتداداً للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف كل الإختلاف في خصائصه ونظرياته ، وقد كان ريكاردو أول من أوضح هذا الفارق فيما أسماه بقانون النفقات النسبية، فإذا كان المبدأ الذي يحكم التجارة الداخلية هو مبدأ النفقات المطلقة، فإن النفقات النسبية هي التي تحكم التجارة الدولية كما سيتضح أدناه .

2- نظرية النفقات النسبية :

لقد شغلت الإستفسارات السابقة فكر الإقتصادي المعروف دافيد ريكاردو (David Ricardo) الذي إنتهى بتحليله الإقتصادي الدقيق إلى أن الأساس في ظاهرة التخصص الدولي هو التفوق النسبي في نفقات الإنتاج وليس المطلق على النحو الذي قدمه أستاذه آدم سميث. وقد عرض ريكاردو أفكاره الخاصة بالتجارة الخارجية في إطار نظريته المعروفة باسم نظرية النفقات النسبية أو المقارنة . ونشر ديفيد ريكاردو كتابه مباديء الإقتصاد السياسي عام 1817م وقدم

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار – الإقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص ص 37- 38.

[2] - زينب حسين عوض الله - العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق - ص 16.

فيه قانون النفقات النسبية الذي يُعد من أهم القوانين الإقتصادية حتي في عصرنا الحاضر ، ويطلق علي نظرية النفقات النسبية أيضاً نظرية المنافع المقارنة أو الميزة النسبية ووضع هذه النظرية ديفيد ريكاردو وأكملها من بعده جون ستيورات ميل وآخرون من المدرسة البريطانية وغيرها . وبالرغم من مرور مايقارب من قرنين على هذه النظرية إلا أنها تعتبر من الركائز الأساسية عند البحث عن أسباب قيام التجارة الدولية . [1]

وطبقاً لتحليل ريكاردو فإذا كانت هنالك دولة متخلفة تخلف مطلق في إنتاج كافة السلع فإنها يمكن أن تنشيء تجارة مربحة بينها ودولة أخرى على أساس الميزة النسبية .

حيث يرى ريكاردو في نظريته عن التكاليف النسبية أن العبرة في التبادل الدولي لا تكمن في إختلاف التكاليف المطلقة بين الدول ، وإنما في إختلاف التكاليف النسبية ، حيث تستطيع الدول أن تتخصص بإنتاج سلعة معينة ، حتي وإن كانت لا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاجها ، أي لا تنخفض التكاليف المطلقة في إنتاج السلعة ، أو حتي جميع السلع ، في الوقت الذي يمكن أن لا تتخصص فيه الدولة بإنتاج سلعة أو سلع معينة ، حتي وأن كانت التكاليف المطلقة فيها منخفضة ، وتقوم بإستيراد هذه السلع أو السلعة ، وذلك على أساس إختلاف التكاليف النسبية .

وفي عرض ريكاردو لنظريته في التكاليف النسبية ، إعتمد العمل المبذول في إنتاج السلعة كأساس لتحديد تكاليفها ، كما فعل آدم سميث بهذا الصدد ، وكما إعتقد بقية الكتَاب الكلاسيك بذلك .[2]

و يستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الإفتراضات التالية :

1- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري .

2- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة وعدم قدرتها علي التنقل بين الدول .

3- تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير علي الأسواق والأسعار السائدة فيها ومن ثم فإن الجميع متلقون للأسعار ويستطيع الجميع الحصول على معلومات عن السوق . وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء وأن تتساوي جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها .

4- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في أنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة وهذا يعني أن منحني عرض السلعة يكون أفقياً .

---

[1] -علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق – ص 39.

[2] - د. فليح حسن خلف – مرجع سابق –ص 59.

5- ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين ولكن المستوي التكنولوجي يختلف من دولة إلي أخري .

6- إنعدام نفقات النقل والتعرفة الجمركية .

7- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة ، وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة .

8- إستخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع ، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها .

9- تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري .

10- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج

ولتوضيح نظريته أورد ديفيدريكاردو مثالاً يوضح فيه إنتاج البرتغال وإنجلترا من سلعتين هما النبيذ والمنسوجات حسب ما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (2)

وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج / السنة

الدولة	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر : علي عبد الفتاح أبو شرار – الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات

نلاحظ من الجدول أن ريكاردو إفترض وجود بلدين هما البرتغال وإنجلترا وأن كل منهما يسخر موارده الإقتصاية في إنتاج سلعتين هما النبيذ والمنسوجات وإفترض أيضاً أن إنتاج وحدة من المنسوجات في السنة يحتاج إلي عمل 90 رجلاً في البرتغال والي عمل100 رجل في إنجلترا وأن إنتاج وحدة من النبيذ في السنة يحتاج إلي عمل 80 رجلاً في البرتغال والي عمل 120 رجلاً في إنجلترا . ومن الملاحظ أن ريكاردو يعتمد علي نظرية العمل للقيمة في قياس نفقات إنتاج السلع .

وبناءاً علي البيانات الواردة في الجدول فإن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين علي إنجلترا لأن تكلفة إنتاج كل من وحدة النبيذ ووحدة المنسوجات مقاسة بوحدات العمل هي أقل في البرتغال منها في إنجلترا لكلا السلعتين . وعليه فإن العمل في البرتغال أكثر كفاءة منه في إنجلترا ولكن من الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر إذا تخصصت في إنتاج سلعة النبيذ ، وقامت بتصديرها لإنجلترا لأنها تتمتع بتفوق نسبي أكبر في إنتاج وحدة النبيذ مقارنة بإنتاج

وحـدة المنسـوجات . وبـالرجوع إلـي الجـدول (2) نجـد أن التكـاليف النسـبية لوحـدة النبيـذ فـي البرتغـال تسـاوي 90/80 = 0.9 وهـذا يعنـي أن تكـاليف إنتـاج وحـدة واحـدة مـن النبيـذ تعـادل تكـاليف إنتـاج 0.9 وحـدة مـن المنسـوجات . أمـا فـي إنجلتـرا فـإن التكـاليف النسـبية لوحـدة النبيـذ ، 100/120 = 1.2 وهـذا يعنـي أن تكـاليف إنتـاج وحـدة واحـدة مـن النبيـذ فـي إنجلتـرا تسـاوي تكـاليف 102 وحـدة مـن المنسـوجات بالمقارنـة نجـد أن التكلفـة النسـبية لوحـدة النبيـذ المنتجـة فـي البرتغـال أقـل مـن مثيلتهـا فـي إنجلتـرا أي أن 0.9 < 1.2 ومـن ثـم فـإن مـن مصـلحة البرتغـال أن تتخصـص فـي إنتـاج النبيـذ وتصـدره لإنجلتـرا ، وتسـتورد منهـا المنسـوجات التـي تنتجهـا بتكلفـة نسـبية أقـل مـن التكلفـة النسـبية للمنسـوجات البرتغاليـة وهـذا مايـدفع إنجلتـرا إلـي التخصـص فـي إنتاج المنسوجات .

ويمكـن توضـيح ذلـك مـن المعلومـات الـواردة فـي الجـدول رقـم (2) حيـث أن 120/100 = 0.83 وهـي التكـاليف النسـبة للمنسـوجات فـي إنجلتـرا . أمـا التكـاليف النسـبية للمنسـوجات فـي البرتغـال فإنهـا 80/90 = 1.12 إذاً فـإن التكـاليف النسـبية للمنسـوجات فـي إنجلتـرا أقـل مـن التكـاليف النسـبية للمنسـوجات فـي البرتغـال 0.83 < 1.12 بعـد التخصـص وقيـام التجـارة بـين الـدولتين فـإن كـل منهمـا تحقـق مكسـباً ، فـإذا صـدرت البرتغـال وحـدة مـن النبيـذ تكلفهـا عمـل 80 رجـل فـي السـنة واسـتوردت وحـدة مـن المنسـوجات كانـت سـتكلفها عمـل 90 رجـلاً فـي السـنة فإنهـا بـذلك تـوفر عمـل 10 رجـال فـي السـنة . أمـا إذا صـدرت إنجلتـرا وحـدة منسـوجات تكلفهـا عمـل 100 رجـل فـي السـنة واسـتوردت وحـدة نبيـذ كانـت سـتكلفها عمـل 120 رجـلاً فـي السـنة فإنهـا تـوفر عمـل 20 رجلاً في السنة .

مـن خـلال المثـال العـددي الـذي طرحـه ريكـاردو فـي توضـيح نظريـة النفقـات النسـبية يلاحـظ وجـود نقطتـين هـامتين همـا أولاً : يفتـرض ريكـاردو أن شـروط التبـادل التجـاري بـين إنجلتـرا والبرتغـال تـتم علـى أسـاس وحـدة مـن المنسـوجات مقابـل وحـدة مـن النبيـذ . والنقطـة الثانيـة هـي أن السـلعة التـي يتمتـع البلـد بميـزة نسـبية فـي إنتاجهـا هـي نفـس السـلعة التـي تكلـف وحـدة أقـل مـن العمـل . فمـثلاً تتمتـع إنجلتـرا بميـزة نسـبية فـي إنتـاج المنسـوجات مقارنـة بإنتـاج النبيـذ فيهـا ، ممـا يعنـي أن تكلفـة إنتـاج وحـدة المنسـوجات فـي إنجلتـرا أقـل مـن إنتـاج وحـدة النبيـذ فيهـا كـذلك الحـال فـي البرتغـال حيـث تتمتـع البرتغـال بميـزة نسـبية فـي إنتـاج النبيـذ مقارنـة بإنتـاج المنسـوجات فيهـا ، ممـا يعنـي أن تكلفـة إنتـاج وحـدة النبيـذ فـي البرتغـال أقـل مـن تكلفـة إنتـاج وحـدة المنسـوجات فيهـا .ولقـد أشـار جـون سـتيورات ميـل إلـي إمكانيـة إسـقاط هـاتين النقطتـين دون المسـاس بجـوهر نظريـة النفقـات النسـبية [1]. وهذا ما سنراه لاحقاً في نظرية القيم الدولية .

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق – ص ص40- 42

إن نظرية النفقات النسبية أو كما تسمى نظرية المزايا النسبية تجد من يدافع عنها حتى الآن باعتبار أنها تقوم على أساس فروض علمية محددة، ثم تقرر أنه إذا تحققت هذه الفروض فإن ثمة نتيجة معينة سوف تتحقق . وبالرغم من الهيكل التحليلي الجيد للنظرية إلا أنها لم تسلم من النقد فقد وجدت بها بعض المآخذ والثغرات العلمية، مما كان محلاً لانتقادات صارخة كشف عنها العديد من الاقتصاديين المحدثين ، فالنظرية تهمل إمكانية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مع أنها من الممكن أن تنتقل خاصة عنصر رأس المال ، كما أنها تفرض ثبات النفقة ومدى تأثرها بالإنتاج الكبير أو كما يعرف باقتصاديات الحجم، إضافة إلى أنها أهملت نفقات النقل ، مع أنه من غير المعقول إهمال عنصر كهذا والذي يعتبر بمثابة محدد للتجارة ومساعد علي تطورها بإعتبار أن هناك بلدان مساحاتها شاسعة فإن تكلفة النقل الداخلية فيها قد تكون أكبر بكثير من تكلفة النقل الدولية فيما بين البلدان.

علاوة على أن النظرية تفترض حالة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، و أن قوى السوق كفيلة دائما بإصلاح أي خلل في توازن الإقتصاد الوطني وبطريقة تلقائية وسريعة، إلا أن الأزمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في أوائل الثلاثينات من القرن العشرين قد أثبتت انه لايوجد توظيف كامل وكذلك عدم قدرة النظام الرأسمالي على استعادة التوازن في حالة الاختلال بصورة تلقائية، بالإضافة إلى هذا فلا يمكن الادعاء بتوافر ظروف التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية في البلدان المتخلفة إقتصادياً . كما أن الإقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز أثبت أن التوازن في إقتصاد بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظف الكامل .

ضف إلى ذلك فالنظرية تستند إلى مفهوم نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو أن قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها وهذا يعني إهمال مشاركة بقية عناصر الإنتاج الأخري في تكلفة السلعة، والتي تبين قصورها عن مطابقة الواقع فمن المؤكد أن عنصر العمل ليس الوحيد الذي يساهم في إنتاج السلعة فهناك عدد من العناصر . كما تجدر الإشارة هنا إلى أن القصور الرئيسي للنظرية يكمن في الطابع السكوني لها وهو ناتج عن فرضية ريكاردو بثبات العمل اي أن عنصر العمل يشترك بنسب ثابتة في إنتاج جميع السلع ، فهي لا تأخذ عنصر الزمن بعين الإعتبار، فالميزة النسبية في إنتاج سلعة اليوم قد لا تكون غداً كذلك ، وتشابه أذواق المستهلكين أيضاً هو من الإفتراضات الساكنة الي تؤدي ألي تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلي الواقع الديناميكي المتحرك بصلة . ركزت النظرية علي جانب العرض وأهملت جانب الطلب في النشاط التجاري وقد كانت هذه النقطة من النقاط المهمة التي عالجها جون ستيورات ميل .

كما أن النظرية لا تولي أي إعتبار لتأثيرات التخصص على البنية الإنتاجية في المدى الطويل، حيث أن ريكاردو يشرح لماذا بلد ما يقوم بإنشاء هيكل زراعي أو صناعي لكن لا شيء يدل أو

يضمن أن الميزة النسبية المتحصل عليها ستستمر مع طول الزمن. كما أن قانون الميزة النسبية ليس ظاهرة عفوية للتبادل الحر، وقد إستعملها ريكاردو مبدئياً ليمنح التجارة الخارجية معناها الحقيقي المتمثل في تخصص بعض البلدان في إنتاج سلع معيشية (منتجات زراعية) وتخصص البعض الآخر في إنتاج السلع الصناعية ذات التكنولوجية الحديثة ، فالتخلي عن التكنولوجية يعني عدم قيام التنمية والتطوير وعدم الاستفادة من مزايا إرتفاع الإنتاجية المتحصل عليها في البلدان الأخرى.

كذلك فإن ريكاردو يركز على وجود قوة تفاوضية متساوية بين البلدان، متجاهلاً وجود منطق القوة والسيطرة بين مجموعتين من البلدان (المتقدمة والنامية) ، فعملياً بعض البلدان تركز سيطرتها على الاقتصاد العالمي والنتيجة المترتبة عنه هي تدهور شروط التبادل ووجود التبعية بأشكالها المختلفة .

معظم السلع الخاضعة للإستيراد والتصدير هي سلع متمايزة وليست متجانسة كما أن إفتراض ريكاردو بوجود سلعتين فهذا فرض مبسط يتعارض مع الواقع حيث يتم التعامل مع عدد من الدول بعدد من السلع .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن ريكاردو لجأ إلي فروض تبسيطية غير واقعية مما جعل النظرية عاجزة عن تحقيق أهدافها التي وجدت لها مما دفع بعض الإقتصاديين أمثال جون ستيورات ميل وغيره إلي تغيير وتطوير الأسس التي بنيت عليها النظرية وكذلك الفروض التي إستندت إليها لجعلها أكثر قدرة علي تفسير قيام التجارة .

3- نظرية القيم الدولية :

قام جون ستيوارت ميل وهو من الإقتصاديين الكلاسيك العظام بصغل وإدخال بعض التعديلات علي نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي ركزت علي قيام نفقات الإنتاج بوحدات من العمل مستندة علي نظرية القيمة للعمل . كما أن نظرية النفقات النسبية أغفلت الإجابة عن سؤال مهم بخصوص معدل التبادل الدولي الذي يتم علي أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية . وأغفلت نظرية ريكاردو أيضاً القوي التي تلعب دوراً مهماً في تحديد معدل التبادل الدولي وتقسيم مكاسب التجارة بين البلدين المتاجرين . [1]

تناول الكلاسيكي جون ستيوارت ميل نظرية القيم الدولية حيث كان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل الدولي ، وفي إبراز أهمية طلب كلٍ من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي (معدل التبادل الدولي)فوفقاً لهذه النظرية فإن الشيء المحدد لمعدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ، ومعدل التبادل

[1] - المرجع السابق – ص 97

الـذي يحقـق التـوازن فـي التجـارة الدوليـة هـو الـذي يجعـل قيمـة صـادرات وواردات كـل دولة متساوية ، على أن البلد لا يُصدر إلا إذا كان في حاجة إلى الإستيراد. [1]

ومعدل التبادل الدولي هو الذي يوضح العلاقة بين عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها أو كمية الواردات / كمية الصادارات .[2]

وهذا ما يعني أن النظرية تحاول إستكمال ما عجزت عنه نظرية ريكاردو عن طريق تحديد معدل التبادل الفعلي وليس المحتمل الذي ستتم عنده التجارة طبقاً لقوى العرض والطلب بين الدولتين ، وحتى يتمكن من الوصول إلى هدفه ، فإن ميل نجده على العكس من ريكاردو يركز على فكرة الميزة النسبية بدلاً من النفقة النسبية فريكاردو كي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الفروق في النفقة ، أما ميل فقد نبه إلى ضرورة التفرقة بين حالة التبادل الداخلي والتبادل الخارجي ،أي أنه في الحالة الأولى يتحدد معدل التبادل طبقاً لنفقة الإنتاج النسبية. أما في الحالة الثانية (التبادل الدولي) فلا تنطبق القاعدة السابقة، لهذا فهو يقوم بتثبيت النفقة وهي كمية العمل ليظهر الفروق في الإنتاج أو في المردودية.

وهو بذلك يرفض التفسير السابق والقائم على إفتراض أن إنتاجية العمل واحدة بين مختلف الدول أطراف التبادل ، ليعوضه بإختلاف إنتاجية العمل بين مختلف البلدان. والسؤال المطروح هو: كيف تتحدد النسب الفعلية التي يتم التبادل الدولي على أساسها ؟.

وجواب هذا السؤال هو جوهر نظرية ميل كون أن معدل التبادل الفعلي يتحدد طبقاً لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى وهو ما يفي الطلب المتبادل، والذي يبين أنه ما على الدولة أن تصدره (قيمة الصادرات) التي تكفي لدفع قيمة وارداتها من الخارج. وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منها، وانما على أساس ثمن كل سلعة مقومة في شكل وحدات من الأخرى، وقيمة كل كمية متبادلة منها مقومة في شكل وحدات من السلعة الأخرى . [3] ومنه فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستتساوى تماما عندما يكون :

عرض السلعة (أ) = ثمن السلعة (ب) معبراً عنه بالسلعة (أ).

عرض السلعة(ب)

عرض السلعة (ب) = ثمن السلعة (أ) معبراً عنه بالسلعة (ب).

عرض السلعة (أ)

[1] - سامي عفيفي حاتم- مرجع سابق - ص106.

[2] - أ.د. علي أحمد سليمان - مرجع سابق - ص 217 .

[3] - زينب حسين عوض الله- العلاقات الاقتصادية الدولية - مرجع سابق - ص21.

لتوضيح ذلك يأخذ ميل مثالاً توضيحياً لبيان كيفية تحديد القيم الدولية ، فهو يفترض ان إنتاج 10 وحدات من النسيج يكلف إنجلترا كمية من العمل مثلما يكلف إنتاج 15 وحدة من الأقمشة.

أما في ألمانيا فإن إنتاج 10 وحدات من النسيج إنما يُكلف قدراً من العمل مثلما يُكلف إنتاج 20 وحدة من الأقمشة.

وعلى ذلك فإن ميل (Mill)بدلاً من أن يأخذ الكمية المنتجة من كلا السلعتين في البلدين باعتبارها من المعطيات مع إختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية ، فقد إفترض كمية معينة من العمل في كل بلد ، لكن مع إختلاف الكمية المنتجة بواسطتها كل من السلعتين. [1]

أما معدل التبادل التوازني بين السلعتين فهو الذي على أساسه تتساوى تماما القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة التي تنتجها الدولة الأولى.

في حين أن توزيع المكاسب يتوقف على عاملين أساسيين هما:

أولا/ الطلب: أي حجم طلب كل بلد على سلع البلد الآخر، فيتوقف معدل التبادل الدولي على قوة طلب البلد الأول على سلع البلد الثاني ، وبالمقابل بالنسبة للبلد الثاني على سلع البلد الأول، وهو ما يعرف بقانون الطلب المتبادل ، فكلما زاد طلب البلد الأول (إنجلترا) على سلع البلد الثاني (ألمانيا) كلما مالت نسبة التبادل لصالح البلد الثاني. وبذلك يحصل هذا الأخير على معظم الربح.

ثانيا/ مرونة الطلب : وهو يعني أن نسبة الإستبدال تكون في صالح البلد الذي يكون طلبه على سلع البلد الثاني أقل مرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيراً بتغير السعر، والعكس صحيح في حالة السلع التي طلبها مرناً .

ومما سبق نستنتج أن تحليل ميل يمكننا من إستنتاج ما يلي:

أ/ أن الربح في التبادل نادلً ما يكون متكافئ بين الأطراف المشاركة فيه ، وأن حالات التبادل غير المتكافئ في الربح أثناء التبادل هي الأكثر وجوداً .

ب/أن البلدان ذات الأفضلية النسبية في المنتجات الأكثر طلباً على المستوى الدولي لها أكثر حظاً لإكتساب أرباح مرتفعة في التبادل ، بمعنى آخر أن البلدان التي تربح أكثر في التبادل الدولي هي البلدان ذات المنتجات الأكثر طلباً في الخارج والتي تستورد في نفس الوقت كميات أقل.

من خلال هذا التحليل السابق يتبين لنا أن النظرية قد بعدت عن الواقع ، حيث إفترضت تكافؤ أطراف المبادلة ، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل أن لا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث أنه في وسع الدول

[1]- أحمد جامع – مرجع سابق - ص35.

الكبرى أن تملي شروطها، كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية ، فما هو الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد ؟ وما حقيقة وجود فائض أو عجز في الميزان التجاري الخاص بسلعة معينة أو بمجموعة من السلع ؟ وعلى أي أساس يحدد موقع منحنى الطلب المتبادل لكل دولة؟

من المؤكد أنه لا يمكن الاعتماد على خريطة منحنيات السواء المجتمعية إذ أنها تبين مستويات الطلب الكلي، وطالما أننا نبحث عن تحديد خط الثمن الدولي، فمن البديهي أن طلب المبادلة لا يمكن أن يتحدد بمقارنة نقطة خط الثمن الدولي مع أحد منحنيات السواء، قياساً إلى نقطة تماس خط الثمن مع منحنى فرص الإنتاج المحتملة. [1]

وعلى ذلك فالسؤال الذي طرحه الكلاسيك حول أساس التجارة الدولية يجد إجابته في نظرية النفقات النسبية ، أما السؤال المرتبط بالنفع من التجارة الدولية فيجد إجابته في نظرية القيم الدولية .

ومع ذلك فإن التفرقة بين العوامل المحددة للسلع الداخلة في التجارة الدولية أي جانب العرض، والعوامل المحددة لأسعارها أي جانب الطلب تعتبر تفرقة غير صحيحة. فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معاً وفي نفس الوقت الكميات المتبادلة والأثمان السائدة، بمعنى أن كل هذه العوامل مجتمعة إنما تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها. [2]

تقييم التحليل الكلاسيكي.

كما سبق وأن رأينا، فإن التحليل الكلاسيكي في تفسير التجارة الدولية قد تعرض للنقد الشديد من طرف العديد من المفكرين الإقتصاديين، ويمكن إيجاز هذه الإنتقادات في النقاط التالية :

أولاً : إن التحليل الكلاسيكي يركز على أن القيم التبادلية للسلع داخل الدولة إنما تتحدد على أساس مقدار كمية العمل المبذول في إنتاج هذه السلع ، أي على أساس نظرية القيمة- عمل، وبالتالي فهي تحصر تكلفة السلعة بما تتطلبه من عمل لإنتاجها، مهملة بذلك باقي عوامل الإنتاج الأخرى والتي نعرفها جميعاً مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجيا والتنظيم والتي تدخل هي بدورها وبشكل مباشر في تحديد قيمة السلعة ، إضافة إلى أن عنصر العمل في حد ذاته يعتبر غير متجانس ، فقد كانت النتيجة الطبيعية لذلك هي إستبعاد النظرية الكلاسيكية لكثير من العناصر الواقعية للتحليل الاقتصادي ومنه إبتعادها عن الواقع ، مما أدى إلى عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية . [3]

---

[1] - زينب حسين عوض الله - العلاقات الاقتصادية الدولية- مرجع سابق - ص27.

[2] - حازم الببلاوي- (1968) نظرية التجارة الدولية - منشأة المعارف - ص24.

[3] - سامي عفيفي حاتم- مرجع سابق - ص110.

ثانيـاً: يـرى بعـض الإقتصـاديون أن الإقتصـاديين الكلاسـيكيين كـان إهتمـامهم موجـه إلـى إيضـاح الـربح مـن التجـارة الدوليـة ، أكثـر مـن إهتمـامهم بشـرح ميكانيكيـة التجـارة (آليـة التجـارة)، فهـي (النظريـة الكلاسـيكية) قـد نجحـت فـي شـرح أثـر التجـارة علـى رفاهيـة الـدول ، وأوضـحت كيـف أن الإخـتلاف فـي تكـاليف الإنتـاج النسـبية تحقـق منـافع (مكاسـب) عنـد قيـام التجـارة الدوليـة بـين الـدول، ولكنهـا لـم توفـق فـي إيضـاح السـبب أيـن يكمـن، إمـا فـي أن التكـاليف أقـل أو أن إنتاجيـة العمل أكبر من بلدٍ لآخر[1].

ثالثـا: إهمـال النظريـة لنفقـات النقـل للسـلع بـين الـدول وهـذه النفقـات قـد تـؤثر بصـورة كبيـرة علـي قيمة السلعة وبالتالي حجم التبادل الدولي .

رابعـاً : أن النظريـة الكلاسـيكية قـد عمـدت علـى تفسـير التجـارة الدوليـة علـى أنهـا حالـة مبسـطة قائمـة علـى عـدة فـروض، كقيـام التجـارة فقـط بـين دولتـين ولـيس مجموعـة مـن الـدول، وكمـا أنهـا إفترضت أن التعامل يتم في سلعتين وليس مجموعة كبيرة من السلع .

خامسـا : النظريـة ذات طـابع إسـتاتيكي (سـاكن) فهـي لا تأخـذ بعـين الإعتبـار عنصـر الـزمن ومـدى تـأثيره علـى التطـور فـي هيكـل الاقتصـاد ونمـو عوامـل الإنتـاج، والـدور الـذي يلعبـه ذلـك فـي إكتساب المزايا النسبية ، أو كما تعرف اليوم بالمزايا التنافسية.

سادسـاً : عـدم واقعيـة إفتراض تجـانس وحـدات العمـل ، حيـث أن هنالـك إختلافـاً واضـحاً فـي نوعية العمل المبذول سواء من شخصٍ لآخر أو من دولةٍ لآخري وبالتالي أجره وإنتاجيته .

سـابعاً : إفتراضـها دالـة إنتـاج ثابتـة ، فـي حـين أن دالـة الإنتـاج تختلـف حسـب الحالـة التـي تكـون عليهـا . فـإذا أدت زيـادة الإنتـاج إلـي وفـورات فـي الحجـم ، فـإن الدالـة سـتكون متزايـدة ، فـي حـين إذا أدت الزيـادة إلـي إرتفـاع تكـاليف الإنتـاج بظهـور قـانون الغلـة المتناقصـة فـي الزراعـة مـثلاً بثبـات أحد عناصر الإنتاج ، وهو الأرض ، فإن الدالة ستكون متناقصة .[2]

ورغـم الإنتقـادات العديـدة التـي يـتم توجيههـا إلـي النظريـة الكلاسـيكية ، سـواء تلـك المرتبطـة بالأسـس التـي تسـتند إليهـا والمرتبطـة بنظـام السـوق الحـرة ، أي سـوق المنافسـة التامـة ، أو الإفتراضـات التـي يـتم إعتمادهـا فـي عـرض النظريـة الكلاسـيكية ، فـإن هنـاك مـا يمكـن الـرد مـن خلالـه علـي هـذه الإنتقادات ، وكما يأتي :

1- أن عـدم وجـود الأسـس التـي إسـتندت إليهـا النظريـة الكلاسـيكية فـي التجـارة الخارجيـة فـي العصـر الـراهن ، لايعنـي عـدم قيمـة هـذه النظريـة ، لأن صـحتها ، مرهونـة بأسسـها التـي ادي التطـور فـي واقـع الإقتصـاد العـالمي إلـي تغييرهـا وحتـي زوالهـا ، هـذا يـرتبط بتغييـر الواقـع ولـيس عـدم صـحة النظريـة ذاتهـا ، حيـث ان النظريـة تبقـي صـحيحة ، عنـدما تتـوفر الأسـس التـي

[1] -سامي خليل (2000) الاقتصاد الدولي- الجزء الأول - دار النهضة العربية - القاهرة -ص94.

[2] - د. فليح حسن خلف – مرجع سابق - ص ص69-70.

إستندت إليها والإفتراضات التي تقوم عليها ، المرتبطة بسوق المنافسة التامة كالحرية الإقتصادية و حرية التجارة والإستخدام الكامل ، وما إلي ذلك .

2- أن الإفتراضات التفصيلية وضعت من أجل عرض الفكرة وتوضيحها ، وبالتالي فإن الدخول في تشعبات وتعقيدات التجارة الخارجية لا يخدم الغرض المتمثل بعرض الفكرة وتوضيحها من خلال تبسيطها ، بل يعقدها بشكل كبير ، وبالتالي لا يخدم الهدف المتمثل بتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول .

3- إن النظرية رغم الإنتقادات العديدة التي توجه إليها ، فإنها لاتزال تفسر التجارة الخارجية رغم التعديلات والتطورات التي جرت علي نظرية التجارة الخارجية بجعلها أكثر قدرة على تفسير قيام التجارة ، وهي ليست إلا توسيع للعوامل التي تتضمنها الميزة النسبية في معظمها ، حيث تصبح معها أكثر قبولاً في تبرير قيام التجارة الخارجية ، ومن ذلك إعتبار التكاليف والميزة النسبية تستند لكل عناصر الإنتاج ، وليس لعنصر العمل وحده ، وبالتالي فإن التكاليف النسبية والميزة النسبية تقوم علي ذلك ، وليس علي العمل فقط ، كما أن هذه التكاليف يمكن توسيعها بحيث تتضمن تكاليف النقل ، كما أن تعدد السلع لايغير من تفسير النظرية للتجارة الخارجية ، حيث أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، وأن التبادل بين دولتين ممكن أن يتسع ليكون بين دولة معينة والعالم الخارجي ، بحيث يشار إلي الدولة الأخري التي يتم التعامل معها بالعالم الخارجي إفتراضاً ، وبالتالي يصبح التعامل في التحليل بين الدولة المعينة والدول الأخري او العالم الخارجي بدل الدولة الأخرى .[1]

وهذه النظرية دفعت العديد من الاقتصاديين إلى إعادة صياغة جانب كبير من أجزاء التحليل الكلاسيكي الذي عرضه مفكروها، ووضعه في قالب يجنبه الإنحراف في التبسيط والبعد عن الواقع في تحليل الظواهر الاقتصادية الدولية ، وقد أطلق على هؤلاء المفكرون إسم النظرية الكلاسيكية الحديثة أو النظرية النيوكلاسيكية. وسوف تقتصر دراستنا على نظرية واحدة فقط تعتبر من أهم ما ورد في هذا التيار الفكري من تحليل دقيق ومركز لمفهوم المبادلات التجارية الدولية، وهذه النظرية هي نظرية الإقتصاديين "هكشر أولين" السويديين.

ثانياً : **التجارة الخارجية عند النيوكلاسيك :**

أوضحت النظريات السابقة للتجارة الدولية إن إختلاف (النفقات النسبية) أو الأسعار النسبية للسلع المختلفة بين دولتين يؤدي إلي إختلاف المزايا النسبية و من ثم يخلق أساس لإمكانية قيام تجارة مربحة بين الدولتين .

وتحاول نظرية (هكشر – أولين) في ضوء مجموعة من الإفتراضات شرح وتفسير أسباب إختلاف النفقات النسبية . أو الأسعار النسبية للسلع المختلفة ، ومن ثم أسباب إختلاف الميزات

[1] - المرجع السابق –ص ص 71-72 .

النسبية بين دول العالم فضلاً عن ذلك فإن النظرية توضح أيضاً أثر قيام التجارة الدولية علي أسعار عناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة . [1]

فروض نظرية هكشر – اولين :

ان نظرية هكشر – أولين تعتمد علي العديد من الفروض المبسطة التي تساعد على عرض الحقيقة المراد دراستها والتركيز علي التحليل وحصره في عامل أو عاملين يعتبرهما الباحث من العوامل الأكثر أهمية . وتساعد الفروض في عملية الدراسة والتحليل والوصول إلي نظرية تعطي وجهة نظر مقبولة وحسنة .

الفروض :

تعتمد نظرية هيكشر – أولين علي الفروض التالية :

1- وجود دولتين ، (دولة 1 ، ودولة 2) وسلعتين (س، ص) وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) .

2- تشابه التكنولوجيا في كلٍ من البلدين ، وعليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين .

3- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكلٍ من السلعتين وفي كلٍ من البلدين .

4- التخصص غير التام في كل من البلدين .

5- تشابه الأذواق والتفضيلات (حق الإختيار بين البلدين) .

6- وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين وعناصر الإنتاج في كل من البلدين .

7- القدرة التامة علي حركة عوامل الإنتاج داخل البلد وعدم قدرتها علي الإنتقال والتحرك دولياً .

8- لا توجد تكاليف نقل وتعريفات جمركية وأي عوائق أخري تقف في طريق تدفق التجارة الدولية .

9- سلعة س سلعة كثيفة العمل وسلعة ص سلعة كثيفة برأس المال في كل من الدولتين .[2]

تعتمد نظرية هكشر - أولين في تحليلها علي عناصر الإنتاج وترجع السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية هو الإختلاف في مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ما بين الدول المختلفة . فهذا الإختلاف يؤدي إلى إختلاف الأسعار النسبية لهذه العناصر الإنتاجية ، ويؤدي كذلك إلى إختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة . ومن ثم قيام التجارة الدولية فيما بينها، فالسلع تتفاوت من حيث كثافة إستخدامها لعناصر الإنتاج المختلفة ، فهناك سلع ذات كثافة في عنصر الأرض، وسلع ذات كثافة في رأس المال وسلع أخرى ذات كثافة في

[1] - أ. دعبد ارحمن يسري واخرون – الإقتصاد الدولي – مرجع سابق – ص 93.

[2] - علي عبد الفتاح ابو شرار – مرجع سابق – ص ص 110-111 .

عنصر العمل . وعلى ذلك فالدول الغنية بعنصر الأرض ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة بهذا العنصر، والدول الغنية بعنصر رأس مال تكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، والدول الغنية بعنصر العمل تكون لها ميزة نسبية في إنتاج السلع المكثفة بعنصر العمل ومنه فالتجارة الدولية سوف تقوم على أساس هذا الاختلاف في المزايا النسبية بين الدول المختلفة ، تلك المزايا النسبية التي تتوقف بدورها على إختلاف توافر عناصر الإنتاج بين البلدان المختلفة .

كما أن أولين (B.ohlin) قد أضاف شرطان أساسيان لهذا وهما ضرورة تماثل دوال الإنتاج للسلعة الواحدة في أي بلد من البلدان ، وكذا ضرورة تماثل أذواق المستهلكين في البلاد المختلفة ، حيث لاحظ أنه حتى لو تساوى بلدان تماماً من حيث درجة توافر عناصر الإنتاج فيهما، إلا أنه من الممكن مع ذلك أن تقوم التجارة الخارجية بينهما وأن تكون هذه التجارة مفيدة لكلا البلدين ، وذلك طالما أنه من الممكن بالرغم من هذا أن يوجد إختلاف في أثمان عناصر الإنتاج بين هذين البلدين وبالتالي إختلاف في الأسعار النسبية للسلع محل التبادل فيما بينهما، وذلك بسبب الإختلاف في حالة الطلب من بلدٍ لآخر، وأن حالة الطلب هذه قد تختلف بسبب إختلاف أذواق المستهلكين في كلا البلدين أو بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل الوطني في كل منهما، أو لغير ذلك من الأسباب. [1]

وكنتيجة لهذا التحليل يمكننا أن نقول بأن هذه النظرية تقول بأن التخصص الدولي يتم على أساس الوفرة لعوامل الإنتاج، وأن التبادل الدولي ما هو إلا عملية مبادلة عناصر متوفرة مقابل عناصر نادرة بصورة ضمنية ، والتي تعكسها حركة السلع ما بين البلدان على إعتبار أن عوامل الإنتاج ثابتة ولا تنتقل فيما بين البلدان ، بينما هذه الحركة تعكسها عملية إنتقال السلع على المستوى الدولي.

وتنقسم نظرية (هكشر – أولين) إلي نظريتين مترابطتين ببعضهما البعض .

النظرية الأولي والمعروفة بإسم نظرية هبات عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أسباب إختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة على أساس إختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج والنظرية الثانية والمعروفة بأسم نظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج وتحاول تفسير أثر التجارة الدولية علي أسعار عناصر الإنتاج عالمياً . [2] و التي طورها الإقتصادي ساميلسون .

[1] - زين العابدين ناصر وصفوت عبد السلام عوض الله (1997) الاقتصاد الدولي - دار الثقافة الجامعية - مصر - ص 153.
[2] - أد. عبد الرحمن يسري وآخرون – مرجع سابق – ص 96.

تأثير قيام التجارة الخارجية على أسعار عناصر الإنتاج :

إن نظرية هكشر - أولين تنطلق من فرض ثبات كميات العناصر في كل من البلدين ، وتذهب إلى أن كل بلد سوف يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة المكثفة بعنصر الإنتاج المتوفر لديها نسبياً ، وطبقاً للمعطيات من عناصر الإنتاج يكون ثمن العنصر الأكثر وفرة منخفضاً نسبيا، وثمن العنصر النادر مرتفع نسبياً ، إلا أن قيام التجارة الخارجية سوف يزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة ويقلل من الطلب على عنصر الإنتاج النادر نسبياً ، وهو ما سوف يترتب عنه إتجاه ثمن العنصر الوفير إلى الارتفاع ، واتجاه ثمن العنصر النادر إلى الإنخفاض. ولما كانت أسعار المنتجات محل التبادل الدولي سوف تتساوى في مختلف البلدان أطراف التبادل ، فإن سيادة ثمن واحد لكل من السلعتين في كل من البلدين سوف يضمن سيادة ثمن واحد لكل من العنصرين فيهما . [1]

ولكن الملاحظ أن التجارة الخارجية لن يكون من شأنها تحقيق مساواة تامة بين أثمان مختلفة لعناصر الإنتاج في مختلف الدول أطراف التبادل ، ومن ثم تكون هذه التجارة بديلاً جزئياً فقط وليست بديلاً كاملاً لإنتقال عناصر الإنتاج من دولة إلى أخرى . ويمكن للإختلاف الذي سيستمر في الوجود ما بين أثمان عناصر الإنتاج في مختلف الدول حتى بعد قيام التجارة الحرة بينهما أن يؤدي إلى أن تنقل عناصر الإنتاج من دولة لأخرى . وإذا كانت قدرة العمل على التنقل محدودة إلى حد ما فإن قدرة النقل لرأس المال تكون أكبر، وسيؤدي هذا التنقل لعناصر الإنتاج إلى نوع من التقارب في عرضها بين مختلف الدول ، كما سيسهم في تقارب نفقات إنتاج مختلف السلع فيما بين الدول وهكذا سيتسبب الإختلاف الذي سيستمر في الوجود في أثمان عناصر الإنتاج بالرغم من وجود تجارة خارجية حرة في تفسير الصورة التي كانت عليها وفرة تلك العناصر في مختلف الدول .لكنه يلاحظ أن هذا الانتقال لا يمكن أن يكون كاملاً ، بحيث تتساوى كل البلدان في الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، إلا أن يكون بديلاً غير كامل عن إنتقال المنتجات بين الدول تماماً كما أنه لا يمكن الإنتقال المنتجات إلا بديلاً غير كاملاً عن إنتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى. [2]

إلا أن موضوع تعادل أسعار عناصر الإنتاج تعادلاً تاماً قد شد إنتباه فريق آخر من الإقتصاديين فطبقاً لنظرية تساوي أسعار عناصر الإنتاج ، فإن التعادل التام بين أسعار عناصر الإنتاج ممكن الحدوث إذا توافرت الشروط الإضافية التالية [3]:

---

[1] - أحمد جامع ، صفوت عبد السلام عوض الله – دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية – دار النهضة العربية – القاهرة 1993 - ص 103.

2 - حازم الببلاوي - مرجع سابق - ص 75.

[3] - سامي عفيفي حاتم- قضايا معاصرة في التجارة الدولية - مرجع سابق - ص150

- تـؤدي التجـارة الخارجيـة إلـى التعـادل المطلـق والنسـبي لأسـعار عناصـر الإنتـاج طالمـا أن أطـراف التبـادل الـدولي لـم تصـل بعـد إلـى مرحلـة التخصـص الكامـل لإنتـاج أي مـن السـلعتين (س. ص).

- إذا كانـت الفـروق ضـئيلة بـين نسـب تـوافر عناصـر الإنتـاج ، فـإن التبـادل الحـر للسـلع والخدمات يقوم بدور البديل الكامل لحركة إنتقال عناصر الإنتاج بين الدول.

الحقيقـة أن هـذه النظريـة صـحيحة منطقيـاً لكنهـا لا تنطبـق عمليـاً ، حيـث نجـد أن النظريـة حاولـت أن تعطـي تفسـيراً للنظريـة الكلاسـيكية لكنهـا خرجـت عليهـا ، فبينمـا تـرى المدرسـة الكلاسـيكية أن أسـباب إخـتلاف المزايـا النسـبية بـين الـدول والتـي تـؤدي إلـى قيـام التجـارة الدوليـة، تـراجـع إلـى اخـتلاف الوسـائل الإنتاجيـة المسـتخدمة فـي كـل دولـة ، فـإن المدرسـة النيوكلاسـيكية إنمـا ترجـع السبب إلـى إخـتلاف مـا تملكـه كـل دولـة مـن عناصـر الإنتـاج ومـدى وفرتهـا النسـبية لـديها، والفـرق بينهمـا كبيـر، فـالأولى ترجـع الخـلاف إلـى إخـتلاف أسـاليب الإنتـاج المسـتخدمة بـين الـدول المختلفـة أي إلـى التفـاوت فـي مسـتوى الإنتاجيـة، أمـا النظريـة الثانيـة فإنهـا تـرى العكـس، أي أن أسـاليب الإنتاج واحدة ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

وعمومـاً يمكـن القـول أن النظريـة تـوفر أساسـاً علميـاً لإدراك وفهـم التبـادل الـدولي للسـلع، إلا أنهـا تبقى نظرية تجريدية إلى حد ما بالنظر إلى الفروض التي قامت عليها.

تقييم نظرية هكشر -أولين :

إن أحـد النتـائج المهمـة لنظريـة التجـارة ، والـذي غالبـاً مـا يـتم تجاهلـه هـو أن الميـزة النسـبية تقـارن النسـب داخـل الدولـة مـع بعضـها الـبعض ، كمـا أن هنـاك إسـتنتاج آخـر مهـم هـو افتـراض أن التجـارة سـتقوم بتحويـل عناصـر الإنتـاج مـن إسـتخدام لآخـر، وهـو لا يعنـي تعطيـل أحـدهما ولكـن إعـادة توزيـع هـذه المـوارد لأغـراض أخـرى، وبعبـارة أخـرى فهـو لا يعمـل فـي ظـل التشـغيل الكامـل (كفـرض) ، ونحـن نعلـم أنـه مـن وجهـة النظـر العمليـة فـإن المـوارد التـي يـتم تعطيلهـا لا تنتقـل علـى الفـور إلـى أعمـال إنتاجيـة أخـرى.حتـى ولـو أن جـزءاً كبيـراً مـن عناصـر الإنتـاج يمكـن أن ينتقـل علـى الفـور إلـى أعمـال أخـرى بحيـث يظـل الاقتصـاد مسـتفيداً مـن الكفـاءة فـي الإنتـاج علـى الـرغم مـن تعطيـل بعـض المـوارد يتبقـى جـزء رئيسـي يخـتص بـالموارد غيـر القابلـة للانتقـال [1]، وهنالـك سياسـات إقتصـادية كليـةتؤكـد علـى المسـتويات العاليـة مـن التشـغيل فضـلاً عـن مجموعـة مـن الإجـراءات بهـدف التوصـل إلـى إعـادة توزيـع للمـوارد ، بالإضـافة إلـى التعـويض عـن المـوارد المعطلة بصورة أسرع من أجل تحقيق الكسب للمجتمع.

وهنالك بعض الإنتقادات التي وجهت للنظرية منها :

[1] - زينب حسين عوض الله - الاقتصاد الدولي - مرجع سابق - ص 70.

1- تفترض نظرية هيكشر - أولين تشابه دوال الإنتاج للسلع الواحدة فى جميع أنحاء االعالم ، انها دوال إنتاج خطية متجانسة . وهذا يعنى أن النظرية ألغت دور البحث والتطوير وماينشأ عنه من تقدم تكنولجى يمكن الدول من التمتع بمزايا نسبية مكتسبة. ونلاحظ أن هذا الافتراض أضفى على النظرية طابع السكون ، وجعلها عاجزة عن التكيف مع الواقع العلمى الذى يتسم بالظواهر الإقتصادية الديناميكية والتغيرات التكنولوجية المستمرة.

2- تفترض نظرية هيكشر - أولين تجانس عوامل الانتاج من نوع واحد فى الدول المختلفة وهذا يمكن من قياس درجة الوفرة والندرة النسبية لهذه العوامل . ولكن فى حياتنا العلمية لا يوجد عاملان إنتاجيان متجانسان من نوع واحد مثل عنصر العمل فى الدولة 1 والدولة2 وذلك للإختلاف فى المهارات الناجمة عن الإختلاف فى عوامل البيئة الاجتماعية ، أو إختلاف فى الوضع الإقتصادى والتعليمى والثقافى ، أو إختلاف فى المقدرة التنظيمية أو إختلاف فى درجة تقدم المعرفة الفنية. وعلى هذا الاساس فإن عنصر راس المال فى الهند لايمكن أن يكون متجانساً مع عنصر راس المال فى ألمانيا.

و حتي عنصر واحد من عناصر الانتاج فى الدولة 1أو الدولة 2 فانه غير متجانس ،لأنه ينقسم إلى مجموعات غير متجانسة.فمثلاً عنصر العمل ينقسم إلى العمل اليدوى ، والعمل الفني ، والعمل النصف فني ، والعمل المحترف. وكذلك راس المال ينقسم إلي أنواع مختلفة مثل راس المال الإنتاجي ، ورأس المال النقدي ، ورأس المال الإجتماعي ، ورأس المال من المخزون السلعي والمواد الأولية ونلاحظ ان النظرية تفترض تجانس عناصر الإنتاج وتهتم بالإختلافات الكمية هذه العناصر . وتغفل الإختلافات النوعية القائمة داخل كل عنصر من عناصر الإنتاج وهذا يؤدي إلي نتائج مضللة تقود إلي الشك في قدرة مفهوم الوفرة النسبية لعامل الإنتاج علي التطبيق في الواقع العملي .

3- تشترك نظرية هكشر – اولين مع نظرية ريكاردو للتكاليف النسبية في إهمالهم إنتقال عناصر الإنتاج دولياً . مما لاشك فيه هو إستحالة إنتقال عنصر الأرض كأحد عناصر الإنتاج. وتفرض قيود علي الهجرات السكانية وحركة العمال من بلدٍ لآخر . وانه يوجد تردد في إنتقال رؤوس الإنتاج لإرتباطها بقوانين الإستثمار والإستقرار السياسي و الإقتصادي للبلد الذي يحتاج إلي رؤوس أموال للإستثمار .

وبغض النظر عن ذلك . فإن حركة العمال والهجرة السكانية وحركة رؤوس الأموال إلي أستراليا وكندا وأمريكا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا ، ساعدت هذه الدول علي إستغلال مواردها الإقتصادية الطبيعية وزيادة تجارتها الخارجية . ولقد كانت الهجرات إلي الدول المذكورة تتكون من الأجناس الأوربية ومن بعض الأفارقة الذين كانوا ضحية لتجارة الرق ، وتم نقل معظمهم إلي الولايات المتحدة الأمريكية لإستغلالهم في زراعة المحاصيل التي تحتاج إلي عمل كثيف ،

وخاصة في الولايات المتحدة الأميريكية . وفي العالم العربي يجري إنتقال العمال من الدول المزدحمة بالسكان إلي الدول الغنية بالنفط لمساعدتها علي إستغلال ثرواتها النفطية . وقد حظيت صناعة إستخراج البترول في دول عديدة في العالم كانت تفتقر إلي رأس المال وبقدوم رؤوس الأموال عن طريق شركات الإستثمار في صناعة النفط وإستخراج البترول وتصديره إلي جميع أنحاء العالم .وعليه فإننا نرى أن تحركات عنصري العمل ورأس المال منذ قرون مضت وحتي عصرنا الحاضر حقيقة واقعة تركت بصماتها علي إقتصاديات العديد من الدول في هذا الكون .[1]

إن نموذج التجارة الدولية الذي قام بإعدادها هكشر – أولين علي أساس عنصرين من عناصر الإنتاج وسلعتين أوضح أن أي بلد عندما يريد أن يصدر إنما يُصدر السلع التي بها كثافة عالية من عناصر الإنتاج المتوفرة فيه بقدر أكبر . لكن ليونتيف في 1953م إكتشف لغز أثار زوبعة فكرية كبيرة بين علماء الإقتصاد . إذ أوضح في اللغز أن صادرات الولايات المتحدة الأميريكية في 1947م كانت من السلع ذات الكثافة العمالية أكثر من وارداتها . وهذه النتيجة تبدو متناقضة مع الفكر الذي كان سائداً أنذاك الذي كان يعتقد أن الولايات الأميريكية لديها وفرة أكبر في رأس المال مقارنة مع عنصر العمل المتوفر فيها . إن إكتشاف ليونتيف هذا كان مذهلاً لدرجة انه سمي باللغز . ولكن الأمر لايخرج من كونه واقعة معينة تختلف عن النظرية الإقتصادية .[2]

وبالرغم من كل هذه الإنتقادات الموجهة للنظرية النيوكلاسيكية أو(نظرية هكشر أولين) ، إلا أنه لا يمكن تجاهل مدى مساهمتها في تفسير أسباب قيام التبادل الدولي وتحديد نمط واتجاه التجارة الخارجية . وهي تعتبر بمثابة نقطة إنطلاق وقوة دفع لظهور نظريات حديثة متنوعة حاولت في معظمها تجنب الهفوات والنقائص التي بُنيت عليها هذه النظرية، واعتماد فرضيات سليمة وأكثر واقعية حتى تتمكن من تقديم تفسير سليم لأسباب قيام التجارة الدولية ومحدداتها واتجاهها، مع التركيز على طبيعة السلع التي تدخل في التجارة الدولية، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار لجانب الطلب كعنصر محدد للتجارة وكذا العامل الديناميكي أي الزمن ومزايا الإحتكار التكنولوجي ومالها من دور مهم في تحديد اتجاه التجارة الدولية .

1-3-4 الإتجاهات الحديثة لتفسير التجارة الدولية :

لقد شهدت النظرية البحتة في التجارة الدولية تطوراً كبيراً إبتدءاً من عقد الستينات من القرن العشرين ، في إطار المحاولات الرامية لحل لغز ليونتيف، الذي فجر مشكلة التناقض الكبير بين منطقية التحليل الاقتصادي المبسط الذي عرضه هكشر - أولين في نسب توافر عناصر

[1] - علي عبد الفتاح ابو شرار – مرجع سابق - ص ص 130-132 .
[2] - أ.د . علي احمد سليمان – مرجع سابق – ص140.

الإنتاج في سياق تحليله لنمط وشروط التجارة الدولية ، وبين متطلبات وحقائق الواقع الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحادي والعشرين وقد إتخذت هذه المحاولات إتجاهين رئيسيين :

الأول : فكان يهدف إلى هدم نموذج هكشر - أولين ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية المفسرة للتجارة الدولية لأنها تستخدم أدوات لا تتلاءم وتفسير تبادل الدول المعاصرة ، لهذا من الأفضل البحث عن نموذج ذو قدرة علي إعطاء تفسير أكثر قبولاً للأوضاع القائمة الآن .

أما الثاني : فكان يضم مجموعة من المناهج والنظريات التي تسعى لتطوير نموذج هكشر - أولين ومعه جميع النماذج الكلاسيكية ، حتي يمكنها علاج ماظهر من مشكلات ، فرغم ما بالنظرية من قصور تعتبر ذات فعالية في تحديد الكثير من النقاط ويتم ذلك من خلال إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها ، وإعتمادفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاماً مع واقع الاقتصاد العالمي.

الإتجاه الأول : ويهدف إلى هدم نموذج هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج ومعه بالتالي كافة النظريات الكلاسيكية التي حاولت تفسير قيام التجارة الدولية ونمطها وشروطها في جانب العرض، وحاولت إقامة نموذج بديل يرتكز على فرضيات أكثر واقعية وتماشياً مع حقيقة التبادل الدولي. ويشتمل هذا الإتجاه على المناهج الرئيسية الثلاثة التالية:

1- الدراسات التطبيقية التي أجراها الإقتصادي منهاس لإثبات قابلية كثافة دوال الإنتاج بالإنعكاس ، بمعنى أن دالة الإنتاج كثيفة العمل يمكنها أن تصبح بعد مستوى معين من الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج دالة كثيفة رأس المال ، وبالتالي يتبدل نمط الصادرات من سلع كثيفة العمل إلى سلع كثيفة رأس المال، وينعكس هيكل الواردات بالتبعية من سلع كثيفة رأس المال إلى سلع كثيفة العمل , وفي هذه الحالة يتم حل لغز ليونتيف من خلال هدم الأساس الذي يعتمد عليه نموذج هكشر - أولين في تحديد نمط التجارة الخارجية.فطبقاً لهذه النظرية أي قابلية دوال الإنتاج للإنعكاس فإنه يصعب القول بأن هناك نمط واضح ومحدد ودائم للتجارة الخارجية لأي دولة من الدول المشتركة في التبادل الدولي .[1]

2- الدراسات التطبيقية لتحليل هيكل الحماية التجارية لأي اقتصاد وطني لإظهار مدى التحيز القائم والمتجه صوب الصناعات الوطنية كثيفة العمل أو كثيفة رأس المال, وفي ضوء هذه الدراسة يصبح في الإمكان تفسير لغز ليونتيف من خلال التوصل إلى تحيز هيكل الحماية التجارية الأمريكية لصالح الصناعات كثيفة العمل، ومحاباتها بالتالي على حساب الصناعات كثيفة رأس المال، وهو ما يبرز بالتالي غلبة السلع كثيفة العمل في هيكل الصادرات الأمريكية،

[1] - سامي عفيفي حاتم – قضايا معاصرة في التجارة الدولية - مرجع سابق - ص182.

وغلبة السلع كثيفة رأس المال في وارداتها، نتيجة لغياب الحرية التامة للتجارة الخارجية، وهو ما يوضح هدم أحد الأركان الأساسية لمجموع النظريات البحتة في التجارة الخارجية.

3- الدراسة التي جاء بها الاقتصادي لينـدر حول تشابه هيكل الطلب بين الدول الصناعية المتقدمة وتنوعها فيما بينها من ناحية، والدول النامية من ناحية أخرى، كمحاولة أخرى لحل لغز ليونتيف عن طريق هدم نموذج هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج. وتتجه هذه النظرية إلى محاولة إثبات خطأ الاعتماد على جانب العرض في تفسير ظواهر التبادل الدولي ، وأن الأصح هو الإعتماد على جانب الطلب. وتغير هذه النتيجة بطبيعة الحال من طبيعة التحليل الاقتصادي المستخدم، حيث يتم الأخذ بالتحليل الديناميكي بدلاً من التحليل الإستاتيكي (الساكن) الذي تعتمد عليه المدرسة الكلاسيكية في تحليلها لظواهر التبادل الدولي [1].

وتمثل هذه النظريات محاولة ثالثة لحل لغز ليونتيف عن طريق هدم أحد الأعمدة الرئيسية لنموذج هكشر - أولين وغيره من النظريات الكلاسيكية ، وهي النظريات التي تبني تحليلها للظواهر الإقتصادية على أساس أن العرض هو المتغير الإقتصادي المستقل، وأن الطلب هو المتغير التابع ، وتعكس نظرية لينـدر هذا الحال وترى في الطلب هو المتغير الاقتصادي المستقل وفي العرض متغيراً اقتصادياً تابعاً .

الإتجاه الثاني : ويضم مجموعة المناهج والنظريات التي تسعى إلى حل لغز ليونتيف من خلال تطوير نموذج هكشر - أولين ومعه بقية النظريات الكلاسيكية الأخرى الرامية إلى تفسير التجارة الخارجية من جانب العرض. وهو ما يعني أن هذا التيار يتفق مع نظرية هكشر - أولين في أن تفسير التجارة الخارجية يقف على اتخاذ جانب العرض متغيراً اقتصادياً مستقلاً والطلب متغيراً تابعاً . إلا أن هذه المناهج تعمل على إسقاط العديد من الفروض غير الواقعية المرتكز عليها نموذج هكشر - أولين، والأخذ بفروض أخرى أكثر واقعية وانسجاماً مع حقائق الواقع الاقتصادي العالمي، خاصة بعد الثورة التكنولوجية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية.

ويضم هذا الاتجاه المناهج والنظريات التالية:

1- نظرية نسب عناصر الإنتاج الجديدة : والتي تُعرف أيضا باسم نظرية رأس المال الإنساني أو البشري، وتسقط هذه النظرية الفرض الكلاسيكي الخاص بتجانس عنصر العمل، وتحل محله فرض إنقسام هذا العنصر إلى مجموعات غير متجانسة تتفاوت فيما بينها في درجة المهارة. وقد قدمت هذه النظرية من طرف الإقتصادي كيسنغ سنة1961، حيث أثبت أن العمل غير متجانس وأوجد ثمانية أصناف من التأهيل مرتبطة بثمانية أصناف من النشاط، حيث أخذ الصادرات بالنسبة لـ 46 قطاع و14بلداً ، وجد فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية لها أعلى نسبة مئوية فيما يخص الفئات الثلاثة الأولى أي العلماء والمهندسون، التقنيون

[1] - المرجع نفسه - ص183.

والرسامون الصناعيون وفئة الإطارات. وهي العناصر التي تعتمد على إنفاق كبير في مجال البحث العلمي، وأوضح كيسنغ أنه في الولايات المتحدة الأمريكية هناك علاقة وارتباط وثيق بين النفقات المتخصصة للبحث العلمي في أي مؤسسة أو قطاع وبين قدرته التصديرية .

وهو يعني أنه كلما زاد الإنفاق على البحث والتطوير كلما زادت وارتفعت القدرة التقديرية للقطاع أو المؤسسة والعكس صحيح. والنتيجة المتوصل إليها هي أن تميز الولايات المتحدة الأمريكية بكون صادراتها الصناعية كثيفة العمل يرجع إلى ما تحظى به هذه الدول من وفرة نسبية في عنصر رأس المال البشري المؤهل أي الذي يتم الإنفاق عليه وهو بالتالي يدخل في رأس المال العام للدولة، ومنه إذا جمعنا رأس المال البشري مع رأس المال المادي في الولايات المتحدة الأمريكية لوجدنا أن صادراتها في النهاية هي كثيفة رأس المال، وهو ما يسمح بقلب لغز ليونتيف وتصحيح نموذج هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج.

2- منهج اقتصاديات الحجم: إن من أحد الفروض التى بنيت عليها نظرية هكشر – اولين هو إنتاج السلعتين في كل من الدولتين يتم تحت ظروف ثبات غلة الحجم . ويشكل هذا المنهج في تفسير التجارة الدولية تطويراً وتعديلاً آخر لنموذج هكشر أولين في نسب عناصر الإنتاج، وذلك بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطاً أساسياً لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل شروط اقتصاديات الحجم ، المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة حجم الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفورات الحجم الكبير نتيجة لإنخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية. [1]

أي أن غلة الحجم المتزايدة تشير إلي الأوضاع الإنتاجية التي يتم عندها زيادة المدخلات أو عوامل الإنتاج بنسبة معينة لكي تؤدي إلي زيادة المخرجات (الإنتاج) بنسبة أكبر ، ومن الممكن أن تحدث هذه الحالة (تزايد غلة الحجم) في العمليات الإنتاجية الكبيرة الحجم التي تساعد تقسيم أكبر للعمل ، وكذلك علي التخصص ، إذ يقوم كل عامل بالتخصص في عمل بسيط ، يكرره مرات عديدة في اليوم ، مما يساعد علي إتقان هذا العمل ورفع إنتاجية العمل . وعلاوة علي ذلك فإن العملية الإنتاجية كبيرة الحجم تمكن من إدخال ماكنات أكثر تخصصاً و إنتاجية. [2]

وتعد التفرقة بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الإستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) في جانب، والدول الصناعية الصغيرة (ذات السوق الداخلي الصغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات السوق الداخلي الكبير)في جانب آخر، عنصراً

[1] - سامي عفيفي حاتم (2003) اقتصاديات التجارة الدولية - مطبعة الإسراء- الطبعة الثالثة - مصر ص 206.
[2] - علي عبد الفتاح أبو شرار– مرجع سابق – ص 149 .

أساسياً من عناصر هذه النظرية . فالمجموعة الأولى من الدول تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع النصف مصنعة أو الوسيطية وذلك لعدم قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

على العكس من ذلك تحصل الدول الصناعية الكبيرة الحجم على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها إقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع والسلع الإستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق وتفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.

من هنا يمكن القول بأن نظرية إقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا وانجلترا وايطاليا في جانب وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير مثل بلجيكا، هولندا ولكسمبورغ ، أسبانيا، واليونان ودول أخرى في جانب آخر.

وبالتالي فإن نظرية إقتصاديات الحجم تبين أن وفورات الإنتاج الكبير تشكل مصدراً لإختلاف النفقات النسبية وبالتالي قيام التجارة الخارجية، من هنا يمكن حل لغز ليونتيف من خلال توسيع دائرة المصادر المؤدية إلى إختلاف المزايا النسبية بدلاً من التركيز على عامل واحد فقط وهو عامل الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج كما قام بذلك هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج.

3- النظرية التكنولوجية في التجارة الخارجية : تعتبر هذه النظرية كمحاولة جادة وأكثر اقتراباً لحل لغز ليونتيف، بحيث نجدها تتفق مع النظريات البحتة في التجارة الخارجية في أن المدخل الأساسي لتحليل نمط وشروط التبادل الدولي لا زال يقبع في جانب العرض، وأن الأمر يتطلب فقط إعادة النظر في غالبية الفروض التي إرتكز عليها النموذج الأساسي المقدم من طرف هكشر - أولين في نسب عناصر الإنتاج.

بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) في تحديد الميزة النسبية والأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية ، تلعب التكنولوجيا دوراً هاماً في تحديد التجارة الدولية وقيامها . ويوجد نموذجان يعملان علي توضيح قيام التجارة الدولية علي أساس التغيرات والتطورات التكنولوجية وهما : نموذج الفجوة التكنولوجية و نموذج دورة المنتج . وبما أن عامل الزمن مُستخدم وبطريقة أساسية في كل من هذين النموذجين فإنه يمكن القول أنهما ذو طبيعة حرية ديناميكية . وهذا بعكس نموذج هكشر – أولين وهو في الأغلب ذو طبيعة ساكنة .

وطبقاً لنموذج الفجوة التكنولوجية ، تعقد بين الدول الصناعية صفقات تجارية ضخمة علي أساس إدخال أنواع جديدة من الإنتاج أو طرق إنتاج جديدة في الأسواق . وهذا مايعطي الشركة المخترعة او الدولة المخترعة الحق في الإحتكار المؤقت علي السلع الجديدة في الأسواق

العالمية . وهكذا فإن الإحتكار المؤقت الممنوح للشركة المخترعة علي أساس براءة الإختراع وحق النشر والتأليف وذلك من أجل تشجيع ظاهرة الإختراع .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تطوراً في المجال التكنولوجي . وتقوم بتصدير انواع كثيرة من الإنتاج الجديد ذي المستوي التكنولوجي الرفيع إلي الأسواق العالمية ويحصل المنتج الأجنبي علي أنواع السلع الجديدة الأمريكية ويدرسها ويتعرف إلي تكنولوجيا إنتاجها ، ويقوم بعد فترة من الزمن تحددها براءة الإختراع بإنتاجها وعرضها في الأسواق المحلية وأسواق الدول الأخري . بل أنه يصدرها إلي الولايات المتحدة . ويساعده في إنجاز ذلك رخص أجرة الأيدي العاملة في بلده . وفي غضون تلك المدة ، يقوم المنتج الأمريكي بإنتاج أنواع جديدة أخري من الإنتاج ويصدرها إلي الأسواق العالمية أيضاً . ويتم هذا بفضل ما يتمتع به المنتجون الأمريكيون من تفوق تكنولوجي علي بقية دول العالم .

ومن ناحية أخري فإن نموذج الفجوة التكنولوجية لايوضح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة ، ولايقوم بفحص واختبار الأسباب التي تؤدي إلي ظهورها ولايبين كيف يتم بالضبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن .

أما نموذج دورة المنتج فهو النموذج الأعم والأوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية ، والذي طوره فيرنن عام 1966، ويوضح فيرنن في نموذجه عن الولايات المتحدة الأميريكية والذي أسماه دورة المنتج سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره ، والتغيرات التي تحدث علي ميزته النسبية خلال هذه المراحل التي يمر بها .

ويبين نموذج دورة المنتج أن أعداداً كبيرة من الإنتاج الجديد يبدأ إنتاجها وبيعها في الأسواق المحلية الأمريكية . وبعد أن ينتشر المنتج الجديد ، ويصبح كثير الإستعمال في الولايات المتحدة ، فإنه يجذب إنتباه البلدان الأخري والتجار الأجانب الذين يعقدون صفقات تجارية لشراء هذا المنتج . وتصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة لهذا المنتج الجديد .

وعندما ينمو الطلب الأجنبي علي المنتج الجديد وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول إلي مستوى عالٍ وكاف مما يغري الشركات الأجنبية (غير الأمريكية) في الشروع بإنتاج هذا المنتج وتصديره لسد حاجات بعض البلدان . وعندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة في الإنخفاض .

وأخيراً ، وعندما تتمكن الشركات الأجنبية من فهم العمليةالإنتاجية للمنتج الجديد فهماً كاملاً ، وخفض تكلفة إنتاجه عن طريق زيادة كمية الأنتاج منه ، فمن المحتمل أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلي الولايات المتحدة نفسها . وهذا يمثل نهاية دورة المنتج . وهكذا نجد أن

الولايات المتحدة بدأت كمُصدر وحيد لهذا المنتج ، ومن ثم صارت تنافس مع المنتجين الأجانب علي مبيعات التصدير ، وأخيراً أصبحت مستورداً صافياً لهذا المنتج . [1]

من خلال التحليل السابق يتبين لنا أن هذه النظرية تولي اهتماماً أكبر للدور الذي يلعبه الإنفاق على البحث والتطوير بإعتباره عاملاً مهماً في تحديد نمط وإتجاه التجارة الخارجية بين الدول المتطورة في سلع دورة المنتج .

وعلى أساس هذا تمكنت النظرية من تقديم تفسير جديد لحل لغز ليونتيف إستناداً إلى أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بها نسبة عالية من سلع دورة المنتج ، ولما كان رأس المال البشري ممثلاً في فئة العلماء والخبراء والفنيين والعمال المتخصصون والمهندسون أمراً لا غنى عنه لإنتاج هذا النوع من السلع . فإن ذلك يعد دلالة واضحة على أن الصادرات السلعية الأمريكية تعتبر مكثفة بعنصر رأس المال البشري المؤهل .

1-3-5 العولمة الإقتصادية :

مفهوم العولمة :

تعددت المفاهيم حول العولمة واختلفت الأراء في تحديد مفهوم دقيق للعولمة نسبة لتعدد مجالاتها وآلياتها ومظاهرها ومؤسساتها ولازال هذا المفهوم يخضع للتحليل والشرح والتفسير ، تبقي الحقيقة أن هذا اللفظ جديد ومستحدث وكدليل علي حداثته خلو المعاجم عربية وغربية من الإشارة إليه .

يعتبر العالم السسيولوجي الكندي مارشال ماك لوهان أول من أطلق مفهوم العولمة في نهاية عقد الستينيات من القرن الميلادي المنصرم في معرض صياغته لمفهوم "القرية الكونية" في كتابه المشهور "الحرب والسلام في القرية الكونية" .

وقد إنطلق أستاذ الإعلام السوسيولوجي في جامعة تورنتو من الدور الذي لعبه جهاز التلفزيون في أثناء حرب فيتنام التي خاضتها الولايات المتحدة وانتهت بهزيمتها وسحب قواتها. وقد إستنتج الكاتب أن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين الأمريكيين من مجرد مشاهدين أو مستهلكين للصور إلى مشاركين أو فاعلين في مجريات الحرب . وسيؤدي هذا الأمر - في نظر الباحث - من جهة إلى إختفاء الحدود بين العسكريين والمدنيين وإلى تحول الإعلام الالكتروني – خارج أوقات الحرب - إلى محرك للتغيير الإجتماعي من جهة أخرى.

بعد مارشال ماك لوهان ، يأتي دور زبغنيو بريجنسكي الذي فضل إستعمال مصطلح "المدينة الكونية"(Global-City) بدلاً من مصطلح "العولمة" (Globalization) الذي إستخدمه قبله عالم الاجتماع الكندي . ويعلل بريجنسكي إختياره الإصطلاحي بكون مفهوم العودة إلى الجماعة والحياة المرتبطة بالقرية لم يعد مناسباً في دلالته على التشابكات الدولية في عصر

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار - المرجع السابق – ص155

التكنولوجيا الإلكترونية . وفي حقيقة الأمر فقد أصبح الحديث عن العولمة مترافقاً ومتزامناً مع مجموعة كبيرة من الظواهر المتعددة الأبعاد التي تدفع في إتجاه ترابط العالم وتشابكه وتقاربه وزيادة إنكماشه . لقد برزت مجموعة من الظواهر السياسية والحياتية والمستجدات الفكرية والتطورات التكنولوجية التي تجعل الوحدات السياسية المعاصرة متشابكة ومترابطة.[1]

وبالتالي فإن العولمة (Globalization) كحالة State Of Affair تختلف عن التعولم كعملية Globality process وعلي القابلية للتعولم Globality كتعبير عن مدي القدرة والدافعية للوصول إلي العولمة والتفاعل معها .[2]

إلا أن المصطلح قد وفد إلينا من الترجمة (Globalization) المشتقة من كلمة (Globe) بمعني الكرة الأرضية ، وبما أن الأرض هي إحدي الكواكب السيارة التي تدور حول الشمس (Planets) فقد أطلق كثيراً من المهتمين لفظ (الكوكبة أو الكوكبية) علي الظاهرة .

أما الكونية (Universality) فقد إستهوت آخرين للتعبير عن الظاهرة لأن البشر قد تمكنوا من غزو الفضاء القريب تطلعاً لإستكشاف الكواكب الأخرى في الفضاء البعيد ولهذا إستخدمت الكونية لإعطاء معني الشمول لأن ظاهرة العولمة تستهدف العالم كله (الماء واليابسة والأجواء). [3]

تعريف العولمة :

من الصعب جداً صياغة تعريف دقيق للعولمة نظراً لتعدد التعريفات والتي تتأثر بتحيز الكتاب و الباحثين والمفكرين واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولاً .

وتعريفها يحتاج الكشف عن جوهرها الذي يتعلق بإنتشار المعلومات والثورة المعلوماتية وكذلك إزالة الحدود والقيود بين الدول ، آخذين في الإعتبار أن العولمة تحدث عبر تكنولوجيا الإتصال والمنافسة والمحاكاة وتماثل المؤسسات عبر آليات العولمة والتي من أهمها التحديث والثورة التكنولوجية ولعلنا في تفسير العولمة نكون كما الُعميان أمام الفيل وهي تلك القصة القصيرة التي يلمس فيها كل من الُعميان جزءاً من الفيل فيصف علي أنه الفيل بأكمله دون المعرفة بالجوانب الأخري للفيل ، وبالتالي كل من يصف العولمة حيثما يراها ومن هنا بالضرورة بمكان تعريف العولمة.

---

[1] - د. ميمونة الطاهري - بدون تاريخ – عولمة الإقتصاد -عولمة الأزمات الوجه الحقيقي للعولمة الكونية – الكليات المتعددة التخصصات - الناظور المغربية – ورقة منشورة – ص 3.

[2] - د. عبد المطلب عبد الحميد (2006م) العولمة الاقتصادية منظماتها ، شركاتها ، تداعيتها – الدار الجامعية – ص 15.

[3] - الطيب علي عبد الرحمن (2006م) العولمة قدر أم إختيار – سلسلة الخرطوم عاصمة الثقافة العربية 2005م – وزارة الثقافة والسياحة – شركة مطابع السودان للعملة الموحدة الخرطوم – الطبعة الأولي يونيو – ص 4.

العولمة لغة :

العولمة ثلاثي مزيد ، يقال: عولمة على وزن فوعلة ، مشتق من كلمة العالَم ، كما يقال قولبة، إنتقاقاًمن كلمة قَالَب ، إذاً كلمة العولمة "نسبة إلى الَعالم- بفتح العين- أي الكون، وليس إلى العِلم - بكسر العين- والعالم جمع لا مفرد له كالجيش والنفر، وهو مشتق من العلامة على ما قيل ، وقيل مشتق من العِلم ، وذلك على تفصيل مذكور في كتب اللغة . وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض إستعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى ومعناها وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي .

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأّن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة ، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله.

العولمة اصطلاحاً:

إنّ كلمة العولمة جديدة ، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والإقتصادية . ولقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والإقتصاد ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاُ أو حالة ذات أبعاد متعددة ، تتجاوز دائرة الإقتصاد ، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والإتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والأيديولوجيا .

وقد أطلق على العولمة بعض الكتاب والمفكرين - النظام العالمي الجديد- وهذا المصطلح إستخدمه الرئيس الأمريكي جورج بوش-الأب- في خطاب وجهه للأمة الأمريكية بمناسبة إرساله القوات الأمريكية إلى الخليج (بعد أسبوع واحد من نشوب الأزمة في أغسطس 1990م) وفي معرض حديثه عن هذا القرار , تحدّث عن فكرة عصر جديد ، وحقبة للحرية ، وزمن للسلام لكل الشعوب . وبعد ذلك بأقل من شهر أشار إلى إقامة نظام عالمي جديد يكون متحرراً من الإرهاب , وأكثر أمناً في طلب السلام , عصر تستطيع فيه كل أمم العالم أن تنعم بالرخاء وتعيش في تناغم .

والنظام العالمي الجديد هو في حقيقة أمره وطبيعة أهدافه ، نظاٌم صاغته قُوى الهيمنة والسيطرة الغربية لإحداث نمط سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وإعلامي واحد وفرضه على المجتمعات الإنسانية كافة ، وإلزام الحكومات بالتقّيد به وتطبيقه .

ولقد كثرت التعاريف التي توضح معنى العولمة ، نذكر هنا بعضاً منها:

- يقول جيمس روزانو أحد علماء السياسة الأمريكيين عن العولمة إنّها العلاقة بين مستويات متعددة لتحليل الاقتصاد والسياسة والثقافة والأيدولوجيا ، وتشمل:

إعـادة الإنتـاج، وتـداخل الصـناعات عبـر الحـدود وانتشـار أسـواق التمويـل، وتماثـل السـلع المستهلكة لمختلف الدول نتيجة الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة .

- وصـف الكاتـب الأمريكـي الشـهير ولـيم جريـدر العولمـة بأنهـا آلـة عجيبـة نتجـت عـن الثـورة الصـناعية والتجاريـة العالميـة , وأنهـا قـادرة علـي الحصـاد وعلـي التـدمير, وأنّهـا تنطلـق متجاهلـة الحـدود الدوليـة المعروفـة , وبقـدر مـا هـي منعشـة ، فهـي مخيفـة . فـلا يوجـد مـن يمسـك بدفـة قيادتها، ومن ثم لا يمكن التحكم في سرعتها ولا في إتجاهاتها .

- ويعـرّف د. محمـد عابـد الجـابري العولمـة بقولـه هـي العمـل علـى تعمـيم نمـط حضـاري يخـص بلـداً بعينـه هـو الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالـذات علـى بلـدان العـالم أجمـع وهـي أيضـاً أيـديولوجياً تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته .

أي محاولـة الولايـات المتحـدة إعـادة تشـكيل العـالم وفـق مصـالحها الاقتصـادية والسياسـية ، فالعولمة هي إسم للإستعمار في أشكال جديدة ، وهي نوع من السيطرة الأمريكية على العالم.[1]

- وهنالـك تعريـف صـندوق النقـد الـدولي للعولمـة حيـث يـري أن العولمـة الإقتصـادية تتمثـل فـي زيـادة الإعتمـاد الإقتصـادي المتبـادل بـين الـدول مـع تنـوع و تكامـل المعـاملات التـي تـتم عبـر الحـدود ، كمـا أنهـا تصـف العمليـات التـي مـن خلالهـا تـؤدي القـرارات والأحـداث والأنشـطة التـي تحدث في أحد أجزاء العالم إلي نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أنحاء العالم .

ومـن الواضـح أن صـندوق النقـد الـدولي يركـز فـي تعريفـه علـي مبـدأ الإعتمـاد المتبـادل بـين الـدول الـذي يعتبـر الأسـاس والمحـرك للنشـاط الإقتصـادي نحـو بلـورة العولمـة علـي كافـة المسـتويات والعمليات .[2]

-هـي عمليـة إنـدماج البلـدان الناميـة فـي الإقتصـاد الـدولي أو العـالمي أو بعبـارة اخـري إنـدماج دول العـالم الثالـث فـي السـوق العـالمي للسـلع والخـدمات ، ويلعـب تحريـر التجـارة الدوليـة - عـن طريـق إتفاقيـة الجـات وسـيطرة الـدول الكبـري السياسـية والإقتصـادية - الـدور الأساسـي فـي عمليـة العولمة .[3]

وهنالـك العديـد مـن التعريفـات اللانهائيـة عـن العولمـة فقـد تكـون معضـلة يصـعب حلهـا ومـن ثـم هـي دعـوة لتعميـق التنافسـية حـول العـالم ، ولهـا الكثيـر مـن التـأثيرات المصـاحبة التـي يجـب ننتبـه إليهـا لنتعامـل معهـا ، وقـد إسـتأثرت منظومـة العولمـة وتاثيراتهـا بإهتمـام فـائق مـن قبـل المفكـرين والمتخصصـين فـي كـل المجـالات المختلفـة سـواء أكانـت سياسـية ، إقتصـادية ، إعلاميـة ، تربويـة ، ثقافيـة ، تقنيـة ... ألـخ . فهـي هـاجس يـرتبط بتحـولات غريبـة ومخيفـة ، وقـد أصـبحت مـن

[1] -صالح الرقب (2004م) –بين عالمية الاسلام والعولمة بحث مقدم لمؤتمر التربية الأول بعنوان التربية في فلسطين ومتغيرات العصر –ص 6
[2] - د. عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سابق – ص 18.
[3] - أ.د. علي أحمد سليمان – مرجع سابق – ص 106.

المصطلحات الأكثر شيوعاً في عالم اليوم برغم الإختلاف الواضح في تحديد مفهومها ومضامينها وأهدافها وأساليبها وأشكالها .

أنواع العولمة :

يمكننا أن نفرق بين أربعة أنواع للعولمة هي :

أولاً : العولمة الإقتصادية وهي زيادة التبادل التجاري بين الدول نتيجة لتخفيض وإزالة الرسوم والحواجز الجمركية وغير الجمركية ، امام إنتقال السلع والخدمات ، فليست هناك دولة تنتج كل الخامات والسلع والخدمات التي يحتاج إليها مواطنوها ، ولذلك تبادلت القبائل والعشائر والدول منذ الأزل البضائع والسلع فيما بينها ، وفي العصر الحديث توسع تبادل المنافع بين الإقتصاديات المختلفة بشكل كبير ، خاصة فيما بين الدول الغربية المتقدمة بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لسياسات التحرير التجاري ، أصبحت كل دولة أو مجموعة من الدول تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي يستطيع إنتاجها بأفضل جودة وأقل سعر وهو مايعرف في علم الإقتصاد بالميزة النسبية ، علي أن يتم التبادل التجاري بين منتجات الدول المختلفة ، لتحقيق أقصي كفاءة في الإنتاج ، وأفضل إستخدام وتخصيص للموارد الإقتصادية للدول المتخلفة .[1]

ثانياً : العولمة المالية وتعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلي مايسمي بالإنفتاح المالي مما أدي إلي تكامل وإرتباط الأسواق المالية والمحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود علي حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود ولتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر إرتباطاً وتكاملاً .2

ثالثاً : العولمة الثقافية إن الثقافة بشكل عام هي الذاكرة الجمعية لأي مجتمع من المجتمعات ، وهي تشكل قيم هذا المجتمع والسلوكيات المرتبطة بالأدوار المختلفة فيه ، فالثقافة هي أساس هوية المجتمع وإنتمائه ، وتميزه عن غيره من المجتمعات ، ويتكون العالم من مئات بل آلاف الثقافات والثقافات الفرعية ، فالثقافة شيمتها الأساسية هي التنوع ، مع وجود حد أدني من الإتفاق حول القيم الإنسانية الأساسية .

والعولمة الثقافية تؤدي إلي زيادة المساحة المشتركة بين الثقافات في كل أنحاء العالم ، وخلق ثقافة جديدة منفتحة علي كافة الأراء والإتجاهات والتطورات العالمية ، بعبارة أخري ، تهدف ثقافة العولمة إلي بناء مجتمع إنساني واحد .[3]

---

[1] - د.عثمان أبو حرب (2008م) الإقتصاد الدولي – دار أسامة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي – ص 77.

[2] - د.عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سابق – ص 49.

[3] - د. عثمان أبو حرب – المرجع السابق – ص 82 .

رابعـاً : العولمـة السياسـة هـي آخـر محطـات العولمـة ، فالعولمـة التـي تسـعي إلـي إلغـاء الحـدود تصـطدم مـع السياسـة التـي تقـوم أساسـاً علـي إنقسـام العـالم إلـي دول تفصـل بينهـا حـدود سياسـية وتطبـق قوانينهـا التـي ترمـز إلـي سـيادة الدولـة علـي أرضـها ومواطنيهـا ، لكـن العولمـة التـي بـدأت في مجالات الإقتصاد والإتصال تمضي في سبيل التأثير علي السياسة .

وأول مـا فعلتـه العولمـة بالسياسـة هـو أنـه أفقـدتها أهميتهـا القصـوي ، وقـد فـاز الـرئيس الأمريكـي بيـل كلينتـون بقـرتين رئاسـيتين عقـب أزمـة الخلـيج رافعـاً شـعار إنـه الإقتصـاد . فسياسـات العولمـة في العالم أجمع تقلل يوماً بعد يوم من مناعة السياسة في مواجهة الإقتصاد .[1]

وهنالـك العولمـة الجغرافيـة وهـي التـي تهـتم بإعـادة تنظـيم المسـاحة فـي كوكـب الأرض فـي عـالم لافواصـل فيـه ولا حـدود عـالم يُنظـر إليـه وكأنـه شـبكة مـن المـدن العالميـة ، والعولمـة البيئيـة وهـي تصـف كيفيـة الحفـاظ علـي الغطـاء النبـاتي والحفـاظ علـي كوكـب الأرض كسـاحات خضـراء ممتـدة وكذلك تهتم بصيانة كوكب الأرض من التلوث بانواعه .

مظاهر العولمة الإقتصادية :

العولمـة هـي إقتصـادية فـي مظهرهـا العـام وعلـي رغـم التطـورات والتغيـرات المتسـارعة التـي حـدثت فـي النصـف الأخيـر مـن القـرن العشـرين والتـي كـان لهـا الأثـر الكبيـر علـي مجريـات إقتصـاديات العـالم فـإن معظـم الكتـاب يجمعـون علـي أن هنالـك أربعـة عناصـر أساسـية يعتقـدون أنهـا أدت إلـي بروز تيار العولمة وهي :

1- تحرير التجارة الدولية :

ويقصـد بـه تكامـل الإقتصـاديات المتقدمـة والناميـة فـي سـوق عالميـة واحـدة مفتوحـة لكافـة القـوي الإقتصـادية فـي العـالم وخاضـعة لمبـدأ التنـافس الحـر ، بعـد الحـرب العلميـة الثانيـة رأت الـدول المنتصـرة قيـام نظـام إقتصـادي عـالمي يخـدم بالإسـاس مصـالحها ، ومصـالح البلـدان الصـناعية بصـفة عامـة ، وقـد مهـد مـؤتمر بـرتن ودز عـام 1944م الطريـق لتأسـيس النظـام الإقتصـادي العـالمي الحـديث حيـث تـم بموجبـه إنشـاء صـندوق النقـد الـدولي والبنـك الـدولي ، والإتفاقيـة العامـة للتجـارة والتعريفـات العالميـة (الجـات) . مـع الإنتقـال مـن الجـات إلـي منظمـة التجـارة العالميـة التي تسعي إلي إلغاء كل الحدود التجارية في العالم .

2- تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

حـدثت تطـورات مهمـة خـلال السـنوات الأخيـرة تمثلـت فـي ظهـور أدوات ومنتجـات ماليـة مسـتحدثة ومتعـددة ، إضـافة إلـي أنظمـة الحاسـب الآلـي ووسـائل الإتصـال التـي كفلـت سـرعة إنتشـار هـذه المنتجـات ، تحولـت أنشـطة البنـوك التقليديـة لبنـوك شـاملة تعتمـد إلـي حـد كبيـر علـي إيرادتهـا مـن

[1]- المرجع نفسه – ص 86 .

العمـولات المكتسـبة مـن الصـفقات الإسـتثمارية مـن خـارج موازنتهـا العموميـة ، يرجـع ذلـك إلـي سببين رئيسين هما :

أ- تحرير أسواق النقد العالمية من القيود

ب- الثورة العالمية في الإتصالات الناجمة عن الأشكال التكنولوجية الجديدة .

3- التقدم العلمي والتكنولوجي :

هـو ميـزة بـارزة للعصـر الـراهن ، وهـذا التقـدم العلمـي جعـل العـالم أكثـر إنـدماجاً كمـا سـهل حركـة الأمـوال والسـلع والخـدمات ، (إلـي حـد مـا حركـة الأفـراد) ومـن ثـم بـرزت ظـاهرة العولمـة ، الجـدير بالـذكر ان صـناعة تقنيـة المعلومـات تتركـز فـي عـدد محـدود ، مـن الـدول المتقدمـة او الصـناعية دون غيرها .

4- تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :

إذا صـحَ وصـف هـذا العصـر بانـه عصـر عولمـة ، فمـن الأصـح وصـفه بأنـه عصـر الشـركات متعـددة الجنسـيات بإعتبارهـا العامـل الأهـم لهـذه العولمـة . ويرجـع تـأثير هـذه الشـركات لقـوة كبـرى مؤثرة وراء التحولات في النشاط الإقتصادي العالمي للأسباب التالية :

أ- تحكـم هـذه الشـركات فـي نشـاط إقتصـادي فـي أكثـر مـن قطـر ، لإشـاعتها ثقافـة إسـتهلاكية موحدة .

ب- قدرتها علي إستغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد .

ج- مرونتها الجغرافية .[1]

وقـد تكـون هـذه الشـركات قـد اسـهمت فـي تـوفير فـرص التـدريب والعمـل ونقـل التكنولوجيـا المتطـورة وبنـاء قاعـدة صـناعية فـي البلـدان الفقيـرة إلا أنهـا تتنـاقض بـين وجههـا التوحيـدي للعـالم ووجهـا الآخـر فـي أنهـا رمـزاً للسـيطرة الإقتصـادية والسياسـية ، إضـافة إلـي أنهـا إنتهكـت قـوانين العمـل وحقوق الإنسان ونتج ذلك من عدم وجود قواعد وضوابط قانونية أو إتفاقات دولية ملزمة لها .

ومـن هنـا نخلـص إلـي أن العولمـة تحمـل فـي طياتهـا بـذور التقـدم وتنـامي الثـروات للـدول المتقدمـة التـي إسـتطاعت ان تهـيمن علـي التكنلوجيـا الحديثـة ، وفـي ذات الوقـت هـي بـذور للفقـر لـدول العـالم الثالـث التـي تفتقـر إلـي التنميـة وبـذور الظلـم فيمـا بـين الـدول والأقـاليم وداخـل الدولـة الواحـدة فـي الطبقـات الفقيـرة والغنيـة . لكـل ذلـك تبقـي ظـاهرة العولمـة القضـية المهمـة التـي يتناولهـا الجميـع في كل المستويات كيف وقد مست آثارها قيمنا النبيلة وتقاليدنا السامية .

المنظمات الإقتصادية للعولمة :

يمكـن القـول أن العولمـة الإقتصـادية تنطـوي علـي ثلاثـة نظـم رئيسـة هـي النظـام النقـدي الـدولي والنظـام المـالي الـدولي والنظـام التجـاري الـدولي ، ويقـوم علـي إدارة هـذه الأنظمـة الـثلاث ، ثلاثـة

[1] - د.عثمان ابو حرب – المرجع السابق – ص ص 76/75.

منظمات إقتصادية عالمية هي علي التوالي صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) ومنظمة التجارة العالمي (WTO) وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسات الإقتصادية للعولمة . فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية ، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية ، ومنظمة التجارة العالمية تختص بإدارة السياسة التجارية العالمية. ومن الملاحظ أن هنالك تعاظم لدور هذه المنظمات الإقتصادية في إدارة وضبط إيقاع العولمة الإقتصادية وتوجهاتها .

ولعله من المناسب التأكيد علي أن دور هذه المنظمات الإقتصادية العالمية في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق إلي مدي بعيد نوعاً من الإنسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الإقتصادي بين مختلف دول العالم وبذلك تصبح هذه المنظمات آداة في سبيل تحقيق وتأكيد العولمة الإقتصادية .[1]

وسنتناول هذه المنظمات علي النحو التالي :

مؤتمر بريتون وودز :

وهو مؤتمر الأمم المتحدة المالي والنقدي الذي عُقد في بريتون وودز في عام 1944 لمناقشة مشاكل المدفوعات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . وبعد مناقشة البدائل إقترحت كل من بريطانيا وكندا قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ونتيجة لهذا المؤتمر برز نظام مالي دولي جديد .[2]

أولاً : صندوق النقد الدولي (IMF) :

تأسس رسمياً في ديسمبر 1945 على أساس ما تم الإتفاق عليه في بريتون وودز وفى عام 1947 بدأ يمارس نشاطه كأحد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وتشمل أهدافه تحقيق التعاون الدولى ونمو متوازن فى التجارة الدولية ومساعدة الدول على تصحيح الخلل فى موازين مدفوعاتها وتحقيق إستقرار أسعار صرف العملات . وقد كان صندوق النقد يعمل فى ضوء نظام أسعار الصرف وقابليتها على التحويل . ولكن فى عام1971 ألغت الولايات المتحدة تحويل الدولار إلى ذهب ، ثم تعدلت أسعار صرف العملات الدولية ثم تخفيض قيمة الدولار فى عام 1973، فزادت أهمية دور الصندوق فى توازن التجارة الدولية وتمويلها. ومع ظهور نقص فى السيولة الدولية بدأ الصندوق فى توزيع حقوق السحب الخاصة من عام 1970 على أعضائه نسبة حصصهم فى أموال الصندوق ويلاحظ أن السيولة تنمو بمعدل يقل عن إحتياجات التجارة الدولية فى يد الدول المنتجة للنفط وكذلك الدول الاوروبية واليابان والولايات

[1] - د. عبد المطلب عبد الحميد – مرجع سابق – ص 67 .
[2] - أ.د.علي أحمد سليمان – قاموس المصطلحات الإقتصادية – مرجع سابق – ص 30.

المتحدة الأمريكية وحرمان الدول الأخرى منها خاصة دول العالم الثالث .أن هذا الوضع لا زال يدعو إلى مزيد من إصلاح نظام النقد الدولى. [1]

ثانياً : البنك الدولي (WB) :

أن التسمية الشائعة لهذا البنك هي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير)ويطلق عليه أيضاً (بنك العالم) وقد أنشيء هذا البنك من خلال مؤتمر بريتون وودز في عام 1944م لمنح القروض طويلة الاجل ولكي يكون مكملاً في عمله لصندوق النقد الدولي . وقد دعت الحاجة إلي إنشاء هذا البنك بعد أن سببت الحرب العالمية الثانية كثيراً من الدمار في الأموال و الممتلكات والأرواح في معظم القارة الأوربية ، وهذا يتطلب إعادة البناء والتعمير وتحقيق الإستقرار والسلام في دول العالم . وفي الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ظهر جلياً إن أحد الأسباب التي تؤدي إلي حفظ السلام وتحقيق الإستقرار والعمل علي تخفيف الفوارق الشاسعة في مستويات المعيشة بين الدول الغنية والدول الفقيرة الأمر الذي جعل من تنمية إقتصاديات الدول النامية أحد الأهداف الأساسية التي قامت عليها فكرة إنشاء البنك الدولي للتعمير والتنمية الذي بدأ أعماله في شهر حزيران عام 1946م ومقره في واشنطن وعليه نستطيع القول أن البنك يسعي لتحقيق هدفين أساسين هما :

1- توفير التمويل اللازم لإعادة بناء مادمرته الحرب العالمية الثانية من مشاريع إنتاجية وبني تحتية في دول أوربا الغربية .

2- المساعدة في تنمية البلدان النامية من خلال تقديم التمويل الإستثماري لهذه البلدان لإقامة المشاريع الإنتاجية .

ويعتبر البنك الدولي للتعمير والتنمية مؤسسة مالية ودولية من مؤسسات الأمم المتحدة وتشرف علي إدارة النظام المالي الدولي وتهتم بساسيات التنمية والإستثمارات والإصلاح الهيكلي في الدول الأعضاء ، وكذلك يهتم البنك بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله علي الإقتراض من أسواق رأس المال . أن نشاط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يكملان بعضهما بعضاً ، حيث يركز البنك الدولي علي الفترة الطويلة التي تتعلق بعمليات التكيف الهيكلي (وهو سياسة إقتصادية فرضها صندوق النقد الدولي مقابل منح قروض جديدة أو إعادة جدولة قروض قديمة) والذي يشترط ان تسبقها مرحلة التثبيت (وهي حزمه من الإجراءات الهادفة إلى تصحيح الأختلالات النقدية والمالية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي السائدة في الدول النامية لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي) والتي تعتبر من نشاط صندوق النقد الدولي وتتضمن عمليات تخفيض معدل التضخم وتقليل عجز الموازنة وتصحيح سعر الصرف ، وتعتبر هذه العمليات مقدمة تنفيذية لإنجاح عمليات التكيف الهيكلي

[1] - المرجع نفسه – ص 126 .

في الأجل المتوسط والطويل . بلغ عدد الأعضاء في البنك الدولي للتعمير والتنمية في عام 1966م حوالي 176 دولة . لكي تصبح الدولة عضواً في البنك الدولي لابد أن تكون عضواً في صندوق النقد الدولي قبل ذلك ، كما يتحدد إكتتاب الدول الأعضاء في رأس مال البنك طبقاً لحصص هذه الدول في صندوق النقد الدولي . [1]

ثالثاً : منظمة التجارة التجارة العالمية (WTO) :

يأتي إنشاء منظمة التجارة العالمية في ضوء إستكمال النظام الإقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في أول يناير 1995م الركن الثالث من أركان هذا النظام إلي جانب صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق علي إقرار وتحديد معالم النظام الإقتصادي للعالم الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات إقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة .[2]

6-3-1 الاتفاقيات التفضيلية (التكامل الاقتصادي) أو التكتل الإقتصادي :

التكامل يعتبر من أهم الأشكال وأبرزها التي ظهرت لتسهيل العلاقات الإقتصادية والتجارة الدولية بين الدول المتكاملة وهو عملية التقارب الإقتصادي بأشكالها المختلفة . ونتجت فكرة التكامل من إن العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفى إقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها ، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بمفهومها الواسع الذى يعنى إنتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بين الدول بعضها مع بعض ، و تشهد التجارة الخارجية منافسة قوية بين الدول تصل إلى حد الحروب والإستعمار للإستيلاء على موارد الدول الأخرى ولإيجاد سوق لتصريف وبيع السلع والخدمات . و تستخدم هذه الدول في المنافسة عدة سياسات إقتصادية سواء أكانت قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية , أو تقديم حوافز لجذب الموارد التى تحتاجها للإسهام في التنمية من رؤوس الأموال والكفاءات البشرية والتكنولوجيا . وتستأثر الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الإقتصاديات الصغيرة تابعة لها ، ويزيد ذلك فى ظل العولمة التى يعيشها العالم الآن والتى تعني فى أحد معانيها زيادة تأثر الاقتصاديات المحلية بالإقتصاد الدولى. ولكل ذلك كان فكرة التكامل الاقتصادي بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة .

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق – ص 508 .
[2] - د.عبد المطلب عبد الحميد - مرجع سابق – ص 92.

اولا : مفهوم وتعريف التكامل:

هناك إختلاف كبير بين الإقتصاديين حول تحديد مصطلح التكامل الإقتصادي ، فالبعض منهم إستعمل مصطلح الإندماج والبعض الآخر إستعمل مصطلح التعاون وآخرون إستعملوا مصطلح التكتل . ويرجع هذا الإختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الإقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول ، هل هو في شكل إتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة إقتصادية، هنا تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي (Intégration) وفي اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من (Enteger) الذي يعني الشيء المتراكب عضوياً في كلٍ لا يتجزأ ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح . كما أن بعض الإقتصاديين الذين كتبوا في هذا المجال يعرفون التكامل الإقتصاديأحياناً حسب أسبابه وأحياناً أخرى حسب أهدافه، لهذا نرى أن مصطلح التكامل لم يحظ بإتفاق عام بين مختلف الكتاب الإقتصاديين شأنه شأن المفاهيم والتعريفات الأخرى التي تخص العلوم الإقتصادية، وتماشياً مع هذه الملاحظة ، نحاول تقديم بعض التعريفات الخاصة بمصطلح التكامل الإقتصادي التي قام بها مجموعة من رواد الفكر الإقتصادي التكاملي ، كما يلي:

- يعرف بيلا بلاسا التكامل الإقتصادي على أنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فإنه يشمل الإجراءات والتدابير التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة ، وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن تتمثل في إنتفاء مختلف صور التفرقة بين الإقتصاديات القومية. إطلاقاً من هذا التعريف نلاحظ أن بيلا بلاسا يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة تحرير التجارة الدولية ، إذ يذهب هذا الإقتصادي إلى إعتبار أن إختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعدشرطاً منطقياً ومدخلاً طبيعياً لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكاملي.
- أما الإقتصادي ميردال ، فيرى أن مفهوم التكامل لا بد أن يشمل العمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية ضمن الكتلة الإقتصادية المُشَكلة ، وذلك مع إعطاء الفرص الإقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل بغض النظر عن سياساتهم.
- يرى الإقتصادي ماخلوب أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الإقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل ، وهنا يناقش ماخلوب التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الإقتصادي ، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم إستخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية

البحتة وبصفة أكثر تحديداً دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة.

- أما الإقتصادي هوفمان يقول بأن قيام تكامل إقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية .
- يعرف تنبرجن التكامل على أساس إحتوائه على جانبين سلبي وإيجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي إلى إلغاء واستبعاد أدوات معينة في السياسة الإقتصادية الدولية ، أما الناحية الإيجابية منه فتشير إلى الإجراءات التدعيمية التي يراد بها إلغاء عدم الإتساق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل ، وبرامج إعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والإنتقال. [1]
- هو العملية التي يتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة بين الدول الأعضاء في مشروع التكامل ، في مقدمتها إزالة القيود الجمركية ، وكذلك العقبات التي تعرقل إنسياب حركة رؤوس الأموال وإنتقال الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء ، إضافة إلي ذلك تنسيق وتجانس بين السياسات الإقتصادية المختلفة في هذه الدول ، حتي في آخر الأمر تصبح مجموعة الدول في مشروع التكامل الإقتصادي وكأنها دولة أو كيان إقتصادي واحد . [2]
- التكامل الإقتصادي هو دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب إقتصادية وإجتماعية وسياسية وجغرافية في إتحاد إقتصادي بحيث يتم الإتفاق بين هذه الدول علي تطبيق سياسات تجارية وإقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء . [3]

ثانياً : أسس التكامل الإقتصادي :

إن التكامل الإقتصادي يدور حول تنظيم العلاقات الإقتصادية بين مجموعة من الدول ولذلك لابد أن تكون هناك علاقات إقتصادية أولاً ، وأن يستند التكامل على مجموعة من الأسس من أهمها ما يلي:

- الجوار بين الدول الأعضاء في التكامل لتسهيل الإنتقال والإتصالات.
- التجانس الثقافى والإجتماعي لأن التكامل في نهاية الأمر علاقات بشرية بين سكان الدول المتكاملة.

[1] - مصدر إلكتروني - منتدي طلبة الجزائر - منشور بتاريخ 2009-05-09 http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=19904&p=100048&highlight=#post100048 - - 20:42 - الخميس 28 /2013/2 م – الساعة 12:7 م.

[2] - أ.د.علي أحمد سليمان – مرجع سابق – ص 72 .

[3] -علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق – ص 409 .

- التنوع من حيث إختلاف الموارد والمنتجات فيما بين الدول وكذا التنوع البيئى لأن التكامل في أحد مضامينه هو تجميع أجزاء مختلفة في كلٍ واحد.
- وجود طاقات غير مستغلة لدى كل دولة وبالتكامل فيما بينها يمكن الاستفادة بها.

ثالثاُ : مراحل التكامل الإقتصادي :

حتي تصل الدولة إلي مرحلة التكامل أو الإندماج والتكتل الكامل فيما بينها هنالك مراحل يجب أن تمر بها وهي تمثل في مجملها أشكال التكامل :

1- مرحلة التفضيلات الجمركية الجزئية :

وتتمثل في مجموعة الإجراءات التي تتخذها دولة معينة لتخفيف وطأة القيود المعرقلة لإنسياب السلع فيما بينها ، مثل إتفاق دول منطقة معينة علي إلغاء نظام الحصص أو إعطاء بعضها البعض إمتيازات جمركية متبادلة .

وبعبارة أخري تعتبر ترتيبات التجارة التفضيلية من أقل صور التكامل حيث يتم منح بعض المزايا في صورة تخفيض محدود للرسوم الجمركية مع الإحتفاظ بالعديد من القيود علي التعامل بين الأعضاء في هذه الترتيبات . من أشهر الترتيبات التفضيلية ما إتبعته إنجلترا مع أعضاء الكمنولث الذي تم إنشاؤه في عام 1932م الذي ضم مستعمراتها السابقة وقد عرف بنظام التفضيل الإمبراطوري .[1]

ويقلل هذا الشكل من القيود بين الدول الأعضاء المشاركة فيه بصورة واضحة أكثر من الدول غير الأعضاء وهذه المرحلة تعتبر من اكثر المراحل رخاوة (فضفاضة) .

2- مرحلة منطقة التجارة الحرة :

في هذا الشكل تلغي ضرائب الإستيراد والقيود التجارية الإخري بين الدول الأعضاء ولكن تبقي كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية وسياساتها التجارية سارية المفعول مع الدول الأخري غير الأعضاء . من الملفت إلي النظر إمكانية قيام الدولة التي تفرض معدلات حماية أقل مقارنة بالأعضاء الأخرين بإستيراد السلع ثم إعادة شحنها وتصديرها إلي الدول الأعضاء والتي تفرض معدلات حماية أعلي نسبياً . وتشترط هذه الإتفاقية شهادة منشأ تثبت أن السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء قد أنتجت في هذه الدولة المصدرة . ولكن يعتقد ان بعض الدول تقوم بتزوير شهادة المنشأ وذلك من أجل الإستفادة من تجارة الترانزيت . وافضل مثال علي هذا الشكل من أشكال التكامل الإقتصادي جمعية التجارة الحرة الأوربية (EFTA) European Free Trad Association و التي شُكلت في عام 1960 م من المملكة المتحدة والنمسا والدنمارك والنرويج والبرتغال والسويد وسويسرا . ولحقت بها فنلندا عام 1961م والمثال الآخر هو إتفاقية

[1] - فرج عبد العزيز فرج عزت – بدون تاريخ - العلاقات الإقتصادية الدولية (الكتاب الأول) - ص 111 .

التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتي شُكلت عام 1993م من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (NAFTA) .

3- مرحلة الإتحاد الجمركي :

ويمكن تجنب مشكلة إستغلال أعضاء منظمة التجارة الحرة بعضهم بعضاً بواسطة تجارة الترانزيت بتبني ترتيبات الإتحاد الجمركي . والأتحاد الجمركي هو منطقة تجارة حرة تتميز بالتعريفات الجمركية الخارجية والقيود التجارية الأخري الموحدة لجميع الدول الأعضاء والتي تفرضها علي السلع المستوردة من بلدان الدول غير الأعضاء في الإتحاد الجمركي . وبعبارة أخري إن جميع الدول الأعضاء تتخذ نفس الإجراءات والقيود علي الواردات القادمة من الدول غير الأعضاء . وأشهر مثال علي هذا الشكل هو الإتحاد الأوربي (EU) European Union والذي شُكل عام 1957م من ألمانيا الغربية ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورغ .

4- مرحلة السوق المشتركة :

بالإضافة إلي الإنجازات التي يحققها الإتحاد الجمركي ، فإن السوق المشتركة هي الخطوة التالية في التكامل الإقتصادي وهي التي تسمح بإنتقال العمل ورأس المال بحرية بين الدول الأعضاء . وهذه الخطوة مهمة بإتجاه خلق إقتصاد واحد وقد وصل الإتحاد الأوربي إلي حالة السوق المشتركة في بداية عام 1993 م . [1]

5- مرحلة الإتحاد الإقتصادي (الوحدة الإقتصادية) :

يعتبر هذا الشكل من أكثر أشكال التكامل الإقتصادي تطوراً حيث يتضمن نفس خصائص السوق المشتركة من حيث إلغاء الرسوم الجمركية وتحرير عناصر الإنتاج ، ولكن يضاف إلي ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية القومية بهدف إزالة التمييز الناشيء عما بينهما من تفاوت بالإضافة إلي ذلك إنشاء العديد من المؤسسات الإقتصادية التي تتمتع بسلطات قوية لتحقيق هذا التنسيق . وبطبيعة الحال فإن الدول الأعضاء في الإتحاد الإقتصادي بهذه الصورة تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية علي الرغم من إستقلالها السياسي . وعندما يُطبق الإتحاد الإقتصادي عملة واحدة فقط فإنه يتحول إلي (الإتحاد النقدي)Monetary Union ومن الأمثلة التي عرفها تاريخ الإتحاد الإقتصادي هو إتحاد البنلوكس Benelux الذي ضَم كل من بلجيكا وفنلندا ولوكسمبورغ والذي تَم تكوينه بعد الحرب العالمية الثانية ، وهو يمثل الآن جزء من الإتحاد الأوربي .[2]

رابعاً : مستويات التكامل :

المستوي الثنائي :

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق – ص ص 411/410 .
[2] - فرج عبد العزيز عزت – مرجع سابق – ص 114.

هـو إتفـاق بـين دولتـين قـد يكونـا جـارتين أو خلافـه يعنـي إزالـة القيـود أمـام الصـادرات والـواردات ومـن أبـرز أنـواع الإتفاقيـات السياسـية هـو برتكـول تجـارة الحـدود أي ان تجـارة الحـدود عبـارة عـن إتفـاق ثنـائي بـين دولتـين جـارتين لصـالح إقليمـين متجـاورين بغـرض سـد إحتياجاتهـا الضـرورية الإقليمية .

المستوي الإقليمي :

يعنـي قيـام مجموعـة مـن الـدول بينهـا مصـالح إقتصـادية وتجاريـة مشـتركة بعقـد فيمـا بينهـا لوضـع هـذه المصـالح موضـع التطبيـق وذلـك بتسـهيل أو تحريـر حركـة التجـارة فـي السـلع والخـدمات ورؤوس الأمـوال فيمـا بينهـا . وربمـا يتجـاوز الأمـر ذلـك إلـي تسـهيل حركـة إنتقـالات عناصـر الإنتاج ، وتوحيد السياسات المالية النقدية .

وتختلـف درجـة التعـاون والتكامـل الإقتصـادي بـين أعضـاء التجمـع وفقـاً لطبيعـة القيـود الموضـوعة علـي حركـة السـلع والخـدمات ورؤوس الأمـوال ، ووفقـاً لنوعيـة السياسـات الماليـة والنقديـة المتفـق عليها بين أعضاء التجمع .[1]

المستوي الدولي :

يشـمل التكامـل الـدولي دولاً وأقـاليم و قـارات مختلفـة وهنـا سـنتناول الإتفاقيـة العامـة للتجـارة والتعريفات (الجات) ومنظمة التجارة العالمية .

1- الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات العالمية (الجات) GATT :

شـهد العـالم كثيـراً مـن المشـاكل والمصـاعب فـي بدايـة الثلاثينيـات مـن القـرن العشـرين وذلـك بسـبب الأزمـة الإقتصـادية العالميـة . ومـا كـادت تنتهـي هـذه الأزمـة ومشـاكلها الإقتصـادية المتعبـة حتـي دخـل العـالم فـي عـام 1939م فـي حـرب طاحنـة أكلـت الأخضـر واليـابس وخلفـت الكثيـر مـن المصـاعب والمشـاكل . ومـن ضـمن تلـك المشـاكل العوائـق التـي تفرضـها الـدول فـي وجـه التجـارة العالميـة وكـان لابـد مـن إزالـة هـذه العوائـق التـي تقـف فـي طريـق التجـارة الدوليـة وتكـوين نظـام تجـارة حر .[2]

بـرزت رغبـة قويـة بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة لـدي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول أوربـا فـي تحريـر التجـارة وتوسـيع نشـاطها . فبنـاءاً علـي توصـية مـن المجلـس الإقتصـادي والإجتمـاعي للأمـم المتحـدة لعقـد مـؤتمر (التجـارة والتوظيـف) والـذي تَم عقـده فـي لنـدن عـام 1946 ثـم جنيـف عـام 1947 لينتهـي فـي هافانـا عـام 1948 . والـذي إتفـق علـي تسـميته بإصـطلاح (إتفاقيـة هافانـا) أو إتفاقيـة التجـارة الدوليـة (Interntional Trade Agreement) والتـي تضـمنت أمـرين هـامين : الإتفـاق علـي وضـع إتفاقيـة للتجـارة الدوليـة والإعـلان عـن ضـرورة إنشـاء منظمـة التجـارة الدوليـة

[1] - عادل المهدي (2004م) التسويق الدولي في ظل عولمة السواق –القاهرة الدار اللبنانية المصرية –- ص 77 .
[2] - علي عبد الفتاح ابو شرار – مرجع سابق – ص444.

International Trade Organization ITO)) وقد إشترك مندوبو 56 دولة في المفاوضات المتعلقة بإتفاقية هافانا . ولكن الإتحاد السوفيتي والذي كان يمثل القوة الإقتصادية العالمية الثانية لم يشترك .

تقرر في المفاوضات في هافانا إنشاء لجنة مؤقتة من 18عضواً لتبدأ تنفيذ إتفاقية التجارة الدولية الي أن يتم التصديق عليها من جانب الدول الأعضاء فعقدت هذه اللجنة إجتماعاتها في جنيف عام 1948 . وفي أنسي بفرنسا عام 1949 . وقد تلكأت الدول في التصديق علي الإتفاقية في إنتظار لما تقرره الولايات المتحدة . وفي النهاية لم يصدق عليها خوفاً من أن تقيد حرية الدول والإنتقاص من سيادتها على شئون تجارتها الخارجية .

أهداف الجات :

- رفع مستوي المعيشة للدول المتعاقدة وتحقيق التوظف الكامل .
- إرتفاع مستويات الدخل القومي وتنشيط الطلب في الدول المتعاقدة .
- الإستغلال الكامل للموارد العالمية وتوسيع الإنتاج والمبادلات التجارية السلعية الدولية .
- تشجيع حركة رؤوس الأموال وزيادة الإستثمارات الدولية .
- إزالة القيود الكمية والجمركية .
- إنتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات بالتجارة الدولية السلعية .

المباديء الأساسية للجات :

1- مبدأ الدولة الأكثر رعاية :

إن الجات في سعيها لتحقيق نظام عالمي متعدد الأطراف للتجارة الدولية ، كان لابد من إعتماد هذا المبدأ والذي يقتضي بضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً بلا شرط او قيد الأطراف المتعاقدة الأخري جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر .

2- مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة :

يمكن هذا المبدأ الدول الأعضاء التمتع بالتخفيضات الجمركية المتبادلة عن طريق المفاوضات المباشرة التي تدور في الجات أو التخفيضات الجمركية من خلال النص في الإتفاقيات التجارية على تطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية .

3- مبدا الشفافية :

يقوم هذا المبدأ علي تحبيذ الضرائب الجمركية الصريحة دون القيود غير الجمركية ولكن لهذا المبدأ بعض الإستثناءات وبالتالي يمكن فرض قيود كمية في حالات مواجهة العجز الحاد في ميزان المدفوعات للدول المتعاقدة ، أو لتوفير الحماية للصناعات الناشئة أو وضع حصص للواردات من السلع والمنتجات الزراعية .

4- مبدأ المفاوضات التجارية :

يقتضي هذا المبدأ بضرورة اللجوء إلي المفاوضات كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي . وهذا مبدأ هام خاصة إذا تذكرنا أن منظمة الجات لا تملك صلاحية إجبار الأطراف المتعاقدة علي الإخلال بأحكام الإتفاقية . ولكن يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية هي التي تَم الإتفاق عليها في آخر الآمر أُعطيت مزيداً من الإصلاحيات.

5- مبدأ المعاملة التفاضلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

يتكفل هذا المبدأ بتقديم معاملة تفضيلية للدول النامية لمساعدتها علي التنمية الإقتصادية عن طريق فتح أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجاتها لزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية لتمويل برامج التنمية الإقتصادية بها . ونلاحظ من ناحية أن هذا المبدأ يمثل إحترافاً بقصور النظام التجاري الدولي عن الوفاء بإحتياجات التنمية الإقتصادية لدول العالم الثالث ، ومن ناحية آخري نلاحظ أن هذا المبدأ يصعب تنفيذه لتعارضه مع مصالح الدول الصناعية .[1]

وظائف الجات :

يمكن حصر وظائف الجات في ثلاثة وظائف رئيسية وهي كالتالي :

أولاً : وضع المباديء والأسس والقواعد لتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء الموقعة علي إتفاقية الجات والإشراف علي تنفيذها .

ثانياً : تنظم الجات جولات المفاوضات التجارية متعددة الاطراف بين الدول الأعضاء ، وذلك من أجل تحرير التجارة وجعل العلاقات التجارية بين الدول أكثر وضوحاً لتلافي وقوع المنازعات التجارية . وقد تم عقد ثماني جولات من المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وهي كالاتي :

الجولة الأولي : عقدت في جنيف 1947 وشاركت فيها 23 دولة .

الجولة الثانية : عقدت في آنسي بفرنسا وشاركت فيها 13 دولة .

الجولة الثالثة : عقدت في نوركاي في إنجلترا عام 1951 وشاركت فيها 38 دولة .

الجولة الرابعة : عقدت في جنيف بسويسرا عام 1956 وشاركت فيها 26 دولة وأعطت الجولات الأربع الأولي أهمية خاصة لتخفيض الرسوم الجمركية .

الجولة الخامسة : عقدت في سويسرا خلال الفترة (1961- 1962) وأطلق عليها إسم جولة ديلون وهو وزير الخزانة الأمريكي في ذلك الوقت وشاركت فيها 26 دولة ، وكان أهم بحث تعرضت له هذه الجولة (أثر قيام السوق الأوربية المشتركة علي الجات) هو قيام الدول الأعضاء في السوق الأوربية بتقديم الإمتيازات إلي الدول الأعضاء في الجات والمتضررين من قيام السوق .

[1] - أ.د علي أحمد سليمان – مرجع سابق – ص ص103/ 104.

الجولــة السادســة : (جولــة كينــدي) وســميت بإســم الــرئيس الأمريكــي آنــذاك وعقــدت هــذه الجولــة فــي جنيــف فــي سويســرا فــي الفتــرة الواقعــة بــين 1964 – 1967 . وشــارك فيهــا 62 دولــة تضــطلع بنحــو 75% مــن التجــارة العالميــة . وأســفرت المفاوضــات عــن تخفــيض عــال للتعريفــة الجمركيــة علــي المنتجــات الصــناعية بنســبة 34% وكــذلك صــيغت عــدة إجــراءات لمكافحــة سياســة الإغــراق والتــي تتعــارض مــع المنافســة المشــروعة . وفــي هــذه الجولــة تَم الإتفــاق ايضــاً علــي مجموعــة مــن الإتفاقيات الدولية لتنظيم اسواق الحبوب الزراعية .

الجولــة الســابعة : (جولــة طوكيــو) عقــدت هــذه الجولــة فــي جنيــف فــي الفتــرة بــين عــام (1973-1979) وقــد أُطلــق علــي هــذه الجولــة بجولــة طوكيــو لأن الإجتماعــات لهــذه الجولــة بــدأت فــي طوكيو . [1]

الجولـــة الثامنـــة : (جولـــة الأرجـــواي) إســتغرقت هــذه الجولــة ســبعة ســنوات ، حيــث بــدأت المفاوضــات متعــددة الأطــراف فــي عاصــمة الأرجــواي 1986 ، وأُطلقــت هــذه المفاوضــات فــي عــام 1990 وعــام 1992 نظــراً للألتزامــات والطــرق المســدودة التــي ظهــرت بــين الــدول الأعضــاء فــي تجــارة المنتجــات الزراعيــة وتجــارة الخــدمات وانتهــت هــذه الجولــة فــي 15 كــانون الأول عــام 1993 وتميــزت هــذه الجولــة بوجــود صــعوبات أكثــر مــن الجــولات التــي ســبقتها وذلــك بســبب خفــض الضرائب إلي مستوي متدني جداً .

ثالثاُ : أمــا الوظيفــة الثالثــة للجــات هــي حــل المنازعــات بــين الــدول الأعضــاء بعــد فشــل المشــاورات الثنائيــة بينهمــا لحــل الخــلاف . وعليــه يقــوم مجلــس الــدول الأعضــاء بتشــكيل لجنــة مكونــة مــن 3-5 خبــراء مســتقلين للنظــر فــي المشــكلة . بعــد ان تقــوم اللجنــة بجمــع المعلومــات بتــدقيقها بواســطة أطــراف مختلفــة عــن المشــكلة تقــوم بإصــدار توجيــه لمعالجــة المشــكلة بمــا ينســجم ومبــاديء الجــات والتــزام الــدول المخالفــة بإلغــاء إجراءاتهــا . فــإذا لــم تــنص الــدول المخالفــة لتوصــيات اللجنــة فإنــه يحــق للدولــة المتضــررة ان تتخــذ إجــراءات مضــادة بحقهــا . ولا تعتبــر توصــيات اللجنــة ســارية المفعول إلا بعد حصولها علي موافقة أغلبية الدول الأعضاء .[2]

وقد عالجت هذه الجولة مواضيع جديدة هي :

1- إدخال تجارة الخدمات في المفاوضات (جاتس) GATTS

2- إدخال مجالات الزراعة في التفاوض

3- إدخال موضوع حماية الملكية الفكرية (تريمس) TRIMS [3]

2- منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) (WTO) :

[1] - علي عبد الفتاح أبو شرار – مرجع سابق –ص ص446/ 447 .
[2] - المرجع السابق – ص 450
[3] - الهادي محمد آدم – مرجع سابق – ص 43

تَم الإتفاق خلال مفاوضات هافانا عام 1948 علي قيام منظمة التجارة الدولية ولكن عندما إنتهت المفاوضات وقعت الجات في ديسمبر 1993 ، كان الإسم قد تحول إلي منظمة التجارة العالمية وهي المنظمة التي حلت محل الإدارة التي كانت ترعي الجات ، وقد بدات عملها في اول يناير 1995 . وقد أصبح لدي منظمة التجارة العالمية صلاحيات واسعة . فهي تشرف علي تنفيذ القوانين الخاصة بالقضايا التجارية شاملة مثل القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والخدمات والمنسوجات والإستثمار. كما لها صلاحيات في حل المنازعات التجارية الدولية .

ويشترط للإنضمام إلي منظمة التجارة العالمية الموافقة علي جميع نتائج جولة أرجواي دون إستثناء ، أي الموافقة علي الإتفاقية العامة في التعريفات والتجارة بكاملها .

ويرأس المنظمة مؤتمر وزاري يتكون من وزراء الدول الأعضاء ، ويجتمع مرة علي الأقل كل عامين . ومن المقرر أن يتم إنشاء مجلس عام يضطلع بتنفيذ بنود الإتفاقية وقرارات المجلس الوزاري ، بالإضافة إلي النظر في تسوية المنازعات والسياسات التجارية . ويتفرق عن المجلس العام ثلاثة مجالس فرعية هي مجلس السلع ، مجلس الخدمات ومجلس لحقوق الملكية الفكرية . وهذه أمور تَم الإتفاق عليها ، ولكن عند التطبيق أو الممارسة ربما تحدث بعض التغيرات او التعديلات . والهيكل التنفيذي للمنظمة هو كما يلي :

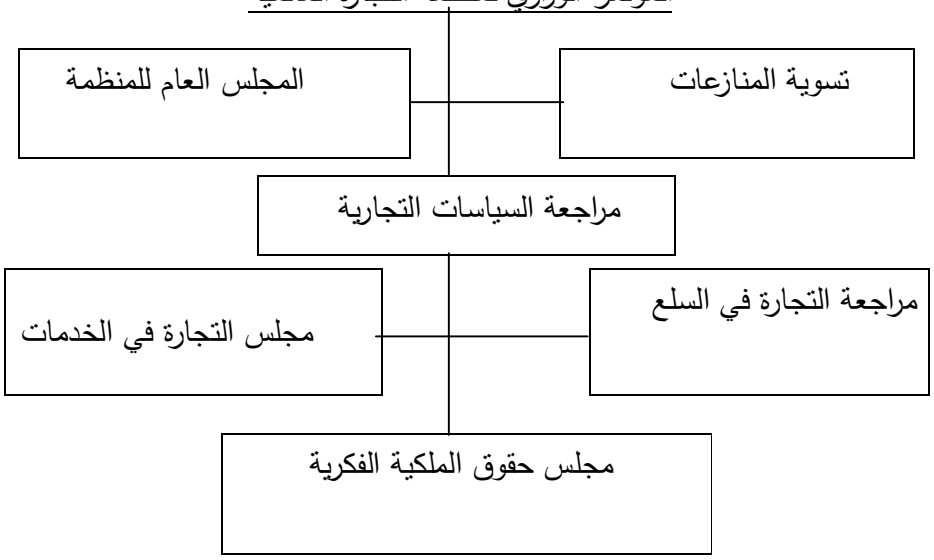

المصدر : أ. د . علي احمد سليمان – قاموس المصطلحات الإقتصادية

ولعل إختيار رئيس لها يوضح طبيعة صراع المصالح الذي دار بين أمريكا وأوربا ودول العالم الثالث . فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تريد تعيين الرئيس المكسيكي السابق ساليناس والموالي لها رئيساً لتلك المنظمة ، ولكن إتهامه بالضلوع بالتآمر في قتل أحد مرشحي حزبه واتهامه بالفساد أفقده المقدرة علي أن يرشح نفسه . وقد فاز برئاسة المنظمة المرشح الأوربي

وهو وزير تجارة إيطاليا السابق ، وبذلك لم يفز مرشح دول العالم الثالث الذي كان من كوريا . وقد طالبت الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون الرئيس القادم للمنظمة من أمريكا . بينما طالبت بعض دول العالم الثالث أن يكون الرئيس القادم منها وطالبت بعض الدول الأسيوية – مثل ماليزيا – أن يكون الرئيس القادمبالذات من آسيا علي أساس أنها تمثل ثقلاً كبيراً في التجارة العالمية . ويلاحظ أن الصين لم تدخلها لأنها لم تنضم إلي الجات لأنها تطالب ان تعامل معاملة دولة من دول العالم الثالث – أي ان تعطي إعفاء لمدة عدة سنوات قادمة أما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأوربا واليابان فإنهم يريدون الضغط علي الصين لقبول إحترام حقوق الإختراع –ربما تكون هنالك أيضاً ضغوط سياسية . ولايزال الأمر في حاجة إلى مزيد من التفاوض ربما لتنضم الصين قبل نهاية 1998 ولكن يصعب عزل الصين عن الجات بحكم حجمها وقوتها الإقتصادية الجديدة .

ولعل أهم سمات هذه المنظمة هي صلاحيتها بحل المنازعات التجارية الدولية – بعد فشل المفاوضات بين الأطراف المتنازعة وفي مايو 1995 سلفاً بدأت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تتحدثان حول رفع نزاعهما التجاري إلي تلك المنظمة .

وللمنظمة من الصلاحيات ما يجعلها قادرة على تمكين الدولة الخاسرة من قرار التحكيم أن تتقدم بإستئناف ، إذا لم ترغب في التنفيذ ، كذلك إذا لم تلتزم الدولة الخاسرة القرار في نهاية الأمر ، فإنه يحق للدولة المتضررة المحكوم لصالحها أن تطلب من المنظمة ان تعوضها من الدولة الخاسرة أو تحصل على تفويض من مجلس المنظمة بالرد الإنتقامي من تلك الدولة .[1]

1-3-6 التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي:

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بانها العملية التي يتم بمقتضاها الإنتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم وهذا الإنتقال يقتضي إحداث عدد من التغيرات الجزرية والجوهرية في البنيات والهيكل الاقتصادي.

ويعرفها الآخرون بانها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي وكذلك هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة بالإضافة الى إحداث التغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء .[2]

وعرفتها الأمم المتحدة أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة وتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها علي الإنتاج في حياة الأمه والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع .

---

[1] - المرجع السابق – ص 241

[2] - ايمان عطية ناصر – بدون تاريخ – التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية – الاسكندرية – ص ص 77 / 81 .

وعرفها سلتز بأنها تخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة . [1]

ويعرفها عبد الباسط حسن أن التنميه ما هي إلا عمليات تغير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بهدف إشباع الحاجات الإجتماعيه للفرد وتنظيم سلوكه وتصرفاته .

ويصفها عاطف عين بأنها التحرك العلمي المخطط المجموعي من العمليات الإجتماعيه والإقتصاديه و تتم من خلال ايدولجية معينه لتحقيق التغير المستهدف من أجل الإنتقال من حاله غير مرغوب فيها إلي حالة مرغوب الوصول إليها .

وهي عمليات مخططه وموجهة في مجالات متعدده تحدث تغيرات في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات . [2]

أما نيكولاس كالدور يقول أنها مجموعة من إجراءات وسياسات وتدابير معتمده موجهة لتتغير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي و تهدف في النهاية إلى تحقيق زياده سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فتره ممتدة من الفرد حيث يستفيد منها الغالبية العظمي من الأفراد . [3]

والتنمية من خلال التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي هي :

- إجراءات وسياسات وتدابير متعددة وتتمثل في تغير بنيان هيكل الإقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .
- مجموعة من الإجراءات أو التدابير الإقتصادية والإجتماعية والثقافية تهدف إلي تحقيق تغير هيكلي في الكيان الإقتصادي لبناء آلية إقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي كما تهدف الى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه .
- هي عملية مجتمعة واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإنطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد .

التنمية الإقتصادية المعاصرة كونها عملية إنسانية فقط ولكنها تذهب بشموليتها وعمقها إلي تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقته الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والسياسية يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل متتابعة التطور والتجديد مستمرة الإبتكار والإبداع على أفرادها الرضا والقبول ويعمهم الرخاء والعدالة الإجتماعية والإقتصادية .[4]

والعناصر التي تنطوي عليها عملية التنمية الاقتصادية هي :

---

[1] - خالد مصطفي قاسم - 2007 م – ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة – الدار الجامعية القاهرة – الاسكندرية – ص19.

[2] - محمد شفيق– بدون تاريخ – دراسات في التنمية الاقتصادية – دار الهناء – القاهرة – الاسكندرية – ص ص 12 – 15.

[3] - حربي محمد موسى عريقات (1997م .) مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي – دار زهران – عمان – ص ص293 – 295 .

[4] - صالح صالحي (2006م .) المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي – دار الفجر للنشر والتوزيع – الجزائر – ص ص 90 – 93 .

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- ان تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية .
- تغيرات في الهيكل والبنايات الإقتصادية.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل .
- الإهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة .
- أن تكون الزيادة علي المدى الطويل [1] .

وقد إرتبط مفهوم النمو بالتنمية ولذلك فإن تعريف النمو الإقتصادي يعد من الأهمية بمكان لانه يزيل الخلط بينه ومفهوم التنمية و هنالك عدد من التعاريف نذكر منها :

يقصد به حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ونجد أن النمو الإقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لابد ون يترتب عليها زيادة خفيفة في دخل الفرد وأيضاً ، أن النمو الإقتصادي يعني الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يقتضي أن تكون الزيادة حقيقية فقد يزيد متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية على المدى الطويل وليست زيادة موقته سرعان ما تزول بزوال أسبابها . [2]

ومن الممكن أن نميز بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي بالآتي :

النمو الإقتصادي يعني زيادة الدخل القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي .

فالتنمية تؤدي إلى الزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وأن النمو الإقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل زيادة السكانية فاذا إزداد الدخل القومي الحقيقي مثلاً بمعدل 8% وكان زيادة السكان 3% فان نصيب الفرد من الدخل القومي سيزداد بمعدل 5% سنوياً .

اذاً التنمية الحقيقية للإقتصاد تتمثل في الإنتقال الفعلي من هيكل إقتصادي ذو إنتاجية متخصصة بالنسبة للفرد يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة أي إستخدام الطاقات الموجودة إستخداماً أمثل عن طريق إحداث تغييرات جذرية في البنيان الإقتصادي والإجتماعي [3].

أن النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية فكلاهما يعني الزيادة أو زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد أي زيادة الإستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع وشمل البعض إلي المساواة بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي أي

[1] - ايمان عطية ناصر – مرجع سابق - ص 81 .
[2] - محمد عبد العزيز عجمية(2008م) التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – الدار الجامعية – الاسكندرية – ص 34 – 42 – 2008م.
[3] - حربي محمد موسي عريقات – مرجع سابق – صص 298- 299 .

إستخدامهما كمترادفين حيث أن كلاهما يعني التغير إلي الأحسن ويميل عدد من الكتاب إلي إستخدام مصطلح التنمية الإقتصادية على الدول الإقل تقدماً إلا أن الراي الأعم والأصوب هو وجود إختلاف واضح بين المصطلحين [1]

1-3-7 التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية :

مما لاشك فيه أن هنالك علاقة وثيقة بين التجارة والتنمية وذلك من خلال التأثير المتبادل بينهما ، حيث لابد للتجارة أن تؤثر على التنمية مهما كانت طبيعة هذا التأثير إيجابية كانت أم سلبية ، وكذلك لابد للتنمية من أن تؤثر على التجارة .

وترتبط التجارة بالعمل بتحقيق التنمية بشكل كبير والظروف الإقتصادية الدولية تيسر التنمية وتوسعها وبالعكس ، حيث ينعكس ذلك على عملية التنمية بالشكل الذي يعرقل العمل ، فتشغيل المشروعات الإنتاجية لدفع عجلة التنمية يقتضي في كثير من الأحيان إستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة من الخارج ، وذلك لعجز الكثير من الدول من توفيرها إما لعجزها وضعفها أو تخلفها وفي معظم البلدان النامية يرتفع فيها مستوي الإستيراد على حد كبير لأنها تشكل نسباً كبيرة وقد يكون الإعتماد كاملاً على المستلزمات المستوردة . وإذا تناولنا التطور النسبي الذى يحدث في الدخول والإنتاج وما يرافقه من زيادات في فرص العمل يؤدي إلى زيادة الإستهلاك وهذا مايفسر تزايد حاجة البلدان النامية إلى إستيراد السلع الإستهلاكية وسير عملية التنمية فكلما تسارعت زاد الإستهلاك وتعجز الدول النامية عن توفير هذه المتطلبات الإستهلاكية لذلك تبرز أهمية التجارة الخارجية ودورها في توفير السلع الإستهلاكية عن طريق إستيرادها من الدول الأخري .

وللتجارة الخارجية أثر واضح على الإنتاج إذ إن الإمكانات التي تتيحها التجارة من خلال توسيع الإنتاج إعتماداً على السوق الخارجية ، إضافة إلى ما يمكن أن يتيحه السوق الداخلية يسهم في تحقيق عملية التنمية بمدي أوسع مما هو عليه الحال فى حالة إعتمادها علي السوق المحلية بخاصة إذا ماعلمنا أن الأسواق في هذه البلدان غالباً ماتكون محدود بسبب إنخفاض الحجوم السكانية في العديد من البلدان النامية ، وإنخفاض مستويات الدخول فيها ، وهذا لايولد دخلاً وقوة شرائية تمكن من توفير طلب واسع على السلع والخدمات المنتجة ، وهذا مايؤدي بالنتيجة إلي أن تكون حجوم المشاريع التي تتولي إنتاج هذه السلع والخدمات محدودة في حالة إعتمادها على التصريف في السوق المحلية فقط ، وبالتالي عدم إنتفاعها من وفورات الحجم ، ولذلك فإن توسيع السوق عن طريق إضافة السوق الخارجية إلي السوق المحلية أمام منتجات مشاريعها من السلع والخدمات ، وهذا يوفر الإمكانية لإقامة مشروعات ذات حجوم كبيرة يمكن أن تستفيد من وفورات الحجم ، بالإضافة إلي مايمكن أن يتوفر لها من قدرات تساعدها علي

[1] - علي عبد الوهاب نجا (2006م) التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية – الاسكندرية – ص ص 72 – 73 .

تطـوير إنتاجهـا ، مـن خـلال قـدراتها علـي البحـث العلمـي والتطـوير التكنولـوجي ، وقـدرتها علـى إجتـذاب القـدرات والكفـاءات الإداريـة والتنظيميـة والفنيـة ، والمهـارات ومـا إلـي ذلـك ، وهـذا مـا يحقـق لهـا كفـاءة إقتصـادية أكبـر مـن خـلال خفـض كُلـف إنتاجهـا وتوسـيع هـذا الإنتـاج ، آي زيـادة الإنتاجيـة فيهـا ، وبالـذات فـي إسـتمرار واتسـاع النمـو فيهـا ، وبخاصـة فـي مراحـل نموهـا الأولـي حيـث إعتمـدت فـي توسـيع الإنتـاج وزادتـه علـى تصـريف الإنتـاج المتسـع والمتزايـد مـن السـلع والخـدمات إعتمـاداً علـي السـواق الخارجيـة أساسـاً ، إضـافة إلـي أسـواقها الداخليـة أصـلاً فـي حـين أن مثـل هـذه الإمكانـات لا تتـاح بـنفس القـدر أمـام البلـدان الناميـة فـي الوقـت الحاضـر بسـبب القـدرة التنافسـية الأقـوي التـي تمثلهـا منتجـات الـدول المتقدمـة مقارنـة مـع منتجـات هـذه البلـدان فـي الأسـواق الخارجيـة ، وقـد يتعـدي هـذا الأمـر بحيـث تتفـوق عليهـا فـي المنافسـة لا علـي صـعيد السوق الخارجية فحسب ، بل وعلي صعيد السوق المحلية كذلك . [1]

1-3-8 التنمية الإقتصادية الولائية :

يعتبـر مـنهج التنميـة الإقليميـة الولائيـة مـن منـاهج تنميـة المجتمعـات الريفيـة المحليـة والـذي هـو عبـارو عـن نقـل البـرامج لتشـمل عـدداً مـن المراكـز أو عـدداً مـن المحليـات بـدلاً مـن تمركـز التنميـة في مكان واحد . [2]

المقصـــــــــــود بهذا المفهوم بشكل مبسط هو مدي تأثير مشروعات و برامج التنمية علي المجال الجغرافي الاصغر الذى يعـــيش فيه السكان ، سواء ان كانـــت تلـــك المشروعات و البرامج ذات طابع قومي ، مثـــــــــل انتاج البترول ، اقامة السدود او الصناعات و المشاريع الزراعية القومية أو ذات طابع اقليمي او محلى مثل مشروعات البنيات التحتية او الخدمات بمختلف اشكالها.

يتـم الاهتمام في هـذا المجال بالمخرجات المحلية والاثار الثانـوية للمشروعات والبرامج التنمـوية التي تعتبر في غاية الاهمية للوســط المحلي . تتبع تلـــك الاهمية من جملة الآثار الايجابية علي الوحـــدات الادارية و الجماعات المحلية التي تشـــكل البيئة الجغرافية والمجال المحيـــط المرتبـــط بالهوية الجماعية للسكان مثل القبائل ، والجماعات السكانية بمكواناتها المختلفة . يكمن الهدف الرئيسي للتنمية الولائية في جانبين اساسين هما :

1- رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الانشطة الاقتصادية و التجارية والاجتماعية وذلك بتنشيط و تنويع موارد و طاقـات المجال الجغرافي مما يحـدث تغير نوعي في حياة المنطقـة يمكن رؤيته

[1] - د. فليح حسن خلف – مرجع سابق – ص 357

[2] - د.عبد الله التوم عبدالله (2006) – أساسيات التنمية الريفية - ام درمان – مطبعة الحرية – الطبعة الثانية – ص 19

من خلال مستوي المعيشة و تـطور البيئة الحياتية اليومية و تحسن مستوي الخـدمات . ويبعـدها ذلك من العزلة عن المناطق النائية و يساهم في دمجها في الاقتصاد القومى.

2- هو تحـــديث بنية التنمية الولائيـــة بادخال التكنولوجيـــا الحـــديثة في الانتاج و تحـــديث بنيات الري و تأهيل الكـــــوادر و بناء القـــــدرات و زيادة الانتاجية بادخال المكننـــــة والارشاد الزراعي ، يحول تلـــك المجتمعات المحليـــة القرويـــة المنعزلة الي مجتمعات زراعية حديثة.

يعتمد مفهـــوم التنمية الولائيـــة علي عـــدد من المعايير التي يجب تـــوفرها مثل اشراك القـــطاعات الفاعلة في الوســـط الجغرافي المحلي ، استحـــداث نظـــم و مؤسسات للشراكة ، دراسة المجال المحلي والـــولائي و تحليله ، و وضع برامج عمليـــة علي ذلـــك الاساس ، التخلـــص من مركزية قرارات التنمية وتمركزها في مناطق معينة .

وتقـوم الـدول بتوزيع السـلطة علي مختلـف مستـويات الحكـم (المركزي , الولائي و المحلي) والتـي علـى أساسـها يتـم تـوزيع النشاط الاقتصادي داخل الـدولة الواحـدة ويأخـذ ذلـك إبعاداً أعمـق في الدول ذات الحكم الفيدرالي كما هو الحال في السودان . [1]

[1] - د.حسن بشير محمد نور(2015)- ورقة حول تنمية المحلية ، المفهوم والخيارات – نقابة المهندسين الأردنين - الخرطوم - ص1

تمهيد

إن تجـارة الحـدود عرفـت منـذ الأزل فقـد كانـت إحتياجـات المجتمعـات مـن السـلع والخـدمات مـن الجماعـات المجـاورة تـتم عبـر (المقايضـة) وهـي التبـادل السـلعي البسـيط والـذي بـدأ نوعيـاً ولـيس نقـدياً وكـان تطـوير ودعـم للعلاقـات الإجتماعيـة والحفـاظ علـى علاقـات الجـوار بالإضـافة إلـى الأمـن والطمأنينـة التـي تؤكـدها وتـدعمها علاقـات المنـافع الإقتصـادية قبـل معرفـة الحـدود السياسـية

والتـــى جـــاءت لتقـــنن هـــذه العلاقـــات فأدخلـــت الكثيـــر مـــن القـــوانين والضـــوابط لتنظـــيم العلاقـــات التجاريـــة مـــع دول الجـــوار ممـــا أعطـــي هـــذا النـــوع مـــن التجـــارة أهميـــة إقتصـــادية واضـــحة تظهـــر مـــن خـــلال مســـاهمتها فـــي التنميـــة الإقتصـــادية الولائيـــة . ويـــرتبط الســـودان بحكـــم موقعـــه الجغرافـــي بســـبع دول وتمـــارس تجـــارة الحـــدود بصـــفة عامـــة مـــع تلـــك الـــدول المجـــاورة إذ ان تجـــارة الحـــدود أمـــر واقـــع يجب التعامل معه بكثير من التفهم وتنظيمها ما أمكن ذلك حداً للتهريب صادراً وارداً .

يتنـــاول هـــذا الفصـــل تجـــارة الحـــدود فـــي الســـودان وأثرهـــا علـــى التنميـــة الاقتصـــادية ، يســـتعرض المبحـــث الأول التطـــور التـــاريخي لتجـــارة الحـــدود بالســـودان وتعريـــف تجـــارة الحـــدود وأهميتهـــا واهـــدافها والآثـــار الاقتصـــادية والإجتماعيـــة المترتبـــة علـــى وجودهـــا . ثـــم يتحـــدث المبحـــث الثـــاني عـــن تنظـــيم تجـــارة الحـــدود وهنـــا نتعـــرض لموقـــع الســـودان والولايـــات الحدوديـــة والتنفيـــذ الفعلـــي لتجـــارة الحـــدود بهـــذه الولايـــات ومـــن ثـــم القـــوانين واللـــوائح المنظمـــة لتجـــارة الحـــدود ، واخيـــراً المبحـــث الثالـــث ويتناول تجارب السودان التكاملية والاتفاقيات على المستوي الثنائي والاقليمي والعالمي .

1/2 التطور التاريخي لتجارة الحدود :

نشـاط تجـارة الحـدود قـدم قِدم التـاريخ وتطـور مـع مـرور الـزمن لأن هـذا النـوع مـن النشـاط التجـاري يخلـق منـافع إقتصـادية مشـتركة والـذي بـدوره يـؤدي إلـى الأمـن والإسـتقرار بـين الـدول المجـاورة ، وهنا نستعرض تجارة الحدود منذ العهود القديمة **:**

2-1 -1 التطور التاريخي لتجارة الحدود :

شـهدت التجـارة السـودانية إهتمامـاً بالغـاً مـن المسـئولين منـذ أن ضـم السـودان إلـى مصـر عـام 1821م ، بـل أن هـذا الإهتمـام التجـاري قـد إعتبـره الكثيـرون ممـن تتبعـوا العلاقـات المصـرية السودانية فـي القرن التاسـع عشـر أحـد العوامـل التـي كانـت قـد وجهـت محمـد علـي لشـطر السـودان، إلا أن الإهتمـام قـد بـدأ يتزايـد تـدريجياً فـي السـنوات التاليـة ليأخـذ طـوراً آخـر .[1] وقـد سـلكت التجـارة الداخليـة طرقـاً مختلفـة ورغـم أنهـا طـرق داخليـة إلا أنـه كـان يمكـن النفـاذ والخـروج مـن خلالهـا لممارسة التجارة الخارجية ومن أهم هذه الطرق :

أولاً : الـدرب الموصـل مـن بربـر ومنهـا إلـى سـواكن والجـزء الأخيـر مـن هـذا الطريـق مـن بربـر إلـى سواكن قدرت مسافته بنحو 245 ميلاً .

ثانياً : الدرب الموصل من الخرطوم إلى بربر وإلي كرسكو .

ثالثاً : الدرب الموصل من دارفور إلى الخرطوم وإلي دنقلا .

رابعاً : هنالك درب يوصل من الخرطوم والقضارف و إلى مصوع .[2]

وقـد فتحـت بعثـات الضـابط المصـري سـليم قبـودان فـي النيـل الأبـيض طريـق الملاحـة و التجـارة مـع جنوب السودان ، فعلي سبيل المثال كان يمكن الولوج إلى منطقة بحر الغزال من ثلاثة طرق :

أولهـا عبـر النيـل الأبـيض عـن طريـق مرفـأ (شـامبي) ، وثانيهمـا عـن طريـق بحـر الغـزال عبـر مرفـأ الـرق ، وثالثهـا عـن طريـق شـمال دارفـور بمنطقـة راجـا . وأصـبح مـن الميسـور إتصـال الشـماليين بأهـل الجنـوب وقيـام نـوع مـن التبـادل التجـاري بينهمـا . وهكـذا إرتـبط السـودان شـرقه وغربه ، شماله وجنوبه بعدة طرق داخلية سلكتها القوافل والمراكب محملة بالبضائع .[3]

والتجـارة فـي السـودان لـم تكـن محليـة فقـط بـل إمتـدت إلـي العـالم الخـارجي وخاصـة مـع بـلاد الحبشـة وبلاد العرب وماجاورها وشمال أفريقيا .

وقـد سـلكت التجـارة السـودانية دروبـاً عـدة قسـمت إلـى ثلاثـة أقسـام علـي أسـاس المنفـذ الـذي يأخـذه كل إقليم لتصدير تجارته عن طريق العالم الخارجي .

فـالإقليم الأول يضـم النيلـين الأبـيض والأزرق وفروعهمـا ، والجـزء الشـرقي مـن كردفـان ويـرتبط هـذا الإقليم بمصر عن طريق وادي النيل ، والبحر الأحمر بطريق بربر وسواكن .

وهـذا الإقلـيم أو الطريـق توجـد بـه أغنـي منطقـة لأنتـاج الحبـوب فـي السـودان ، والتـي تقـع جنـوبي سـنار وتـرتبط بسـواكن بطريـق القوافـل الـذي يمـر بالقضـارف . وتعتبـر الخرطـوم المركـز الرئيسـي

[1] - حمدنا الله مصطفي حسن (1985) التطور الإقتصادي والاجتماعي في السودان (1841-1881) – الطبعة الأولي – دار المعارف – ص137 .

[2] - المرجع السابق – ص 139 .

[3] - المرجع السابق – ص 140.

لهذا الإقليم ، وأهم متاجرة العبيد والذرة والصمغ والعاج وريش النعام وجلود أفراس النهر وقرون الخرتيت والشمع والعسل والملح والتمر هندي والسنمكة ، المسك والنيلة .

والإقليم الثاني يضم دارفور وغربي كردفان . وهذا الطريق يتصل بمصر بطريق درب الأربعين الذي يعد أيضاً طريقاً لخروج متاجر واداي وباجرمي وبرنو وغيرها من الجهات الواقعة غرب دارفور إلي العالم الخارجي . ومن أهم ماحملته القوافل عبر هذا الطريق العبيد والصمغ وريش النعام والعاج والأبنوس والجلود . وتقدر هذه المتاجر بمائة ألف قنطار سنوياً ، إلا أن حجم هذه التجارة قد هبط في أواخر الحكم المصري حين سد طريق درب الأربعين في وجه تجارة الرقيق إلى مصر ويشير البعض إلى تحول الكثير من تجارة واداي وباجرمي عن هذا الطريق إلى طريق آخر يمتد من بحيرة تشاد إلى مرزوق عاصمة فزان ثم طرابلس ، وذلك من جراء الهلع الذي أصاب سلاطين تلك الجهات من إمتداد الحكم المصري إليهم عقب ضم دارفور إلى السودان عام 1874م .وقد يكون هذا التفسير صحيحاً إلى حدٍ بعيد ، ولكننا نود أن نأكد من ناحية آخري ، أن محمد علي وخلفاؤه كانوا حريصين علي الإتصال التجاري بتلك الجهات القريبة من السودان ، من خلال الرسائل التي كانوا يبعثون بها إلي أولئك السلاطين مؤكدين من خلالها علي إحترامهم لحرية التجارة وانتقالها بين الطرفين .

أما الإقليم الثالث فكان يضم الحبشة والمناطق المحيطة بها . يرتبط هذا الإقليم بالبحر الأحمر عن طريق ميناء مصوع . وكانت تجارة الرقيق والبن والشمع والعسل من السلع والمنتجات التي سارت عبر هذا الطريق . وإذا حاولنا أن نعقد مقارنة بين حجم التجارة التي تمر عبر كل طريق من هذه الطرق الثلاثة لتبين لنا أن الطريق الأول كان يفوقها جميعاً من حيث عدد القوافل والرجال الذين يعملون في تلك المتاجر .

و من الطبيعي ان ينشأ نوع من التبادل التجاري بين السودان والحبشة بسبب الجوار وتداخل الحدود والسكان ، وكان إقليم سنار ، الواقع علي النيل الأزرق الذي ينبع من الحبشة ، من أكثر أقاليم السودان إرتباطاً بالحبشة حيث يعد المنفذ الرئيسي لتجارة هذه الدولة الأفريقية مع جهات السودان الأخري مثل دارفور وكردفان بل ومصر أيضاً . ولقد أكد الرحالة الذين زاروا هذه البلاد علي إستمرار مثل هذه العلاقات التجارية بين السودان والحبشة . فالرحالة فالنتيا الذي زار الحبشة في أوائل القرن التاسع عشر يؤكد إستمرار حركة القوافل التجارية بين الحبشة ودارفور. و كذلك الرحالة بوركهارت أشار إلى ان طريق القوافل بين سنار وجوندار بالحبشة - أبان رحلته بين عامي 1813 -1814 – كان يؤمه الكثير من تجار سنار وتجار الحبشة الذين أسماهم (بالجبرت) . وكان هؤلاء التجار يعملون بتجارة الرقيق و الذهب و يلتقون في مكان علي منتصف الطريق بين البلدين علي مسيرة أربعة ايام تقريباً من سنار ويسمى (رأس الفيل) حيث يتم تبادل السلع بين تجار سنار وتجار الحبشة ، كذلك فقد كانت مدينة (شلقا)

بين الحدود المشتركة بين سنار وجوندار من اهم المراكز التي إلتقي فيها تجار البلدين لبيع الرقيق والذهب والماشية وغيرها . وكان تجار سنار يصدرون إلى الأحباش الملح الذي يحصلون عليه من شندي بالإضافة إلى الأقمشة القطنية (الدمور) . [1]

تجارة الحدود قديمة قدم المجتمعات البشرية ، وكانت تمارس سابقاً بأشكال بدائية بين القبائل الحدودية قبل ظهور الحدود السياسية للدول الحديثة حيث بدأت قبل ظهور النقود وكانت تمارس كنشاط تجاري بالمقايضة (التبادل السلعي) .

وقد ظهرت فكرة تجارة الحدود لأول مرة بعد الإستقلال في عام 1956 م حيث كانت تمارس على نطاق ضيق عبر الحدود الشمالية ، ثم إنتقلت إلى حلايب ثم الحدود الشرقية عبر مناطق الكرمك وقيسان ، حتي أُلغيت عام 1979م تمشياً مع سياسة الإنفتاح الإقتصادي ، وأُعيدت مرة أخري في ظل الحكم الفيدرالي وخولت الجمارك وبنك السودان ووزارة التجارة الخارجية بموجب المرسوم الرابع لسنة 1995م للأشراف ووضع الضوابط والقرارات واللوائح وموجهاتها التنظيمية [2].

وتاريخ نشاط تجارة الحدود ضارب في القدم عبر رحلات الإبل من ولايات دارفور وكردفان عبر الشمالية إلي جمهورية مصر العربية عن طريق درب الأربعين المعروف منذ مئات السنين الممتد بين أقاصي الغرب إلى أقاصي الشمال . وكذلك الرحلات التجارية بين أثيوبيا والسودان من الإتجاه الشرقي والمنافع المتبادلة بين أهل شمال السودان وجمهورية مصر العربية من قبل التاريخ من أجل العمل والإقامة والتنقل بحرية كاملة والتى أصبحت حديثاً مايعرف بإتفاقية الحريات الأربعة بعد إضافة حرية التملك .

ومرت هذه الرحلات التبادلية بين دول الجوار والمناطق الحدودية بظروف متأرجحة حيث تنشط تارة وتركد تارة أخري متأثرة في ذلك بالظروف السياسية السائدة بين الطرفين ولكن لم تتوقف بشكل قاطع لأنها مصالح وصلات مشتركة لا فكاك لها .

قامت النقاط الجمركية على الحدود مع دول الجوار وأسهمت بشكل فاعل في تنظيم التبادل التجاري إلي أن قامت وزارة التجارة في مطلع التسعينات بتقنين نشاط تجارة الحدود وإصدار التراخيص الخاصة بتجارة الحدود ، وإكتمل إهتمام وزارة التجارة بهذا النشاط بإنشاء إدارة لتجارة الحدود وتنظيم ذلك بموجب إتفاقيات بالاهداف الكلية توقع بين وزارة التجارة الخارجية والولايات الحدودية وذلك إعتباراً من عام 1996م ، خلال هذه الفترة ظهر بشكل واضح دور بنك السودان في تأمين الميزان التجاري ومتابعة تنفيذ الوارد مقابل الصادر .[3]

2-1-2 تعريف تجارة الحدود :

[1] - المرجع السابق – ص ص 216 – 218 .

[2] - بنك السودان (2005 م) ورقة دور بنك السودان في تفعيل تجارة الحدود - مؤتمر تجارة الحدود الخامس ببورتسودان - ص1.

[3] - عبد الباقي عيسي عبد الله (2005م) ورقة تجارة الحدود بالولايات الحدودية – المؤتمر الخامس لوزراء المالية بالولايات الحدودية – ص2.

عند تعريف تجارة الحدود لابد أولاً ان نعرف ماهي الحدود السياسية بين الدول :

تعريف الحدود السياسية : تعريف يتسم بشقين الأول يتناول كلمة الحدود والتي هي جمع حد وهي لغوياً الفصل بين الشيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر ومنتهى كل شئ هو حده. [1] وفيما يخص الشق الثاني كلمة السياسية فالمعنى المعروف هي ساس ، يسوس وساس الرعية أي تولي رئاستهم وقيادتهم ، وهي تدبير أمور الدولة ، وحاصل الجمع بين الشقين هو أن الحدود السياسية هي الفاصل بين نطاقين من نطاقات ممارسة النفوذ والقوة ، أو هي العلامات الدالة على نهاية إطار من تلك الأطر التي تمارس خلالها عملية التخصيص السلطوي للقيم أو القوة والنفوذ وبداية الآخر [2].

هناك إتجاهات لتعريف الحدود السياسية تعرفاً إصطلاحياً بعيداً عن الإتفاق شبه العام على إعتبار الحد السياسي بأنه ذلك الخط المتصور ، الفاصل بين إقليم دولة ما عن إقليم دولة أخرى ، فالإتجاه الأول وضع الحدود السياسية في إطار الظاهرة السياسية المحكومة بعلاقات مؤقتة بتوازن القوى ولا تخضع للإستقرار أو الثبات ، بينما يرى الإتجاه الثاني أن الحدود السياسية ظاهرة تعكس قدراً من الثبات والإستقرار وحين يتم تعيين الحدود فلا مجال لإمكانية إعادة النظر فيها، بينما الإتجاه الثالث يجمع شيئاً من الإتجاهين السابقين ويخلص إلى أن الحدود السياسية هي ظاهرة سياسية لأنها خطوط للفصل بين سيادات الدول المتجاورة ، وهي ظاهرة قانونية لأنها تتضمن إمتداد القانون الداخلي للدولة عبر أرجائها على النحو الذي يعبر عن وحدة وتماسك الدولة [3]. وبشكل عام فإن الحدود السياسية هي التي تحدد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى ومدى ممارستها لإختصاصاتها الإقليمية وبداية الإختصاص الإقليمي للدول الأخرى. وهنالك العديد من الإتجاهات لتصنيف الحدود السياسية يمكن تلخيصها في الآتي:

وبشكل عام فإن الحدود السياسية هي التي تحدد موقع الدولة بالنسبة للدول الأخرى ومدى ممارستها لإختصاصاتها الإقليمية وبداية الإختصاص الإقليمي للدول الأخرى.

وهنالك العديد من الإتجاهات لتصنيف الحدود السياسية يمكن تلخيصها في الآتي:

1- الإتجاه الجغرافي في تصنيف الحدود : ويرتكز على مدى الإستعانة بالظاهرات الطبيعية في تحديد الحدود مما يقسم الحدود إلي طبيعية وصناعية ، فالطبيعية كالجبال والتلال والأنهار والبحار والصحاري والمستنقعات والغابات ، بينما الصناعية تنقسم إلى حدود بشرية (أي

[1] - ابن منظور-1981م - لسان العرب - دار المعارف- القاهرة ج 8- ص 799.

2 - محمد عاشور مهدي (1996م) الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا - مركز دراسات المستقبل - القاهرة - ص25.

3- المرجع السابق- ص 26.

تتماشي والظاهرات البشرية كالعرق والدين واللغة) والحدود الهندسية وهي حدود فلكية تستند على دوائر العرض والطول وتبدو في أشكال مختلفة هي [1]:

- حدود فلكية بحتة تتفق مع خطوط الطول ودوائر العرض، ويشيع هذا النمط في أفريقيا وأمريكا الشمالية.
- خطوط مستقيمة تصل بين نقطتين معلومتين، أو مماسات دوائر، أو أقواس في دائرة معلومة المركز.
- حدود على أبعاد متساوية من ساحل أو سلسلة جبلية.

وتتميز الحدود الهندسية بالاستقامة الواضحة، وتجاهلها للظروف الطبيعية والبشرية التي تمر بها، وإن تميزت كذلك بسهولة التخطيط. فقد ظهرت على قطاعات من تلك الحدود الهندسية مشكلات الفصل بين مناطق متصلة بشرياً واقتصادياً ، كالحد المصري السوداني الذي يسير مع خط عرض 22 درجة شمالاً، وفي طرفه الشرقي تكمن مشكلة مثلث حلايب القاطنة بقبائل البشارية والعبابدة والبجا التي تجول ما بين مصر والسودان دون إعتبار للحدود.

2- الإتجاه القانوني في تصنيف الحدود: وهي ما عرفت بأنها الحدود المعترف بها في القانون الدولي والتي لايثار حولها أي نزاع ، وحدود لا تحظى بالمشروعية الدولية ومعظمها عن الحدود التي تقوم نسبة لإنفصال منطقة أو اقليم عن الدولة الأم أو ناتجة عن ضم منطقة معينة.

3- الإتجاه السياسي في تصنيف الحدود: ويرتكز هذا الإتجاه على دور الإرادة السياسية في تعيين الحدود ، وبذلك ينطلق من ثلاث أنواع رئيسية هي حدود مفروضة بالإرادة المنفردة وهي ما يقصد بها تجسيد لنظرية القوة في العلاقات الدولية [2].

هنالك العديد من التعاريف لتجارة الحدود تناولها الكتاب كلٍ على حسب تخصصه إلا انهم إشتركوا جميعاً في أنها نوع من أنواع التجارة الدولية سواء أكان بمفهومها الضيق أو الواسع والتعريفات هي :

- تعريف تجارة الحدود بأنها نشاط تجاري يمكن أن يتم في السلع التجارية بواسطة الأشخاص العاديين والمستقرين على بعد 90 كيلو متر من المناطق الحدودية للدولتين المتفقتين بدون التقييد بأسس البنك المركزي .
- وفي تعريف آخر أكثر خصوصية تجارة الحدود تعرف إقتصادياً بأنها المقايضة التبادلية الممكنة للبضائع ببضائع أخري بين الأقاليم المتجاورة في دولتين مختلفتين – مثل

1- موسوعة ويكيبيديا الحرة - الحدود الهندسية - http://ar.wikipedia.org/wiki .
2-محمد محمود إبراهيم الديب (1982م) الجغرافيا السياسية منظور معاصر- مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة- ص 8 .

التبادل الذي يتم لإحداث الإكتفاء من الحاجيات اليومية عبر المجتمعات المتقاربة والمتصلة فيما بينها في الدولتين .

- تعرف تجارة الحدود على أنها نوع من أنواع التجارة الخارجية يتم فيها تصدير سلع بالمقابل إستيراد سلع بنفس القيمة غير أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية كفتح خطابات الإعتماد لأي من سلع الصادر أو الوارد كما يتم التعامل في تجارة الحدود بالعملات الوطنية فقط ، وهي تجارة إستيراد وصادر وتمارس عبر المحطات الجمركية فقط .

من هذه التعاريف السابقة نجد أن التعريف الأول حصرها في المناطق الحدودية فقط وقام بتقدير المساحة التي يمكن أن يعتبر المواطن فيها حدودي وهذا التعريف إداري وهو تعريف البروتكول الموقع بين السودان وأثيوبيا عام 2001م .

أما التعريف الثاني : ورد في مذكرة التفاهم بين أثيوبيا والسودان في ولاية النيل الأزرق وركز علي الجوانب الإقتصادية فقط .

وأما التعريف الثالث : ركز على أن تجارة الحدود يتم فيها تصدير السلع بالمقابل ، إستيراد السلع بنفس القيمة أي هي نوع من أنواع التجارة الخارجية ولكنها تشبه الصفقات المتكافئة . [1]

- تعتبر تجارة الحدود شكل من أشكال التبادل السلعي التلقائي بين الشعوب ، وهي ظاهرة قديمة مرت بمراحل مختلفة وبأشكال متنوعة .[2]

- تجارة الحدود هي نوع من أنواع التجارة الخارجية التي يتم فيها تبادل السلع والخدمات بين منطقتين حدوديتين في دولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود برية معترف بها . وهي تجارة ذات أبعاد إستراتيجية تتمثل في البعد الإقتصادي بحيث يتم تبادل المنافع ورفع مستوي الدخول وتوفير الإحتياجات الضرورية للسكان في المناطق الحدودية . وهنالك عدة مفاهيم للتجارة الحدودية ، فمثلاً منظمة التعاون الإقتصادي للتنمية (OECD) تتحدث عن تجارة الحدود غير المنظمة (Informal Border Trade) ومنظمة الكوميسا تتحدث عن النظام المبسط لتجارة الحدود (Comesa Simplfied Trade Regime STR) والتي بموجبها تسعي الكوميسا لتحويل تجارة الحدود غير المنظمة إلي تجارة حدودية مبسطة منظمة . في السودان نجد تجارة الحدود المبسطة (Simplfied Border Trade) والتي تم إيقافها بقرار من مجلس الوزراء من عام 2009م . [3]

---

[1] - الهادي محمد آدم – مرجع سابق - ص 97 .

[2] - عبدالباقي عيسي عبدالله (2004م) ورقة ولاية شمال كرفان – المؤتمر الرابع لوزراء مالية الولايات الحدودية – إدارة تجارة الحدود بالولاية ص1 .

[3]- بنك السودان المركزي الادارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء – إدارة البحوث والتنمية – مايو(2013م) مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان دور الجهاز المصرفي في تنظيم تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية – ص3.

- تسمي التجارة بتجارة الحدود عندما تستوفي التجارة الإجراءات التالية :

1- القيد في سجل المصدرين والمستوردين تحت مسمي تاجر حدود مع الولاية المعنية وفق قانون سجل المصدرين والمستوردين لسنة 1984 تعديل 2008م .

2- التقيد بالبرتوكولات والأهداف الكلية المحددة التي يتم التوقيع عليها بين الولايات الحدودية ووزارة التجارة كل ولاية علي حدة .

3- تتجدد هذه البروتوكولات سنوياً أو يتم التوافق علي العمل بما تم التوقيع عليه في العام السابق .

4- إعتماد سلع الصادر والوارد من قبل بنك السودان بالولاية المعنية لدواعي متابعة الإيفاء بالتنفيذ السليم والمحاسبة إذا لزم الأمر .[1]

- تجارة الحدود نشاط تجاري محدود بين الأفراد والمجموعات السكانية المشتركة بين دولتين لسد الإحتياجات بمنافع متبادلة ، وأصبح هذا النشاط قانونياً وإقتصادياً بواسطة الجهات الرسمية لتحقيق عدة أهداف أهمها مكافحة التجارة غير المشروعة وإنعاش الحركة التجارية مما يؤدي للإستقرار الإجتماعي .[2]

- تجارة الحدود فهي نشاط إقتصادي يقوم علي تبادل السلع والخدمات بين منطقتين لدولتين متجاورتين تفصل بينهما حدود معترف بها وتحكم كل منها نظم إدارية مستقلة ، تتميز هذه التجارة بسمات تتلخص في التالي :

1- لها سجل خاص بها تبدأ الإجراءات الأولية لإستخراجه بالولاية المعينة ثم تكمل الإجراءات بإدارة السجل بوزارة التجارة الخارجية .

2- إقتصار المتعاملين فيها علي حاملي السجل من التجار والشركات الصغيرة من قاطني الولاية الحدودية .

3- لا تخضع للإجراءات المصرفية عدا الإجراءات الخاصة بالحصر والمتابعة عبر إستمارة EX .

4-إتباع إسلوب المقايضة في التبادل السلعي بقيمة متساوية للصادر والوارد واعتبار الدولار كمعيار لقيمة السلع [3] .

---

[1] - النعمان عبدالله الطيب (2013) وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية .ص 2.

[2] - احمد سيد أحمد (2013) وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان دور الرقابي للهئية السودانية للمواصفات والمقاييس في تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية .ص4.

[3] - وزارة التجارة الخارجية – يناير (2011 م) تقرير حول تجارة الحدود – ص1 .

5- التبادل التجاري يكون بحجم يتناسب واحتياجات سكان المنطقة الحدودية ووفق مايحدده طلبها الكلي علي ألا يتعدي الهدف الموجود بإتفاقية تجارة الحدود الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة .

6- إنخفاض أسعار السلع المتبادلة مقارنة بأسعارها في المناطق الأخري بسبب إنخفاض تكلفة الترحيل .[1]

ومن هنا نخلص إلي الآتي :

1- تجارة الحدود هي إحدي أشكال التجارة الدولية المنظورة .

2- تكون تجارة الحدود تلقائية بين المجتمعات في الأقاليم المتجاورة للدول ودور الحكومات تنظيمها فقط .

3- تكون علي شكل إتفاق ثنائي بين دولتين متجاورتين لتنظيم تجارة الحدود بين الأقاليم المتجاورة لتلك الدول .

4- تخضع تجارة الحدود لضوابط البنك المركزي والجمارك ووزارة التجارة الخارجية .

5- لا تعتمد علي الجهاز المصرفي في حركتها لأنها تجارة مقايضة سلعية .

6- هي تشبه نظام الصفقات المتكافئة أي هي عبارة عن أهداف كلية وقوائم سلعية .[2]

2-1-3 التجارة عبر الحدود وأنواعها :

التجارة عبر الحدود هي حركة التجارة الخارجية بأشكالها المختلفة والتي تنفذ عبر المنافذ الحدودية البرية وتشمل الآتي :

أ- التجارة الحرة :

- عن طريق إجراءات الكوميسا .
- عن طرق إجراءات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.
- عن طريق الإتفاقيات التفضيلية .
- عن طريق إجراءات الترانسيت (التجارة العابرة) .
- معالجة المخالفات .

ب- تجارة الحدود .[3]

والجدول التالي يوضح الفرق بين التجارة الحرة بأشكالها المختلفة وتجارة الحدود :

جدول رقم (1)

[1] - عبد المنعم أحمد الأمين (2001) ورقة بعنوان تجارة الحدود الماضي – الحاضر المستقبل – وزارة المالية بولاية النيل الأزرق – قسم التجارة الخارجية – ص 3 .

[2] - الهادي محمد آدم – مرجع سابق – ص 97

[3] - وزارة التجارة الخارجية (2007م) تقرير عن تجارة الحدود – ص5 .

مقارنة بين التجارة الحرة و تجارة الحدود

الرقم	البيان	التجارة الحرة	تجارة الحدود
1	السجل التجاري	تتم كل إجراءات إستخراجه بوزارة التجارة الخارجية	تتم الإجراءات الأولية لإستخراجه بالولاية المعينة وتكمل بقية الإجراءات بوزارة التجارة الخارجية
2	صفة مالكي السجلات	الشركات الكبري والصغري والأفراد وأصحاب الأعمال السودانية في كل أنحاء البلاد	الشركات الولائية الصغري وصغار التجار كل بولايته
3	منافذ التجارة	كل المنافذ البحرية والجوية والبرية المؤهلة لتنفيذ التجارة الحرة	المنفذ البري الولائي المؤهل لتنفيذ تجارة الحدود كل ولاية علي حدا
4	السلع المتبادلة	كل السلع عدا المحظورة	كل السلع عدا المحظورة والمستبعدة من تجارة الحدود والتحفظ علي السلع المؤثرة علي التجارة الحرة والأنتاج المحلي
5	الدول المتعامل معها	كل دول العالم عدا إسرائيل	الدول المجاورة فقط
6	الإجراءات المصرفية	تخضع للإجراءات البنكية (فتح إعتماد – شيك ضمان ... ألخ)	لا توجد إجراءات بنكية عدا الإجراءات الإحصائية ومتابعة التنفيذ عبر إستمارة IM

المصدر : وزارة التجارة الخارجية – السودان

والسلع المحظورة تشتمل علي السلع الواردة بقائمتي الصادر والوارد الموقعة في الإتفاقية .

2-1-4أهمية تجارة الحدود :

إكتسبت تجارة الحدود في مراحل تطورها في السودان أهمية قصوي خاصة علي حدود السودان مع مصر وليبيا وأثيوبيا وتشاد وأفريقيا الوسطي وهي تلعب دوراً مهماً في ضبط العمل في مجال التبادل المحدود للسلع منعاً للتهريب عبر تنظيم المحطات الجمركية وتفعيل ضوابط المواصفات والجودة ، كما تمثل مؤشراً مهماً لإستقرار العلاقات بين الدول وتكمن أهمية تجارة الحدود في النقاط التالية :

- فتح مجال هذه التجارة ينمي قدرات السكان في المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط الإقتصادي علي أسس قانونية .
- تعمل علي إيجاد أساليب فعالة لترقية صادرات السلع الهامشية والسلع شبه الصناعية للدول المتجاورة .

- التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول المتجاورة يحدث آثراً إيجابياً في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير وبالتالي يساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة إلي العواصم والمدن الكبري .
- دخول وخروج السلع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغوط علي موانيء الدول الرئيسة .
- تعمل تجارة الحدود علي تقوية العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المتجاورة ، حيث أن تجارة الحدود وسيلة فاعلة لنقل الثقافات وتطوير علاقات حسن الجوار بين الدول .[1]
- تساعد في تسهيل الحصول علي سلع مستوردة بالعملة المحلية .
- مع تطور تجارة الحدود تصبح هناك مصالح إقتصادية مع دول الجوار تدعم توحيد الرؤي السياسية بين دول الجوار .

2-1-5 أهداف تجارة الحدود :

لتجارة الحدود أهداف عدة تتمثل في :

1- تنمية وتقوية الصلات التجارية بين السودان ودول الجوار وخلق مصالح مشتركة بينهما .

2- دعم أواصر الصداقة بين السودان وجيرانه بتقوية العلاقات السياسية والتقليل من مهددات الأمن والنزاعات الحدودية .

3- تشجيع الولايات الحدودية علي زيادة مواعينها الإيرادية وإيجاد مصادر دخل وإيرادات حقيقية لتمويل الأمن وتقليل النزاعات الحدودية .

4- توفير بعض السلع الضروية للولايات الحدودية وتفادي الندرة والأزمات المعيشية .

5- تحسين المستوي المعيشي والوضع الإجتماعي للقبائل الحدودية وتوفير فرص عمل للمواطن .

6- تقلل من فرص التهريب وتوفير السلع عبر القنوات الرسمية .

7- الحد من الهجرة من الريف إلي المدينة أو إلي الخارج وذلك لنشاط عمليات التبادل التجاري وأثرها الإقتصادي .

8- تخفيض الطلب علي الدولار إذ أن تجارة الحدود تجارة مقايضة سلعة باخري .

9- التعرف والترويج للسلع والمنتجات السودانية وخلق أسواق ثابتة لها .[2]

[1] - بشير الجيلي (1992) وزارة التجارة الخارجية ومركز المعلومات التجارية – المؤتمر القومي لتنمية الصادرات السودانية في الفترة من 9 -2 فبراير –ص 2

[2] - وزارة التجارة الخارجية – يناير (2011م) مرجع سابق – ص 2 .

كـذلك إن تفعيـل تجـارة الحـدود الولائيـة يمكـن أن يسـتوعب متغيـرات إتفاقيـة السـلام التـي تسـعي لإعـادة توزيـع الثـروة وبنـاء أسـس متينـة للسـلام الإجتمـاعي عـن طريـق إحـداث نشـاط إقتصـادي يـؤدي لـدعم التنميـة الولائيـة ومـن خلالهـا يمكـن إعـادة ترتيـب النسـيج الإجتمـاعي والإقتصـادي ليحقق عدة أهداف منها :

1- عدالـة توزيـع الثـروة عـن طريـق تطـوير حركـة تجاريـة حدوديـة تـؤدي لتطـوير التجـارة البينيـة آخذين في الإعتبار الإنتماء الإقليمي الواحد بين هذه الدول والسودان والإنتماء لدول الكوميسا .

2- تنميـة الولايـات الحدوديـة وازالـة سـيطرة المركـز علـي المقـدرات الإقتصـادية والمـوارد والإمكانيات التجارية المتاحة .

3- بنـاء طبقـة مـن التجـار مـن الولايـات المتـأثرة بـالحرب تسـاهم فـي تثبيـت دعـائم السـلام عـن طريق الإقتناع بعدم جدوي السلاح في خلق المنافع والتنمية .

4- إحـداث متغيـرات إقتصـادية تمكـن المـواطنين فـي منـاطق الحـرب مـن إيجـاد منـافع إقتصـادية وتجارية تؤدي لتثبيت السلام .

5- بنـاء قاعـدة إقتصـادية ولائيـة تـؤدي لحركـة هجـرة عكسـية طوعيـة للمنـاطق المتـأثرة بـالحرب بمـا يؤدي لإعادة التوازن للمعادلة السكانية ورتق النسيج الإجتماعي .

6- المساهمة في الإقتصاد الكلي وفي تأسيس البنية التحتية . [1]

2-1-6 إيجابيات تجارة الحدود :

لتجـارة الحـدود الكثيـر مـن المـردودات الإيجابيـة علـي المنـاطق الحدوديـة فـي النـواحي الإقتصـادية والإجتماعية والسياسية والأمنية يمكن تفصيلها كالآتي :

1- الأثر الإقتصادي لتجارة الحدود :

تتمتـع تجـارة بمميـزات عديـدة تؤهلها أن تلعـب دوراً هامـاً فـي مجـال التبـادل التجـاري حيـث يسـهل الحصـول علـي السـلع المطلوبـة وبشـتي وسـائل النقـل المختلفـة وبتكلفـة قليلـة جـداً وفـي وقـتٍ وجيـز وذلـك لقصـر المسـافات بـين الولايـات السـودانية الحدوديـة والأقـاليم المتاخمـة لهـا بـدول الجـوار . ويمكـن زيـادة مسـاهمة تجـارة الحـدود المقـدرة بحـوالي 0.4 % مـن إجمـالي حجـم التجـارة الحـرة مـن السـلع غيـر البتروليـة ويمكـن مضـاعفة هـذه المسـاهمة بشـيء مـن المرونـة وزيـادة الحصـص المخصصـة للولايـات لتـوفير السـلع الغذائيـة والإحتياجـات المهمـة الأخـري والمسـاهمة فـي تخفيـف الطلـب علـي الـدولار ولكنهـا لا تـوفر إيـرادات للعملـة الصـعبة وذلـك لأن تجـارة الحـدود تعمـل بنظـام المقايضة .

1- بنك السودان (2005 م) مرجع سابق - ص5 .

وتعتبر تجارة الحدود هي الآلية المثلى لإنشاء البنيات التحتية اللازمة لنشاط عمليات التجارة الحرة عبر المنافذ الحدودية مثال منفذ القلابات ، منفذ أوسيف ، منفذ أبوحمد والعبيدية وحلفا القديمة حيث نشطت التجارة الحرة بأشكالها المختلفة (كوميسا ، إتفاقيات تفضيلية ، ترانسيت) بفضل نشاط تجارة الحدود وتتمثل الآثار الإقتصادية لتجارة الحدود في الآتي :

- دعم الخزينة العامة بإيرادات ناتجة عن رفع التحصيل الجمركي والضريبي والزكاة ورسوم سجل تجارة الحدود الناتجة عن العمليات التجارية لنشاط تجارة الحدود .
- زيادة الإيرادات المالية بالولايات الحدودية نتيجة لممارسة تجارة الحدود حيث تتحصل علي موارد مالية كبيرة مما جعل تجارة الحدود أحد الموارد المالية الهامة بالولايات الحدودية .
- إيجاد أساليب فاعلة لترقية صادرات السلع الواعدة والسلع الصناعية .
- النشاط التجاري يؤدي إلي زيادة الإنتاج والتصدير والإحساس بالمصلحة وتقوية الصلات التجارية والسياسية والثقافية بين الدول المجاورة .
- دخول وخروج البضائع عبر النقاط الجمركية الحدودية يخفف الضغط عي الموانيء الرئيسية ويقلل تكلفة النقل ويرفع من الإيرادات .
- إقامة محطات جمركية وفتح أفرع للبنوك التجارية بالمناطق الحدودية لتسهيل عمليات تجارة الحدود وبالتالي خدمة مواطني المنطقة .
- إهتمام الولايات الحدودية بزيادة إنتاجها من السلع وترقية وتحسين جودتها (مركز تنمية الصادرات المحصولية بدنقلا) .
- زيادة الرقعة المزروعة في بعض الولايات مثال ولاية نهر النيل (محصول الفاصوليا ، الكبكبي ، الفول المصري ، الشمار الأخضر ، السمسم) أثر علي زيادة تلك المنتجات.
- إجراءات تجارة الحدود المبسطة تغري المهربين للإنخراط بفكرة التجارة مما يحد من ضياع الأموال المهدرة عن طريق التهريب .

2- الأثر الإجتماعي لتجارة الحدود :

- تنمية قدرات سكان المناطق الحدودية علي ممارسة النشاط التجاري علي أسس قانونية.
- تساعد علي الإستقرار والحد من الهجرة من الريف إلي المدن أو إلي الخارج من خلال إيجاد فرص عمل ومهن جديدة لم تكن موجودة بتلك الولايات مثل (التخليص الجمركي ، الترحيل من الولايات إلي دول الجوار ، التفريغ والمناولة ، إنشاء المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المصرفية والمتاجر الصغيرة) .

- تـوفير إحتياجـات المـواطنين بالولايـات الحدوديـة ذات التـداخل القبلـي والـذي يخلـق مصـالح مشـتركة تقلـل مـن الإحتكاكـات القبليـة ممـا يـؤدي إلـي الإسـتقرار الأمنـي بتلـك المنـاطق النائية .
- تنميـة الدبلوماسـية الشـعبية بـين السـودان ودول الجـوار ، كمـا أنهـا تمكـن الجهـات الأمنيـة من معرفة وتلافي المهددات الأمنية قبل وقوعها .

3- الأثر الأمني لتجارة الحدود :

- يـؤدي نشـاط تجـارة الحـدود إلـي إسـتقرار المنـاطق الحدوديـة مـن الناحيـة الأمنيـة الإقتصـادية والإجتماعية مما يحفز قاطني تلك المناطق النائية إلي التواجد فيها وعدم هجر قراهم .
- قيـام نشـاط تجـارة الحـدود يـؤدي إلـي إسـتقرار مـواطني المنـاطق الحدوديـة ويضـمن تواجـدهم المسـتمر بمنـاطقهم وعـدم هجرهـا ممـا يسـاعد علـي تـوفير فـرص العمـل لهـم وتجمـيعهم فـي تجمعات سكانية مستقرة .
- الحد من ظاهرة التهريب عبر الحدود .[1]

2-1-7 تقنيات الدفع الدولية :

تتعـرض التجـارة الخارجيـة لمشـاكل مختلفـة أهمهـا البعـد الجغرافـي الـذي يمكـن أن يولـد نوعـاً مـن عـدم الثقـة . كمـا ان المسـتورد عنـد شـرائه لبضـاعة مـا يرغـب فـي التأكـد مـن أنهـا سـوف تصـله مطابقـة للمواصـفات المتفـق عليهـا فـي العقـد ، والمصـدر أيضـاً معـرض إلـي أخطـار وهـذا عنـد إرسـال البضـاعة دون أن يصـله مبلغهـا فـي الموعـد المحـدد فينجم عـن ذلـك لجـوء المتعـاملين إلـي إسـتعمال تقنيـات التسـديد المبنيـة علـي الأمانـة والسـرعة وقلـة التكـاليف ، وتتمثـل هـذه الثقـة فـي كـل مـن الإعتمـاد المسـتندي الـذي يعتبـر مـن أبـرز وسـائل الـدفع التـي تتميـز بـالأمن وسـعة الإنتشـار والإسـتعمال فـي التجـارة الخارجيـة. والتحصـيل المسـتندي الـذي يقـوم بموجبـه المصـدر بإصـدار كمبيـالات وإعطـاء كـل المسـتندات إلـي البنـك الـذي يمثلـه ، حيـث يقـوم هـذا الأخيـر بـإجراءات لتسـليم المسـتندات إلـي المسـتورد أو إلـي البنـك الـذي يمثلـه مقابـل تسـليم مبلـغ الصـفقة أو قبـول الكمبيالة .

وتأخـذ وسـائل الـدفع الدوليـة والمحليـة أشـكالاً عديـدة ، وهـي سـهلة التـداول وشـائعة الإسـتعمال ، نظراً لبساطتها ونذكر من بينها مايلي :

1- الـدفع نقـداً :هـي أبسـط طـرق الـدفع ، تسـتخدم فـي الـدول الناميـة بكثـرة لصـعوبة تحويـل عملاتها .

2- الشيك : وهو وسيلة من وسائل الدفع الأكثر إنتشار إلي جانب النقود الورقية .

[1] - وزارة التجارة الخارجية (2011م) مرجع سابق – ص3 .

3- الكمبيالــة : الكمبيالــة وهــي ورقــة تجاريــة محــررة بــأمر الســاحب إلــي شــخص آخــر يســمي المسحوب عليه لفائدة شخص ثالث يدعي المستفيد بدفع مبلغ معين بتاريخ معين .

4- السند الآمر: هـو سند محـرر يلتـزم بمقتضـاه المـدين (المشـتري) بـدفع مبلـغ معـين للمسـتفيد (البائع) في تاريخ محدد و هو قابل للتظهير و التداول.

5- التحويـل عـن طريـق الرسـائل: يقـوم المشـتري بمـلء إسـتمارة متعلقـة بمعلومـات البـائع مـع بريـد البنوك، و لكنها قليلة الإستعمال لكون التحويل يستغرق وقتاً طويلاً .

6- التحويــل بــالتلكس :يقــوم المشــتري بطلــب مــن بنكــه بجعــل حســابه مــديناً لصــالح البــائع بإستعمال التلكس، و هي أكثر استعمالاً لقلة التكاليف و لسرعة التحويل.

7- التحويـل بواسـطة السـويفت: هـي عبـارة عـن شـبكة إتصـال دوليـة خاصـة بـين البنـوك المختلفـة و تعمـل بـالإعلام الآلـي، و تتميـز بسـهولة الـربط بـين البنـوك المشـتركة و سـرعة التنفيـذ و قلـة التكـاليف، و قـد تـم إسـتعمالها لأول مـرة فـي : 1973/05/03، و تكونـت بفضـل 239 بنـك مـن 15 بلد ، و سبب ظهورها هو العيوب و المشاكل التي تعود على وسائل الاتصال الكلاسيكية.

تعتمـد تجـارة الحـدود علـي نظـم دفـع مبسـطة وهـي غالبـاً مـا تتبـع نمـط الإسـتيراد بـدون قيمـة ، واحيانـاً كثيـرة تعتمـد علـي تجـارة المقايضـة ، ومـع ذلـك يعتبـر تنظـيم وتقنـين نظـم الـدفع فـي تجـارة الحـدود مـن أهـم القضـايا التـي تسـاعد علـي تجنـب التهريـب ومكافحـة الجريمـة وضـبط تهريـب الأسـلحة والمخـدرات والسـلع المحظـورة مـن التبـادل لأسـباب صـحية أو بيئيـة أو خلافهـا . بـل يصـبح تطـوير نظـم الـدفع لتكـون أكثـر كفـاءة مـن ناحيـة تقليـل تكـاليف التحـويلات الماليـة أو تقصـير عامـل الـزمن عبـر التقنيـات الحديثـة للتحويـل عبـر الإنترنـت والتحويـل عبـر الموبايـل أو النقود الإلكترونية من شأنه أن يساهم في تطوير نشاط التجارة والإستثمار . [1]

[1] - بنك السودان المركزي الادارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء – دور الجهاز المصرفي في تنظيم تجارة الحدود -مرجع سابق-ص6.

2/2 تنظيم تجارة الحدود بالسودان :

2-2-1 موقع السودان الجغرافي :

مصطلح " بلاد السودان " كان عبارة عن دلالة لفظية جغرافية واسعة في اللغة العربية وكان يتم إستخدامه للمساعدة في الإشارة للأراضي المسكونة من قبل المجموعات البشرية من ذوي البشرة السوداء من المحيط الهندى إلى الأطلسى ، فالصومال وأثيوبيامروراً بأرض السودان الحالية إلى مالي الحديثة حتى بلاد المغرب تعتبر جزء من بلاد السودان القديم ، وبنفس القدر فان المصطلحين الإغريقي واللاتيني (Aithiopia / Aethiopia) على التوالي ظلا يشيران إلى السودان الحالي , إذن الرباط التاريخى موجود بين السودان ودول جواره الإقليمى من قبل التاريخ فالعلاقة مع مصر ضارية فى القدم حيث أظهرت الوثائق التاريخية أن عائلة الأمير أمنحتب كانتمزيجاً من المصاهرة السودانية المصرية , كما كانت العلاقات مع الشرق الإفريقى قوية عبر قبائل البجا التى كانت إحدى حلقات الوصل التجارية بين مملكة مروى والشرق الإفريقى , ويشهد التاريخ القديم عن وجود علاقات قديمة بين أكسوم ومروى , وعلاقات مع الحضارات فى الغرب الإفريقى وحضارة حوض نهر الكنغو القديمة و السودان قطر إفريقى أصيل عمل قبل وبعد إستقلاله من الإستعمار البريطانى فى إطار الحركة الإفريقية للتحرر من الإستعمار وضد نظام الفصل العنصرى الأبارتهيد (الفصل العنصري) , كما أنه يعتبر من أحد الدول الإفريقية التى ساهمت فى تكوين منظمة الوحدة الإفريقية فى عام 1963 م , وقد كان السوداننشيطاً فى إطار عضوية منظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقى حاليا) (OAU) . [1]

أُطلق إسم بلاد السودان على الجزء الذى يقع جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية والذى يمتد من المحيط الاطلسى غرباً إلى البحر الأحمر والمحيط الهندى شرقاً . بينما يقصد بهذا الأسم الآن الرقعة التى تقع جنوب مصر الجزء الأوسط من حوض النيل . وقد ورد فى التوراة والنصوص الشورية وقد أطلق أسم كوش على هذه الرقعة من الأرض اما الأسم الحالى (السودان) فهو جمع كلمة أسود باليونانية.

جمهورية السودان دولة عربية أفريقية تمثل نسيجاً اجتماعياً متفرداً بمختلف الثقافات والأعراض والسحنات قلَ أن توجد فى أى مكانٍ فى العالم.

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج (2011) ورقة بحثية بعنوان توثيق علاقات السودان عبر شراكات إستراتيجية مع دول محيطه الإقليمى - جامعة أفريقيا العالمي - مركز البحوث والدراسات الإفريقية - مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار- ص 1

الموقع والمساحة :

يقع السودان فى الجزء الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا ويحتل موقعاً وسطاً بين افريقيا والوطن العربى ، هذا الموقع أكسب السودان ميزة فريدة بإعتباره المعبر الرئيسي بين شمال أفريقيا وجنوبها كما أنه ظل وحتى منتصف القرن الحالى الممر الرئيسي لقوافل الحجيج والتجارة من غرب أفريقيا إلى الأرضى المقدسة وشرق أفريقيا.

تبلغ مساحة السودان بعد الإنفصال حوالى (1.882.000 مليون كيلو متر مربع) وهو بذلك أحد أكبر الدول الأفريقية كما يأتى فى المرتبة السادسة عشرة بين بلدان العالم الأكبر مساحة وهو ثاني أكبر الدول الأفريقية بعد الجزائر وثالث الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية والجزائر. وتشكل مساحة البر 1.752.187 كلم مربع، ومساحة البحر 129.813 كلم مربع.

الدول المجاورة : يجاور السودان سبع دول هي: مصر ، ليبيا. تشاد ، افريقيا الوسطى ، أثيوبيا، اريتريا ، جمهورية جنوب السودان بالإضافة للبحر الأحمر.

المناخ :

يسود السودان المناخ المدارى الذى يتميز بإرتفاع درجات الحرارة معظم أيام السنة ويتدرج من جاف جداً فى أقصى الشمال إلى شبه رطب في الجنوب.

مناخ صحراوي وشبه صحراوي في شماله (الولاية الشماليه وشمال كردفان وشمال دارفور) وماطر في الأوسط وفي جنوبه كما أن غالب أرضه سهول منبسطه مع وجود مرتفعات في الشرق وسلسلة جبال النوبه وجبال مره بالغرب .

يتراوح متوسط الأمطار السنوية 400 مليار متر3 .

يلعب النيل بروافده المختلفة دوراً حيوياً فى حياة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي العلاقات الخارجية ، وتستغل مياه النيل وروافده في توليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة ، جبل أولياء ومروي ، وفى الملاحة وصيد الأسماك.

يقدر مخزون المياه الجوفية بحوالى (4.02) مليار متر3 من المياه لأغراض الرى والإستخدامات المدنية.

السكان : يقدر عدد سكان السودان فى بداية العام 2011م بحوالى (33.419.625) و يتكون سكان السودان من قبائل تنحدر من أصول عربية وافريقية ونوبية.

الديانة : الأسلام، المسيحية و المعتقدات المحلية.

اللغة : العربية، الأنجليزية و اللغات واللهجات المحلية.

نظام الحكم : نظام الحكم لامركزى وتتمثل مستويات الحكم فى الاتى:

- مستوى الحكم القومى : الذى يمارس السلطة ليحمى سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه .

- مستوى الحكم الولائى : الذى يمارس السلطة على مستوى الولايات فى كل أنحاء السودان ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين وعدد الولايات 18 ولاية .
- مستوى الحكم المحلى : تمثل في المحليات المختلفة بالولايات وعددها 176 محلية .

العاصمة :

الخرطوم وتتكون من ثلاث مدن الخرطوم العاصمة السياسية ، وأمدرمان العاصمة الوطنية، والخرطوم بحرى التى تعتبر العاصمة الصناعية.[1]

وقد كانت ولايات السودان قبل الإنفصال خمس وعشرون ولاية تقلصت إلي سبعة عشر ولاية منها أربعة عشر ولاية حدودية تتعامل مع دول الجوار في مجال التجارة وقد فقد السودان بعد الإنفصال ثلاثاً من الدول المجاورة ، هي : أوغندا وكينيا والكونغو الديمقراطية . وستصبح حدود السودان الجديد الجغرافية مشتركة مع 7دول بدلاً من تسع . ومن الدول التي ستكون له معها حدود هي : إريتريا وإثيوبيا وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا ومصر، ودولة جنوب السودان . وإذا تناولنا بالتفصيل علاقة السودان بالدول اللصيقة فمصر تعنىرقماً إقليمياً مهماً فهى فاعلة فى الإطار العربى والإفريقى , أما على الصعيد التجارى فمصر من الدول التي لها تبادل تجارى كبير مع القارة الإفريقية وتتميز السلع المصرية بالجودة وقبولها فى الأسواق الإفريقية, و تنمية التبادل التجارى بين مصر والسودان يسهم فى زيادة الصادرات والواردت ويحقق مكاسب إقتصادية لكل من البلدين, , أما أرتريا فتوثيق التعاون معها مهم فأرتريا تمتلك شاطى طويل على البحر الأحمر, وتوجيه إستثمارات سودانية فى مجال التعدين وصيد الأسماك وإقامة مناطق حرة فى موانيها يحل أزماتها الإقتصادية ويعود بالنفع على السودان , أما أثيوبيا فهى دولة لها وزنها الإقليمى وتعانى من ضائقة إقتصادية نتيجة لإرتفاع معدل السكان, الإستثمار السودانى فى أثيوبيا فى مجال الصناعات التحويلية والزراعية يسهم فى حل مشاكل إثيوبيا ويدر دخلاً مقدراً للسودان كما يساهم فى رفع حجم التبادل التجارى بين البلدين ,علماً بوجود عمالة أثيوبية ماهرة فى شتى المجالات ورخيصة الأجر, كما أن إحتياجات أثيوبيا للبترول وموانى لصادراتها وارداتها يشكلبعداً أخر فى توثيق العلاقات معها, وتطوير العلاقات العلمية بين الجامعات السودانية والأثيوبية ينقل خبرات الغرب المتعاون معها فى شتى مجالات العلوم التطبقية والطبيعية والنظرية , أما جنوب السودان وإفريقيا الوسطى فيحتاجان لإستثمارات فى مجال البنية التحتية والخدمية وتسهيلات فى الموانىء السودانية وتفعيل التجارة الحدودية من أجل سد إحتياجاتهم من السلع الرئيسية والسودان يعتبر أحد المناطق التى تتنفس بها هاتين

[1]- الامانة العامة لمجلس الوزراء السودان – معلومات عن السودان - مصدر الكتروني -

.http://www.sudan.gov.sd/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=39&Itemid=67

الدولتين كما يحتاجان لفرص تعليمية فى الجامعات والمعاهد السودانية , أما تشاد فهى تحتاج للموانىء السودانية فى مجال الصادرات والواردات والخبرات النفطية السودانية فى مجال النفط حيث بها إحتياطات بترولية كبيرة , وتوسيع حجم التبادل التجارى والعلمى مع السودان , أما ليبيا فتحتاج لتطوير علاقات معها فى المجالات البترولية والإستفادة من خبراتها فى مجال حصد المياه الجوفية وتنمية التجارة البينية, ولكن الأوضاع غير المستقرة بها الآن تحتاج لتأمل من الجانب السودانى.[1]

وبعد الإنفصال تقلصت حدود السودان مع هذه الدول المجاورة فحدوده مع إثيوبيا تقلصت من 1605 كيلومترات إلى 727 كيلومترا ، أما حدود السودان مع أفريقيا الوسطى فتراجعت من 1080 كيلومترا إلى 448 كيلومترا . وصار طول الحدود 6.780 كم ، جاءت مصر مشتركة بالحدود بطول 1.273 كم ، وإريتريا 636 كم ، وإثيوبيا 727 كم ، والسودان الجنوبي 1973 كم كأطول حدود مشتركة ، وأفريقيا الوسطي 448 كم، وتشاد 1.340 كم، وليبيا 383 كم ، بينما شكل طول الساحل البحر الأحمر 875 كم ، وهو في العرف الدولي لايعتبر حدوداً مباشرة [2].

وبالتالي كان لابد من الإهتمام بهذا الجانب للتغلغل في النشاط التجاري ودعم خزينة الدولة وزيادة إيرادتها وهنا لابد أن نتعرض لولايات السودان السبعة عشر ونذكرها ومن ثم نركز علي الولايات الحدودية والولايات هي :

1- ولاية الجزيرة
2- ولاية القضارف
3- ولاية غرب دارفور
4- ولايد جنوب دارفور
5- ولاية شرق دارفور
6- ولاية وسط دارفور
7- ولاية شمال دارفور
8- ولاية جنوب كردفان
9- ولاية شمال كردفان
10- ولاية الشمالية
11- ولاية نهر النيل
12- ولاية البحر الأحمر
13- ولاية النيل الأزرق
14- ولاية سنار
15- ولاية الخرطوم
16- ولاية كسلا
17- ولاية النيل الأبيض
18- ولاية غرب كردفان

أما الولايات الحدودية فقد تزايدت بعد الإنفصال واصبحت الولايات الحدودية ستة عشر ولاية وفي هذا الجدول التالي نوضح الولايات الحدودية والدول المجاورة التي تتعامل معها كما يلي :

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج – مرجع سابق –ص 2 .
[2] - موقع مختصر الأخبار – خريطة السودان تتغير بعد الإنفصال – (23-6-1436)مصدر إلكتروني - http://www.almokhtsar.com/node/453.

جدول رقم (2)

ولايات السودان الحدودية والدول المجاورة التي تبادلها تجارياً

الرقم	الولاية	الدول المجاورة
1	ولاية القضارف	أثيوبيا
2	ولاية سنار	جنوب السودان
3	ولاية غرب دارفور	تشاد – ليبيا
4	ولاية جنوب دارفور	تشاد – ليبيا
5	ولاية شرق دارفور	جنوب السودان
6	ولاية وسط دارفور	جنوب السودان
7	ولاية شمال دارفور	ليبيا – مصر - تشاد
8	ولاية شمال كردفان	ليبيا - مصر
9	ولاية جنوب كردفان	جنوب السودان
10	ولاية نهر النيل	مصر
11	ولاية البحر الأحمر	مصر
12	ولاية النيل الأزرق	اثيوبيا
13	ولاية كسلا	أرتريا
14	ولاية النيل الأبيض	جنوب السودان
15	الولاية الشمالية	ليبيا
16	غرب كردفان	جنوب السودان

المصدر : إعداد الباحث

وهنالك عدد من المحطات الجمركية التي تطبق عليها تجارة الحدود :

الولاية الشمالية :

- محطة جمارك وادي حلفا مع جمهورية مصر العربية .
- محطة جمارك دنقلا مع جمهورية مصر وليبيا .
- محطة جمارك كريمة مع جمهورية مصر العربية .
- محطة جمارك الدبة مع جمهورية ليبيا .

ولاية نهر النيل :

- محطة جمارك أبو حمد مع جمهورية مصر العربية .
- محطة جمارك العبيدية مع جمهورية مصر العربية
- محطة جمارك كريمة .

ولاية كسلا :

- محطة جمارك كسلا .

ولاية القضارف :

- محطة جمارك القضارف مع أثيوبيا .
- محطة جمارك القلابات مع أثيوبيا .
- محطات (اللكدي ، بركة نورين ، الاسرة) مع أثيوبيا .

ولاية النيل الأزرق :

- محطة جمارك الدمازين مع أثيوبيا
- محطة الكرمك وقيسان مع أثيوبيا مع جنوب السودان .

ولاية جنوب دارفور :

- محطة جمارك نيالا مع أفريقيا الوسطى .
- محطة جمارك أم دافوق مع أفريقيا الوسطي .

ولاية شمال دارفور :

- محطة جمارك الفاشر مع ليبيا .
- محطة جمارك مليط ومحطة جمارك الطينة مع تشاد وليبيا .
- محطة جمارك كتم مع ليبيا .
- محطة جمارك كرنوي مع ليبيا .

ولاية غرب دارفور :

- محطة جمارك الجنينة مع ليبيا وتشاد
- محطة جمارك أم دخن وفور وبرنقا مع تشاد وافريقيا الوسطي.

ولاية شمال كردفان :

- محطة جمارك حمرة الشيخ مع ليبيا .

اما المحطات الحدودية مع دولة جنوب السودان فهي :

بعد إنفصال الجنوب وتوقيع إتفاق المعابر تم تحديد (10) معابر كمحطات جمركية بين السودان وجنوب السودان وهي :

1- النيل الأبيض - ولاية اعالي النيل : كوستي – الرنك .

2- جنوب كردفان – ولاية الوحدة : هجليج – بانتيو .

3- جنوب كردفان – ولاية أعالي النيل : تلودي – تونجا .

4- غرب كردفان – ولاية واراب : المجلد ، أبيي – تورالي .

5- غرب كردفان – ولاية شمال بحر الغزال : المجلد – ميرم – أويل .

6- غرب كردفان – ولاية شمال بحر الغزال : بابنوسة – أويل .

7- جنوب دارفور – ولاية غرب بحر الغزال : الردوم – البرام – راجا .

8- النيل الأزرق – ولاية أعالي النيل : الدمازين – بوط – بيبنيس- الرنك .

9- سنار – ولاية أعالي النيل : قوز نبق – الرنك . [1]

2-2-2 تجارة الحدود ومساهمتها في حجم التجارة الخارجية :

تساهم تجارة الحدود برغم بساطتها بصورة فعالة في حجم التجارة الخارجية والجدول التالي يوضح مساهمة تجارة الحدود في التجارة الخارجية في الفترة من 2002- 2012م كما يلي :

جدول رقم (3)

التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود في الفترة من2002م -2012م

السنة	إجمالي الصادرات (دولار)			إجمالي الواردات (دولار)		
	الكلية (مليار دولار)	تجارة الحدود (مليار دولار)	نسبة المساهمة%	الكلية (مليار دولار)	تجارة الحدود (مليار دولار)	نسبة المساهمة%
2002	1,949,115	16,556,850	8	2,446,484	15,913,045	6
2003	2,542,176	20,854,995	8	2,881,915	20,538,590	7
2004	3,777,764	29,178,352	7	4,075,230	31,975,821	7
2005	4,824,278	20,124,702	4	6,756,820	17,983,290	3
2006	5,656,568	26,736,239	5	8,073,498	21,681,204	3
2007	8,879,250	34,666,166	4	8,7757,45	18,838,266	2
2008	11,670,504	30,103,469	3	9,351,540	15,476,230	2
2009	7,833,696	-	-	9,690,918	-	-
2010	11,442,621	-	-	10,044,770	-	-
2011	8,657,633	-	-	6,822,094	-	-
2012	3,367,675	-	-	782,458	-	-
الجملة	70,601,280	76,114,748	39	78,393,644	39,373,811	30

المصدر : إعداد الباحث من موازنة الولاية لسنوات الدراسة

[1] - علي جدو آدم (2013) وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان الجمارك و تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية –ص 3.

نلاحظ أن نسبة مساهمة تجارة الحدود ضئيلة بالمقارنة مع اجمالي الصادرات والورادات لكن تتمثل جدوي ممارسة تجارة الحدود في أهمية هذا النوع من النشاط التجاري الذي يعمل عبر جهات إعتبارية كالجمارك والبنوك ووزارة التجارة الخارجية ووزارة الصناعة والمواصفات والمقاييس والسلطات الولائية . و تعتمد تجارة الحدود علي تقييد الكميات والقيم النوعية (نظام الكوتات) كما تحدد المسار وموقع الإنتاج وكلها عوامل من الصعب تكييفها ومتطلبات التجارة الدولية الحرة . ولذلك لابد من إستمرار هذا النشاط التجاري .

2-2-3 التطورات الاخيرة في تجارة الحدود :

- قرار إلغاء تجارة الحدود في 23/ يوليو /2009م بناءاً علي قرار الأمانة العامة لمجلس الوزراء - القطاع الإقتصادي رقم (6) لتصبح تجارة حرة عبر الإجراءات البنكية (الإستيراد والتصدير)منعاً لتهريب سلع الصادر للدول المجاورة وقد كان هذا هو المبرر لإلغاء تجارة الحدود رغم مساهمتها الضئيلة في التجارة الخارجية .
- قرار رئيس القطاع الإقتصادي بتاريخ 24/ سبتمبر / 2009م بتشكيل مجموعة عمل حول تجارة الحدود إختصاصتها :

ا- التوافق علي مفهوم تجارة الحدود .

ب- تحديد السلع والكميات .

ج- تحديد السقوفات المالية .

- قرار رقم 26 بتاريخ 2010/10/7م صادر من وزير الدولة بالتجارة الخارجية والقاضي بتشكيل لجنة لتفعيل قرار رئيس القطاع الإقتصادي المذكور أعلاه وذلك بعد أن تم إيداعه لدي القطاع الإقتصادي ولم يتم إدراج التقرير في جدول أعماله .
- تم تكليف وزارة التجارة الخارجية بعرض تقرير عن أثر توقف العمل بتجارة الحدود علي الولايات الحدودية وتم تنفيذ التكليف الصادر من القطاع الإقتصادي .[1]

ان قرار توقف تجارة الحدود كان له أثار سالبة علي الولايات الحدودية التي تضررت من هذا القرار الصادر في العام (2009) م بايقاف أو تعليق العمل بتجارة الحدود والترانزيت بين الدول والولايات المجاورة ، فقد تراجعت الايرادات نتيجة لتوقف هذا النشاط عبر الحدود ،فضلاً عن تدهور العلاقات التي كانت متطورة مع دول الجوار.

وقد ساهم هذا الإلغاء في خلق مشكلات عديدة لمواطني الولايات الحدودية ،فضلاً عن الضرر الذي لحق بشريحة التجار والمتعاملين بتجارة الحدود. والسودان بحاجة إلي إستغلال جميع الفرص الاقتصادية وتفعيل العمل بجميع أنواع التجارة وتنشيط البروتوكولات الموقعة مع

[1] - إدارة تجارة الحدود (2011) تقرير حول تجارة الحدود – ص 5

الدول المختلفة حتي تزيد عائدات الصادرات بالولايات الحدودية للمساهمة في الاقتصاد القومي، بجانب المساهمة في حفظ الأمن والاستقرار خاصة على المناطق الحدودية.

ومن أهم آثار توقف هذا النشاط التجاري :

1- عند ممارسة الولايات لتجارة الحدود إهتمت هذه الولايات بزراعة محاصيل للصادر وزيادة مساحة الرقعة المزروعة بهذه المحاصيل وقد تأثر ذلك بتوقف هذه التجارة .

2- أثر إيقاف تجارة الحدود علي تقليص فرص العمل التي أوجدها هذا النشاط خاصة في المحطات الجمركية كالتخليص والمناولة والترحيل والخدمات المعيشية من مآكل ومشرب والخدمات المصرفية والفندقية والنقل .

3- فقدان الولايات الحدودية لمصدر مهم للإيرادات حيث كانت تجارة الحدود تساهم مساهمة كبيرة في الإيرادات الذاتية للولايات الحدودية وقد تأثر ذلك بعد صدور قرار الإيقاف .

4- تفشي ظاهرة التهريب بصورة واسعة بكل الولايات الحدودية خاصة تهريب الإبل وقد كان لتجارة الحدود أثر كبير في القضاء علي هذه الظاهرة .

5- توقف العمل ببرتوكول تجارة الحدود الموقع بين السودان وأثيوبيا من جانب السودان علماً وبأنه في آخر إجتماع للجنة إنعقد بولاية سنار ديسمبر الماضي أفاد الجانب الأثيوبي بإستخراج 600 رخصة تجارة حدود في العام 2010م لم يقابلها أي تراخيص مستخرجة من الجانب السوداني وهذا يؤدي إلي زيادة التهريب للسلع والعملات لمقابلة التراخيص المستخرجة من الجانب الأثيوبي .

6- في إجتماعات اللجنة العليا السودانية المصرية المشتركة والتي إنعقدت في عام 2007م تم الإتفاق الأول من الجانب المصري علي تكوين لجنة مشتركة بين الجانبين للنظر في المشاكل والمعوقات التي تواجه تنفيذ تجارة الحدود بين البلدين والعمل علي تنظيمها والإتفاق علي المسارات والمنافذ وقوائم السلع وبالتالي فإن توقف تجارة الحدود قد أثر علي إكمال هذا الإتفاق[1].

وقد يكون لهذا القرار عوامل أدت إلي تنفيذه وهي ذات العوامل التي جعلت تجارة الحدود مقيدة وغير واضحة وبالتالي صعوبة إخضاعها للضوابط الموضوعة مما يؤدي إلي تعرض تجارة الحدود لعدد من المشاكل أهمها :

1- تداخل السلطات والإزدواجية في إتخاذ القرارات .

2- عدم وجود ملحقيات تجارية في معظم دول الجوار لحل إشكاليات هذه التجارة . [2]

3- عدم الإلتزام ببطاقة البيان (الديباجة) وفترات الصلاحية للمواد الغذائية .

[1] - وزارة التجارة الخارجية (2011) مصدر سابق –ص 6 .

[2] - المصدر السابق – ص6 .

4- مخالفة الديباجة للمحتويات .

5- بعض المواد الغذائية تتم إعادة تعبئتها في عبوات غير مطابقة مما يعرضها للتلف .

6- مخالفة المواصفات السودانية بعد إجراء التحاليل المعملية .

7- المواد الكيميائية لا تصحبها مستندات فنية أو ديباجة علي العبوات .

8- تدني جودة الواردات من حيث الإشتراطات الفنية والتعبئية والتغليف (المحطات الجمركية الحدودية والمناطق الحرة)

9- تأخير إجراءات الفحص والتحاليل مما يعرض كثير من الصادرات للتلف .

10- عدم وجود أوعية تخزين في المنافذ الحدودية .

11- تعقيد الإجراءات الجمركية والرقابية في المنافذ الحدودية .

12- لاتوجد وسائل نقل مبردة للأغذية والمعلبات التي تحتاج درجات حرارة معينة .

13- عدم وجود شاحنات مخصصة لأغراض محددة مثلاً شاحنات الأسمنت يمكن أن يشحن عليها الأرز وكذلك شاحنات بعض الكيماويات الزراعية .

14- عدم مراعاة الحمولة المنصوص عليها قانوناً مما يؤدي لتلف مكانيكي لكثير من السلع وقد يترتب عليه تلف كيميائي في بعض المعلبات والأغذية .

15- تعرض كثير من المواد الغذائية للأتربة وحرارة الشمس في تلك الشاحنات .

16- تفتقر المناطق الحدودية لأبسط مقومات التخزين السليم وفق نصوص المواصفات ومانصت عليه ممارسات التصنيع الجيد .

17- عدم تخصصية المخازن إذ نجد أن التخزين يتم لجميع السلع في مخزن واحد سواء كانت غذائية أو كيميائية أو مدخلات إنتاج . [1]

18- عدم توخي الدقة في مقترحات السلع المطلوبة للولايات يؤدي إلي كثرة طلبات المناقلة وإضافة وإدخال سلع جديدة للقوائم المالية .

19- الرسوم التي تفرض بواسطة السلطات المحلية الولائية علي البضائع والشاحنات تختلف من ولاية لأخري مما يؤدي إلي تحويل مسار التجارة إلي الولايات التي تتحصل علي رسوم أقل.

20- عدم وجود بوتوكول موقع بين السودان ودول الجوار يؤدي إلي عدم حصول الولايات علي إحتياجاتهم الفعلية .

21- يلجأ بعض التجار لتأجير رخصهم نسبة لضعف رأس المال .

[1] - أحمد سيد أحمد – مصدر سابق – ص 5 .

22- من واقع التنفيذ الفعلي لتجارة الحدود نلاحظ وجود إختلاف بين إحصاءات بنك السودان والجمارك ومكاتب إدارات تجارة الحدود .[1]

2-2-4 القوانين واللوائح المنظمة لتجارة الحدود :

(قانون تنظيم التجارة الخارجية 2009 - ولائحة تنظيم تجارة الحدود 2010 أنظر ملحق رقم3)

2-2- 5 ضوابط عمل تجارة الحدود :

التجارة من حيث أنها دولية وإقليمية تعني إنتقال السلع والخدمات ورأس المال والأشخاص وهي علاقات إقتصادية تختلف من دولة إلي أخري لأختلاف الخصائص والمميزات النسبية لكل منها ، ولنجاح تجارة الحدود ، علي كل ولاية عمل دراسات وافية تتناول طبيعة الولاية من السكان إضافة إلي المقومات والركائز التي تضبط تلك التجارة وأهمها التقيد والإلتزام لسياسات وخطط وزارة التجارة الخارجية والجهاز المصرفي في تطبيق المنظمة لهذه التجارة مع التأكد من مطابقة إجراءات الإستيراد والتصدير مع المستندات اللازمة عند التخليص .

وتتم ممارسة تجارة الحدود بالشراكة بين وزير التجارة الخارجية الإتحادي وهو مخول له السلطات بموجب القانون وبدوره قام بتفويض سلطاته لوزراء المالية والإقتصاد في الولايات بتاريخ 26/ 6/ 1994م لممارسة تجارة الحدود الولائية والتي تنص علي الآتي :

1- توزيع الهدف الكلي علي المتعاملين المسجلين بسجل تجارة الحدود .

2- تجديد قيمة الإستمارة الواحدة (صادر – وارد) .

3- إتخاذ الإجراءات الضرورية لإستيراد عائد الصادر في وقت محدد .

4- أن تستخرج الإستمارات صادر ووارد للمتعاملين .

5- عدم معالجة الصادرات علي حدة أو الواردات علي حدة .

6- التنسيق في الرسوم المحلية بين الولايات الحدودية المتجاورة .

7- توسيع قاعدة السلع الواعدة في تجارة الحدود .

أ- السلطات الخاصة بسجل تجارة الحدود بموجب قانون تسجيل المصدرين والمستوردين لسنة 1984م في المواد 7أ- 6و – 9أ -2أ لتتم الإجراءات الأولية لتسجيل وتحديد سجل تجارة الحدود ولائياً علي أن يلتزم الوزراء المشار إليهم أعلاه باللوائح والأوامر والتوجيهات الصادرة من وزارة التجارة الإتحادية والإجراءات المتفق عليها في التنفيذ وكذلك الإلتزام بالضوابط والمنشورات المنظمة الصادرة وفق قانون الجمارك – قانون بنك السودان مع مراعة قانون رسم الدمغة والقوانين الأخري (قانون الرقابة علي الأطعمة – ضبط الجودة ...ألخ) .

ب- متطلبات وإجراءات إستخراج إستماراتي الصادر والوارد لتجارة الحدود .

[1] - وزارة التجارة الخارجية (2011) مصدر سابق – ص6

أولاً المتطلبات :

أ- ملء إستمارتي الصادر نمرة (1) والوارد نمرة (4) تجارة الحدود .

ب- إستيفاء رسم الدمغة المقررة علي الإستمارتين أعلاه بسداده لدي إدارة الدمغة بالولاية .

ج- إرفاق شهادتي خلو الطرف من الضرائب والزكاة الساريتي المفعول مع الإستمارتين المذكورتين أعلاه (الطلب) .

د- إرفاق أي مستندات فنية تتطلبها السلعة من جهة مختصة .

هـ - إرسال أو إيداع الطلب (الإستمارتين المذكورتين اعلاه) ومرفقاتها مستوفية لدي إدارة تجارة الحدود بوزارة المالية والتنمية الإقتصادية بالولاية .

ثانياً الإجراءات :

1- مراجعة الطلب وختمه وقيده :

أ- مراجعة الطلب للتأكد من إستيفائه لمتطلباته المذكورة أعلاه .

ب- ختم الطلب المستوفي اعلاه بختم القيودات .

ج- قيد الطلب المختوم أعلاه بدفتر الوارد .

2- مراجعة موقف مقدم الطلب من السجل السابق للإلتزامات :

أ- التأكد من ان مقدم الطلب تاجر حدود بالولاية وأنه يحمل شهادة تسجيل (بسجل المصدرين والمستوردين كتاجر حدود) سارية المفعول وذلك بالرجوع إلي دفتر تجارة الحدود بالولاية .

ب- التاكد من أن مقدم الطلب قد قام بتنفيذ كل إلتزاماته تجاه التصديقات التي صدرت له لتجارة الحدود(صادر ووارد) وذلك بالرجوع إلي دفتر التصديقات .

3- مرجعة بيانات الطلب للتأكد من :

أ- تطابق إسم مقدم الطلب وعنوانه ورقم سجله بالإستمارتين وكذلك مع البيانات المدونة في دفتر تجارة الحدود .

ب- تطابق القيمة الإجمالية للسلع المقدمة وفرع البنك الذي يتعامل معه ومحطة جمارك التصدير والإستيراد وتاريخ تقديم الطلب بالإستمارة .

4- مراجعة السلع للتأكد من :

أ- ان السلع المقدمة من السلع المسموح بها لتجارة حدود الولاية وذلك بالرجوع إلي الهدف المصدق به للولاية .

ب- أن السلع المقدمة ليست من السلع المحظورة او المستبعدة من تجارة الحدود .

5- فحص الطلب ومراجعته للتصديق المبدئي مبتئاً بإستمارة الصادر :

- أسعار الصادر :

أ- تعتمد أسعار سلع الصادر وفقاً للأسعار الدنيا التي تصدرها وزارة التجارة الإتحادية من وقت لآخر تضاف إليها نسبة 10% من القيمة ثم يقيم بالجنيه السوداني وفق سعر الصرف السائد لدي فرع البنك الذي يتعامل معه مقدم الطلب .

ب- تحدد كميات سلع الصادر وفقاً للمبلغ والأسعار المحددة أعلاه .

- أسعار الإستيراد :

أ- تكون إجمالي مبلغ الوارد مساوياً لإجمالي قيمة الصادر .

ب- تراجع أسعار سلع الوارد وفقاً للأسعار التي تحددها وزارة المالية والتنمية الإقتصادية بالولاية بالتشاور مع وزارة التجارة الإتحادية .

ج- تحد كميات سلع الوارد علي ضوء الأسعار المحددة أعلاه .

6- ختم الطلب بختم التصديق وملء بياناته :

أ- ختم الإستمارتين وصورهما بختم التصديق .

ب- تستوفي بيانات ختم التصديق بالنسبة للمبلغ والسعر وفترة السريان إلخ ... بإستثناء رقم التصديق .

7- التصديق النهائي :

أ- فحص بيانات ختم التصديق ثم التوقعين الأول والثاني علي الإستمارتين وصورهما وختمها بختمي الموقعين مع كتابة تاريخ التوقيع .

8- ترقيم التصديق وتسجيل بياناته :

أ- يرقم ختم التصديق بالرقم المسلسل في دفتري التصديقات (الصادر والوارد) .

ب- تسجيل بيانات ختم التصديق في دفتري التصديقات (الصادر والوارد) .

9- الفرز والقيد والتوزيع :

أ- تفرز الإستمارتان المصدقتان ويقيدا في دفتر الخارج ثم يوزع الأصل والصور علي النحو التالي :

1- يسلم الأصل لمقدم الطلب أو وكيله المفوض بذلك .

2- يحتفظ بالصوررة التي عليها الإجراءات المكتبية لدي الإدارة .

3- ترسل صورة لفرع البنك المبين بالإستمارتين .

4- ترسل صورة لمحطة الجمارك المبينة بالإستمارتين .

5- ترسل صورة لإدارة الحدود بوزارة التجارة الإتحادية .

ب- تنفيذ الالية أدناه لتنفيذ السياسة الخاصة بتجارة الحدود لضمان عدم تجاوز الأهداف كما يلي :

1- أن ترسل وزارة التجارة الإتحادية صورة من الأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد التي تعتمدها لتجارة الحدود إلي كل من مدير فرع بنك السودان بالولاية ومدير جمارك الولاية بغرض المتابعة .

2- أن يعتمد فرع بنك السودان بالولاية إستمارتي الصادر والوارد المصدقتين من إدارة تجارة الحدود بالولاية بعد التأكد من الإلتزام بالضوابط والأسس التي تحكم تجارة الحدود وعدم تجاوز التصديق للأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد المعتمدة من وزارة التجارة الإتحادية وترسل صورة من فورم (EX) والإستمارات التي إعتمدها إلي تجارة الحدود بوزارة التجارة الإتحادية بطريقة دورية أول كل شهر لغرض المتابعة والإحصاء .

3- تقوم جمارك الولاية بإصدار شهادتي الصادر والوارد لإستمارات تجارة الحدود المعتمدة علي النحو المذكور أعلاه ، بعد التأكد من الإلتزام التام بالضوابط والأسس التي تحكم تجارة الحدود ، وعدم تجاوز التصديق لأهداف وقوائم سلع الصادر والوارد المعتمدة من وزارة التجارة الإتحادية ، وترسل صورة منها إلي كل من مدير إدارة تجارة الحدود بالولاية ومدير فرع بنك السودان بالولاية لغرض المتابعة ، كما ترسل صورة منها بطريقة دورية أول كل شهر إلي مدير إدارة تجارة الحدود بوزارة التجارة الإتحادية لغرض المتابعة والإحصاء .

4- أن تقوم لجنة مكونة من ممثلي وزارة التجارة وبنك السودان والإدارة العامة لشرطة الجمارك بزيارات دورية للولايات كل ثلاثة أشهر لمتابعة إدارة تجارة الحدود وترفع تقريراً عنها للسيد وزير التجارة الإتحادية خلال فترة لاتتجاوز إسبوع عقب كل زيارة .

5- أن يجتمع مدير إدارة تجارة الحدود بالولاية ومدير بنك السودان بالولاية ومدير جمارك الولاية أول كل شهر بإدارة تجارة الحدود بالولاية لمراجعة المعلومات الخاصة بتجارة الحدود عن الشهر المنصرم والتأكد من مطابقتها لبعضها ثم يعدوا تقريراً واحداً كل شهر ويرسلونه بطريقة دورية كل شهر لمقرر لجنة التنسق العليا بوزارة التجارة الإتحادية (وكيل أول وزارة التجارة الإتحادية) علي أن ترفق معه إدارة تجارة الحدود بالولاية الصور الخضراء لإستمارات الصادر والوارد المتعلقة بها لغرض المتابعة [1] .

ثالثاً ضوابط تجارة الحدود :

- ضوابط وزارة التجارة الخارجية :

1- اللجنة الدائمة لمراجعة قوائم سلع تجارة الحدود المكونة من مندوب التجارة الخارجية ، الجمارك ، بنك السودان ، الصناعة ، الزراعة ، الثروة الحيوانية ، مناديب الولايات الحدودية تجتمع في نوفمبر من كل عام بوزارة التجارة الخارجية لتحديد قوائم سلع الصادر والوارد .

[1] - الهادي محمد آدم – مرجع سابق – ص ص 103/101

2- ترسل الولايات الحدودية مقترحاتها لقوائم سلع الصادر والوارد في أول نوفمبر من كل عام لوزارة التجارة الخارجية ليتم إعداد إتفاقيات تجارة الحدود .

3- يمد بنك السودان وزارة التجارة الخارجية بمؤشرات سعر الصرف للعمل بموجبه لإعداد إتفاقيات تجارة الحدود خلال العام .

4- إلتزام الولايات الحدودية والجهات ذات الصلة المنفذة لتجارة الحدود بالحصص المحددة بإتفاقيات تجارة الحدود الموقع عليها من قبل وزارة التجارة الخارجية .

5- عدم إصدار إستمارات صادر ووارد للمصدرين والمستوردين الذين ليس لديهم سجل تجارة حدود صادر من وزارة التجارة الخارجية .

6- يرتبط تنفيذ التجارة الواحدة بعملية صادر ووارد بقيمة متساوية علي أن ينفذ الصادر أولاً والوارد ثانياً .

7- إلتزام الولايات الحدودية بالعمل وفق إستمارات الصادر والوارد اللازمة لإجراءات تجارة الحدود الصادرة من وزارة التجارة الخارجية .

8- البضائع الواردة عن طريق تجارة الحدود والمخالفة لقائمة السلع المحددة بالإتفاقيات أو الزيادة في الكميات المصدقة تعالج وفق إجراءات الإستيراد الحر المتبعة وبالعدم تحجز بواسطة سلطات الجمارك .

9- تسهيل الولايات الحدودية لمهام فرق المراجعات الدورية الإتحادية للتأكد من صحة الإجراءات وتقويم الأداء بالولايات .

10- ترسل الولايات الحدودية إحصائيات التنفيذ الفعلي النصف سنوي والسنوي لوزارة التجارة الخارجية لتمكينها من إعداد الإحصائيات والتقارير لتجارة الحدود .

- ضوابط بنك السودان :

1- عدم إصدار إستمارة صادر إلا للمصدرين المسجلين بسجل المصدرين والمستوردين ولديهم سجل ساري المفعول وعلي البنوك الإحتفاظ بصورة من تلك المستندات بملف العميل .

2-إعفاء تجارة الحدود من شرط الضمان .

3- تمديد فترة التنفيذ الوارد إلي ستة أشهر .

4- أن تكون سلع الصادر والوارد ضمن قوائم الصادر والوارد للهدف الكلي حسب الإتفاقية الموقعة بين وزارة التجارة الخارجية الإتحادية والولاية المعينة .

5- تقديم رخصة إستيراد مساوية في قمتها لرخصة الصادر .

6- ألا تتجاوز المبالغ المصدقة لقوائم الصادر والوارد الهدف الكلي للإتفاقية الموقعة .

7- عدم إعتماد أي مناقلات لسلع الصادر والوارد إلا بتصديق من وزارة التجارة الخارجية .

8- إعـداد سـجلات بـالفرع لكـل عمليـات الصـادر والـوارد لكـل عمليـة علـي حـدا وذلـك لأغـراض المراجعة .

9- إعـداد تقريـر شـهري موضـحاً فيـه الـ صـادر المنفـذ خـلال الشـهر واسـم الُمصـدِر ، السـلعة ، الكمية ، القيمة ، تاريخ إستمارة الصادر .

10- سلعة الوارد المقابل ، القيمة وصورة من شهادة الوارد .

11- تقديم التقرير الشهري للإدارة العامة لموارد النقد الأجنبي خلال فترة لاتتجاوز إسبوع .

12- إعـداد كشـف بأسـماء المصـدرين المقصـرين فـي تنفيـذ الـوارد ليـتم حظـرهم عـن التعامـل مـع الجهاز المصرفي .

- ضوابط الجمارك :

1- أي بضـائع غيـر مضـمنة فـي قـوائم تجـارة الحـدود يـتم معاملتهـا وفـق الإجـراءات الإسـتيرادية المتبعة وذلك بتقديم مستندات إكمال إجراءات مصرفية وبالعدم تحجز هذه السلع .

2- المنقولات للإستعمال الشخصي تعامل وفق ماهو مسموح به في حدود القانون واللوائح .

3- غيـر مسـموح بالتجـاوز فـي ترسـيم الكميـات التجاريـة بـأي دعـوي وتحصـل الرسـوم المقـررة كاملة .

4- تقُـيم الرسـائل التجاريـة علـي ضـوء القـوائم الإرشـادية المرفقـة مـع هـذا الأمـر والتـي لا يجـوز تعديلها من وقت لأخر من الإدارة العامة .

5- دون الإخـلال بمـا ورد بـالفقرات أعـلاه يجـب تقـديم النصـائح اللازمـة للبضـائع المقيـدة بموجـب أحكام القوانين السارية في البلاد .

6- الإلتـزام بالحصـص المحـددة حصـراً فـي إتفاقيـات تجـارة الحـدود والموقـع عليهـا مـن قبـل وزارة التجارة الخارجية .[1]

1 ـ وزارة التجارة الخارجية – (2011م)ـ مرجع سابق ـ ص

3/2 تجارب السودان التكاملية والإتفاقيات علي المستوي الثنائي والإقليمي والعالمي :

تعتبر تجارب السودان التكاملية سواء مع الدول العربية أو الإفريقية في مجملها تجارب فاشلة ، ولم تساعد على إمتداد أواصر التعاون بين السودان وجيرانه من الدول العربية والإفريقية ولذلك تعد تجارة الحدود أمراً لابد من خاصة وأنها تعمل على دعم العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والأمنة بين السودان ودول الجوار .

2-3-1 مناطق التجمعات الإقتصادية الإفريقية:

قبل أن نتعرض لتجارب السودان التكاملية أولاً لابد ان نستعرض مناطق التكتلات الإفريقية الإقتصادية ومن ثم موقع السودان منها والمناطق هي :

1- الإيكواس:(ECOWAS) وهو من أهم وأضخم التكتلات الإقتصادية الإفريقية الإقليمية ويضم كل من نيجيريا وغانا وموريتانيا والسنغال وكوت ديفوار وسيراليون وساحل العاج وغينيا وبنين والرأس الأخضر ومالى وتوجو وغينيا بيساو وليبريا , والإيكواس منطقة مهمة فى مجال الصادرات والواردات التجارية وسوق كبير للخدمات والإتصالات , بينما يشكل البترول أحد أهم الموارد المكتشفة فى منطقة خليج غينيا.

2- الأيموا: وهو تكتل إقتصادى يضم كل من ساحل العاج والنيجر ومالى وغينيا بيساو وتوجو وبوركينا فاسو وبنين وكوت ديفوار, وتتبع أهمية هذا التجمع من كون معظم دوله تشكل دول جوار إقليمى من الإتجاه الغربى وبها حركة تجارة نشطة , وهى تشكل أحد مناطق إنتاج النفط المحتمل فى غرب إفريقيا.

3- السادك : (SADC) وهو من أهم التكتلات الإقتصادية الإفريقية على الإطلاق ويتشكل السادك من جمهورية جنوب أفريقيا وأنغولا وتنزانيا وزامبيا والكنغو الديمقراطية وملاوى وزمبابوى وناميبيا وليسوتو وبتسوانا وجزر سيشل ومريشوس , يشكل الإهتمام بهذا التجمع الإقتصادى وتوطيد العلاقات الإقتصادية والتجارية معه إختراق كبير فى إطار توثيق العلاقات السودانية مع دول الجنوب الإفريقى حيث تشكل دولة جنوب إفريقيا وحدها مستودع للمواد الخام والخبرات العلمية والتكنولوجية والصناعية والكوادر البشرية المؤهلة فى كل المجالات , بينما تشكل دولة مثل أنغولا منطقة للإستثمارات البترولية والتعدينية الأخرى,أما بقية دول التجمع فهى سوق كبيرة للمواد الخام والصادرات الزراعية والصناعية القادمة من الخارج.

4- السيماك: ويضم كل من غنيا والكاميرون والغابون وتشاد والكنغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى , وينبع الإهتمام من هذا التكتل من أن دوله تتشكل من دول جوار لصيق ودول جوار إقليمى وتوثيق العلاقات الإقتصادية والتجارية يخلق إرتباطات سياسية قوية تساهم فى خلق إستقرار سياسى فى المنطقة تخدم المصالح السودانية.

5- الكوميسا (COMESA): وهو من التكتلات الإفريقية الإقتصادية الكبيرة والذى ينتمى السودان لعضويتها ويتكون من السودان وليبيا وكينيا وأثيوبيا وأوغندا وجيبوتى وأرتريا والكنغو الديمقراطية ورواندا وملاوى وسوايزلاند وبورندى وجزر القمر وجزر موريشص وسيشل , تفعيل هذ التجمع الإقتصادى وتعميق علاقات السودان بدوله يشكل صمام أمان للأمن الوطنى السودانى فى المجال الإقتصادى والسياسى والأمنى.

6- الساحل والصحراء (س ص) : وهو من التجمعات الكبيرة التى تضم 28 دولة إفريقية وهى على التوالى ليبيا ومصر والسودان وتونس والمغرب والصومال وجيبوتى والنيجر وأرتريا ونيجيريا والسنغال وغامبيا وإفريقيا الوسطى وتشاد ومالى وبوركينا فاسو وتوجو وبنين وغينيا بيساو وساحل العاج وليبريا وغانا وسيراليون وغينيا وجزر القمر وليبريا وموريتانيا وكينيا وجمهورية ساوتومى وبرنسيب , ويعتبر تجمع (س ص)أحد التكتلات الإقتصادية المهمة فى مجالات التنمية و تطوير إقتصاد إتحادى شامل وتأسيس منطقة تجارة حرة , وتفعيل علاقات السودان بدول التجمع يعتبر هدفاً قيماً لعامل القرب الجغرافى والتشابه بين نظمه السياسية والإقتصادية والإجتماعية ورغبة دوله فى التصدى لمشاكل التخلف الموروثة من حقبة الإستعمار الأوربى.

7- الإيكاس (ECCAS): وهى الجماعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا وهى تتكون من أنغولا وبورندى وجمهورية الكنغو الديمقراطية وتشاد وإفريقيا الوسطى والكاميرون والجابون والكنغو برازفيل وغينيا الإستوائية , وهى منظومة تشارك دولها فى تكتلات إقتصادية أخرى , وتحتاج دول هذه المجموعة لمشروعات البنية التحتية ومشاريع التنمية الإقتصادية , وتطوير إتجاهات التعاون معها فى هذه المجالات يمهد لكسب وجود إقتصادى كبير فى المنطقة يعمل على زيادة الثراء الإقتصادى للدولة السودانية.[1]

2-3-2 موقع السودان والتكتلات العربية والإفريقية :

السودان واحد من الدول العربية ، وعضو في جامعة الدول العربية ، ويرتبط بعلاقات ثقافية وتاريخية وعقائدية معها . ويحده من الشمال دولتان عربيتان هما مصر وليبيا ، كما يربطه البحر الأحمر بالشق الآسيوي من الدول العربية .

وفي ذات الوقت فالسودان دولة إفريقية بحكم الموقع ، وبحكم إنتمائه لمنظمة الإتحاد الإفريقي ومتاخمة السودان لدول إفريقية من الناحية الجنوبية الشرقية والجنوبية والغربية و يشترك معها (بالإضافة للحدود السياسية) في القبائل . ويحادد السودان من تلك الجهة كلٌ من إثيوبيا ، أرتريا وأفريقيا الوسطي (قبل الإنفصال).

[1] - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج – مرجع سابق .

وهنالك ثلاث إتجاهات لتعريف النظام الإقليمي :

- الإتجاه الأول يركز على إعتبارات التقارب الجغرافي ، ويجعل من هذه الإعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية .
- الإتجاه الثاني يركز على وجود عناصر التجانس من النواحي الثقافية والإجتماعية والإقتصادية بين الدول التي تدخل في نطاق النظام الإقتصادي الإقليمي .
- الإتجاه الثالث والذي يري إن المعيارين السابقين غير موفقين في الأسس التي يستندان عليها . فالدول المجاورة أو المتشابهة لايشترط بالضرورة أن تكون على علاقة وثيقة فيما بينهما . فالكثير من هذه الدول تنشأ بينها الحروب والتوترات رغم التشابه ورغم القرب الجغرافي ، كما أن الدول المتباعدة قد تكون أكثر تعاوناً وقرباً ، وبينهما علاقات وثيقة . ولذا فإن العامل الحيوي في أي تنظيم إقليمي هو مدي وجود تفاعلات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية بين الدول .

ومن هنا نستنتج أن عامل القرب الجغرافي والتجانس ، إن كان شرطاً ليقام التعاون الإقليمي بين الدول إلا انه لا يعتبر شرط كفاية ، إذ أن الشعور بضرورة التعاون هو شرط ضروري لقيام التكتلات الإقتصادية والإقليمية وزيادة فاعليتها .

و التعاون الإقليمي يعتمد علي الخلفية السائدة داخل الوحدات السياسية التي سوف يتم التكامل بينها ويمكن ان توضح شروط التكامل في النقاط التالية :

أ- أهمية الدول لبعضها البعض :

والأهمية المتبادلة بين الوحدات تتضح من حجم المعاملات بينها مثل التجارة والإنتقال والبريد ووسائل النقل والإتصال ، والدرجة التي تزيد بها هذه المعاملات عن المعدلات التي تعزي إلي مجرد الصدفة أو كبر حجم الوحدات المشتركة بها .

ب- التجاوب المتبادل :

ويشمل ظروف التجاوب المتبادل وجود قدرات وموارد مهمة تتعلق بالإتصال والإدراك وتوجيه الذات .

ج- الولاء المشترك :

إن الولاء العام المشترك يتضح من تكرار وبروز إدراك المصالح المشتركة من ناحية توزيع الإهتمامات وتوازي توقعات المنافع ، وهناك مؤشر آخر وهو التناسب الموضوعي أو تواكب القيم الرئيسة للسكان بما يسمح لهم إدراك شرعية التعاون بينهم ، علاوة علي جعل الولاء مسألة نابعة من شعور داخلي . [1]

[1] - يوسف خميس ابو رفاس – مرجع سابق – ص ص 173/ 174.

وقد يكون الهدف الحقيقي من التكامل الإقتصادي هو توسيع السوق الداخلي المحدود إلي سوق إقليمي أوسع ويتحدد هذا التوسع بحجم السكان والمساحة الجغرافية وتمثل كثافة الإنتاج والقوة الشرائية في الدول عاملان مهمان لتوسع حجم السوق المتاح ، وتكامل السودان مع الدول العربية يمنحه فرصة للتوسع أكبر وأوسع من تكامله مع الدول الأفريقية وذلك لأن القوة الشرائية تتحدد بالدخل القومي ومتوسط دخل الفرد ، والسوق العربية أكبر نسبياً من السوق الأفريقية ودخل الفرد فيه قد يفوق دخل الفرد في بعض الدول المتقدمة .

والتكامل بين الدولىلعب دوراً واضحاً في توطيد أواصر التعاون بين الأعضاء وهو أفضل من التنافس الذي يؤدي إلي التقاتل والصراع والتضاد في المصالح والأهداف بين الدول الأعضاء . برغم ان التنافس قد يؤدي إلي خلق المزيد من الكفاءات الإنتاجية والتكاملية التي تقوم علي أساس تباين النفقات لن تكون إيجابية إلا إذا كانت الدول الأعضاء تقوم بإنتاج ذات السلعة قبل الإتحاد ، والخاصية التكاملية والتنافسية لهما صلة وثيقة بتقارب وتباين مستويات التنمية الإقتصادية .

2-3-2 تجارب السودان التكاملية :

أولاً : التكامل السوداني العربي :

إن السودان بوصفه عضواً في جامعة الدول العربية ، فقط سعي لتحقيق تكامل إقتصادي بينه وبين بعض الدول العربية ، إما في إطار الوحدة العربية ، ولما في إطار متعدد الأطراف أو ثنائي .

التكامل الإقتصادي في معناه الدقيق لايمكن أن يتحقق إلا بين دول متجانسة أو علي الأقل تتقارب في الأسس الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والصناعية ولهذا فإن التكامل السوداني العربي ربما يكون قد بُني علي هذا الأساس .

ويمكن أن نلخص هذه الأسباب الداعية للوحدة الإقتصادية العربية في وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المناطق العربية علاوة علي القرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري . إلي دحر هذه العوامل التي تجعل الشعوب العربية أكثر تقارب فيما بينها بالقياس بروابط الشعوب الأخري . ويبدو أن هذه العوامل لعبت دوراً لايمكن إهماله في تشكيل التجمعات للتكامل ، فهي وحدها لاتكفي لتفسير عام وشامل لتفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمي علي مشروعات التكامل ذات الطابع العالمي .

ولعل أهم أثر لهذه العوامل هو أنها تولد خلفية مشتركة من شأنها تحقيق درجة من الإستعداد للتفاهم المشترك والعمل معاً ، وتحقيق نوع من التجانس الفكري والحضاري بين الدول الأطراف فيها ، مما ييسر إلي حد كبير إقامة المشوعات التكاملية فيما بينهما ، إذا توافرت ظروف اخري تدفع هذه الدول نحو التكامل وبالتالي فإن وحدة الثقافة والتاريخ واللغة تولد شعوراً بوحدة

المصلحة ، مما قد يعطي دافعاً سياسياً للتغلب على العقبات ، وتؤدي إلي تشابه ذوق المستهلكين الأمر الذي يقود إلي تشابه الأذواق ومن هذا يمكن مناقشة تجارب التكامل السوداني العربي في أُطر ثلاثة :

أ- إطار الوحدة العربية :

وقد نص ميثاق الجامعة العربية على أن من أغراض تعاون الدول الأطراف تعاوناً وثيقاً ، بحسب نظم كلُ منها وأحوالها وذلك في الشئون المنصوص عليها ، وأهمها الشئون الإقتصادية والمالية . وتدخل ضمن ذلك التبادل التجاري والجمارك والعمالة وأمور الزراعة والصناعة وشئون النقل والمواصلات والثقافة . تمثلت الخطوة الثانية في إتجاه تدعيم التعاون الإقتصادي العربي فيما نصت عليه معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الإقتصادي بين دول الجامعة العربية في أبريل 1950 م من إنشاء مجلس إقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة للنهوض بالشئون الإقتصادية . وتتلخص مهمة المجلس في إقتراح ما يراه كُفيلاً بتحقيق تعاون الدول الأعضاء على النهوض بإقتصاديات بلادها وإستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية الصناعية . وقد خطت الدول العربية خطوات في طريق التكامل الإقتصادي بالموافقة على إتفاقية الوحدة الإقتصادية . وقد وافقت على مشروعاتها من جانب المجلس الإقتصادي في عام 1957م ودخلت حيز التنفيذ في عام 1964م . وفي يونيو 1962 م أُعلن عن بروتوكول جعل المجلس الإقتصادي العربي هئية مستقلة ، ويمنح جميع البلدان العربية إمكانية الإنتساب إلي المجلس دون أن تكون أعضاء في الجامعة أو مشتركة في توقيع معاهدة الدفاع المشترك .

تبنت جامعة الدول العربية برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبري ، كخطوة مبدئية نحو التكامل الإقتصادي العربي ، حيث تهدف إلي تأمين الإنفاق بين الدول العربية للإستفادة من الأسواق الموسعة وتوحيدها وتكاملها والتوسع في الإنتاج ، وتجذب الإستثمارات الأجنبية البينية ، وخلق فرص عمل جديدة مع التركيز على خلق شركات عربية كبري . وتتضمن الإتفاقية مجموعة من الإعفاءات والأفضليات للسلع والمنتجات العربية كما توفر قدراً من الحماية لهذه السلع والمنتجات من منافسة السلع الأجنبية .

ب- الإطار الثنائي ومتعدد الأطراف :

دخل السودان في محاولات تكاملية مع جيرانه من الدول العربية وهما مصر وليبيا ويمكن أن نعدد هذه المحاولات في التالي :

1 - التكامل السوداني المصري :

بجانب الإخفاقات السياسية التي قادت إلي فشل هذه التجربة تذكر أيضاً القدرة على الحصول على التمويل الكافي للمشروعات التي يراد تنفيذها . فالمعروف أن البلدين لا توجد لديهما

الإمكانيات المالية الكافية ، خاصة من النقد الأجنبي لمواجهة إحتياجات إستيراداتهما الأساسية ، مما يضطرهما إلي الإعتماد علي مصادر تمويل خارجية .

وهناك جانب آخر غاية في الأهمية وهو جانب المشاركة الفعلية للقطاع الخاص في البلدين في مشروعات تكاملية إنتاجية وليست سياحية وخدمية . إذ أن وقف المشروعات وعبء تنفيذها علي القطاع العام يمكن أن يكون سبباً سابقاً للإخفاق والفشل . ولايمكن تحفيز القطاع الخاص علي المشاركة مالم يكن هناك مردود إقتصادي يشجع رؤوس الأموال علي التحرك والتوظيف بين البلدين واي بداية مهما كانت متواضعة تظهر إهتمام القطاع الخاص في البلدين بالمشاركة في عمليات التكامل يمكن إعتبارها مؤشراً علي بداية نجاح واستمرارية مشروعات التكامل .

2- وحدة الجمهوريات الثلاث السودان ، مصر ، ليبيا :

عقب إستيلاء الرئيس السوداني السابق جعفر محمد نميري والرئيس الليبي معمر القذافي علي السلطة في السودان وليبيا علي التوالي عام 1969م ، فكرا في وحدة الجمهوريات الثلاث لتكون نواة للوحدة العربية . وقد كان التوجه الإشتراكي والقومية العربية هما الدافعان الأساسيان وراء قيادة هذه الوحدة ، مما يؤكد قوة الجوانب السياسية والأيدلوجية في تشكيلها .

وقد قادت الإختلافات السياسية بعد توجه الحكومتين السودانية والمصرية إلي الغرب إلي إنتقال الحرب الباردة إلي المنطقة مما قاد إلي وأد هذه التجربة ، فحل العداء والحروب محل الوحدة والتعاون ، فأصبح السودان ومصر يمثلان الجبهة الغربية التابعة للولايات المتحدة الأميريكة بينما ظلت ليبيا في المعسكر الشرقي .

3- التكامل السوداني الأفريقي :

إن العلاقات السودانية الإفريقية ضاربة الجذور في التاريخ حتي دخول المستعمر القارة ، وقد تشكلت هذه العلاقات بصورة أوضح في العهود الإسلامية ، إذ كان السودان معبراً للكثير من شعوب الدول الإفريقية إلي الأراضي المقدسة . وبعد دخول المستعمر تأثرت هذه العلاقات كثيراً خوفاً من المد الإسلامي العربي إلي الحزام الإفريقي المسيحي .

والسودان منذ إستقلاله كان مشدوداً بقوة تجاه العمق العربي بصورة أدت حتماً إهماله للعمق الإفريقي ، حيث ترك السودان مساحة واسعة في أفريقيا خالية من وجوده الثقافي والإجتماعي والسياسي ، وهي مساحات خصبة ومتجاوبة لدور سوداني متعاظم .فقد ظلت الدبلوماسية الرسمية تهمش العلاقات السودانية الإفريقية ولم ترتب ضمن الأولويات علي الرغم من القرب الجغرافي والإثني .

ويمكن مناقشة التكامل السوداني الإفريقي في ثلاثة أُطر :

- الإطار القاري :

وذلك من خلال مجهودات منظمة الوحدة الإفريقية لإنشاء السوق العربية المشتركة عبر مبادرتي لاغوس عام 1981م ومبادرة أبوجا عام 1990م ، إذ كان السودان ضمن الدول التي وقعت علي هذه الإتفاقية ، وترمي هاتان الإتفاقيتان إلي قمة الوحدة الإفريقية عبر التكتلات الإقتصادية الإقليمية في مراحل .

- إطار إقليمي متعدد الأطراف :

وفي ذلك تعتبر منظمة الإيقاد واحدة من تجارب السودان التكاملية مع الدول الإفريقية كما أن السودان يعتبر عضواً في تجمع دول الساحل والصحراء والذي يضم عدداً من الدول الإفريقية والعربية مثل ليبيا ، إلا أن هذه المنظمة لم تُفَعَّل بعد .

- الإطار الثنائي :

لم تكن هناك أي محاولة للتكامل الثنائي بين السودان وأي من جيرانه من الدول الإفريقية (عدا العربية) رغم القرب الجغرافي لهذه الدول ، كما أن الحدود السياسية بينها لم تشهد أي نوع من التعاون . وقد أفرزت الحدود العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية تمثلت في عمليات التهريب والنهب والسلب وحالات من إنعدام الأمن والإستقرار مما أضاع فرصة الإستفادة منها في مجالات التجارة البينية والتعاون المشترك .

نلاحظ مما سبق أن تجارب التكامل السودانية سواء كانت مع الدول العربية أو الإفريقية في مجملها تجارب فاشلة ، ولم تساعد علي إمتداد أواصر التعاون بين السودان وجيرانه من الدول العربية والإفريقية . مع القول إن التكامل السوداني العربي أكبر حجماً وأكثر نجاحاً نسبياً من التكامل السوداني الإفريقي قبل الكوميسا . هذا إذا أخذنا في الإعتبار حجم التبادل التجاري بين السودان والدول العربية ، والتي تعتبر الشريك الثاني لتجارة السودان الخارجية [1].

2-3-3 الإتفاقيات التفضيلية :

أولاً :علي المستوي الثنائي :

1- العلاقات التجارية بين السودان وافريقيا الوسطي :

أتسمت العلاقات الثنائية بين السودان وأفريقيا الوسطى بطابع حسن الجوار والتعاون حتى قبل استقلالهما واعترافهما بحدودهما المشتركة ، فقد كانت السلطات المحلية تعمل على جانبي الحدود في تعاون تام لحل المشاكل المشتركة ، كما واجهت العلاقات بين الدولتين مشاكل

[1] - المرجع السابق – ص ص 185/180 .

الاتهامات المتبادلة بسبب الرعي والصيد غير المشروع و(التهريب والتسلل عبر الحدود) وأعلنت جمهورية السودان في فترة حكومة الانقاذ سياستها الرامية للالتفات للدول الأفريقية وتقوية العلاقات معها ، فعملت حكومة السودان على تقوية علاقاتها مع جمهورية أفريقيا الوسطى وواصلت اللجان الوزارية والفنية المشتركة لحل مشاكل الحدود عملها وانعقدت اللجنة لأول مرة بعد فترة طويلة في بانقي عام 1993 ، وتم تنشيط عمل الإتفاقيات السارية والتي تم عقدها في فترات سابقة وذلك حرصاً من الدولتين على تطوير العلاقات المشتركة ، وقد وقعت أفريقيا الوسطى مع كل من السودان وتشاد على برتكول تأمين الحدود في يناير 2011 حرصاً على دفع التعاون بين الدولتين والعمل على تأمين المناطق الحدودية بينهما.

3- العلاقات التجارية بين السودان وتشاد :

وفيما يتعلق بوضع الحدود وأثرها في العلاقات بين الدولتين ، فهنالك بعض المشاكل الحدودية جاءت نتيجة لعدم دقة الوصف وإعتماده على معالم قابلة للزوال وإنقسام القبائل والقرى الحدودية ، وبالرغم من ذلك كان للحدود أثارها الإيجابية حيث جعلت من الدولتين نموذجاً للتعايش السلمي بين الدول منذ فترة مملكتي دارفور و وداي وذلك للرابطة التي أوجدها الإسلام وثقافته في البلدين ، وتعاهد كل من سلطان الفور وسلطان وداي على عدم خيانة أي منهما للأخر وتقاسما المسافة بينهما ووضعا عليها مسامير ضخمة لتصبح حاجزاً بين المملكتين ، وهذا يدل على أن مفهوم الحدود لم يكن في ذلك الزمن هو نفس مفهوم الحدود الآن ، حيث كان يعني حفظ حدود السلطة وصلاحيات كل سلطان على رعاياه . وبعد استقلال الدولتين ، كان للحدود أثر واضح في تحديد العلاقات بينهما من انفراج وتحسن وتوتر ، فمناطق الحدود المنبسطة بين الدولتين والتي لا تعوق حركة السكان ساعدت على النزوح والهجرة واللجوء ورغم إعتراف الدولتين بالحدود القائمة كما وصفت في بروتكول 1924 إلا أن بعض المشاكل ظهرت على الحدود وكان أولها عام 1961 فيما يتعلق بالشريط الحدودي المواجه لمنطقة (انياتا) بين قبيلة الداجو التشادية بقوز بيضة وقبيلة المساليت السودانية بالجنينة ، كما ظهر نزاع أخر حول منطقة (كلبس) لعدم وضوح معالم الحدود حيث قامت القوات التشادية ببناء معسكر للبوليس يعتقد أنه داخل الأراضي السودانية يبعد نحو 126 خطوة فقط من حدود القرية ، ثم طرأت بعد ذلك إدعاءات في محافظة وداي صالح في منطقة (قايا) تم تسويتها وإخراج القوات التشادية . وظلت العلاقات السودانية- التشادية في توتر مستمر منذ العام 2003 حيث شهدت العلاقات توتر أدى إلى درجة القطيعة والمواجهة العسكرية ، وهو نفس العام الذي أندلعت فيه مشكلة دارفور ودخلت مراحلها المسلحة ، حيث اتهمت تشاد جمهورية السودان بالهجوم على بلدة الطينة الحدودية اثناء مطاردة القوات المسلحة لحركات دارفور ، وبالتالي بدأت وتيرة الاتهامات ترتفع باتهام كل طرف للأخر بايواء المتمردين

مما نتج عنه إغلاق قنصلية كل من الدولتين في الجنينة وابشي في العام 2006 ، وظلت العلاقات في هذا التوتر بين البلدين حتى تم الانفراج في نهاية عام 2009 وبداية العام 2010 حيث تبادل الطرفان الزيارات على المستوى الدبلوماسي وعلى مستوى الرؤساء مما أدى إلى توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين كل من السودان وتشاد واتفاق تأمين الحدود وإنشاء القوات المشتركة وذلك دفعاً لاواصر التعاون وحماية المناطق الحدودية بين الدولتين[1].

3- العلاقات التجارية بين السودان وأثيوبيا :

لايوجد بوتوكول موقع بين السودان ودول الجوار الحدودية عدا دولة أثيوبيا ، حيث يوجد بروتوكول موقع يتم بموجبه عقد مؤتمر كل ستة أشهر بدولة ، وهو خاص بتنمية وتطوير العلاقات الحدودية بين البلدين ويشمل ثلاثة لجان من كل جانب وهي :

1- لجنة السياسة والأمن .

2 لجنة الصحة والزراعة .

3- لجنة تجارة الحدود والمواضيع ذات الصلة .

4- العلاقات التجارية بين مصر والسودان :

لم توافق جمهورية مصر العربية علي فكرة توقيع بروتوكول خاص بتجارة الحدود ، وقد تم الإتفاق علي تكوين لجنة مشتركة من الجانبين لتسيير تجارة الحدود ، وقد تم عقد أول إجتماع لهذه اللجنة خلال شهر يونيو 2008م .

بقية دول الجوار لايوجد آي بروتوكول موقع معها بشأن تجارة الحدود والمساعي جارية من قبل وزارة التجارة الخارجية ممثلة في إدارة العلاقات الدولية ووزارة الحكم الإتحادي ووزارة الخارجية لتعميم البروتوكول الموقع بين السودان و أثيوبيا والذي أثبت فعاليته .[2]

ثانياً علي المستوي الإقليمي :

1- منطقة التجارة الحرة العربية الكبري :

أنشئت إتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إستناداً إلي قرار المجلس الإقتصادي لجامعة الدول العربية رقم 712 بتاريخ 22 / فبراير / 1978م [3] .

بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبري التي جاءت مع حقبة العولمة وقيام منظمة التجارة العالمية عام 1995م ، بهدف الحد من الاثار السلبية للعولمة علي الإقتصاديات العربية ، وقد أقر البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة من قِبل المجلس الإقتصادي والإجتماعي العربي علي أن تتحقق خلال 10 سنوات تم إختصارها إلي سبع سنوات إنتهت في عام

1-- ريم محمد موسي (2013) معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة افريقيا العالمية – مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار –ورقة بعنوان بروتوكول تأمين الحدود ودوره في مسار علاقات السودان بكل من تشاد وإفريقيا الوسطي .

[2] د. محمد خيري فقير خيري (2011) وزارة المالية والاقتصاد - تقرير عن تجارة الحدود – ص 8 .

[3]- وزارة التجارة الخارجية (2004) وحدة منطقة التجارة الحرة العربية - ص2.

2005م ، وفقاً لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية ويقضي البرنامج التنفيذي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة سنوية مقدارها (10%) سنوياً مع توفر قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الإقتصادي العربي للسلع الخاضعة ، فيما سمح بمعاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً .

أهمية المنطقة :

1- توفر نوعاً من التوازن بين التكامل الإقتصادي العربي من خلال فتح الاسواق العربية .

2- الإنفتاح على الإقتصاد العالمي بثقة ، مع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الإتحاد الاوربي.

3- توحيد الأسواق العربية يؤدي الي إقامة مشاريع للتنمية الصناعية والزراعية والقطاعات الاخري المرشحة لمواجهة تحديات إتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

4- تعزز المنطقة عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والإجانب وتدفق الإستثمار بين الدول العربية الأعضاء وجذب الإستثمارات المباشرة من الخارج.

5- الإستفادة من كبر حجم الأسواق العربية وقيام إستثمارات عربية مشتركة.

6- إستقطاب مشاريع نقل التكنلوجيا مما يساهم في عملية النمو والتنمية العربية التي ستؤدي في النهاية التي تحقق السوق العربية المشتركة.

-العضوية والإنضمام :

وصل عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبري الي ثمانية عشر دولة هي : السودان ، اليمن ، المغرب، العراق، الأردن، مصر، ليبيا، تونس، لبنان ، سوريا ، الكويت، قطر، السعودية، عمان، الأمارات، البحرين، فلسطين ، وتم الترحيب بإنضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الي منطقة التجارة الحرة العربية الكبري وتطبيقها للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبريإعتباراً من 2009/1/1م.

الدول التي لم تنضم هي: الصومال، جيبوتي ، جزر القمر و موريتانا.

-إنضمام السودان :

إنضم السودان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبري بموجب قرار المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية رقم 1444 بتاريخ 2002/9/12م وعلي ضوء قرار مجلس الوزراء رقم 139 وأصبح العضو الخامس عشر بالمنطقة وتم تصنيفه ضمن الدول الأقل نمواً كما تم تشكيل وحدة منطقة التجارة الحرة العربية من الجهات ذات الصلة وذلك لمتابعة إجراءات إستكمال الإنضمام .

إلتزامات السودان الواردة في البرنامج التنفيذي :

1- إلتـزام السـودان بقـرار الخفـض المتـدرج للضـرائب ذات الأثـر المماثـل الـذي أصـدره وزيـر الماليـة والإقتصـاد الـوطني رقـم 12 لسـنة 2003م علـي واردات المنشـأ العربـي بنسـبة تسـاوي 20% إبتداءاً من يناير 2006م وصولاً للتعريفة الصفرية بحلول يناير 2010م .

2- إزالـة كافـة القيـود غيـر الجمركيـة (ماليـة – نقديـة – فنيـة – إداريـة) التـي تقـف امـام حركـة التبادل التجاري .

3- لأهمية وجود قواعد منشأ وطنية متفقة مع قواعد المنشأ العربية .[1]

الجدول التالي يوضح إجمالي صادرات السودان لدول منطقة التجارة العربية الحرة الكبري خلال فترة الدراسة 2002 – 2012 م :

جدول رقم (5)

إجمالي واردات و صادرات السودان من و إلي دول منطقة التجارة العربية الحرة الكبري

في الفترة من 2002م – 2012م

(القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري ص- و	حجم التبادل ص + و
2002	-	-	-	-
2003	303,153	904,079	600,926 -	1,207,232
2004	429,950	1,050,926	620,976 -	1,480,876
2005	384,719	1,764,931	1,380,212-	2,149,110
2006	549,558	1,803,786	1,254,228 -	2,353,344
2007	414,164	2,223.988	1,809,824-	2,638,152
2008	757,517	2,135,202	1,377,685-	2,892,719
2009	716,794	1,379.202	584,486-	2,173,918
2010	15,64.263	2,098.256	533,993-	3,662,519
2011	18,765	25,625	6,860-	44,390
2012	27,094	22,612	4,482-	76,800
الجملة	2,884,920	9,931,149	7,055,193	12,842,623

المصدر : إعداد الباحث (من خلال الموجز الإحصائي للسنوات من بنك السودان)

[1] - الهادي محمد أدم – مرجع سابق – ص ص 112/111.

2– السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا(الكوميسا) :

كوميسا COMESA (Common Market for Eastern and Southern Africa) تعني السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا. وتم توقيع الإتفاقية في نهاية العام 1994م لتحل محل إتفاقية منطقة التجارة التفضيلية PTA والتي نشأت في نهاية العام 1981م ودخلت حيز التنفيذ في نهاية العام 1988م .

وتضم الكوميسا في عضويتها 19 دولة هي : السودان – مصر – بوروندي – رواندا – سوازيلاند – ملاوي أوغندا – زامبيا – زمبابوي – موريشيوس – سيشل – ارتريا – جيبوتي – أثيوبيا – كينيا – جزر القمر – مدغشقر – الكونغو الديمقراطية - ليبيا.

الأهداف الرئيسية لتجمع الكوميسا :

1. التوصل إلي النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق .
2. العمل علي تعزيز العلاقات بين دول العالم والسوق المشتركة .
3. دفع عجلة التنمية المشتركة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامجه لرفع مستويات المعيشة وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.
4. التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء وذلك لتقوية التنمية الاقتصادية في المنطقة.
5. التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء.

وفي ذلك الوقت نصت الاتفاقية علي عدة بنود يلتزم بها الأعضاء وهي:

I. استمرار تطبيق جداول التخفيضات الجمركية السابق إقرارها في نطاق منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب أفريقيا PTA وذلك علي جميع أنواع السلع التي يتم تبادلها بين 60% أكتوبر 1993م، 70% أكتوبر 1994م، 80 % أكتوبر 1996م، 100% أكتوبر 2000م.
II. إزالة جميع الحواجز غير الجمركية علي الواردات من الدول الأعضاء وذلك خلال عام من تاريخ الانضمام.
III. التوصل إلي تعريفة جمركية مشتركة (إتحاد جمركي) عام 2004م.
IV. إقامة إتحاد نقدي خلال مراحل تنتهي في عام 2025 م.
V. الهدف النهائي هو الوصول إلي سوق أفريقية مشتركة .

أنضمام السودان للكوميسا **:**

لم يكن السودان من الدول المؤسسة لمنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا ولكنه أنضم إليها بموجب المادة رقم (46) من تلك الإتفاقية والتي تمنح حق العضوية لتلك الدول

التـي تجـاور مباشـرة إحـدى الـدول الأعضـاء ولقـد أنضـم السـودان فـي أغسـطس عـام 1990م أي بعـد عشـر سـنوات مـن إعلانـه وفـي ظـروف صـعبة كـان يعـاني فيهـا مـن الحصـار والمقاطعـة وبالتـالي يعـد مـن مؤسسـي السـوق المشـتركة لشـرق وجنـوب أفريقيـا (الكوميسـا) التـي تـم إنشـاؤها فـي عام1993م .

تـم تكـوين الأمانـة العامـة للكوميسـا التـي تقـوم بتنسـيق أنشـطة الكوميسـا فـي السـودان بموجـب قـرار مجلـس الـوزراء المـوقر رقـم (179) فـي فبرايـر 1992م ومقرهـا وزارة التجـارة الخارجيـة وتتكـون مـن القطـاعين العـام والخـاص وذلـك بغـرض تنسـيق ومتابعـة تنفيـذ بـرامج وخطـط ومشـاريع المنظمـة بالسـودان مـع العمـل علـي مواءمتهـا مـع الأهـداف والبـرامج الوطنيـة إضـافة إلـي الإعـداد والتحضـير لاجتماعـات المنظمـة ولجانهـا المختلفـة داخـل السـودان والمشـاركة فـي فعالياتهـا التـي تعقـد خارجيـاً بأي من الدول الأعضاء .

المجالات التي تتطرق إليها الاتفاقية:

1. تحريـر التجـارة والتعـاون الجمركـي : لإنشـاء إتحـاد جمركـي ولإلغـاء العوائـق الجمركيـة وغيـر الجمركية بين الدول الأعضاء .
2. النقـل والمواصـلات : تشـجيع التعـاون مـن أجـل تسـهيل عمليـة نقـل السـلع وتسـيير انتقـال عوامل الإنتاج والأشخاص .

3.الصـناعة والطاقـة : تبنـي معـايير ونظـم قياسـية ومعـايير جـودة موحـدة، وتـوفير بيئـة جاذبـة للاستثمار.

4. التمويل: توحيد السياسات الاقتصادية الكلية وتسهيل قابلية تحويل العملات تدريجياً .

5. الزراعة : المساهمة في مجال التنمية الزراعية وإتباع سياسة موحدة [1]

6 . التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة : تنسـيق الجهـود لتحقيـق تنميـة مسـتدامة مـن خـلال جمـع وتحليل البيانات وإزالة العقبات .

قواعد المنشأ المطبقة في الكوميسا :

1. أن تكون المنتجات متحصل عليها بالكامل من دولة من الدول الأعضاء.
2. أن تكـون السـلع قـد تـم إنتاجهـا فـي دولـة عضـو كليـاً أو جزئيـاً وأن يـتم إجـراء تحـول جـوهري عليها بشرط :

أ. ألا تتجـاوز قيمـة المـواد المسـتوردة الداخلـة فـي إنتـاج السـلعة شـاملة المصـاريف CIF 60% من التكلفة الإجمالية للمواد المستخدمة في إنتاجها.

أو أن تصـل القيمـة المضـافة الناتجـة عـن عمليـات الإنتـاج إلـى 45% علـى الأقـل مـن تكلفـة السلعة عند باب المصنع . [1]

[1] - د . أحمد العثيم -1 مايو 2010 - الكوميسا بين الواقع والمأمول- مقالة منشورة في الإنترنت- المصدر : Abouzied2010.mam9.com/t51-topic الساعة 4:14 am– الباحث عن المعرفة.

هيكل السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

- القمة أو السلطة
- المجلس الوزارى
- لجنة الخبراء الحكوميين
- لجنة محافظى البنوك التجارية
- اللجان المتخصصة
- السكرتارية
- محكمة عدل الكوميسا
- اللجنة الإستشارية لقطاع الأعمال

مؤسسات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا:

1- بنك التجارة والتنمية لشرق وجنوب أفريقيا PTA BANK ومقره بوروندى.
2- غرفة المقاصة بزيمبابوى.
3- شركة إعادة التامينZEP-RE بكينيا.
4- معهد الجلود والصناعات الجلدية بأثيوبيا.
5- إتحاد أصحاب العمل لشرق وجنوب أفريقيا .
6 - إتحاد الصناعات الحديدية.
7- إتحاد نساء الأعمال لشرق وجنوب أفريقيا FEMOM .
8 - إتحاد منتجى الأدوية.
9- إتحاد المصارف لدول الكوميسا.
10- صندوق الكوميسا للتعاون والتنمية والتعويض.
11- وكالة تأمين التجارة الأفريقية بكينيا.
12- وكالة الإستثمار الإقليمية.

مراحل التكامل الإقليمى التى مر بها هذا التكتل:

1- منطقة التجارة التفضيلية:

وتُعنى بتخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء فى التجمع الإقليمى وتخفيض وإزالة القيود غير الجمركية على عمليات التبادل التجارى وقد بدأت هذه المرحلة عند إنشاء منطقة التجارة التفضيلية فى عام 1981م .

---

[1]- بابكر حامد الناير – 21-4-2012 - أثر اتفاقية الكوميسا علي الإقتصاد السوداني - مقالة منشورة في الإنترنت – الساعة 13:22 - ركائز المعرفة للدراسات والبحوث - المصدر : **http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/421**.

2- منطقة التجارة الحرة:

يتم فيها إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء وقد بدأت فى عام 2000م بين تسع من الدول الأعضاء .

3- الإتحاد الجمركي:

يتم فى هذه المرحلة تطبيق تعريفة جمركية موحدة فى كافة دول الإقليم مع دول العالم الأخرى وقد أُعلن تدشين هذه المرحلة فى قمة زيمبابوى 2009م.

4- السوق المشتركة:

وهى مرحلةتُعنى بحرية تبادل السلع بين الدول الأعضاء بالإضافة إلى حرية إنتقال وسائل الإنتاج من رؤوس الأموال و العمالة والإستثمار بين الدول الأعضاء .

5- الوحدة الإقتصادية :

وهى الإندماج الكامل وتنسيق السياسات وتكامل المؤسسات والوحدة النقدية والتى يتوقع أن تقام فى العام 2025م إن شاء الله تعالى .

البرامج التى تم تنفيذها لتسهيل التجارة :

- توحيد وتنسيق رسوم العبور
- تراخيص الكوميسا لعبور الشاحنات COMESA LICENCE
- تنسيق الحمولة على المحور والأبعاد المسموح بها للشاحنات
- مشروع البطاقة الصفراء وهو مشروع تأمينى يهدف لتحقيق الحد الأدنى لضمان المسئولية المدنية لسائقى المركبات وفق ما تقتضيه القوانين السارية داخل الحدود الجغرافية لأى دولة من دول الكوميسا المنضوية تحت هذا المشروع ويعمل هذا المشروع على تسهيل حركة الأشخاص والمركبات والبضائع وتنمية التجارة والسياحة بالإقليم كما يوفر التعويض العادل والسريع لضحايا حوادث المرور بما فيها الأضرار الجسدية والمادية كما يعمل على تقديم آلية سهلة واقتصادية لصناعة التأمين . يبلغ عدد الدول الأعضاء بالمشروع ثلاثة عشرة دولة وهى:

برونـدى ، جيبـوتى ، الكنغـو ، أرتريـا ، إثيوبيـا ، كينيـا ، مـلاوى ، رواندا ، السـودان ، تنزانيـا ، يوغندا ، زامبيا ، زيمبابوى .

- مشروع ضمانات المستودعات الجمركية وهو مشروع يتعلق بنظام عبور السلع بين دول الكوميسا بهدف وضع نظام ضمان جمركى إقليمى مشترك للسلع العابرة والنقل العابر مما يؤدى إلى تسهيل حركة البضائع والسلع وفق الإجراءات الجمركية مع توفير الضمانات المالية لدول العبور . يبلغ عدد الدول الأعضاء بالمشروع ثمانية دول .
- المعلومات المسبقة للشحن.

- تـم إنشـاء شـركة كومتيـل لبنـاء شـبكة إتصـالات لـربط الـدول ببعضـها لنقـل الحركـة الهاتفيـة والمعلوماتية وخدمات التلفزيون والتجارة الإلكترونية على الكوابل المحورية

- تحرير النقل الجوى بين الدول الأعضاء.

- النظـام التجـارى المبسـط وهـو نظـام يسـمح لصـغار التجـار مـن تكملـة إجـراءات تجـارتهم الحدوديـة بحيـث لا تتجـاوز قيمـة الصـفقة 500 دولار دون الحاجـة إلـى الترتيبـات المصـرفية وتكملة المستندات مثل سجل المصدرين والمستوردين وغيرها .

التبادل التجارى فى إطار الكوميسا:

1- يتم التبادل التجارى داخل إقليم الكوميسا على مبدأ التعامل بالمثل .

2- بلـغ عـدد الـدول الأعضـاء التـى تتعامـل بتعريفـة جمركيـة صـفرية حتـى الآن ثلاثـة عشـرة دولـة وهـى : السـودان ، مصـر ، كينيـا ، جيبـوتى ، مـلاوى ، موريشـص ، مدغشـقر ، بوروندى ، رواندا ، زامبيا ، زيمبابوى ، جزر القمر وليبيا .

أما بقية الدول الأعضاء فيتم التعامل معها بنسب تفضيلية وهى كالآتى:

- يوغندا 80%
- أرتريا 80%
- أثيوبيا 10%
- الكنغو 70%

الدول التى لا تطبق أى تخفيض جمركى

- سيشل
- سوازيلاند

الإجراءات المتبعة لإكمال عمليات الصادر والوارد:

اولاً الوارد :

- سجل تجارى مجدد للعام الحالى.
- فـاتورة مبدئيـة مـن دولـة المنشـأ توضـح كافـة المعلومـات عـن السـلعة المسـتوردة (كميتهـا، قيمتها ، الدولة المصدرة ،ميناء الشحن ، ميناء الوصول ، طريقة الدفع) .
- شهادة منشأ من الدولة المنتجة.
- فـى حالـة السـلع الصـناعية يجـب ألا تقـل القيمـة المضـافة مـن 35%وفقـاً لمـا هـو وارد فـى بروتوكول قواعد المنشأ لدول الكوميسا .

ثانياً الصادر :

- سجل تجارى مجدد للعام الحالى .
- ختم عقد الصادر من إدارة الصادر بوزارة التجارة الخارجيةوفقاً لما هو معمول به .

- شهادة منشأ تُصدر من الغرفة التجارية .

- فى حالة السلع الصناعية يجب إلا تقل القيمة المضافة من 35%وفقاً لما هو وارد فى بروتوكول قواعد المنشأ لدول الكوميسا.[1]

والجدول التالي يوضح صادرات السودان لكل الدول وصادرات السودان لدول الكوميسا :

جدول رقم (7)

إجمالي صادرات السودان لكل الدول وصادرات السودان لدول الكوميسا

(في الفترة من 2002 -2012)

(القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	إجمالي الصادرات السودانية لكل الدول	إجمالي صادرات السودان لدول الكوميسا	نسبة صادارت السودان لدول الكوميسا الي صادرات السودان لكل الدول
2002	1,949,115	63,900	%3,2
2003	2,542,176	55,735	%2,2
2004	3,777,764	114,334	%3
2005	4,824,278	84,234	%1,7
2006	5,656,568	118,758	% 2
2007	8,879,250	86,796	%1
2008	11,670,504	65,374	%0,5
2009	7,833,696	152,800	%2
2010	11,442,621	282,230	%2,5
2011	8,657,633	260,483	%3
2012	3 ,367,675	380,679	%11.3
الجملة	70.601.280	1.565.323	%32.4

المصدر : بنك السودان – التقارير السنوية 2002- 2012م

هناك تذبذباً فى أداء الصادرات السودانية إلى أسواق دول الكوميسا خلال الفترة من 2002م الى 2004م وارتفع الأداء خلال عامي 2005م و2006م وعاود الإنخفاض ثانية خلال الفترة من 2007م وحتي 2008م حيث تلاحظ فى تلك الفترة تذبذب فى أداء الصادرات السودانية إلى أسواق دول الكوميسا إذ بلغ متوسط إجمالى صادرات السودان إلى دول الكوميسا خلال السنوات من 2002م الى 2008م حوالى 97.3 مليون دولار, وقد إنخفضت جملة الصادرات

[1] - السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (الكوميسا) – وزارة التجارة الخارجية – ص 7

إلى دول الكوميسا بنسبة 20.7% إلى 55.7 مليون دولار خلال العام 2003م مقارنة بالعام 2002م وإرتفعت بصورة ملحوظة خلال 2004م بنسبة105.1% وواصلت إرتفاعها خلال عامي 2005م و2006م بنسبة 21%، 8.4% لتحقق رقماً قياسياً خلال عام 2006م وإنخفض الأداء خلال عام 2007م بصورة ملحوظة بنسبة 42% وواصلت إنخفاضها بنسبة 35% في عام 2008م. وفى المقابل وبالنظر للأرقام الصادرة حول حركة التجارة فى السنوات السبع الماضية من(2002م إلى 2008م) فقد ظلت واردات السودان من دول الكوميسا فى إرتفاع مستمر خلال الفترة 2002م إلى 2007م حيث إرتفعت بنسبة 58% الى 292.5 مليون دولار فى العام 2004م مقارنة بالعام 2003م ,. كما إرتفعت قيمة واردات 2005م بنسبة 59% وإرتفعت واردات 2006م بنسبة 28% وواردات 2007م بنسبة 21% وتعزي الزيادة لإرتفاع فاتورة وارد كل من المصنوعات والشاى والبن والآلات والمعدات والكيماويات بينما إنخفضت واردات عام 2008م بنسبة 8% نتيجة لإنخفاض واردات المصنوعات ووسائل النقل . ومن أبرز الدول المصدره للسودان مصر - كينيا - سوازيلاند - يوغندا- اثيوبيا - زيمبابوى , بنسبة مساهمة 70% , 10%, 8% , 7%, 2%, 1% من إجمالى واردات السودان من الكوميسا خلال السنوات السبع من 2002م الى 2008م واحتلت مصر قائمة اهم دول الكوميسا, تلتها كينيا. وتتمثل الواردات فى المصنوعات- الآلات والمعدات - الشاى - الكيماويات - البن - المواد الغذائية - وسائل نقل- منتجات بترولية - مشروبات وتبغ , بنسب مساهمة 39%, 22% , 9% , 8% , 6% , 6% , 3%، 3%، 2% من متوسط إجمالى واردات السودان من الكوميسا فى الفترة من 2002م الى 2008م وتصدرت المصنوعات قائمة أهم واردات السودان من الكوميسا , وقد إرتفعت بنسبة 211% في عام 2003م وبنسبة 104% إلى 133.7 مليون دولار فى عام 2004م وواصلت إرتفاعها خلال الفترة من 2005م وحتي 2007م لتحقق رقماً قياسياً في عام 2007م بنسبة زيادة بلغت حوالي 23% مقارنة بعام 2006م وإنخفضت بصورة ملحوظة خلال عام 2008م بنسبة 34%. تلي المصنوعات الالات والمعدات من حيث تصدرها لقائمة الواردات حيث ظلت في إرتفاع مستمر خلال الفترة من 2003م وحتي 2007م بالنسب 161%، 50%، 134%، 128%، 39% علي التوالي وإنخفضت خلال عام 2008م بنسبة 2%. ويصدر السودان لكل من مصر- أثيوبيا - كينيا - ارتيريا - جيبوتى, بنسبة مساهمة 74% , 17% , 3% , 2% , 1% من متوسط اجمالى الصادرات السودانية الى دول الكوميسا فى الفترة من 2002م الى 2008م. وتصدرت مصر قائمة اهم دول الكوميسا من حيث الاهمية النسبية حيث بلغ نصيب المساهمة كما ذكرنا حوالى 74% . مع ملاحظة تطور أداء صادرات السودان خلال عام 2004م الى مصر حيث إرتفعت حصيلة الصادرات إلي مصر بنسبة 125% كذلك إرتفعت الصادرات الي كينيا خلال

2004م بنسبة 14% كما قفزت الصادرات الي اثيوبيا خلال عام 2005م بنسبة 3400% وشهدت الفترة من 2005 إلي 2008م تذبذب في اداء الصادرات إلي مصر , فيما تلاحظ تراجع الصادرات إلى كل دول الكوميسا خلال 2007م وأبرز الصادرات السودانية إلى دول الكوميسا : هى : السمسم- القطن- بترول ومنتجاته- الحيوانات الحية- الجلود- الفول السودانى. وقد إحتلت سلعتى السمسم و القطن قائمة أهم السلع المصدرة بنسبة مساهمة 50% من متوسط إجمالى الصادرات خلال السبع سنوات الماضية كما بلغت نسبة مساهمة البترول ومنتجاته حوالي 22% ونسبة مساهمة الحيوانات الحية حوالي 12%. وقد شهد عام 2004م إرتفاع ملموس في صادرات سلعتي السمسم والقطن بنسبة 375%، 180% علي التوالي مقارنة بالعام 2003م كما إرتفعت صادرات الحيوانات الحية بنسبة 28% والجلود بنسبة 494% للعام 2004م وعلي النقيض شهد عام 2007م تدهور في أداء صادرات السمسم والقطن والحيوانات الحية حيث سجلت كل سلعة إنخفاض بنسبة 65% للسمسم و36% للقطن و39% للحيوانات وإنخفض صادر البترول ومنتجاته بنسبة 41%. وشهد عام 2008م إرتفاعاً في صادر كلُ من السمسم بنسبة 51% والقطن بنسبة 5% واللحوم وتدني ملحوظ في صادر كل من الحيوانات الحية بنسبة 99% والفول السوداني بنسبة 85% والجلود بنسبة 84% والبترول ومنتجاته بنسبة 93% يذكر أن السودان واحداً من دول شرق أفريقيا إنضم لتجمع دول الكوميسا واستضافت الخرطوم في مارس 2003 قمة التجمع و وطبق التعريفة الصفرية منذ العام 2000 مع نحو 20 دولة في التجمع. [1]وتضاعفت صادراتنا لدول الكوميسا في العام 2011م خمسة أضعاف عما كانت عليه في العام2003م ، وتزايدت في العام 2012م بنسبة 8.3% لتصل نسبة صادرات السودان إلي صادرات الدول الأخري 11.3% .

[1] - أماني قندول - نقطة التجارةالخارجية - تقرير حول التكتلات الاقتصادية - منظومة الكوميسا والسودان - يونيو 2010م.

جدول رقم (8)

إجمالي واردات السودان لكل الدول واردات السودان من دول الكوميسا

(في الفترة من 2002 -2012)

(القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	إجمالي واردات السودان لكل الدول	إجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	نسبة واردات السودان من دول الكوميسا الي واردات السودان لكل الدول
2002	2,446,384	159,500	%6,5
2003	2,88,1,915	194,002	% 6,7
2004	4,075,230	292,508	% 7,2
2005	6,756,820	369,500	%5,5
2006	8,073,498	444,576	%5,5
2007	8,775,457	720,380	%8,2
2008	9,351,540	662,299	%7,1
2009	9,690,918	649,997	%6,7
2010	10,044,770	872,816	%8,7
2011	6,822,094	515,183	%7.6
2012	9 ,475,018	782,458	%8.26
الجملة	78.393.644	5.663.219	%77.96

المصدر : بنك السودان – التقارير السنوية 2002- 2012م

نلاحظ أن متوسط حجم الواردات من دول الكوميسا يساوي 7.8% من الحجم الكلي للواردات خلال الفترة2002م-2012م ، أيضا هذا المؤشر يعكس مدى ضعف تجارتنا البينية مع دول الكوميسا. و يلاحظ أيضاً الزيادة المضطردة لقيمة الواردات من مجموعة دول الكوميسا خلال الفترة من 2002م-2007م ، ثم بدأت في التناقص في العامين 2008م ، 2009م لعامل الأزمة المالية العالمية ، ثم إرتفعت بصورة أكبر في العام 2010م ، وإنخفضت مرة أخرى في العام 2011م وذلك لخروج جنوب السودان من منظومة الاستهلاك وتزايدت مرة أخري في العام 2012م أما في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وما ترتب على الأزمة المالية العالمية وما تبعها من تعقيدات وإنفصال جنوب السودان وخروج عائدات البترول من موازنة الدولة كل ذلك كان حافز ودافع للمضي قدماً في الإصلاحات الهيكلية في بنية الإقتصاد السوداني فجاء البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي 2011م-2013م والذي أهم سماته التركيز على سلع محددة للصادر والإكتفاء الذاتي .

جدول رقم (9)

اجمالي واردات السودان وصادرات السودان من والي دول الكوميسا

(في الفترة من 2002 -2012)

(القيمة بآلاف الدولارات)

السنة	اجمالي صادرات السودان لدول الكوميسا	اجمالي واردات السودان من دول الكوميسا	الميزان التجاري (ص- و)
2002	63,900	159,500	95,600-
2003	55,735	194,002	138,267-
2004	114,334	292,508	178,174-
2005	84,234	369,500	285,266-
2006	118,758	444,576	325,818-
2007	86,796	720,380	633,584-
2008	65,374	662,299	596,925 -
2009	152,800	649,997	497,197-
2010	282,230	872,816	590,586-
2011	260,483	515,183	254,700-
2012	380,679	782,458	401,779-
الجملة	67.614.284	5.663.219	3.997.896-

المصدر : بنك السودان – التقارير السنوية 2002- 2012م

منذ العام 2002م وحتى العام 2003م ظلت الصادرات السودانية لدول الكوميسا في تناقص مستمر وفي المقابل الواردات في ارتفاع متزايد، ويرجع ذلك لاهتمام الدولة بقطاع البترول واهمال القطاع الزراعي ، والذي يمثل الركيزة الأساسية في جدول الصادرات السودانية لدول الكوميسا .

في العام2004م شهد إرتفاع في قيمة صادراتنا للكوميسا ، حيث كانت الزيادة بنسبة 105% عن العام السابق 2003م ، ثم إنخفضت الصادرات مرة أخرى في العام 2005م بنسبة 26%، ثم والت إرتفاعها في العام 2006م بنسبة 29% ، ثم بدأت في الانخفاض حتى العام 2009م والذي زادت فيه بنسبة134% عما كانت عليه في العام 2008م (بداية الأزمة المالية العالمية) ، ثم ارتفعت مرة أخرى في العام 2010م بنسبة 85% ، ثم إنخفضت في العام 2011م متأثرة بانفصال الجنوب. أما بالنسبة للواردات فهي في تزايد مستمر منذ العام 2002م وحتى العام 2007م.

وعموما صادراتنا لدول الكوميسا تضاعفت في العام 2011م- 2012م اكثر عما كانت عليه في العام2003م .

ثالثاً : الاتفاقيات التجارية علي المستوي االدولي :

خطوات إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية :

لقد بدأ السودان خطوات الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية بقرار من مجلس الوزراء الموقر رقم (596) بتاريخ 2اكوبر 1994م والذي أُوكل بموجبه وزارة التجارة والصناعة (أنذاك) بالعمل علي إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية والتي أُعلنت في مراكش عام 1994م وبدأ تنفيذ إتفاقياتها في 1995م علماً بان السودان لم يكن عضواً في إتفاقيات الجات وذلك لظروف تتعلق بالوضع المالي وتوافر ميزانية لمكتب متابعة مندوب دائم بمجلس المنظمة ومن هنا كانت الطلبات والمتابعات والمفاوضات من أجل الإنضمام .

المذكرة الأولي :

وتنفيذاً لذلك القرار في إكتوبر 1994 شرعت وزارة التجارة والصناعة في إعداد مذكرة وقدمت المذكرة إلي الأمانة العامة للمنظمة في جنيف ولكن للأسف تم قبولها ورفضها بلطف ودبلوماسية حيث قبل السودان كدولة بصفة مراقب وظل حتي اليوم مراقباً وأُرجعت المذكرة حتي تستكمل الجوانب والنواقص فيها ويعاد تقويمها إلي الأمانة العامة مرة أخري .

المذكرة الثانية :

ثم في عام 1998 وبعد قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (490) لسنة 1998 قدمت المذكرة الثانية والتي أعدتها وزارة التجارة الخارجية بواسطة لجنة قومية جامعة حيث عرضت علي مجلس الوزراء الموقر وبعد مناقشتها والموافقة عليها بإشادة وتقدير تقرر أن ترفع إلي الأمانة الامة وقامت بتعميمها بعد عرضها علي مجلس المنظمة إلي الدول الأعضاء والأطراف المتعاقدة في المنظمة الدولية كما تم في ذات الإجتماع تكوين لجنة وزارية عليا برئاسة وزير التجارة الخارجية وعضوية أحد عشر وزيراً إتحادياً بما فيهم والي الخرطوم ممثلاً لإخوانه ولاة الولايات .

كلفت اللجنة بالتالي :

1- مراجعة مذكرة إنضمام السودان لمنظمة التجارة الدولية والتأكد من إحتوائها علي كافة المعلومات والبيانات المناسبة .

2- إعداد الصياغة النهائية للمذكرة .

3- متابعة مراحل المفاوضات الخاصة بالإنضمام للمنظمة بالتقييم المستمر لسير الأداء من حيث الإيجابيات والسلبيات .

4- تكون اللجان قاعدة مرجعية لفريق التفاوض مع المنظمة .

5- العمل علي توثيق الخطط والبرامج والمشروعات والأهداف الإستراتيجية للسودان مع متطلبات إنضمامه لمنظمة التجارة الدولية .

6- الإشراف علي تهيئة التجارة الخارجية للبلاد لمواكبة تحديات العولمة .

أُضيفت للجنة سلطات محددة تمثلت في التالي :

أ-الإستعانة بأي شخص تراه مناسباً لمساعدتها في أداء مهمتها .

ب- طلب أي بيانات ضررية من أي جهة حكومية أو غير حكومية .

ج- الإضطلاع علي أي وثيقة أو وثائق ضرورية .

وقد كانت المذكرة التي أعدتها اللجنة القومية الجامعة والتي إتخذت من وزارة التجارة الخارجية مقراً لها كانت قد تضمنت الكثير من البيانات والمعلومات خاصة في ضوء القاعدة الرئيسة وهي قبول نتائج المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في مراكش وماسبق من جولات وكذلك الإتفاقية الأساسية والبروتوكولات الملحقة بها وهي 28 (ثمانية وعشرون) برتوكول والتي وقع عليها جميع الأعضاء الحاضرين والأطراف المتعاقدة بالجات وقد شملت مذكرة السودان مجالات هامة مثل :

- السلع والخدمات التي يستوردها السودان ويصدرها وسياسة الحكومة السودانية في مجالي الإستيراد والتصدير .
- حقوق الملكية الفكرية وملائمة الكثير من القوانين السودانية مع متطلبات المنظمة .
- تنقلات رؤوس الأموال والأشخاص الطبعيين مستثمين وأيدي عاملة .
- السياسات المالية والنقدية للدولة .
- المشتريات الحكومية والمناقضات .
- قضايا تجارية دولية هامة مثل السياسات التجارية وتسوية المنازعات والتكتلات الإقليمية وشبه التجارية الإقليمية .[1]

2-3-4 تجارة الحدود بنظام الكوميسا المبسط

: (Comesa Simplified Trade Regime- STR)

يهدف الـ STR إلي تحويل التجارة الحدودية غير المنظمة إلي تجارة حدودية منظمة تستخدم فيها الوسائل التجارية التي تحقق إحتياجات صغار التجار وتري سكرتارية الكوميسا أن التجارة الحدودية وتجارة الحدود حالياً غير مستفيدين من إمتيازات الكوميسا بإزالة التعريفات والكوتات المطبقة علي التجارة الإعتيادية رغم ان سلع تجارة الحدود هي أيضاً يفترض أن تخضع لهذه

[11] - احمد التجاني صالح (2004) أوراق ندوة الإقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة – دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة – إصدارة رقم 47 – ص ص 135/ 136

الإمتيـازات . ومـن أهـم الأسـباب وراء ذلـك هـي مركزيـة مسـتندات التخلـيص كشـهادة المنشـأ التـي يتم إصدارها مركزياً بعدد من الدول مما يؤدي إلي إرتفاع التكاليف وضياع الزمن .

فوائد STR:

- تحويل التجارة الحدودية من تجارة غير منظمة إلي تجارة منظمة سيؤدي إلي تحسين جمع المعلومات والخطط والسياسات وضبط حركة التجارة الحدودية إصدار تقارير جيدة حول التجارة الخارجية .
- الحد من ظاهرة التهريب عبر الطرق الحدودية غير المصرح بها وذلك بتشجيع صغار التجار لإتباع الطرق المشروعة وتفادي أساليب الرشوة في الحدود .
- عدم إخضاع سلع تجارة الحدود ذات منشأ الكوميسا للرسوم والضرائب وبالتالي تنقص تكلفتها ليقل سعرها بالنسبة للمستهلك .
- إنخفاض تكاليف الصفقات التجارية سينتج عنه زيادة في الدخول وإنخفاض في الأسعار .
- الزيادة في حجم التجارة الحدودية من ناحية قيمة الواردات والصادرات بالأخص السلع الزراعية .
- تبسيط وتنظيم الإيرادات الصحية والمواصفات في المحطات الحدودية لدول الكوميسا .

ملامح STR :

- وجـود قائمـة بالسـلع التـي يـتم تبادلهـا فـي النظـام وهنالـك مقتـرح بقائمـة سـلع زراعيـة مـع الإمكان إضافة سلع صناعية .
- تحديـد الحـد الأقصـي لقيمـة السـلع لنظـام STR بـ 1000 دولار أو اقـل أو مايقابلهـا مـن العملة الوطنية وذلك للسلعة الواحدة غير الأمتعة الشخصية .
- تطبيـق شـهادة جمركيـة موحـدة مبسـطة خاصـة بتجـارة الحـدود علـي نظـام STR وغيـر مرغوب في وكلاء التخليص والمناولة .
- تطبيق شهادة منشأ مبسطة .
- تطبيـق إجـراءات لمتابعـة السـلع الزراعيـة والغذائيـة للتأكـد مـن خلوهـا مـن الأمـراض علـي أن تتم التصاديق بالمناطق الحدودية وليس بالرئاسات والمدن الكبيرة .
- إجـراء عمليـات تجـارة الحـدود تـتم لا مركزيـاً بمعنـي أن تـتم جميـع إجـراءات التخلـيص الجمركـي والمحـاجر والمواصـفات وغيرهـا بالمحطـات الحدوديـة ولا داعـي لأي إجـراءات مركزية بالعواصم .
- ممارسـة تجـارة الحـدود مفتوحـة لأي شـخص ولطالمـا السـلع مسـتوفية شـروط الحـد الأقصـي بقيمـة 1000دولار ومطابقـة لقائمـة السـلع ولا داعـي للتسـجيل بموجـب قـانون المصـدرين والمسـتوردين مـع الإمكـان تسـجيل تجـار الحـدود المـداومين لـدي سـلطات الجمـارك بالمحطات الحدودية .

تنفيذ STR :

حسب خطة الكوميسا يتم تنفيذ هذا النظام علي ثلاث مراحل في دول ومحطات جمركية حدودية مختارة :

1- المرحلة الأولي : مشاورات بين الدول المختارة .

2- المرحلية الثانية : تطبيق تجريبي للنظام للمحطات الجمركية المختارة .

3- المرحلة الثالثة : التطبيق الشامل بدول الكوميسا ومجموعة شرق أفريقيا .

وتشمل المجموعة الأولي : بورندي ، الكنغو الديمقراطية ، إثيوبيا ، كينيا ، رواندا ، السودان ويوغندا.

وتشمل المجموعة الثانية : جمهورية الكنغو ، ملاوي ، زامبيا ، زمبابواي

وبدأ التطبيق التجريبي في الحدود بين الثلاث دول الأخيرة .

نظام الـ STR والجندرة وصغار التجار :

أعدت سكرتارية الكوميسا دراسة حول دور المرأة وصغار التجار في بعض دول الكوميسا في نظام الـ STR وجاءت نتائج الدراسة علي النحو التالي :

- هنالك صعوبات تواجه المرأة في الحصول علي التصاديق والأذونات للعبور بالأخص عند محطات حدودية متعددة .
- هنالك عدم إعتراف بوثائق الكوميسا من قبل بعض موظفي الجمارك .
- تواجه المرأة صعوبات في ملء المستندات .
- محدودية رأس المال بالنسبة للمرأة .
- عدم الإلمام الكافي بالميزات التفضيلية للتجارة البينية بدول الكوميسا بجانب النقص في المعلومات عن فرص التجارة .
- تعرض النساء لسوء المعاملة والنهب وفقدان البضائع .
- الإرتفاع في فئات الضرائب والجمارك .
- التأخير في إجراءات التخليص .
- التأخير في رد الرسوم المدفوعة القابلة للإسترداد .
- عدم الإلمام بكيفة التعامل مع الإجراءات الجمركية .
- النقص في عدد العاملين بالجمارك في المحطات الحدودية .
- إختلاف اللغات يؤدي إلي صعوبة في التواصل .
- عدم وجود المسئولين من إجراءات الكوميسا في المحطات الحدودية .
- الحجز علي بعض البضائع بإعتبارها متجاوزة للكمية المسموح بها في تجارة الحدود .

وإذا أجرينا مقارنة بين تجارة الحدود في السودان ونظام الـ STR نجد أن :

1- تجارة الحدود في السودان هي تجارة منظمة وأقرب إلي التجارة الأعتيادية وتقوم علي أساس الحصص (الكوتات) بينما نظام الـ STR يسعي لتقنين تجارة الحدود في إطار الكوميسا مع تحديد سقف قدره 1000دولار بعيداً عن نظام الكوتات .

2- في النظام السوداني تستخدم الشهادة الجمركية الإعتيادية بينما في نظام الـ STR تستخدم شهادة الكوميسا المبسطة .

3- في النظام السوداني تطبق التعريفة الإعتيادية مع دول الكوميسا المجاورة بينما في نظام الـ STR تطبق تعريفة الكوميسا أما صفرية أو بالتخفيض مع دول الجوار حسب مقتضي الحال .

4- في النظام السوداني لا توجد إتفاقيات تجارية ثنائية مع الدول المجاورة أما في نظام الـ STR يتم توقيع إتفاقيات ثنائية بين دول الجوار مع العلم أن تجارة الحدود قد تم إلغاؤها في السودان ونظام الكوميسا لم يطبق نسبة لضعف المتابعة من جانب سكرتارية الكوميسا وعدم تشجيع ومساعدة الدول الأعضاء مما أدي إلي تباطؤ الدول في التطبيق بما فيها السودان .

في الإجتماع الوزاري الخاص بنظام الـ STR الذي عقد في نيروبي في إكتوبر 2009م إجتمع الوفد السوداني مع الوفد الكينيثنائياً وأيضاً مع الوفد اليوغندي وتم الإتفاق حول قوائم السلع (ذلك قبل الإنفصال) والتزم الجانب السوداني بنشر مستندات الـ STR وقوائم السلع في الجريدة الرسمية ليبدأ التطبيق العملي خلال العام 2010 علي أن يجتمع السودان واثيوبيا في الحدود في القلابات للإتفاق حول تطبيق الـ STR .[1]

[1]- علي جدو آدم – مصدر سابق – ص 7

تمهيد

يتناول هذا الفصل دراسة الحالة (تجارة الحدود في ولاية النيل الأزرق) ويضم معلومات أساسية عن ولاية النيل الأزرق (الموقع – المساحة – المناخ – السكان – المحليات – النشاط الإنتاجي) أما المبحث الثاني فيتناول تاريخ تجارة الحدود بين ولاية النيل الازرق وأثيوبيا ويبدأ بمعلومات أساسية عن أثيوبيا واستعراض للمنتجات الزراعية والصناعية في أثيوبيا ومن ثم العلاقات التجارية . وكذلك يتناول هذا المبحث معلومات عن إقليم بني شنقول .

أما المبحث الثالث فيتناول الاداء الفعلي للتجارة الحدود في ولاية النيل الازرق لسنوات الدراسة من صادرات وواردات من والي أثيوبيا ومن ثم مساهمة تجارة الحدود في إجمالي واردات الولاية كما يتناول هذا المبحث مقارنة رخص الكوميسا بتجارة الحدود وأهم النقاط والمحطات الجمركية بالولاية وأخيراً مشاكل ومعوقات تجارة الحدود في ولاية النيل الأزرق والرؤيا المستقبلية لها .

1/3 معلومات أساسية عن ولاية النيل الأزرق :

تعدولاية النيل الأزرق جزءاً من دولة الفونج الإسلامية التي إمتد نفوذها في الفترة من عام 1505م إلى عام1822م ، قامت دولة الفونج باتحاد زعيم الفونج الملك عمارة دنقس مع عبد الله جماع ، وقد إمتدت مملكة الفونج التي عُرفت بالسلطنة الزرقاء من لشلال الثالث شمالاً

إلـى أقصـي جبـال فـازوغلي جنوبـاً ومـن البحـر الأحمـر شـرقاً إلـى النيـل الأبـيض غربـاً وسـلطنة الفـونج الإسـلامية أو السـلطنة الزرقـاء ، كمـا إشـتهرت عنـد عامـة المـواطنين تمثـل فـي قمتهـا نوعـاً مـن الحكـم الثنـائي (الفيـدرالي) الـذي يعطـي الفـونج الكلمـة الأولـى فـي إدارة الـبلاد يلـيهم فـي ذلـك ملـوك العبـدلاب ، وهـذا الصـرح يمثـل نمطـاً مـن التحـالف الفضـفاض بـين الزعامـات أو المشـيخات القبليـــــة المتعـــــددة وبـــــين الفـــــونج أو العبـــــدلاب علـــــى مســـــتوي أدنـــــى. فالسـلطنة الزرقـاء لـم تكَـون حكومـة مركزيـة بـالمعنى الـدقيق فلـم تكـن قبضـة الدولـة قويـة علـى الأقـاليم ، ولا توجـد مؤسسـات إداريـة متماثلـة تنتشـر فـي سـائر المملكـة عـدا التنظـيم القبلـي الـذي ربمـا غلـب عليـه تعبيـر مشـيخة ، وكـان تـدخل سـلاطين الفـونج (أو ملـوك العبـدلاب)لا يتعـدي جبايـة الضـرائب ، وتعيـين مشـايخ جـدد ، ومواجهـة الأخطـار الخارجيـة واعتمـدت الدولـة لتنفيـذ سياسـتها هـذه لـردع حـالات التمـرد علـى جـيش قـوي مـدرب . وكـان مـن عـادة سـلاطين الفـونج تـزويج بنـاتهم لمشـايخ الكينونـات الإداريـة الإقليميـة ليضـمنوا ولاءهـم . واعتمـد العبـدلاب علـى سلسـلة مـن المشـيخات ، وكانـت فـي الأصـل زعامـات نوبيـة وأولهـا مـن الجنـوب مملكـة الجعليـين ، والتـي نـوه بقوتهـا ديفيـد روبينـي ، ومقـر ملوكهـا شـندي ، المدينـة التجاريـة المهمـة ، والتـي كانـت مثـل قـرى ملتقـي ثلاثـة طـرق رئيسـية تربطهـا بمصـر ، سـواكن وسـنار ، كـان المجاذيـب ومركـزهم الـدامر ، يمثلـون الزعامـة الدينيـة لقبائـل الجعليـين ، كـانوا يحتلـون مكانـة علميـة وروحيـة رفيعـة وكـان نفـوذهم الـديني مصـدر أمـن وطمأنينـة للقوافـل التجاريـة وإلـى الشـمال مـنهم إزدهـرت مشـيخات الميرفـاب ، والرباطـاب والمناصـير والشـايقية ، ودنقـلا والخنـدق وأرقـو ، وأمتـد نفـوذ العبـدلاب غـرب النيـل ليشـمل مشـيخة الجموعيـة وبـدو الحسـانية والكبـابيش وبنـي جـرار . وكـان الفـونج يسـيطرون علـى الجـزء الجنـوبي مـن السـلطنة والواقـع بـين أربجـي وجبـال فـازوغلي فـي الجنـوب،والممتـد شـرقاً حتـى تخـوم الحبشـة . وفـي عهـد السـلطان بـادي أبـودقن (1644ـ 1680م) والـذي يمثـل العهـد الـذهبي للسـلطنة الزرقـاء ، حـدث توسـع كبيـر علـى الحـدود الغربيـة ففـي البـدء هـزم بـادي قبائـل الشـلك وأحتـل معبـر إلـيس (الكـوة) الإسـتراتيجي وتوغلـت جيوشـه حتـى بلغـت مملكـة تقلـي الإسـلامية ومنطقـة جبـال كردفـان ، وعهـد للغـديات بحكمهـا نيابـة عـن الفـونج ، وفـي هـذا التوسـع تحققـت للفـونج السـيطرة علـى المنـاطق التـي يجلـب الرقيـق منهـا ، وعـاد الفـونج مـن تلـك الحـرب بإعداد كبيرة من الأسرى ، فشيد السلطان لهم القرى حول مدينة سنار وجعلهم سنداً له .

التقسيمات الإدارية:

نجـد أن الوحـدة الاجتماعيـة الكبيـرة التـي يجتمـع حولهـا السـودانيون هـي وحـدة تقليديـة وهـي القبيلـة ، وتعـدد القبائـل فـي السـودان حـوالي572 قبيلـة دون الفـروع لكـن ذلـك تعـداد لا يحصـر كـل قبيلـة فـي ذاتهـا بـل يسـهل التجمـع فـي وحـدات عنصـرية أكبـر وهـو يوضـح ويعلـن الطـابع الإفريقـي والعربـي .

وبعد تطبيق الحكم الفيدرالى في السودان وتقسيم البلاد إلى ستة وعشرين ولاية بهدف تقصير الظل الإداري ، وترفيع مستوي الوحدات والأجهزة الحكومية ، لتكون قادرة على معالجة المشاكل التي تعترض مسيرة التنمية، أنشئت ولاية النيل الأزرق كثمرة من ثمرات الحكم الفيدرالي ، وقد استندت هذه الولاية عند إنشائها على لبنات تحتية لمحافظة الدمازين التي كانت تتبع للولاية الوسطي سابقاً وأصبحت ولاية بداخلها خمس محليات فمن أجل تحقيق المقاصد التي رمت إليها ثورة الإنقاذ الوطني لتطبيق الحكم الاتحادي واستهداءً بالمعايير المستخدمة في تقسيم البلاد إلى ولايات ثم محافظات . والآن أضحت محليات والمحليات أضحت وحدات إدارية ، فأتساع الرقعة الجغرافية مثلا يقلل من فرص المشاركة ولا يساعد على الكفاية والقبضة الإدارية المطلوبة ويباعد بين مواقع صنع القرار وتنفيذه وقد جعلت عاصمة هذه المحليات الدمازين .

التقسيمات السكانية بولاية النيل الأزرق :

يحتوي مجتمع جنوب النيل الأزرق على كل أو معظم قبائل السودان المختلفة، من شرقه وغربه وجنوبه وشماله ووسطه . ويمكن أن ننظر لهذه المجموعات على أساس خصائصها العامة فنجد أنها تنقسم إلى أربعة مجموعات هي مجموعة القبائل المحلية ، ومجموعة قبائل غرب أفريقيا والسودان ، ومجموعة قبائل جنوب السودان ، ومجموعة قبائل وسط وشمال السودان.[1]

3-1-1 نبذة تعريفية عن ولاية النيل الأزرق :

الموقع : تقع ولاية النيل الازرق بين خطى طول 33-35 وخطى عرض 10-13 درجة .

الحدود :

يحدها من الشرق والجنوب الشرقى أثيوبيا ومن الشمال والشمال الشرقى ولاية سنار ومن الجنوب الغربى دولة جنوب السودان.

المساحة :

تبلغ مساحة الولاية 385,000 كلم2

المحليات :

تنقسم ولاية النيل الأزرق إدارياً إلي ست محليات مقسمة إلي تسعة عشر وحدة إدارية كما يلي [2]:

جدول رقم (1)

المحليات ووالوحدات الإدارية بولاية النيل الأزرق

المحلية	العاصمة	المساحة / كلم2	عدد الوحدات الادارية
الدمازين	الدمازين	8000	2

[1] - مصدر الكتروني - الثقافات الإفريقية African - 8 August 2012 at 21:33 Cultureshttps://www.facebook.com/permalink.php?id=255299747920763&story_fbid=243188072465264

[2] - الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق – الخطة الخمسية 2012 – 2016م- ص 7

الروصيرص	الروصيرص	7961	3
التضامن	بوط	8000	2
الكرمك	الكرمك	4280	6
باو	باو	8479	4
قيسان	قيسان	4280	2

المصدر : الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق

من الجدول نلاحظ أن محلية باو الأكبر مساحة من بقية المحليات تليها محلية التضامن والدمازين تليها محلية الروصيرص ثم محليتي الكرمك وقيسان .

نبذة عن المحليات :

أولاً : محلية الدمازين :

كانت محلية الدمازين فى الستينيات تعرف بمديرية النيل الأزرق وتتبع لها مدينة سنجة وسنار(ولاية سنار الحالية) وهى العاصمة لهذه المدن وكانت هذه المديرية تتبع للاقليم الاوسط. وفى عام (1990م) تحولت مديرية الدمازين إلى محافظة الدمازين وكانت تبعيتها إلى الولاية الوسطى وفى ظل الحكم الفدرالى تحولت إلى ولاية النيل الأزرق وإنقسمت إلى عدد ستة محليات لتقصير الظل الإدارى من ضمن هذه المحليات الستة محلية الدمازين .

الموقع الجغرافى :

تقع المحلية فى الجزء الشمالى من الولاية وبين خطى طول 11-47 وخطى عرض 23-34 درجة وتحدها من الشمال ولاية سنار ومن الغرب محلية التضامن ومن الشرق محلية الروصيرص ، ومن الجنوب والجنوب الغربي محليتا الكرمك وقيسان .

ثانياً : محلية الروصيرص :

تأريخيا شكلت محلية الرصيرص جزءاً هاما من تاريخ مملكة الفونج(1505-1821 م) وأصبحت مدينة الرصيرص في خلال العهد التركي المصري(1837) العاصمة الإدارية لمديرية فازوغلي وخلال فترة الإستعمار البريطاني (1932) كانت الروصيرص إداريا تطلق علي كل المناطق التي تشكل ولاية النيل الأزرق الحالية وكانت تسمي منطقة جنوب الفونج ثم أصبحت المنطقة الوسطى التابعة لمديرية النيل الازرق وكانت تضم كل المناطق المذكورة عدا الكرمك والمناطق التي تقع جنوب الكرمك وذلك في الفترة التي تلت الإستقلال.

كانت المحلية ملتقى علاقات زراعية وتجارية واقتصادية مع أجزاء كبيرة من السودان , كانت ممر للقوات الاستعمارية منذ العام 1821م وكذلك لقوات المهدية فى عهد الخليفه عبد الله التعايشى وقوات المك نمر والمك مساعد أثناء حملات الدفتردار الإنتقامية كما كانت مركز

تنظيم لقوات الحلفاء ابان الحرب العالمية الثانية 1936م – 1945م كما كانت منفى لشاعر النيل حافظ ابراهيم .

ثالثاً : محلية التضامن :

بدأت المنطقة واشتهرت منذ إدارة الناظر ادريس ود رجب فى مدينة قلى التى تعتبر حاضرة المحلية وكانت تتبع لإدارتها كل المنطقة الغربية اقدى ,القربين , رورو, اولو , ٌبك , بوط , السلك وملكن وبالدقو وكل قرى الانقسنا . وفى كل الحقب المتوالية على السودان ظلت المنطقة متماسكة إداريا حتى جاءت ثورة مايو 1969 حيث تم إلغاء الإدارة الأهلية وأصبحت المنطقة تدار إدارياً من الروصيرص بما يعرف بالمنطقة الوسطى إلى إن تم تقسيم المنطقة الوسطى إلى مجالس ريفية وصارت المنطقة تتبع لريفي الدمازين .

في عهد ثورة الإنقاذ الوطني تم تقسيم المنطقة إلى ثلاثة مجالس ريفية وهى ريفي ودابوك وريفي بوط وريفي رورو واضيف ريفي ودابوك إلى محافظة باو وأصبح بالمنطقة مجلسين .

ثم تم تحويل المحافظات إلى محليات وأصبحت المنطقة وحدة إدارية من وحدات المحافظة.

بعد ذلك طالب مواطني المحلية الجهات الرسمية بعمل دراسات لتحويل المنطقة إلى محلية قائمة بذاتها وفى يونيو عام 2007م تم إصدار أمر تأسيس بقيام محلية التضامن بوضعها الحالي ، بعد أن تم عمل الدراسات الإجتماعيه والإقتصادية التى أثبتت وجود كل المقومات لتأسيسها وفى عام 2008م تم تعيين مجلس تشريعى محليه التضامن .

من أشهر مدن المحلية مدينة قلى التى تتميز بتاريخ حضارة دولة الفونج أما اكبر المدن مدينة بوط وهى حاضرة المحلية ومقر الجهاز التنفيذى ومقر رئاسة الشرطة والأمن والمخابرات وكل أجهزة الدول وهى مركز تجارى معروف يتجمع فيه المزراعين من كل أنحاء السودان لتسويق المنتجات الزراعية , أما أكبر المناطق الزراعية وهى مدينة اقدى وبها مقر الشركات الزراعية واشهرها الشركة العربية وشركة الشيخ مصطفى الامين.

رابعاً : محلية قيسان :

كانت عبارة عن مجلس ريفى يتبع لمجلس المنطقة الوسطى الروصيرص عند صدور قانون الحكم المحلى لسنة 1971م .و بعد تقسيم الولايات عام 1994م وصدور قانون الحكم الفدرالى أصبحت تتبع لمحلية باو . وفى عام 2003م أصبحت محلية قائمة بذاتها وقسمت لوحدتين وحدة أفد الادارية ووحدة قيسان الادارية ومن أعرق مناطق المحلية منطقة (فازوغلى) المديرية التاريخية منذ الحكم التركى(1821- 1885م)وكانت مركزاً إقتصادياً مهماً فى تلك الفترة لوجود مناجم الذهب فيها.

الموقع الجغرافى :

تقع محلية قيسان في الجزء الجنوبى الشرقى لولاية النيل الازرق تحدها من الناحية الجنوبية الشرقية الجارة اثيوبيا ومن الناحية الجنوبية الغربية محليتى الكرمك وباو ومن الناحية الشمالية محلية الدمازين ومن الناحية الشرقية يفصلها النيل الازرق من محلية الروصيرص . [1]

خامساً : محلية باو :

عاصمة للجمال جاذبة للسياحة متطورة تقنياً و صناعياً و مركز إشعاع ثقافي . تقع باو في سهل ضيق تحيط بها الجبال من الإتجاهات كلها وليس لها سوى مدخلاً واحداً في الجنوب الشرقي مما يجعلها موقعاً استراتيجياً من الناحية العسكرية. وتحدها من ناحية الشمال والشمال الغربي محلية الدمازين ومن جهة الشرق محلية قيسان ومن الجنوب محلية الكرمك ومن الغرب جنوب السودان. [2]

سادساً : محلية الكرمك :

مدينة سودانية تقع على تخوم الحدود الدولية بين السودان واثيوبيا في جنوب شرق ولاية النيل الأزرق بارتفاع 165 متر فوق سطح البحر وتبعد 587 كيلومتر (365 ميل) تقريباً من الخرطوم العاصمة ، وحوالي 136 كيلومتر (84.506 ميل) من مدينة الدمازين، حاضرة الولاية و 99 كيلومتر (61.515 ميل) من مدينة أصوصا الإثيوبية.

والكرمك مدينة إستراتيجية مهمة من الناحيتين العسكرية والتجارية بإعتبارها نقطة حصينة طبيعياً تشرف على مساحات واسعة بين حدود البلدين [3].

3-1-2 التقسيمات السكانية بولاية النيل الأزرق :

يحتوي مجتمع النيل الأزرق على كل أو معظم قبائل السودان المختلفة، من شرقه وغربه وجنوبه وشماله ووسطه . ويمكن أن ننظر لهذه المجموعات على أساس خصائصها العامة فنجد أنها تنقسم إلى أربعة مجموعات هي مجموعة القبائل المحلية ، ومجموعة قبائل غرب أفريقيا والسودان ، ومجموعة قبائل جنوب السودان ، ومجموعة قبائل وسط وشمال السودان.

1- مجموعة القبائل المحلية:

قبيلة البرتا ، البرون ، الفونج ، الهمج ، الوطاويط ، الجبلاويين ،الدوالة . القمز ، الكدالو ، الزقازيق ، الجمجم ، السركم ، الكوما ، الأنقسنا .

2- مجموعات غرب السودان وغرب أفريقيا :

---

[1] - المصدر السابق ص ص 41- 44

[2] - مصدر الكتروني - الموسوعة الحرة -http://ar.wikipedia.org/wiki/

[3] - مصدر الكتروني – ويكيبديا – الموسوعة الحرة –

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%7A%9D%84%9D%83%9D%85%9D%1B%8D%83%9D%

منهـا قبائـل وفـدت مـن غـرب أفريقيـا فاسـتقرت بعـض الوقـت فـي غـرب السـودان ثـم إنحـدرت شـرقا واسـتقرت علـى ضـفاف النيـل الأزرق فـي هـذا الإقلـيم حيـث مضـي علـى اسـتقرارها هنـا نحـو مائـة عـام وهـم الفـولاني ومـن بعـدهم الهوسـا والبرنـو فـي هجـرات متـأخرة. ينتشـر الفـولاني علـى ضـفتي النيـل الأزرق شـرقا وغربـا مـن الروصـيرص والـدمازين إلـى حـدود الولايـة شـمالاً ومـن قـراهم الروصـيرص وحمـده وأبـوزور وديـوا وأمبـادر ثـم غربـا عبـد الأخـلاق وجبريـل والسـريو وأبوهشـيم والـدمازين. وينتشـر الهوسـا فـي قنـيص شـرق والكـروري وبـدوس، وفـي جنـوب خـزان الروصـيرص فـي كـل مـن كرمـه وملـوه وبيشـان والرقيبـة وخرطـوم بالليـل، وينتشـر البرنـو شـمال الـدمازين فـي قـرى قـوني وشـن تشـرب ويـروا وجرمـاري وديـوا فـي الشـرق. والفلانـي ضـمن هـذه القبائـل ويعملـون بمختلـف المهـن، الزراعـة، والرعـي ولهـم حـظ وافـر مـن التعلـيم ممـا مكـنهم تـوالي مناصـب رفيعـة بالولايـة إمـا الهوسـا فيعملـون فـي الزراعـة وصـيد الأسـماك ونسـبة التعلـيم بيـنهم ضـعيفة جـدا، وكـذلك الأمـر بالنسـبة لقبيلـة البرنـو وكـل هـذه القبائـل مسـلمة ولهـا دور فَعـال فـي دفـع عجلـة التنميـة فـي الولايـة،إما القبائـل الأخـرى التـي وفـدت مـن غـرب السـودان فجلهـا مـن دارفور ،فقـد جـاءت معظمهـا مـع قيـام خـزان الروصـيرص وإنشـاء مدينـة الـدمازين وذلـك فـي بدايـة السـتينيات مـن القـرن الماضـي ثـم توالـت هجـرات أخـرى بعـد ظـروف الجفـاف فـي الثمانيـات مـن نفـس القـرن وهـم مـن البرقـو والزغـاوة والنوبـة والمسـاليت والفـور وجلهـم أسـتقر فـي الـدمازين ثـم بعـض القـرى الأخـرى، ويلاحـظ أن كـل قبائـل غـرب السـودان التـي وفـدت إلـى هـذه الولايـة مسـلمة تعمـل فـي مجـال الزراعـة وطـق الصـمغ وأصـبحت لهم إقامة دائمة في الولاية .

3- مجموعات صغيرة من جنوب السودان:

أكبرهـا المابـان وهـي قبيلـة زنجيـة نيليـة جـاءت مـن أعـالي النيـل بسـبب ظـروف الحـرب واسـتقرت فـي منطقـة الكرمـك، وهنـاك أعـداد مـن الـدينكا والشـلك جـاءت إلـى الـدمازين والروصـيرص بغـرض العمـل فـي خـزان الروصـيرص والمنشـات المختلفـة، وأعـدادهم قليلـة فـي الولايـة وهـم مسيحيون ووثنيون.

4- مجموعات القبائل من شمال ووسط السودان:

وهـي كثيـرة جـاءت مـن شـمال الـبلاد ومـن منـاطق النيـل الأبـيض مـن الشـمال الغربـي، أعرقهـا ممن لهم وجود منذ دولة الفونج أربعة وهم: الكماتير، والأشراف، وكنانة، ورفاعة .[1]

[1] - ابحث عن المعرفة – 19-مارس- 2015 – ولاية النيل الأزرق
مصدر الكتروني : http://www.marefa.org/index.php

3-1-3 المناخ :

تقع ولاية النيل الأزرق في الإقليم المناخي شبه الرطب ما عدا المناطق الجنوبية الشرقية من محافظة الكرمك التي تقع في الإقليم الرطب ، ويبلغ متوسط الأمطار السنوية حوال700 مليمتر ما عدا الكرمك حيث يصل متوسط معدل الأمطار السنوي إلى ما يقارب الألف مليمتر (975 مليمتر) . تهطل الأمطار خلال الفترة مايو – أكتوبر و يتمتع الإقليم بطاقة شمسية كبيرة . درجات الحرارة مناسبة جداً في فصل الخريف لأن درجة الحرارة العظمى لاتزيد عن 35° مئوية ولا تقل درجة الحرارة الصغرى عن 20° مئوية .

الأمطار :

الأمطار السنوية :

الأمطار السنوية فى محافظات الروصيرص ، الدمازين و باو تتراوح ما بين 650 و 750 مليمتر، ويمكن إعتماد الدمازين ممثلة الأمطار في المنطقة بمعدل 700 مليمتر في السنة. أما الأمطار في الكرمك فتصل إلى 975 مليمتر مما يدخلها في منطقة الإقليم الرطب.

الأمطار المتوقعة بالدمازين بإحتمال 80% تبلغ 600 مليمتر في السنة ، هذه هي كمية الأمطار التي يتم إستخدامها في التخطيط الزراعي وليس المتوسط.

معامل التغير حوالي 17% وهو قليل المقارنة بمعامل التغير فى المناطق الجافة التي يصل فيها إلى 30%. معامل التغير يفضل من ناحية زراعية أن يكون منخفضاً .

عدد أيام المطر 57يوماً منها 47يوماً خلال الأربعة أشهر يونيو – سبتمبر.

الجدول رقم (2)

معدل أمطار المحليات

المحلية	متوسط معدل الأمطار السنوي (ملم)
الروصيرص	699
الدمازين	619
التضامن	590
قيسان	724
باو	652
الكرمك	760

المصدر :الارصاد الجوي – الدمازين 2012م

نلاحظ زيادة معدل الأمطار في محليتي الكرمك وقيسان وهما من المناطق الحدودية المتاخمة لدولة أثيوبيا تليها الروصيرص ثم الدمازين وباو وأخيراً التضامن .

طول فترة الجفاف :

- طول الفترات الجافة :

عدد الأيام الممطرة في يونيو وسبتمبر عشرة أيام في كل شهر ، و13 يوم في كل من يوليو وأغسطس ، لذلك فإن إحتمال حدوث فترات جفاف طويلة إحتمال ضعيف جداً ، وبما أن التربة طينية فإن الماء المتاح يصل إلى 200 مليمتر لكل متر عمق، إذ كان عمق الجذور حوالي 0.5 متر وأن معظم المحاصيل تحتمل سحب 60% على الأقل من الماء المتاح ولذلك فإن الماء الميسر للنبات يساوى : 200 x 0.5 x 0.6 = 60 مليمتر.

يتضح من دراسة العناصر المناخية أن مناخ الولاية يوفر مناخاً طيباً للزراعة في المنطقة، درجة الحرارة والرطوبة وسطوع الشمس وسرعة الرياح كلها مواتية جداً ولا تسبب أي محددات لزراعة المحاصيل الصيفية.

الأمطار مضمونة لدرجة معقولة إذ أن التغيرات الزمانية أقل من 20%، وأن طول الموسم يناسب محاصيل كثيرة جداً (100 – 120 يوم) واحتمال حدوث فترات جفاف طويلة إحتمال ضعيف التوقع .[1]

4-1-3 البيئة الطبيعية :

الأرض :

تعتبر الولاية بشكل عام سهل ممتد تتخلله بعض التلال الصغيرة والجبال في الوسط والجنوب والأجزاء الجنوبية الشرقية من الولاية. تتميز طبيعة الأرض في الولاية بوجود مؤثرين رئيسيين على الأنظمة الزراعية.

أولاً : تصنف حوالي 80% من أراضي الولاية على أنها تتمتع بمعدل إنحدار يقل عن 2%، مايجعلها صالحة للزراعة الآلية والمروية لكنها معرضة في ذات الوقت للفيضانات . تعتبر أكثر من 14% من الأراضي ذات انحدار معتدل يتروح ما بين 2-5%. وتعتبر محليات الدمازين والروصيرص والتضامن مناطق سهلية بالدرجة الأولى ، بينما تتفاوت طبيعة الأرض في بقية المحليات الأخرى لتشمل حتى الجبال الصغيرة .

ثانياً : يقع أكثر من ثلثي مناطق الولاية بين 500 إلى 1000 متر فوق مستوى سطح البحر. وهذا له دلالته الهامة بالنسبة للزراعة والممارسات الزراعية بالولاية حيث تتوفر الرطوبة بشكل عام في المناطق التي ترتفع فوق مستوى 500 متر. من أهم المظاهر الزراعية بالولاية الاعتماد على الأمطار وقلة الانتاجية ، ولاسيما في محلية الكرمك .

التربة :

تعتبر معظم أنواع التربة في ولاية النيل الأزرق من النوع الطيني ، وهو أكثر أنواع التربة مناسبة للزراعة . وتقوم كل مشاريع الزراعة الآلية والمروية الكبرى على هذا النوع من التربة .

[1] - الخارطة الأستثمارية (2012) – ولاية النيل الأزرق – الإدارة العامة للاستثمار – ص 9 .

الغطاء النباتي :

تشكل أشجار السافنا الغنية وأحراشها الغطاء النباتي الأساسي لولاية النيل الأزرق ، وتحتل الغابات حوالي 26% من مساحة الولاية ما يجعلها من أغنى الولايات في مجالي الغابات والمراعي . يتميز الغطاء الشجري للولاية بالوجود الكثيف لأشجار الاكاشيا بمختلف أنواعها. هنالك مساحات واسعة من الأراضي التي تنمو فيها الأشجار المتفرقة ، وتوجد داخل هذه الأراضي المزارع الصغيرة ومشاريع الزراعة الآلية الكبرى إضافة إلى مساحات واسعة أخرى تغطيها الشجيرات والأحراش.

الموارد المائية :

تتكون مصادر المياه بالولاية من:

(أ) موارد مياه سطحية

(ب) موارد مياه جوفية

المياه السطحية :

تتخلل ولاية النيل الأزرق وديان (خيران) موسميه تتجمع فيها المياه الفائضة من الأمطار السنوية من داخل وخارج الولاية وتنحدر بعض الوديان من المرتفعات الشرقية على الحدود السودانية الاثيوبيه معظم الوديان التى تتكون من السهول الطينية وسط الولاية تتجه نحو النيل الأبيض وخاصة عبر حدود الولاية مع ولاية أعالي النيل . كانت هنالك محطات لرصد تصريف بعض الوديان ، خاصة في جنوب الولاية إلا أنها توقفت كلها عن العمل حاليا .

الخيران الجنوبية تحمل كمية كبيرة من مياه الفيضان سنوياً من داخل الأراضي السودانية ، حيث تصل كمية الأمطار السنوية في هذه المنطقة حوالي 1000 ملم (أمطار الكرمك كمثال 975 ملم / سنه). هنالك ثلاثه خيران كبيره (تمتم , أقدي , ودنيا) تتبع من المناطق الجبلية الحدودية، وجبال الانقسنا، أي من داخل الولاية . ولا يوجد رصد لمياه هذه الخيران .

المياه الجوفية :

تفتقر ولاية النيل الأزرق للمياه الجوفية في منطقة السهول الطينية التي تمتد من النيل الأزرق شرقاً حتى حدود الولاية مع ولايتي النيل الأبيض ودولة جنوب السودان غرباً . تنحصر المياه الجوفية حول النيل الأزرق فيما يسمى بحوض النيل الأزرق ، وهو جزء من الحوض النوبي. كما يوجد على حوض النيل الأزرق الحوض السطحي المحلى الذي يسمى حوض العطشان.

عمق المياه الجوفية في حوض النيل الأزرق:

- تتراوح بين 10 إلى 50 متر، بتوصيله 500 - 2000 متر2 في اليوم.
- والملوحة الذائبة تبلغ 300-5000 جزء من المليون .
- والتغذية السنوية تبلغ 70 مليون متر مكعب .

- والسحب السنوي يبلغ 22 مليون متر مكعب .
- يعتبر هذا الحوض أكثر الأحواض الجوفية إستغلالاً كمصدر لمياه الشرب وممارسة الزراعة على شاطئيه ، حيث يمر وسط هذا الحوض نهر النيل الأزرق بمياه أوفر ونوعية أفضل ، مما أدى إلى إرتفاع الكثافة السكانية فيه .

<u>استغلال الموارد المائية</u> :

السهول الطينية في غرب ولاية النيل الأزرق تتمتع بأمطار سنوية تتراوح بين650ملم شمالاً في أقدى ، إلى حوالي 957ملم جنوباً في ألكرمك . تهطل معظم الأمطار في الفترة بين أشهر مايو وحتى أكتوبر مع إعتدال الطقس خلال فصل الخريف .[1]

3-1-5 السكان والملامح البشرية :

من خلال الجدول التالي تتضح الملامح البشرية للسكان :

جدول رقم (3)

تعداد السكان لعام 2008م يبلغ عدد سكان الولاية حوالى 832.311 نسمة

المعدلات	النسبة/او المعدل أوالعدد
معدل نمو السكان	%4.1
نسبة السكان بالحضر	%24.3
نسبة السكان بالريف	%71.8
نسبة السكان الرحل	%3.9
نسبة السكان تحت سن 5سنوات	%19.2
نسبة السكان بين 5-18	%37.2
نسبة السكان بين 19 -59	%38.7
نسبة السكان من سن 60 فما فوق	%4.9
نسبة السكان من 0- 40	%47
نسبة السكان 15 _ 59	%47.3
نسبة العطالة	%10.9
نسبة العمالة	%89
معدل التعليم من سن 10 فما فوق للذكور	%58.9
معدل التعليم من سن 10 فما فوق للإناث	%41.1
معدل وفيات الرضع(ذكور)	129لكل 1000 ولادة

[1] -المرجع السابق – ص 10

معدل وفيات الرضع(إناث)	126لكل 1000ولادة
توقع الحياة عند الميلاد للذكور	%56.6
توقع الحياة عند الميلاد للإناث	%57.8
عدد المتعلمين والأميين في ولاية النيل الأزرق	
عدد السكان في الفئة العمرية15 – 24	144305
عدد المتعلمين في الفئة العمرية 15 – 24	802329
عدد الأميين في الفئة العمرية 15 – 24	59829
نسبة المتعلمين في الفئة 15 – 24	55.6
نسبة الأميين في الفئة 15 – 24	41.5
عدد الغير موضحين	4240
نسبة الغير موضحين	2.9
المتعلمين والأميين في الذكور لولاية النيل الأزرق	
عدد الذكور في الفئة 15 – 24	65808
عدد المتعلمين في الفئة العمرية 15 – 24	44031
عدد الأميين في الفئة العمرية 15 – 24	20099
نسبة المتعلمين في الفئة 15 – 24	66.9
نسبة الأميين في الفئة 15 – 24	30.5
عدد الغير موضحين	1678
نسبة الغير موضحين	2.6
المتعلمين والأميين في الإناث في الفئة 15 – 24	
عدد الإناث في الفئة 15 – 24	78497
عدد المتعلمين في الفئة العمرية 15 – 24	36205
عدد الأميين في الفئة العمرية 15 – 24	39730
نسبة المتعلمات في الفئة 15 – 24	46.1
نسبة الأميين في الفئة 15 – 24	50.6
عدد الغير موضحين	2562
نسبة الغير موضحين	3.3

المصدر : الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق

ويتوزع السكان علي القري والمحليات كالاتي :

جدول رقم (4)

عدد القرى وعدد السكان بالولاية موزعة بالمحليات للعام 2010م

المحلية	عدد السكان	عدد القرى	عدد القرى التي يسكنها أقلّ من 5 ألف نسمة	عدد القرى التي يسكنها أكثر من 5 ألف وأقلّ من 10 ألف نسمة	عدد القرى التي يسكنها أكثر من 10 ألف نسمة
الرصيرص	231534	91	82	9	1
الدمازين	228171	84	71	11	2
باو	136499	80	79	0	1
الكرمك	118868	70	66	4	0
قيسان	94414	86	85	0	1
التضامن	83313	11	7	4	2
الولاية	892799	422	390	27	7

المصدر : الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق

نلاحظ أن عدد سكان محلية الروصيرص أكبر من بقية سكان محليات الولاية الأخري لأنها تضم أكثر القري وهي أيضاَ من أكبر المحليات مساحة .كما نلاحظ من خلال الجدول أن محلية التضامن هي أقل محلية من حيث عدد السكان لضعف الخدمات والبنيات الأساسية بهذه المحلية .

جدول رقم(5)

المعلومات الديمغرافية للعام 2011 للمحليات

الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب
محلية الدمازين					
الدمازين	213031	7139	30610	77068	51339
السريو	92497	3100	13292	33466	22293
المجموع	305528	10239	43902	110534	73632
محلية باو					
الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب
مصفا	49238	1650	7075	17812	11866

باو	91418	3064	13138	33077	22031
ودابوك	37230	1248	5351	13473	8972
المجموع	177886	5962	27359	72359	42870

محلية قيسان :

الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب
افد	71318	2357	9304	23426	18935
قيسان	52149	1781	9685	27232	10820
المجموع	123467	4138	18989	50658	29755

محلية الكرمك :

الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب
الكيلى	14283	479	2054	5171	3443
كرن كرن	17102	573	2773	7695	4122
المجموع	31385	1052	4827	12866	7565

محلية الروصيرص :

الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب
مدينه وضواحى الرصيرص	92837	3111	14278	38091	22375
بدوس	96958	3249	14912	39782	23366
ودالماحى	109456	3669	16834	44910	26379
المجموع	299251	10029	46025	122783	72120

محلية التضامن :

الوحدات الإدارية	السكان	أطفال اقل من عام	أطفال اقل 5 سنوات	أطفال اقل من15 عام	نساء في سن الإنجاب

وحدة رورو	49524	1583	6985	18863	38911
وحدة بوط	59287	2064	9750	25782	83514
المجموع	108811	3647	16735	44645	42622

المصدر إدارة التحصين بوزارة الصحة بالولاية.

ولأغـراض تحديـد الفجـوات التنمويـة فقـد تـم اسـقاط السـكان حتـى 2016م نهايـة الخطـة الخمسـية الثانية وكانت كالآتى:

جدول رقم (6)

إسقاطات السكان من 2012 وحتى 2016م بالمحليات

المحلية	2012	2013	2014	2015	2016
الرصيرص	253484	263877	274696	285958	297682
الدمازين	249801	260043	270705	281804	293358
التضامن	91211	94951	98844	102897	107115
باو	149440	155567	161945	168585	175497
قبسان	103366	107604	112016	116608	121389
الكرمك	130137	135473	141027	146809	152828
الجملة	977439	1017514	1059232	1102661	1147870

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء – ولاية النيل الأزرق

ويتوزع السكان علي النشاط الإقتصادي في الولاية كالآتي :

جدول رقم (7)

النسب المئوية لتوزيع السكان حسب النشاط الإقتصادى بالولاية

النشاط	زراعى	رعوى	صناعى	خدمى
النسئة المئوية	51.93	4.73	7.7	35.64

المصدر : الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق

نلاحظ أن أكبر نسبة هي للنشاط الزراعي لخصوبة المنطقة وغزارة الأمطار يليها النشاط الخدمي ومن ثم الصناعي فالرعوي .

أما قطاعات العمل فتتوزع القوي العاملة كالآتي :

جدول رقم (8)

توزيع القوى العاملة بين القطاعات

القطاع	الحكومى	الخاص	القطاع المشترك
النسبة المئوية	%13	%65	%22

المصدر : الأمانة العامة للتخطيط الإستراتيجي ولاية النيل الأزرق2012م

تتبع أهمية الاهتمام بالقطاع الإقتصادى من الدور الذي تلعبه مجموعة القطاعات الفرعية والتي تشكل المصادر الأساسية لموارد التنمية المؤدية إلى الرفاهية الإجتماعية . وتعتبر الموارد الإقتصادية من أهم العناصر التى تؤدى الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتقنية إذا ما إستحسن إستخدامها . لذا يكون من الأهمية بمكان إعطاء القطاع الإقتصادى العناية الفائقة سعياً وراء التحكم في الاقتصاد بهدف التغلب على المشكلة الإقتصادية العالمية . وذلك من خلال حسن إستخدام الموارد المحدودة لمقابلة الرغبات والحاجات المتعددة والمتجددة وغير المحدودة .

6-1-3 النشاط البشري :

يعمل العدد الاكبر من سكان الولاية في الزراعة والرعي ، بالحكومة ، بالتجارة وبعض المهن الأخرى بنسب قليلة . يغلب على أهل ولاية النيل الازرق إمتهان حرف الزراعة والرعى والتجارة وبعض الصناعات المحلية وتعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لأغلب سكان الريف وتمارس الزراعة التقليدية في مناطق الولاية المختلفة تأسيساً على قاعدة المواد الطبيعية وتباينها المكاني وتوزيع السكان وأنماط إستخدام الأراضي يشكل إقتصاد الولاية ونظم الإنتاج التى تعكس في مجملها الأوضاع المعيشية والحياتية للسكان وكذلك العوامل المختلفة التى تؤثر فى قوة العمل والإنتاج .

<u>الزراعة</u> :

تتميز الولاية بتوفر الإمكانات والموارد الزراعية حيث تقدر المساحة الصالحة للزراعة بثمانية ملايين ونصف فدان والمستغل منها مليون ونصف فدان لذا فإن فرص الاستثمار تتمثل في الأراضي الزراعية الخصبة في السهول الطينية وعلى ضفتي النيل الأزرق وحوض الخزان

والمترات والجروف إضافة لتوفر مصادر المياه العذبة على الأنهار والأمطار والمياه الجوفية ومحطة كهرباء الروصيرص وبحيرة الخزان التي تمتد جنوب مدينة الدمازين .
يعتبر قطاع الثروة الحيوانية من القطاعات الأساسية التي تساهم فعلياً في تحقيق التنمية الإقتصادية للسودان علماً بأن السودان بلد زراعي تتوفر فيه كل مدخلات الإنتاج الطبيعية وقد اشتهرت بعض القبائل بممارسة تربية أنواع مختلفة من الماشية والإبل والأغنام كقبائل الإنقسنا والأمبررو وقبائل كنانة والعرب الرحل ويقدر التعداد الحقيقي للماشية بما يفوق المليون وتسعمائة ألف رأس من الماشية وثلاثة مليون رأس من الضأن ومائتان ستة وستون ألف رأس من الماعز وخمسة وثلاثون ألف رأس من الإبل , أما جملة اللحوم المتاحة فتقدر باثنين وأربعون ألف طن والألبان مائتان وثمانية وعشرون طن والمخزون السمكي قبل تعلية الخزان بألف وسبعمائة وخمسون طن ، أما الإستهلاك المحلى والصادر فلا يتعدى 20% من جملة الإنتاج .
وفرة المياه طول العام والتربة الصالحة على ضفاف الأنهار والخيران يتيح فرصاً جيدة لإنتاج المحاصيل البستانية وأن ترامى أطراف الولاية جعلها تتميز بتنوع المناخ مما يمكن من الاستثمار في مجال إنتاج الخضروات في الجناين والمترات وحوض الخزان ويوفر النيل الأزرق كميات من الطمي تقلل الحاجة للتسميد والمكافحة ووفقاً للتجارب فقد تأكد نجاح إنتاج الفاكهة بمناطق الجناين والمترات بدرجة عالية خاصة محاصيل المانجو والموالح والموز والجوافة .
وبما أن المقومات المطلوبة متوفرة فإن الفرصة متاحة للإستثمار في مجال إنتاج شتول الزينة والنباتات العطرية وقد نجحت تجربة زراعة الجنزبيل وزيت النخيل التي تم إستيرادها من دولة ماليزيا لأنها تعد من عائلة أشجار الدوم التي تنتشر بكثرة في الولاية والظروف الطبيعية موائمة لنموءها بصورة جيدة كما أن نسبة الإنتاج منها عالية .
إن متطلبات إنتاج النحل هي الأشجار والماء ووجود ممالك النحل وفترات الإزهار طول العام فإنه بالإمكان إنتاج العسل على مدار العام وذلك بإنشاء مناحل بالجناين وقد أثبتت التجارب أن الخلية الواحدة يمكن أن تنتج ما بين عشرين إلى أربعين رطلاً من العسل .
و إتجاه أنظار العالم إلي إستخلاص الايثانول من محصول الذرة يعد من البشريات الكبري التي ستدفع لزراعته في مساحات واسعة وذلك نسبة للمخلفات السالبة للبترول بجانب أرتفاع أسعاره في السوق العالمية . وبما أن الولاية تعد من المناطق ذات الإنتاجية العالية بالسودان في إنتاجه فقد أثبتت التجربة التي إنتهجتها الشركة العربية بأقدي ارتفاع معدل النسبة الإنتاجية للفدان بإستخدام نظام الزراعة الصفرية أي الزراعة بدون حرث حيث إرتفعت نسبة إنتاجية الفدان بين ثلاثة عشر وحتى خمسة عشر جوال . هذا وتشهد الولاية زراعة أنواع أخري من المحاصيل الزراعية مثل السمسم وزهرة الشمس والقطن المطري . فإنتاج الولاية من هذه

المحاصيل يتيح الفرصة لإقامة مصانع للصناعات التحويلية مثل صناعة الزيوت والصابون والنسيج.

يعتمد غالبية سكان ولاية النيل الأزرق على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني كوسيلة للعيش ، ولهذا فإن الظروف البيئية تشكل الأساس لكل عمليات التنمية . وتتم هذه العمليات بالأسلوب التقليدي . وتتميز الزراعة التقليدية بالآتي:

1- تسود فيها وسائل الإنتاج اليدوية والبدائية .
2- محدودية التركيبة المحصولية .
3- عدم وجود تنافس محصولى .
4- خضوعها للتذبذب والمخاطر نتيجة للآفات الزراعية .
5- عدم إستغلال كل الأراضى المتاحة للزراعة [1]

جدول رقم (9)

المساحات المزروعة للموسم 2009- 2010م

المحصول	المؤسم الزراعى 2009- 2010م	
	المساحة المزروعة	المساحة المنتجة
الذرة	909.036	564.000
سمسم	203.511	112.876
زهرة الشمس	63.511	37.375
قوار	3.525	1.763
القطن	9.190	5.931
الجملة	1.188.773	721.773

المصدر : وزارة الزراعة ولاية النيل الأزرق

من الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر المساحات المزروعة هي لمحصول الذرة بينما المساحة المنتجة هي للسمسم .

أداء التركيبة المحصولية للموسم الزراعى(2009-2011م)

جدول رقم (10)

المحاصيل المزروعه ومساحاتها

المساحات المزروعه	2010/2009	2011/2010

[1] المرجع السابق – ص ص 36 -37

الذره	909936	1039793
السمسم	203511	353864.8
الزهره	63342	55870
القوار	3525	5380
القطن	9190	18000
ذره شامى	-	7190
الدخن	-	106395
اخرى	-	7889.5
الجملة	1189504	1732087.1

المصدر : وزارة الزراعة ولاية النيل الأزرق

الثروة الحيوانية :

تتمتع ولاية النيل الازرق بثروة حيوانية مقدرة تتمثل فى الأبقار والضان والماعز والابل والخيل . بالإضافة إلى الحيوانات البرية الأخرى .

جدول رقم (11)

أعداد ونسبة نمو الماشية بالولاية

الرقم	النوع	العدد 2010م
1	أبقار	3162100
2	ضأن	422500
3	ماعز	2435400
4	أبل	163500
5	الخيل	9000
المجموع		6.192.700

المصدر : وزارة الزراعة ولاية النيل الأزرق

من الجدول نلاحظ ان الأبقار تشكل النسبة الأكبر تليها الماعز والأبل والخيل والضان .

جدول رقم (12)

الثروة الحيوانية بالولاية

النوع	2009م	2010م
أبقار	1977600	3162100

ضأن	3965000	4225500
ماعز	222600	2435400
إبل	13000	163500
الجملة	5178200	9986500

المصدر : وزارة الزراعة ولاية النيل الأزرق

3-1-7 أهم الأنشطة الإقتصادية بالمحليات :

محلية التضامن:

الزراعه المطرية والرعى والتجاره والصمغ العربى وقطع الاخشاب.

محلية الروصيرص:

الزراعة – الرعي – قطع الاخشاب – وصيد الاسماك.

محلية باو:

الزراعة ,الرعى جمع الاخشاب وتنقيب المعادن

محلية الكرمك:

قطع الاخشاب والتجارة والتعدين التقليدى

محلية الدمازين:

الزراعه المرويه والمطريه، الرعى، التجارة، الصمغ العربى، قطع الاخشاب.

محلية قيسان:

الزراعه ، قطع الاخشاب ، الرعى والتعدين البدائى عن الذهب.

3-1-8 قطاع الخدمات والبنيات التحتية بالولاية :

1- الخدمات :

2- الصحة : تعد الصحة من المرتكزات الأساسية للتنمية البشرية والتي بدورها تؤدي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كما تؤدي إلى رفع مستوى الدخل بالنسبة للفرد والأسرة وتحسين بيئة المجتمع . ووفق معلومات الخطة الخمسية (للعام 2012- 2016) فقد بلغ عدد المستشفيات التخصصية والتعليمية بالولاية (1) وعدد المحلية العام (7) والريفي العام (7) وعدد المراكز الصحية (57) وعدد وحدات الرعاية الصحية (160) .

3- التعليم : كانت المؤشرات للعام 2010 م كالآتي :

جدول رقم (13)

مؤشرات التعليم للعام 2010م

المؤشرات	النسبة

نسبة الامية وسط الاناث (15 – 24)	%50.6
نسبة الامية وسط الذكور (15- 24)	%30.5
معدل الأمية للسكان 15 سنة فأكثر	%40
معدل الالتحاق بالتعليم قبل المدرسي	%29.6
معدل الالتحاق الخام بالصف الأول	
تعليم مرحلة الأساس	%92.8
تعليم المرحلة الثانوية	%47.6
نسبة التلاميذ إلي المعلمين	
تعليم مرحلة الأساس	
تعليم المرحلة الثانوية	معلم لكل10 تلميذ
المدارس القادرة علي استيعاب ذوي الاحتياجات الخاصة	
تعليم مرحلة الأساس	%59.3
تعليم المرحلة الثانوية	%68.5
نسبة الفصول للتلاميذ للمرحلةالثانوية	فصل لكل 57تلميذ
نسبة التسرب في مرحلة الأساس	%4.2
نسبة الإعادة في مرحلة الأساس	%3.6

المصدر وزارة التربية والتعليم بالولاية.

ثانياً : البنيات الأساسية :

(أ) المطارات :

- مطار الدمازين
- مطار الكرمك وهو عبارة عن مهبط .
- شركات الطيران العاملة بالولاية :

لا توجد شركات طيران عاملة بالولاية ويستقبل مطار الدمازين ومهبط الكرمك بعض الطائرات التى تخص بعثة الامم المتحدة وبعض الطائرات التى تنقل الوفود الرسمية من والى الولاية وهى طائرات صغيرة .

- معوقات خدمات الطيران :

1- عدم إكتمال بعض منشآت المطارات والمهابط .

2- عدم وجود طيران تجارى بالولاية .

3- عدم إستمرارية خدمات شركات الطيران بالولاية .

(ب) وسائل النقل الأخرى:

يستغل المواطن البصات والحافلات واللواري التجارية في تنقله وبعض العربات الصغيرة للتنقل بين مدن الولاية وبين الولاية وولايات السودان الأخرى رغم المخاطر وبعد المسافة ووعورة الطرق . وما يعانيه المواطن من مشقة وتكلفة عالية بسبب رداءة الطرق . كما يوجد خط السكة حديد والذى يصل الى حاضرة الولاية الدمازين وعلى الرغم من أهميته نجد ان هذا الخط متوقف عن العمل منذ فترة طويلة .

(ج) الطرق بالولاية :

تكمن أهمية الطرق المعبدة في أنها تمثل العمود الفقري للتنمية الاقتصادية والتواصل الإجتماعي بين المجتمعات . وبالرغم من أهميتها نجد أن ولاية النيل الأزرق لم تحظى بالطرق الداخلية البينية التي تربط محليات الولاية المختلفة ونجد ان الطرق المسفلتة بجميع الولاية يبلغ طولها (116) كلم والطرق المعبدة (ردميات ترابية) يبلغ طولها (160) كلم ، أيضاً هنالك نقصاً حاداً في المصارف والكباري على مستوى الولاية ، عدا مدينة الدمازين وهى المدينة الوحيدة بالولاية التى يوجد بها طرق داخلية حيث يبلغ طولها(23) كيلو متر مسفلتة وبعض الطرق عبارة عن ردميات ترابية تساهم فى حركة تنقل المواطنين والبضائع داخل المدينة وتربط المدينة بمدينة الروصيرص بطريق مسفلت بطول (13) كلم. عدا ذلك لا توجد طرق داخلية تربط حاضرة الولاية بمحلياتها المختلفة وكذلك الولاية ببقية الولايات بإستثناء الطريق القومى وطريق الدمازين الكرمك الذي لم يكتمل بعد .

جدول رقم (14)

الطرق المسفلتة

الرقم	المحلية	المؤشر	2012م-2016م		النسبة الان
			المقترح	المنفذ	
1	الدمازين	الطرق المسفلتة بالكلم	350	14,7	%4.2
2	الرصيرص	الطرق المسفلتة بالكلم	300	11	%7.6
3	باو	الطرق المسفلتة بالكلم	150	-	صفر%
4	التضامن	الطرق المسفلتة بالكلم	100	-	صفر%
5	الكرمك	الطرق المسفلتة بالكلم	212	-	صفر%
6	قيسان	الطرق المسفلتة بالكلم	225	-	صفر%
7	الجملة		1237	25,7	%11.8

المصدر : إدارة الطرق بوزارة التخطيط العمرانى

نلاحظ من الجدول أعلاه ضعف تنفيذ المقترح وارتفاع نسبة تنفيذ الطرق داخل مدينتي الدمازين والروصيرص .

جدول رقم (15)

الطرق الترابية

الرقم	المحلية		2012م-2016م		النسبة الان
		المؤشر	المقترح	المنفذ	
1	الدمازين	الطرق الترابية بالكلم	431	70	%16.2
2	الرصيرص	الطرق الترابية بالكلم	496	25	%5
3	باو	الطرق الترابية بالكلم	297	13	%4.3
4	التضامن	الطرق الترابية بالكلم	300	84	%0.4
5	الكرمك	الطرق الترابية بالكلم	307	90	%29.9
6	قيسان	الطرق الترابية بالكلم	684	14	%2
7	الجملة		2,515	296	%27.8

المصدر : ادارة الطرق بوزارة التخطيط العمرانى

الكهرباء :

تعتمد الولاية على التوليد المتاح من خزان الروصيرص للكهرباء،وتبلغ الطاقة المتاحة حاليا (100) ميقاواط والمستغل منها فعلياً لايزيد على نسبة 40% مما يحتم الاستفادة القصوى من متبقى الكهرباء المتاحة بادخال مدن وقرى الولاية والمشروعات الزراعية والصناعية.

التعدين :

تزخر الولاية بثروات معدنية هائلة لم تستغل بعد ومازالت تنتظر المزيد من الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية لتحديد كميات إحتياطيها والجدوى الاقتصادية ، بالاضافة إلى المعلومات المتوفرة عن المعادن بالولاية بموجب العديد من الدراسات وينشط بعض التعدين التقليدى وغير المنظم إلا أنه وخلال الفترة القليلة الماضية نشط الإستثمار فى معدن الكروم عبر بعض الشركات .

والمعادن هى :

1- الذهب

يتواجد الذهب في جرط ، وهي منطقة تبعد 5 كلم من مدينة الكرمك . ويتم التعدين فيها بواسطة شركة صينية . بالإضافة إلي تعدين الأهالي في منطقة خور البودي قرب الكرمك ،

وخـور أحمـر و البوتـان جنـوب غـرب ديـم منصـور ، الـذي يبعـد حـوالي 60 كلـم مـن الكرمـك . ومنطقة بيرقا التي تقع شمال غرب أورا بمسافة عشرة كلم .

2-الكروم :

الكـروم مـن أغلـي المعـادن، حيـث يسـتخدم فـي صـناعات كثيـرة ، مثـل طلـي أوانـي الأكـل والشـرب ، وبعـض أدوات البنـاء. وطلـي الأعمـدة الحديديـة لحمايتهـا مـن الصـدأ والتآكـل . وفـي صـناعة دباغـة الجلود وغيرها. وتعتبر المناطق الرئيسية له هي :

- جبل شركاي.
- جبل جام .
- جبل كوريا .
- جبل دوم .
- منطقة الخور.

وينشـط التعـدين فـي جبـال الإنقسـنا فـي منـاطق قادميـة و كوكـور فـي منطقـة جـام التـي تبعـد حـوالي 80 كلـم جنـوب الـدمازين . هـذا ، وقـد أشـارت الدراسـات أن نسـبة وجـود خـام الكـروم فـي العـروق أو الحجـارة التـي تحويـه تتـراوح بـين 48% و 52%، علمـاً بـأن أعلـي نسـبة عالميـة هـي 54% . وبـذاك يكـون خـام الكـروم فـي منـاجم الإنقسـنا مـن أجـود الأنـواع المعروفـة عالميـاً . تقـدر الكميـات الموجودة بحوالي 950 ألف طن من الخام الجيد .

3-اليورانيوم :

يتواجـد اليورانيـوم بمنطقـة المابـان ، جنـوب غـرب أورا . وهـو مـن المعـادن الثقيلـة ، أبـيض اللـون ومشع . ويعتبر أحد مصادر الطاقة الذرية .

4- الزنك :

يتواجد الزنك في جبل أوس ، وجبل موقف ، علي بعد عشرة كلم شمال موقف وغرب بابوس .

5- الجرافيت :

يتواجد الجرافيت في منطقة أبرص ، علي بعد عشرة كلم شمال أورا .

6-الأسبستوس :

يتواجـد فـي كوكـور و قادميـة ، علـي بعـد 80 كـم جنـوب الـدمازين . تقـدر الكميـات الموجـودة بحوالي 11 مليون طن . وقد توقف التعدين لأسباب بيئية.

7- التالك :

يتواجد التالك في منطقة جبال الإنقسنا بحجم يقدر بحوالي 20 مليون طن .

8- البترول :

يتواجد خام البترول في الحدود الغربية للولاية ، في الحد الفاصل بين ولايتي النيل الأزرق ودولة جنوب السودان ، كإمتداد لحقل عداريل ، وذلك في مناطق دندرو – أولو – و دكة .

قطاع الصناعة :

تتمتع الولاية بالكثير من الموارد الطبيعية نتيجة توفر المدخلات الأساسية للإنتاج الصناعي كالمنتجات الزراعية والحيوانية التي توفر خامات للصناعات الغذائية كالسكر والزيوت واللحوم وتعليب الفاكهة وصناعة الأعلاف والصناعات الجلدية ، هذا بجانب المنتجات المعدنية لصناعة الصودا الكاوية والاسمنت الشعبي والجير والرخام . بالرغم من أن هذه الإمكانات المتاحة في مجال المواد الخام إلا أن واقع الصناعة بالولاية حتى الآن ضعيف للغاية إذ توجد بعض الصناعات الخفيفة والمتمثلة في صناعة الزيوت وبعض الصناعات الغذائية كالشعيرية وذلك للأسباب الآتية:

1- ضعف البنية التحتية المتمثلة في المياه ، الطرق ، التخزين.
2- ضعف السقوف الإئتمانية للبنوك .
3- ندرة القوى العاملة الماهرة .
4- الضرائب والرسوم العالية تؤثر على القوة التنافسية .
5- إرتفاع تكلفة الترحيل .
6- افتقار الولاية للمناطق الصناعية المعدة مسبقاً لقيام المصانع .

الاستثمار :

تتميز الولاية بموارد بيئية و طبيعية ضخمة سواء في باطن الأرض او علي ظاهرها التي تعتبر عوامل جاذبة للاستثمار .[1]

مما سبق نلاحظ أن ولاية النيل الأزرق تزخر بالكثير من الموارد الإقتصادية الهامة التي تؤهلها إلي السير في طرق التنمية الإقتصادية وتعد هذه الولاية من الولايات الحدودية المهمة في مجال النشاط التجاري ومن الممكن في حال التراجع عن قرار إيقاف تجارة الحدود أن تسهم كثيراً في الإستقرار الأمني والإقتصادي بالولاية .

2/3 تاريخ تجارة الحدود بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا :

[1] - المرجع السابق – ص ص 50-53

تـأتي إثيوبيـا واحـدة مـن أهـم دول الجـوار السـوداني السـبع وظلـت إثيوبيـا تمثـل مكانـة متقدمـة فـي علاقـات السـودان الخارجيـة مـع دول الجـوار ، بـل وأحيانـا تـأتي علـي قمـة أولويـات علاقـات السـودان مـع دول جـواره ، وبـالنظر إلـي طبيعـة العلاقـات السـودانية الإثيوبيـة وعبـر تاريخهـا القـديم والحـديث والمعاصـر ، وهنالـك عـدد مـن المصـالح المشـتركة بـين دولـة أثيوبيـا والسـودان تحـتم وجـود العلاقات بينهما :

- تـداخل المجموعـات الإثنيـة علـي طـول الشـريط الحـدودي بعـدد ثـلاث ولايـات هـي القضـارف – سـنار – النيـل الأزرق – وتعتبـر هـذه الولايـات هـي الأكثـر كثافـة سـكانية وأكثر تداخلاً بشواهد الحركة التجارية وانفتاح الطرق البرية .
- توجـد تجـارة حدوديـة بمـدن ولايـات النيـل الأزرق والقضـارف مثـل الحمـرة ، حمـدايت القلابات ، الدمازين ، الروصيرص ، أصوصا .
- الإسـلام وهـو ديـن الأغلبيـة وديـن السـلطة الحاكمـة , يمكـن أن تكـون هنـاك أديـان وثنية في الحدود مع ولاية النيل الأزرق .

1-2-3 معلومات أساسية عن أثيوبيا :

جمهوريـة أثيوبيـا الاتحاديـة الديموقراطيـة، إحـدى دول القـارة السـمراء، وهـي دولـة حبيسـة لا يوجـد لهـا أي منافـذ بحريـة وذلـك بعـد إعترافهـا باسـتقلال إريتريـا فـي مـايو 1993م، ففقـدت بـذلك واجهتهـا البحريـة الواقعـة علـى البحـر الأحمـر احتلـت عاصـمتها أديـس أبابـا أو "الـوردة الجميلـة" هـذا الاسـم الـذي أطلقـه عليهـا الإمبراطـور الإثيـوبي مينيليـك الثـاني، مكانـة اقتصـادية واجتماعيـة مميـزة نظـراً لضـمها العديـد مـن المنظمـات الإقليميـة والدوليـة، بالإضـافة لكونهـا مركـز صـناعي واقتصـادي هـام في البلاد.

الموقع :

- تقـع أثيوبيـا فـي شـرق القـارة الإفريقيـة، وتشـترك فـي حـدودها الشـمالية الشـرقية مـع كـل مـن جيبـوتي وإريتريـا، ومـن الشـرق والجنـوب الشـرقي الصـومال، ومـن الجنـوب كينيـا ، ومـن الغـرب والشـمال الغربـي السـودان . وتبلـغ مسـاحتها 1.127.127 ك والعملـة المتداولـة هـي بيـر يوجـد بإثيوبيـا لغـات عديـدة منهـا الأمهريـة ، التيجرينيـة، الأرومنيجيـة، الجوراجينيجيـة ، الصومالية، العربية، الإنجليزية وغيرها.
- الديانـة : الديانـة الإسـلامية والتـي يـدين بهـا حـوالي 60%، والديانـة المسـيحية "أرثـوذكس وبروتستانت" وغيرها من الديانات.

مظاهر السطح :

تغطي الهضبة الإثيوبية أكثر من نصف مساحة البلاد والتي تنحدر من الشرق إلى الغرب نحو الأراضي المنخفضة السودانية، وتتميز المنطقة الشمالية الشرقية منها بوجود أجراف شديدة الانحدار، ويقطع الهضبة العديد من الأودية العميقة كما يخترقها النيل الأزرق والذي ينبع من بحيرة تانا وهي من أكبر البحيرات الموجودة في إثيوبيا ويعد النيل الأزرق المجرى الرئيسي لنهر النيل، ويقع بالهضبة أعلى القمم الجبلية في البلاد وهي قمة جبل " راس ديجن" والذي يبلغ ارتفاعه 4620 متر، ومن مظاهر السطح الأخرى الأخدود الإفريقي العظيم والذي يمتد من الشمال الشرقي إلي الجنوب الغربي من البلاد قاطعاً الهضبة الإثيوبية، وتقع صحراء الدناقل في الشمال ، وتنتشر العديد من البحيرات الكبرى في المنطقة الجنوبية ، كما توجد بالبلاد الهضبة الصومالية وهي أقل ارتفاعاً من الهضبة الإثيوبية وتضم العديد من المرتفعات والتي يصل بعضها إلي 4267متر فوق مستوى سطح البحر في جبال منديبو، كما توجد هضبة أوجادين وهي هضبة صحراوية تضم عدد من الأنهار مثل شيبيلي، وجوبا وداوا، ويوجد بإثيوبيا نهر وحيد صالح للملاحة وهو نهر أواش .

المناخ :

- مناخ إثيوبيا مناخ مداري موسمي تتنابه العديد من التغيرات وذلك حسب مظاهر السطح في البلاد ، ففي المنطقة الاستوائية تحت إرتفاع 1.830 متر تبلغ درجات الحرارة سنوياً حوالي 27 درجة مئوية ، ويقل معدل سقوط الأمطار عن20بوصة سنوياً ، أما في المنطقة شبه الاستوائية والتي تضم معظم الهضبة وبين ارتفاع حوالي 1.830 و 2.440 متر تبلغ درجات الحرارة حوالي 22 درجة مئوية ويتراوح معدل سقوط الأمطار ما بين 20 إلى 60 بوصة، وعلى إرتفاع أعلى من 2.440 متر تبلغ درجة الحرارة حوالي 16 درجة مئوية ، ويتراوح معدل سقوط الأمطار بين 50 إلى 70 بوصة، ويتركز موسم المطر الرئيسي بين نصف يونيو وسبتمبر ويعقبه موسم للجفاف قد يقطعه موسم قصير للمطر في فبراير أو مارس.

نظام الحكم :

تخضع إثيوبيا لنظام حكم جمهوري إتحادي، ويتم إنتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية تمتد إلي ست سنوات ، يتم تعيين رئيس الوزراء من الحزب الذي يصل إلي السلطة عقب الإنتخابات التشريعية ، وتتكون السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والحكومة . وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما مجلس الإتحاد ومدة عضوية أعضائه خمس سنوات ، والمجلس الثاني هو مجلس نواب الشعب وينتخب أعضائه بالاقتراع الشعبي المباشر وفترة عضويتهم خمس سنوات أيضاً .

وبالنسبة للسلطة القضائية فتعد المحكمة الاتحادية العليا أعلى سلطة قضائية في إثيوبيا، ويتم تعيين رئيسها ونائبه بناء على توصية من رئيس الوزراء، ويتم إعتماد تعينهما من قبل مجلس نواب الشعب .

وتوجد في إثيوبيا عدد من الأحزاب السياسية نذكر منها حزب عفار الوطني الديموقراطي ، جبهة وحدة بنيشانجول جوموز الديموقراطية الشعبية ، الائتلاف من أجل الوحدة والديموقراطية.

نبذة تاريخية :

- خلال الجزء الأول من تاريخها حكم إثيوبيا العديد من الأباطرة ويعد الإمبراطور مينليك الثاني الذي إعتلى العرش في عام 1889م من أكثر الأباطرة شهرة حيث قام بالسيطرة على الممالك الصغيرة ووحد الإمبراطورية الإثيوبية وزاد هذا من رقعة الأراضي الإثيوبية ، ومما زاد من شعبيته إنتصاره على الجيش الإيطالي في عام 1896م الأمر الذي أدي إلي زيادة سيطرته على البلاد كما إكتسب الكثير من الإحترام والحب من قبل شعبه ، ومن إنجازاته أيضاً جعل من أديس أبابا عاصمة للبلاد ومد السكك الحديدية بين كل من أديس أبابا وجيبوتي، وقام بتأسيس المستشفيات والمدارس بالدولة، وتوفى هذا الإمبراطور في عام 1913 ليتولى من بعده إبنه الأكبر ثم أطيح به وتولت من بعده الإمبراطورة زوديتو وهي أيضاً إحدى بنات مينليك ، وبعد وفاتها صعد تافاري إلى العرش وعرف باسم هيلاسيلاسي الأول .

شهدت إثيوبيا عدد من المعارك والحروب خلال تاريخها وبذكر بعض النبذات التاريخية عنها نجد أنه في عام 1935م قامت إيطاليا بغزو إثيوبيا والتي عانت من استبداد وبطش الحكم الإيطالي، وظلت هكذا سنوات إلي أن تمكنت الجيوش الإثيوبية بمساعدة الجيوش البريطانية بطرد القوات الإيطالية وكان ذلك في أثناء الحرب العالمية الثانية في عام 1941م .

في عام 1961م اندلعت حرب جديدة بين كل من إثيوبيا وإريتريا التي سعت من اجل الاستقلال والتحرر من السلطة الإثيوبية وبالفعل نجحت إريتريا في الإنفصال لتترك إثيوبيا دولة حبيسة ليس لها أي منافذ بحرية ، وتكرر نفس الحدث مع الصومال حيث طالبت هي الأخرى بأحقيتها بمنطقة أوجادين الواقعة في الجزء الجنوبي الشرقي من إثيوبيا واندلعت حرب جديدة في فترة السبعينات بين كل من إثيوبيا والصومال بسبب النزاع على هذه المنطقة، ثم تم توقيع معاهدة سلام بين الطرفين في عام 1988م.

المدن والسياحة :

- من كبرى المدن الإثيوبية والتي تحظى بخلفية تاريخية هي العاصمة أديس ابابا أو فينفين والتي تعني "الوردة الجميلة " هذا الاسم الذي أطلقه عليها الإمبراطور الإثيوبي مينيليك الثاني والذي قام بتأسيسها في عام 1885م، ثم أصبحت عاصمة للبلاد في عام 1893م، ثم مركز لحكومة الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول في عام 1931م، خضعت بعد ذلك للاحتلال الإيطالي في الفترة ما بين عامي 1936- 1941م، ثم حظيت أديس أبابا بأهمية سياسية دولية منذ عام 1963م حيث جرى فيها أول لقاء لرؤساء حكومات الدول الإفريقية والذي نتج عنه تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وأصبحت أديس أبابا المقر الرسمي لها.
- يتركز بأديس أبابا أكثر من ثلث سكان إثيوبيا، كما تحظى هذه المدينة بأهمية إقتصادية وإجتماعية عالية وذلك نظراً لتركز العديد من المؤسسات ، والمنظمات الإقليمية ، والدولية بها، بالإضافة لكونها مركز للحكومة الإثيوبية ، كما تعد مركز صناعي واقتصادي هام حيث تتركز بها العديد من الصناعات ، سواء الصناعات الخفيفة أو الصناعات الثقيلة كالحديد ، والصلب ، والأسمنت. [1]

2-2-3 ملامح الإقتصاد الأثيوبي :

يقدر عدد سكان أثيوبيا كما هو معتاد بالنسبة لدول العالم الثالث بشكل متفاوت يتراوح بين أكثر من 85 مليون نسمة وأكثر من 93 مليون نسمة ، حسب بيانات (breathing earth) ، وهي تحتل المركز الرابع عشر عالمياً وفقاً لعدد السكان ، يشكل منهم سكان الحضر حوالي17% بنسبة تحضر 4.3 % للعام . بالرغم من ذلك فإن مؤشرات التنمية البشرية متدنية إلي حد بعيد ، إذ تسود في البلاد معدلات كبيرة من الفقر وتفشي الأمراض مما يؤدي إلي معدل عالي من وفيات الأطفال دون الخامسة (80.8 وفاة من كل ألف مولود) ورقم متدني لمتوسط الأعمار (55.41 سنة) .يظهر ذلك أيضاً من خلال هيكل الأعمار الذي تشكل فيه شريحة الأعمار (0-14 سنة) تصل إلي 46% بينما تشكل شريحة الأعمار(أكثر من 65 عاماً) نسبة تقدر بـ 2.7% فقط من نسبة السكان . بهذا الشكل فإن متوسط الأعمار هو 16.8 سنة للجنسين (16. للذكور و 17.2 للإناث) وهذا وضع طبيعي لبلد يعتمد علي القطاع الزراعي بنسبة 45% من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة السكان العاملين في الزراعة تصل 85% من مجموع السكان . مع ذلك فإن القطاع الزراعي يعاني من موجات الجفاف المتلاحقة وضعف البنيات التحتية وتخلف أساليب الإنتاج .

[1] - منتدي البحوث العلمية والادبية – بحث عن اثيوبيا -24 2012july - مصدر الكتروني : http://forum.stop55.com/396647.html

إعتباراً من نوفمبر 2001م تم إعتماد أثيوبيا من ضمن الدول النامية المثقلة بالديون . وفي ديسمبر من العام 2005م قام صندوق النقد الدولي بإعفائها من الديون . في تلك الأوضاع فإن معدلات النمو ظلت متأرجحة في العقد الأخير وكذلك مستويات الأسعار للسلع الرئيسية . بلغ الناتج الإجمالي 77 مليار دولار في العام 2009م وهي (المرتبة الـ 79 عالمياً) بنسبة نمو عالية بلغت 8.7% لنفس العام وهي ماتعادل المرتبة الخامسة في سلم النمو العالمي ، يصبح بذلك معدل دخل الفرد حوالي 900 دولار (الترتيب الـ218 عالمياً) بينما يتكون هيكل الناتج المحلي الإجمالي من 43.5 % للقطاع الزراعي و 13.4 للصناعة 43.1 لقطاع الخدمات .

تقدر القوة العاملة بحوالي 38 مليون نسمة منها 38.7 تحت خط الفقر ، وقد كانت الموازنة العامة للعام 2009 م مقدرة بإيرادات عامة بلغت 4.71 بليون دولار بينما بلغت النفقات العامة 5.4 بليون دولار وقد شكل الدين العام بنسبة 31.8% من الناتج المحلي الإجمالي .[1]

2-2-3 المنتجات الزراعية والصناعية والتجارة الخارجية في أثيوبيا :

تعتبر المنتجات الزراعية ، النباتية والحيوانية محصورة في تركيبة ضيقة إلي حد كبير قياساً بالأمكانيات الطبيعية لحجم السكان . تحد تركيبة المنتجات الزراعية من قدرة اثيوبيا علي الوفاء بمتطلبات الأمن الغذائي وتوفير قاعدة صناعية معتمدة علي المواد الخام اللازمة للصناعة الوطنية .

تتكون منتجات البلاد الزراعية من الحبوب والغلال المختلفة ، ويشكل البن المحصول النقدي الأول في البلاد وقد در علي البلاد عائدات فاقت 350 مليون دولار عام 2006م . وقد نلاحظ أن ضعف أسعار البن في الأسواق العالمية قد دفع السكان بشكل متزايد نحو زراعة (القات) بدلاً عن البن . هنالك أيضاً إنتاج الحبوب الزيتية ، قصب السكر ، القطن ، البطاطس ، والزهور . في الشق الحيواني من الإنتاج الزراعي تتوفر قطعان الأبقار ، الأغنام والثروة السمكية .

فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي فقد أخذت أثيوبيا في التوسيع المتدرج لقاعدتها الصناعية التي تشهد تطوراً ملحوظاً في عدد من الصناعات تظهره نسبة النمو العالية في القطاع الصناعي التي وصلت في العام 2009 م إلي 9.9% . من أهم الصناعات نجد الصناعات الغذائية ، المشروبات ، النسيج ، الجلود والمواد الكيمائية ، الصناعات المعدنية والأسمنت بالرغم من نسبة النمو المرتفعة في القطاع الصناعي إلا أن الإقتصاد الأثيوبي يعاني من مشاكل كبيرة

[1]- د. حسن بشير محمد نور (2012) ورقة منشورة حول أهمية القرن الإفريقي للإقتصاد السوداني – مجلة دراسات حوض النيل – جامعة النيلين – العدد الرابع عشر – المجلد السابع – ص ص 138-139.

تحد من كفاءة وتطور الصناعة التي لم تجد الحل الأمثل . من تلك المشاكل ندرة توفر الطاقة بمختلف مصادرها الكهربائية والأحفورية وغيرها من المصادر . يبلغ حجم الإمداد الكهربائي بالبلاد 3.46 كيلوواط/ساعة وهذا الحجم من الطاقة يضعها في المركز العالمي رقم 121 وهو موقع متدني لبلد بمواصفات أثيوبيا الطبيعية والبشرية . كما لا تتوفر لأثيوبيا مصادر لإنتاج البترول أو الغاز الطبيعي في الوقت الذي تبلغ فيه إحتياجاتها اليومية من البترول إلي أكثر من 38 ألف برميل في اليوم تستورد غالباً أقل منها ، إضافة إلي قلة التقديرات الخاصة بتوفر إحتياطيات البترول في البلاد . بينما نجد التوقعات بإحتياطي الغاز الطبيعي في وضع أفضل بكثير مقارنة مع النفط . بهذا الشكل سجل ميزان المدفوعات في العام 2009م عجزاً بلغ 2.243 مليار دولار وهو يعتبر الترتيب العالمي رقم 152 .

تعتبر الصين الشريك الأول لأثيوبيا في التجارة الخارجية إذ يبلغ حجم التبادل معها في الصادرات 10.87% تليها ألمانيا بنسبة 9.75 %، السعودية 7.39% ، الولايات المتحدة الأميريكية 7.21% ، هولندا وسويسرا بنسب 6.38% و 5.33 % علي التوالي ثم السودان بنسبة 4.35 % وهو يعتبر الدولة العربية الثانية إضافة للمملكة العربية السعودية التي تظهرها البيانات العالمية ضمن الشركاء التجاريين من الدول العربية والأفريقية .

أما بالنسبة للواردات فتحتل الصين مرة اخري المركز الأول بنسبة كبيرة بلغت 14.73% تليها السعودية بنسبة 8.41% ثم الهند بنسبة 7.65% والولايات المتحدة الأميريكية بحوالي 4 % ، وتهمل الإحصائيات الدولية الخاصة بالتجارة الخارجية نسبة الواردات السودانية لأثيوبيا ربما لعدم توفر البيانات الدقيقة في الوقت المناسب كسمة مميزة للسودان في التقارير والإحصاءات الدولية . أهم عناصر الصادرات الأثيوبية هي البن ، القات ، الذهب ، الجلود ، والحبوب الزيتية . أما أهم الواردات فتتمثل في الغذاء والحيوانات الحية ، البترول ومشتقاته ، الكيماويات والمكائن ، السيارات ، المنسوجات والغلال .[1]

وبالتالي تعتبر إثيوبيا مصدراُ للكثير من الموارد والثروات التي يحتاجها السودان والذي يتداخل معها سكانياً عبر الحدود الكبيرة الممتدة التي تربطهما معا وتسهل الوصول والتبادل بينهما عبر عدد من المنافذ ، إضافة إلي ضرورة الأستقرار الأمني بين الحدود السودانية والأثيوبية والذي يصبح واقعاً في حين تحقق مصالح تجارية مشتركة .

3-2-2 إقليم بني شنقول قمز :

يعتبر إقليم بني شنقول هو الإقليم المتاخم لولاية النيل الأزرق و ترجع أصول بني شنقول إلي المجموعات العربية التي هاجرت إلي أقصي جنوب النيل الأزرق إلي إقليمهم الحالي ثم تزاوجوا

[1] - المرجع السابق – ص140 .

من القبائل المحلية. وعرف جزء منهم باسم الوطاويط وهم المجموعات التي هاجرت إلي إثيوبيا والمنطقة الحدودية في فترة متاخرة. ويعتقد أن قبائل البني شنقول هم سودانيين فروا أمام الغزو المصري الذي سيره محمد علي باشا لجمع الذهب من جبالهم ،والرجال لبناء جيشه وقد مارس الأتراك أبشع الأساليب في تنفيذ أهدافهم مما دفع العديد من القبائل أن تفر أمام جيوشهم التي كانت تستعمل السلاح الناري ، وعند هروبهم في إتجاه الأراضي الإثيوبية مارس فرسان البني شنقول العنف ولم يرضخوا إلي سلطان ملوك الأحباش.

لعب البني شنقول دورا مهما في حرب الإيطاليين وذلك بدعم الجيش الانجليزي وثاروا علي الوجود الإيطالي في الحدود السودانية وتم تدريب 180 من البني شنقول ثم ترفيعها إلي 350 فرد وعرفوا باسم باندا فونج وكانت مهامهم تتركز علي حماية الحدود ومراقبة التسللات للقوات الايطالية وجمع المعلومات للانجليز .

يجدر بالذكر أن سياسة المناطق المقفولة التي تبعتها السلطات الانجليزية تهدف الي عزل التجمعات القبلية الوثنية في السودان وجنوب النيل الأزرق بصفة خاصة قبائل (الادك والمابان والجمجم والإنقسنا Ingessana والبرون) وهي قبائل شبه وثنية ، سعي الانجليز الي عزلها ومنعها من التداخل مع الوطاويط والبني شنقول والتي ضمت بعد مطالبات الملك منليك الثاني بضرورة تبعية هذه المنطقة الغنيه بالذهب (اقليم بني شنقول) وشعر الانجليز بضرورة أن يحتفظوا بالنيل الازرق في مقابل تنازلهم لإثيوبيا عن اقليم بني شنقول .

بعد سقوط أمدرمان في يد القوات البريطانية تدخلت إثيوبيا واحتلت منطقة فازوغلي والروصيرص ولكن الإنجليز بقيادة الميجور پارسونز أجروا مفاوضات مع الملك منليك الثاني وخرجوا بإتفاق بموجبه يحتفظ الملك منليك الثاني بإقليم بني شنقول ذي الأغلبية المسلمة الذين يتحدثون اللغة العربية ، وأن يسحب قواته إلي منطقة جنوب فازوغلي والروصيرص عند منطقة باردا– بمبدي والتي هي المدخل الشرقي للنيل الازرق في الشريط الحدودي وأن يسحب قواته (الأحباش) الذين هاجموا منطقة القلابات وتسلم الي السلطات المصرية الإنجليزية علي إعتبار أنها أراضي مصرية. بعد إعلان ضم اقليم بني شنقول الي الإمبراطورية الحبشية لم يجدوا الترحيب الكافي من السلطات الامبراطورية وإعتبروا مواطنين من الدرجة الثانية وفي بداية عام 1931، بدأ أول تمرد رسمي علي السلطات الامبراطورية في أديس أبابا وكانت مطالبهم متمثلة في الآتي :

1- العودة بإقليمهم إلي الاراضي السودانية علي أساس أن أراضيهم وشعبهم جزء لا يتجزأ من السودان وقوبل هذا الطلب بالعنف وعدم القبول من قبل السلطات الامبراطورية .
2- المطالبة بحكم ذاتي في اطار الدولة الاثيوبية وهذا المطلب قوبل بالقوة والرفض خلال حكم الامبراطور هيلاسيلاسي ومنقستو، وإستمر النشاط المسلح لعناصر البني شنقول .

حسب تقديرات عام 2007 التي أجراها وكالة الإحصاء المركزية في إثيوبيا، وصل إجمالي سكان بني شنقول 670,847، منهم 340,378 رجل 330,469 إمرأة، وعدد سكان المناطق الحضرية وصل إلى 97,965 أي 14.6% من السكان. وتقدر مساحة بني شنقول بحوالي 49,289.46 كيلو متر مربع، وتصل الكثافة السكانية في المنطقة إلى 13.6 نسمة لكل كيلو متر مربع . ويوجد في المنطقة 985,654 أسرة، أي أن متوسط عدد أفراد الأسرة 4.7 شخص

وتشمل الجماعات العرقية في بني شنقول :

برتا(25.9%) ، قمز(21.11%) ، أمهرة(21.25%) ، اوروموا(13.32%) ، شيناشا (7.59%)وماو .(1.9%) يشكل المسلمون 45.4% من سكان المنطقة. ويوجد 33% من المسيحيين الأرثوذكس، 13.5%من البروتستانت، و7.1% يدينون بالديانات المحلية.

الزراعة في بني شنقول:

حسب تقرير المكتب الإحصائي الإثيوبي لعام 2005، وصل إجمالي عدد ما يملكه المزارعون في بني شنقول- قماز إلى 307,820 رأس ماشيلة (يمثل 0.79% من إجمالي عدد الماشية في إثيوبيا)، 65,800 خروف (0.38%), 244,570 ماعز 1,770 ,(1.88%)بغل (1.2%), 37,520 حمار (1.5%), 732,270 من مختلف أنواع الدواجن (2.37%)، و 166,130 خلية نحل (3.82%)

تغطي الغابات أكثر من 60% من مساحة المنطقة ، وتنتشر فيها أشجار البامبو، الكافور، والمطاط ، البخور والصمغ بالإضافة إلى بعض الأنواع المحلية. بالرغم من ذلك، فقد أدت زيادة عدد السكان إلى تدمير الغابات ، وأعلنت السلطات حملة في 8 يونيو 2007 لإستزراع 1.5 مليون شجرة في الشهرين التاليين لبدء الحملة في إطار العمل على زيادة الموارد الزراعية .[1]

3-2-3 العلاقات التجارية مع أثيوبيا :

للدولتين الجارتين نشاط تجاري متميز لسنوات خلت وذلك في إطار العديد من الإتفاقيات والبرتوكلات التي أبرمت بين حكومتي البلدين بهدف توثيق دعائم العلاقات التجارية بينهم وتسهيل إنسياب التجارة لتعظيم المردود منها لكل منهما . ويمكن حصر هذه الإتفاقيات كما يلي :

(1) اتفاقية التجارة التفضيلية :

ابرمت هذه الإتفاقية في السادس من مارس 2000 وهدفت إلى :

[1] - مصدر الكتروني - ويكيبيديا – الموسوعة الحرة - http://www.marefa.org/index.php/%D8%9D%86%9D%4B%8A_%D8%9D%86%9D%8A%8D%88%9D%82%9D%86%9D%84_-_%D8%9D%82%9D%85%9D%7A%8D%2B.

- ترقيــة وزيــادة النشــاط التجــاري وبالتــالي تنميــة العلاقــات الإقتصــادية ممــا يــدعم زيــادة الإنتاجية واستقرار النظام المالي لكليهما .

- وضع شروط للمنافسة العادلة للنشاط التجاري بينهما.

- وللمســاهمة فــي تحقيــق ذلــك يــتم إلغــاء التعريفــة الجمركيــة بمــا يتناســب مــع تنميــة وزيــادة التجارة الإقليمية .

يــتم تطبيــق هــذه الإتفاقيــة علــى جميــع أنــواع الســلع الصــناعية والزراعيــة ذات المنشــأ لأي مــن الــدولتين وذلــك وفقــاً لقــوانين الكوميســا حيــث لايــتم فــرض تعريفــة جمركيــة علــى الــواردات مــن هذه السلع وتكون الرسوم الجمركية (صفر).

(2) إتفاقية عبور بضائع :

أبرمــت هــذه الإتفاقيــة فــي الرابــع مــن أغســطس2000م لتهيئــة ظــروف مناســبة لإنســياب حركــة البضــائع الصــادرة مــن أثيوبيــا ذات المنشــأ الأثيــوبي أو تلــك البضــائع الــواردة لأثيوبيــا . حيــث يســتدعى الوضــع تســهيل إجــراءات وجمــارك عبــور هــذه البضــائع وذلــك مــن منطلــق الإســتفادة من مزايا اتفاقية جمارك العبور . وتشمل كلمة بضائع كل المنقولات بما فيها الماشية الحية.

(3) بروتوكول تجارة الحدود :

تــم الإتفــاق علــى هــذا البروتوكــول بتــاريخ 2 مــايو2001 وقــد وضــع فــي الإعتبــار تنظــيم التجــارة ودعــم العلاقــات الإقتصــادية والإجتماعيــة بــين ســكان المنــاطق الحدوديــة للــدولتين والتــي تعتبــر حجــر الزاويــة بالنســبة للعلاقــات الكليــة بينهمــا و تعنــى تجــارة الحــدود النشــاط التجــاري الــذي يقــوم بــه ســكان الــدولتين علــى المنــاطق الحدوديــة علــى مســافة حتــى 90 كلــم مــن حــدود الدولــة الأخــرى دون اللجــوء للنظــام المصــرفي لأي مــن الــدولتين ، وذلــك فقــط بوجــود رخصــة تجاريــة . والسلع التجارية التي حددها البروتوكول هي :

جدول رقم (1)

السلع التي حددها البروتوكول

قائمة السلع المصدرة من أثيوبيا إلى السودان	قائمة السلع المصدرة من السودان إلى اثيوبيا
الفواكه	بلح – بصل – فواكه
الذرة البيضاء ، الفتريتة الحمراء	حجر طواحين
عدس	ملح
حمص- الفاصوليا – ويكة	مــدخلات زراعيــة (محليــة الصــنع)مثــل (فأس، مناجل، معاول)
عسل – ثوم – بطاطس	صابون – حديد – بطاريات جافة

ألبان – زبد – تبغ – شاي	معدات مطابخ
اقمشة – بهارات – قرفة	كبريت
مدخلات زراعية (محلية الصنع)	حنة - مواد تجميل
مواد تجميل (محلية الصنع)	صمغ لبان

المصدر : جمهورية السودان الوكالة الوطنية لتامين الصادرات

- تمارس تجارة الحدود بين البلدين عبر ولايتى القضارف والنيل الازرق. حيث يتم التبادل التجارى باسلوب المقايضة عن طريق رخصتين :

أ- رخصة صادر : وتحوى سلع الصادر من الولاية لاثيوبيا

ب- رخصة وارد : وتحوى سلع الوارد من اثيوبيا للولاية ، الرخصتان متساويتان فى القيمة.

- مدة سريان الرخصة ستة أشهر وهى المدة التى يجب ان يلتزم التاجر بتنفيذ ايهما أسبق. الرخصة قابلة للتعديل اثناء فترة سريانها ويمكن أن تحل سلعة مكان اخرى إذا رأى التاجر ذلك شريطة أن يكون ذلك قبل بداية التنفيذ .

مشاكل ومعوقات هذا البروتوكول:

- هنالك إختلاف فى تعريف مفهوم تجارة الحدود لدى الجانب الإثيوبى مما خلق العديد من المعوقات التى تحول دون تحقيق الهدف المنشود تحقيقه فى هذا النوع من النمط التجارى .
- كثرة وتعدد الرسوم المفروضه بواسطة الولايات الحدودية مع أثيوبيا أدى الى ضعف التبادل التجارى عبر هذا النمط من التجارة واللجوء إلى التصدير والإستيراد عبر إتفاقية التبادل التجارى الحر بين البلدين والتى تطبق التعريفه الصفريه على الصادرات والواردات من الدولتين.
- ضعف قائمة سلع الصادرات السودانيه لاثيوبيا نظراً لتشابه طرق الزراعة والإنتاج والعادات الاستهلاكية .
- إتساع الحدود مما يساعد على التهريب فى ظل كثرة وتعدد الرسوم والجبايات .
- تكريس السلطات والصلاحيات فى إثيوبيا على السلطات الإتحاديه مما يجعل الأقاليم غير قادرة على تطبيق بعض بنود الإتفاقيات التجاريه الموقعه بين البلدين. [1]

لكن في العام 2003م شهدت تجارة الحدود لفترة محدودة حراكاً وذلك بعد توقيع بروتوكول تجاري بين الولاية وأثيوبيا برأس مال 10 الف دولار وبعد الطفرة الكبيرة التي حققها التبادل

[1] - مصدر الكتروني : (جمهورية السودان الوكالة الوطنية لتامين وتمويل الصادرات –دراسة السوق الاثيوبيhttp://naife.org/EthiopianMarketStudy2013Nov.htm

التجارءي مع أثيوبيا كان لابد من توقيع بروتوكول جديد في العام 2007م بقيمة 10 مليون دولار لإستيعاب الحركة التجارية التي تحققت في الأعوام 2005 – 2006 م لكن تعقيد بعض السياسات الجمركية من الجانب الأثيوبي وأيضاً زيادة نسبة الجمارك السودانية إلي أكثر من 80% أدي إلي إحجام كثير من تجار الحدود عن العمل وبدأت بعدها عملية التبادل التجاري في التدهور حتي العام 2009م الذي صدر بموجبه قرار من القطاع الإقتصادي بإيقاف تجارة الحدود والإستعاضة عنها بنظام التجارة الصفرية ، ونسبة لحداثة التجربة علي التجار وكذلك بعض الشروط التي وضعت فيها لم يتمكن التجار من مزوالة نشاطهم حتي الآن كما كان لبروز نظام الكوميسا بالولاية الأثر الكبير علي تجارة الحدود وذلك نسبة للميزات التي تتمتع بها من إعفاء شبه تام من الرسوم الجمركية ماعدا رسوم التفتيش والوزن وأيضاً إتجاه التجارة إلي إيجار رخص تجارة الكوميسا ، الأمر الذي قاد بدوره إلي شبه توقف لعمل التجارة الحدودية وإحجام تجار الحدود عن مواصلة نشاطهم في الحدود وهنالك بعض السلع الجديدة التي دخلت في الآونة الأخيرة لذا لابد من مراجعة هذا البروتوكول والعمل علي توقيع بروتوكول جديد يسهم في تفعيل هذه التجارة المهمة :

جدول رقم (2)

سلع الصادر من السودان وسلع الوارد من أثيوبيا

قوائم سلع الصادر من السودان	قوائم سلع الوارد من أثيوبيا
منتجات بلاستيكية	الفواكه
معدات طبخ	الذرة
منتجات صناعية غذائية	الذرة الشامية
خيش مستعمل	العدس
حجار بطارية	الكبكبي
كبريت	الفول المصري
مشروبات غازية	العدس الكبير
بصل	العسل
ملح	الثوم
بوهيات	البطاطس
مياه صحية	اللبن الحليب
أثاثات منزلية	السمن
سراميك	التبغ والسجائر

أحذية	الشاي
	معدات زراعية
	الكريمات
	الصابون
	البهارات
	الويكة

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد والتنمية البشرية بولاية النيل الأزرق [1]

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السلع الصادرة من السودان هي سلع مصنعة بينما السلع الواردة من دولة إثيوبيا هي عبارة عن مواد خام . وبالتالي لابد من وجود بروتوكول شامل للسلع الضرورية لأنسان ولاية الأزرق .

[1] - وزارة المالية والاقتصاد والتنمية البشرية بولاية النيل الأزرق(2010) الإدارة العامة للتجارة والتعاون – تقرير حول تجارة الحدود بين أثيوبيا والسودان ..

3/3 الأداء الفعلي لتجارة الحدود في ولاية النيل الأزرق (2002-2012م) :

في العام 1996م تم تنشيط تجارة الحدود بالولاية إلا أنه لم يستمر نسبة لقيام الحرب الأهلية في عام 1997م وفي نهاية العام 2003م عاودت تجارة الحدود نشاطها وتم توقيع بروتوكول تجاري ، و يوضح التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا حركة السلع الصادر لأثيوبيا والواردة منها ولذلك لابد من توضيح هذه السلع ونبدأ أولاً بالصادر إلي دولة أثيوبيا والذي لم يستمر كثيراً :

3-3-1 الصادر :

جدول رقم (1)

التنفيذ الفعلي للصادرات بالولاية لعام 2003م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	التنفيذ الفعلي
1	الملح	300	19,650	22,500	%8
2	زيت الطعام	75	239,206	96,778	%28
3	صابون الغسيل	913 ك	11,528	132,000	%52
الجملة				251,278	%88

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

نلاحظ من خلال سلع الصادر لدولة أثيوبيا أن صابون الغسيل يمثل النسبة الأكبر في التنفيذ الفعلي للصادرات يليه زيت الطعام والملح وقد كانت نسبة التنفيذ الفعلي للصادرات من مجموع إجمالي القيمة 88% ويعزي ذلك للإتفاقية التي أبرمت في هذا العام .

جدول رقم (2)

التنفيذ الفعلي للصادرات بالولاية لعام 2004م

لرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	بلح	10	385	3850	% 8.8
2	بصل	3979	198	787.8	% 18
3	ملح	16,082	75	120.6	%2.7
4	صابون غسيل	195,366ك	4,4	859,6	%19
5	حديد خردة	3584,48	82,5	295,7	%6.8
6	لبان بخور	278	825	229,4	%5.3
7	زيت طعام	829	913	756,9	%17
الجملة				434,50	%77.6

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن سلعة صابون الغسيل حصلت علي أكبر نسبة من التنفيذ الفعلي وهي 19% يليها البصل 18% ومن ثم زيت الطعام ، البلح ، حديد الخردة ، لبان البخور ، الملح وكان التنفيذ الفعلي لكل السلع بنسبة 77.6% .

وقد توقفت الصادرات منذ العام 2004م نسبة للظروف الأمنية التي إستدعت تهريب بعض السلع في حالة الضرورة القصوي لذلك وأصبحت فيما بعد تتم بنسب بسيطة لاتذكر ولاتقيد وتتم بصورة شخصية بين المواطنين علي الحدود وذلك لعوامل كثيرة أهمها قرب المسافات بين المناطق الحدودية وأثيوبيا والظروف الأمنية التي تجعل من السهل الوصول إلي المناطق القريبة في أثيوبيا إضافة إلي وعورة الطرق من الدمازين حاضرة الولاية إلي المناطق الحدودية .

3-**2-3 الوارد** :

بالنسبة للواردات فقد إستمرت بصورة طيبة بين الدولتين وكانت تفاصيلها كالآتي :

جدول رقم (3)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2003م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	البن الحبشي	262,18	1020	267,423	%31
2	الزنجبيل	47,09	765	283,739	%34
3	عسل	11,542	800	92,336	%11
	الفول المصري	29,22	404	198,849	%23
				842,347	% 99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

نلاحظ أن سلعة الزنجبيل تصدرت قائمة الواردات بنسبة 34% يليها البن والفول المصري والعسل . وقد كانت نسبة التنفيذ الفعلي من إجمالي الواردات 99 %

جدول رقم (4)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2004م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	6549.72	382	250,10	%11
2	الفاصوليا	4,5	495	2227	%1.1
3	عسل النحل	62,72	800	50176	%24
4	الشاي	10,6	507,8	53827	%25
5	البن	102,37	1000	10237	%4.8
6	الزنجبيل	90,83	500	45315	%21
7	الحلبة	445,8	550	24519	%11
الجملة				211,311	%97.9

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سلعة الشاي كانت الأعلي نسبة في التنفيذ تليها عسل النحل ، الزنجبيل ، الفول المصري البن والفاصوليا وكانت إجمالي نسبة التنفيذ الفعلي للواردات من إجمالي القيمة97.9 %.

جدول رقم (5)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2005م

الرقم	السلعة	المنفذ	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	عسل	1191 قنطار	800	95280	%48
2	الفول المصري	4955 جوال	200	99100	%50
3	أدوات تجميل	5 دستة	500	2500	%0.005
الجملة				196.880	%98

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

من خلال الواردات أعلاه نلاحظ أن الفول المصري تصدر الواردات بنسب 50% من إجمالي القيمة يليه العسل وأدوات التجميل وقد كانت إجمالي نسبة التنفيذ الفعلي للواردات من إجمالي القيمة 98%.

جدول رقم (6)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2006م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	بن	9345	1000	934,5000	%78
2	عسل	381310	500	1,906,550	%16
3	الفول المصري	106830	605	643,115	%5
				11,894,665	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة المنفذ من الواردات بلغ 99% من إجمالي قيمة السلع وكانت النسبة الأعلي للبن ومن ثم العسل والفول المصري .

جدول رقم (7)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2007م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	174,7	605	105,693	%22.7
2	البن	19,4	1000	19,400	%4.1
3	عسل	12,99	800	10,392	%22
4	كمون	0,2	1650	330	%0.07
				465,485	%48.87

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

من الجدول السابق نلاحظ أن سلعة الفول المصري هي الأعلي تنفيذاً تليها سلعة العسل والبن وأخيراً الكمون ، أما نسبة التنفيذ الفعلي من إجمالي قيمة السلع كانت 48.87% . ونلاحظ إنخفاض هذه النسبة عن السنة السابقة ونتج هذا الإنخفاض عن التراجع في سلعتي الفول المصري والعسل والناتج عن قوي العرض والطلب .

جدول رقم (8)

التنفيذ الفعلي للواردات بالولاية لعام 2008م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	فول مصري	5,691,826	600	3,415,010	%22
2	عسل	147,622	1500	2,214,330	%14
3	بن	313,629	1200	3,763,548	%24
4	زنجبيل	37,840	1200	4,540,800	%29
5	بقر كرور	15راس	104	1,560	%0.0001
6	كبكبي	51,240	300	1,537,200	%9.9
الجملة				15,472,448	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

كانت نسبة التنفيذ للواردات من إجمالي قيمة السلع 99% تصدرها الزنجبيل ثم البن ، الفول المصري ،العسل ، الكبكبي ,البقر الكرور . ونتج هذا الإرتفاع من الطلب الزائد علي سلعتي

الجنزبيل و والبن . إضافة إلي ممارسة هذا النشاط في تلك الفترة بلا ضوابط نتج عنها فيما بعد قرار توقف تجارة الحدود .

وقد كانت واردات العام 2008م هي من تجارة الحدود وبعد قرار القطاع الإقتصادي توقف تجارة الحدود في 23/ يوليو /2009 م واستمرت التجارة التفضيلية وكانت واردات فقط مما يوضح عدم تكافوء الفرص التجارية بين الولاية وأثيوبيا لأن صادرات الولاية صفر مقارنة مع الواردات كالآتي :

جدول رقم (9)

التنفيذ الفعلي الواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2009م

الرقم	السلعة	المنفذ	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	فول مصري	1,217,856	600	7,307,136	%41
2	عسل	267,479	1500	4,012,185	%22
3	بن	337,232	1200	4,046,784	%22
4	زنجبيل	2000	1200	240,0000	%1.4
الجملة				17,766,105	%86

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

نلاحظ أولاً تدهور نسبة الواردات من إجمالي قيمة السلع عن السنوات السابقة وربما يعزي ذلك لتعقد إجراءات الكوميسا التي أصبحت واقع لابد من التعامل معه وفق ضوابط ونظم معينة هي جديدة للتاجر البسيط ولاتناسب مستويات رأس المال الصغير الذي يمتلكه بالتالي كانت النسبة 86% . وهي للسلع التالية علي التوالي : الفول المصري ، العسل ، البن ، الزنجبيل .

جدول رقم (10)

التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2010م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	4,829,742	600	289,785	% 20
2	عسل	133,293	1500	199,939	% 14
3	بن	66,330	1200	66,330	% 4.5
4	زنجبيل	4,890	1200	586,800	% 42

5	بقر كرور	148 راس	104	15,392	% 1.1
6	عود بان	24,1030	250	602,575	% 43
7	كبكبي	528,950	300	15,8681	% 11
الجملة				1,391,382	%135,6

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

نلاحظ من خلال الجدول زيادة نسبة الواردات بصورة كبيرة وقد يكون ذلك نتيجة لتوجه الكوميسا لمرحلة الوحدة الإقتصادية والتي من يتم فيها الإندماج بصورة كاملة بين الدول الأعضاء إذ يصل التخفيض الجمركي إلي نسبة 100% بين دول الكوميسا .

ونلاحظ أن النسبة بلغت 135.6% من إجمالي قيمة السلع وكانت النسبة الأعلي لسلعة عود البان 43% ومن ثم الزنجبيل ، الفول المصري ، العسل ، الكبكبي ، البن ، البقر .

جدول رقم (11)

التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2011م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	الفول المصري	34,388	600	2,063,280	%70
2	عسل	36,500	1500	547,500	%18
3	كبكبي	98,910	300	294,300	%10
4	أبقار	247 راس	104	25,688	%0.9
				2,930,768	%99

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

كانت نسبة الواردات من إجمالي قيمة السلع 99% ولربما تأثرت الولاية بعوامل الإنفصال لمحاذاتها دولة جنوب السودان ، نجد أن سلعة الفول المصري كانت 70% تلاها العسل والكبكبي والابقار.

جدول رقم (12)

التنفيذ الفعلي لواردات التجارة التفضيلية بالولاية لعام 2012م

الرقم	السلعة	المنفذ بالطن	سعر الوحدة بالدولار	اجمالي القيمة بالدولار	النسبة المئوية
1	قنا	2,623	524,600	524,600	%9.1
2	عسل	28,69	26,452	26,452	%4.6
3	أبقار	100 راس	10,200	10,200	%1.7
4	اجهزة كشف معادن	9 جهاز	8,300	8و300	%1.4
5	موبايلات	71 جهاز	1,650	1650,	%0.28
6	مواتر	4	2,750	2,750	%0.47
7	بن حبشي	.715	858	858	%0.14
الجملة				574,810	%17.69

المصدر : إدارة التجارة والتموين – وزارة المالية والإقتصاد والقوي العاملة بالولاية

ويتزايد إنخفاض الوارد من أثيوبيا لتوتر العلاقات الأمنية والتي تعيق التبادل التجاري كما نلاحظ وجود سلع جديدة كأجهزة كشف المعادن والمواتر والموبايلات تمشياً مع متطلبات العرض والطلب من السلع وقد كانت سلعة القنا هي 9.1% كأعلي نسبة تلاها العسل والأبقار واجهزة كشف المعادن ، الموبايلات ، المواتر ، البن الحبشي .

3-3-3 حجم التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا :

من خلال ما تم عرضه يمكننا أن نلاحظ الأتي علي الميزان التجاري في الفترة (2002-2012) بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا :

جدول رقم (13)

التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق ودولة أثيوبيا

2002 - 2012

الرقم	الصادرات بالدولار	الواردات بالدولار	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
2002	-	-	-	-
2003	251,278	842,347	1,093,625	167,041
2004	43,450	211,311	254,761	167,861-
2005	N.A	196,880	196,880	196,880-
2006	N.A	11,894,665	11,894,665	11,894,665-
2007	N.A	46,485	46,485	46,485-
2008	N.A	15,724,488	15,724,488	15,724,488-
2009	N.A	15,724,488	15,724,488	17,766,105-
2010	N.A	1,391,382	1,391,382	1,391,382-
2011	N.A	1,391,382	1,391,382	2,930,768-
2012	N.A	574,810	574,810	574,810-
الجملة	294,728	30,882,368	3,177,096	29,829,530-

المصدر : إعداد الباحث من موازنة الولاية لسنوات الدراسة .

من خلال الجدول السابق نلاحظ الآتي :

1- أن الميزان التجاري لصالح دولة أثيوبيا إلا في العام2003 م

2- صادرات الولاية الى إثيوبيا تتمثل فى (زيت طعام- ملح – حديد خردة- لبان بخور – بلح – بصل- صابون غسيل)

3- اما الواردات فتتمثل فى (بن – زنجبيل – عسل – الفول المصري – الشاي – الحلبة – الفاصوليا – ادوات الزينة والتجميل – كمون – بقر كرور – كبكبي – عود بان – قنا – اجهزة كشف معادن – مواتر – موبايلات .

ومن خلال تفصيل الصادر والوارد كل سلعة علي حدا خلال فترة الدراسة نجد أن أكثر السلع تصديراً كانت : صابون الغسيل تصدر قائمة الصادرات إذ بلغ الصادر 1.108.366 طن يليه حديد الخردة 358.448 طن ، زيت الطعام 904 طن ، البصل 3979 طن ، الملح 316.082 طن ، لبان البخور 278 طن ، البلح 10 طن .

أمـــا أكثرهـــا إســـتيراداً كانـــت علـــي التـــوالي : العســـل 382.010.955 طـــن ، الفـــول المصـــري 130.312.452 طـــن ، الزنجبيـــل 20.180.65 طـــن ، الـــبن 11.161.141 طـــن ، كبكبـــي 679.1 طـن ، الحلبـة 445.8 طـن ، عـود البـان 24.103 طـن ، فاصـوليا 4.5 طـن ، الشـاي 10.6 طـــن ، قنـــا 2.623 طـــن بقـــر 510 راس ، موبـــايلات 71 جهـــاز ، أدوات تجميـــل 5 دستة ، اجهزة كشف معادن 9 ، جهاز ، مواتر 4 موتر .

3-3-4 مساهمة تجارة الحدود في إجمالي الإيرادات الذاتية بولاية النيل الأزرق :

ولابد من خلال هذه الدراسة أن نستعرض مساهمة تجارة الحدود من إجمالي إيرادات الولاية للسنوات (2002- 2012) :

جدول رقم (14)

مساهمة تجارة الحدود في إجمالي الإيرادات الذاتية (التحصيل الفعلي) – القيمة بملايين الجنيهات

السنة	إجمالي الإيرادت	تجارة الحدود	نسبة المساهمة %
2002	1,479,325	-	%0
2003	3,305,958	-	%0
2004	10,176,288	29,558	% 0.29
2005	10,189,389	25,514	% 0.25
2006	12,250,219	31,188	% 0.25
2007	15,955,397	9,061	% 0.057
2008	20,234,069	1,529	% 0.0076
2009	21,516,734	91,225	% 0.42
2010	24,748,227	17,202	% 0.070
2011	33,902,601	13,500	% 0.040
2012	42,793,248	45,650	% 0.11
الجملة	94,433,460	264427	%28

المصدر : إعداد الباحث – من بيانات وزارة المالية بولاية النيل الأزرق قسم الإيرادات

مـن الجـدول السـابق نلاحـظ أن مسـاهمة تجـارة الحـدود فـي إجمـالي الإيـرادات الذاتيـة ضـعيفة لكـن ماتقدمـه تجـارة الحـدود لاتسـتطيع أي مـن الإيـرادات الذاتيـة الأخـري تقديمـه ولـو تضـاعف إيراداهـا فهـي لاتصـنع الإسـتقرار الأمنـي ولا تسـاهم فـي تحسـين علاقـات الجـوار سياسـياً ولا تقلـل مـن مهـددات الأمـن والنزاعـات الحدوديـة ولاتحسـن مـن المسـتوي المعيشـي والوضـع الإجتمـاعي مثلمـا

نفعل تجارة الحدود لذا إذا تواصل هذا النشاط سيدعم التنمية الإقتصادية من خلال الإستقرار الأمني والسياسي والإقتصادي والإجتماعي .

ونلاحظ أيضاً توقف تجارة الحدود في العام 2009 والتي أستعيض عنها بالتجارة الحرة فمساهمة التجارة الحرة منذ العام 2010 إلي الآن لا تتعدي مساهمة تجارة الحدود في السنوات السابقة مما يُدعم أن إستمرار تجارة الحدود كنشاط إقتصادي يساهم أكثر من رخص الكوميسا والتي إذا ماقورنت بتجارة الحدود يتضح أنها أكثر تعقيداً في إجراءاتها عن تجارة الحدود فضلا عن ما تقدمه تجارة الحدود من إستقرار .

3-3-5 مقارنة رخص تجارة الحدود مع رخص الكوميسا :

- من حيث رأس المال : تحتاج تجارة الحدود إلي رأس مال بسيط نسبياً مقارنة مع رأس مال الكوميسا .

- الممارسون : يمارس نشاط تجارة الحدود المواطنون والتجار المحليين لكسب سبل العيش بينما يمارس نشاط الكوميسا من قبل تجار من خارج الولاية وذلك عن طريق الوكلاء الذين يتراواح عددهم بين (2 -7) للرخصة الواحدة .

- الرسوم : إعفاء رخصة الكوميسا من الرسوم الولائية والجمارك بينما نجد أن تجارة الحدود عليها رسوم محلية مما يزيد التكلفة ، في حين يدفع الوكلاء عمولة لصاحب الرخصة .

- موسمية النشاط : يتم مزوالة نشاط تجارة الحدود في المناطق الحدودية طوال الموسم بينما يتجول تاجر الكوميسا إلي خارج الولاية إلي مناطق سهلة الحركة .1

3-3-6 أهم النقاط الحدودية بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا :

ولاية النيل الأزرق لديها حدود مشتركة مع الإقليم السادس (بني شنقول) ويقطنها مجموعة من القبائل الحدودية المتداخلة والمتشابهة في العادات والتقاليد ونمط الحياة الإقتصادية مما يجعل تكاملهما أمراً ضرورياً ومحليات الولاية علي الحدود المقابلة لإقليم بني شنقول هي :

1- محلية الكرمك
2- محلية قيسان
3- محلية الروصيرص

وأهم النقاط الحدودية في الجانب السوداني موضحة في الجدول التالي :

[1] - وزارة المالية بولاية النيل الأزرق (2011)- إدارة التجارة وضبط الجودة – ورقة حول آثار توقف تجارة الحدود

جدول رقم (15)

النقاط الحدودية بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا :

ولاية النيل الأزرق	دولة أثيوبيا
جبل نمر	المهل
أم درفا	يامزا
يابشر	يابشر
قيسان	البيرو
الكرمك	الكرمك
أشيمبو	ياردا
مينزا	المهل
يابوس	يابوس
الكرمك	الكرمك

المصدر : وزارة المالية(ولاية النيل الأزرق) – إدارة التجارة وضبط الجودة 2011م

ومن هذه النقاط هنالك محطات قائمة تعمل بصورة فاعلة ونشطة :

1- محطة مينزا التجارية

2- محطة أم درفا التجارية

3- محطة قيسان التجارية

نقاط متوقفة :

1- محطة يابوس التجارية

2- محطة الكرمك التجارية

3- محطة كدنقلات التجارية

محطات مقترحة :

1- محطة ديم منصور التجارية

2- محطة ابو النذير التجارية

3-3-7 إنجازات الولاية في تجارة الحدود :

1- تم فتح محطات تجارية في كل من :

أ- مينزا التجارية بمحلية الروصيرص

ب- محطة أم درفا التجارية بمحلية الروصيرص

ت- محطة قيسان التجارية بمحطة قيسان

2- تم توقيع بروتوكول تجاري بين محلية الروصيرص ومحافظة متكل الأثيوبية (إتفاقية منكوش) حيث كانت هذه الإتفاقية الإنموذج في تطوير العلاقات الحدودية .

3- تم توقيع بروتوكول تجاري بين محلية الروصيرص ومحافظة أصوصا الأثيوبية (إتفاقية قيسان) في إطار تطوير العلاقات الحدودية .

4- مكتب الهئية السودانية للمواصفات والمقاييس والذي أفتتح في يناير 2005م

5- النقطة التجارية حيث قامت الولاية بإيفاء بإلتزاماتها تجاه تكوين هذه النقطة التجارية .[1]

8-3-3 إيجابيات تجارة الحدود بالولاية :

لأهمية وضرورة التجارة الحدودية بين الولاية وأثيوبيا في النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية كان من دفعها وتطويرها .

وجدير بالذكر أن تجارة الحدود إحدي الآليات الفاعلة للتنمية الإقتصادية بالولاية ولها إيجابيات وآثار واضحة علي مختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالولاية .

ففي الجانب الإقتصادي نجد :

1- إنتعاش الحركة التجارية بالولاية

2- تحقيق إيرادات للولاية إضافية ناتجة عن التحصيل الجمركي والتي تساهم فيه تجارة الحدود بنسبة 5% بالإضافة للتحصيل الضريبي والزكاة ورسوم سجل تجارة الحدود .

3- الإهتمام القومي والولائي بالبنيات التحتية

4- خلق فرص جديدة للإستثمار

5- إيجاد فرص عمل لمواطني الحدود .

6- فتح أسواق جديدة للمنتجات الزراعية بالولاية أدت إلي زيادة وتحسين الانتاجية بالولاية .

7- تخيض الضغط علي الموانيء الرئيسة وتقليل تكلفة الصادر مما فرص تنافسية أكبر

أما في الجانب الإجتماعي :

1- تنمية الصلات بين الولاية وأثيوبيا .

2- تحسين الوضع المعيشي للعاملين

3- تقليل الهجرة من الريف الي المدينة وذلك بإستقرار المواطنين وتوفير الخدمات لهم .

أما في الجانب السياسي والأمني :

1- إستقرار المناطق الحدودية أمنياً .

2- تحقيق الاستراتيجية الأمنية وفق المصالح المشتركة بين البلدين .

3- دعم الديبلوماسية الشعبية بين الجانبين .

[1] - ورقة عن تجارة الحدود (2006 م) – وزارة المالية – إدارة تجارة الحدود – ص 4

3-3-9 المشاكل والمعوقات التي تواجه تجارة الحدود بالولاية :

1- عدم إكتمال الرقابة الصحية والبيطرية والمواصفات في بعض المناطق الحدودية .
2- تهئية النقاط الحدودية وتأهيلها لتقود بدورها كاملاُ .
3- موسمية النشاط وإرتباطه بفصل الصيف .
4- تركيز نشاط الجمارك علي تجارة الكوميسا يضعف تجارة الحدود .
5- ضعف التنسيق بين السلطات والولاية والإقليم السادس الأثيوبي يعيق تجارة الحدود .
6- ضعف رأس المال لدي بعض التجار الممارسين مما جعل بعضهم يؤجر رخصة صادرة لأخرين
7- المشاكل الأمنية بالولاية .
8- عدم وجود البنيات التحتية الثابتة في مداخل الحدود .
9- عدم مواكبة الولاية للتطور التجاري المحلي والإقليمي .
10- صعوبة ضبط الشريط الحدودي بين الولاية وأثيوبيا .
11- المنافسة الداخلية مثل القضارف وكسلا في الطرق والإجراءات .
12- كل الرخص الأثيوبية عند قبيلة التقراي فقط .[1]
13- تضرر التجار مما دفع بعضهم إلي ترك النشاط أو مزوالة نشاط آخر
14- نزوح عدد كبير من المواطنين من المناطق الحدودية .
15- إختلال الميزان التجاري لصالح أثيوبيا .
16- ضعف كميات السلع الواردة من أثيوبيا .

3-3-6 الآثار الناتجة عن توقف تجارة الحدود بولاية النيل الأزرق:

1- فقدان بعض المحليات لإيراداتها .
2- لجوء بعض تجار الحدود إلي عمليات التهريب وهذا نتيجة لعدم التصديق لهم برخص حدود.
3- تدني مستوي دخل الفرد بالمنطقة .
4- عدم إرتباط الصادر بالوارد

هنالك آثار إجتماعية تتمثل في الآتي :

1- التقليل من التزواج المتبادل بين البلدين خاصة القبائل الحدودية .
2- التقليل من التبادل القبلي والثقافي .

[1] - قاسم خالد القاضي (2009) تقرير حول تجارة الحدود - مكتب التجارة الخارجية – وزارة المالية – ولاية النيل الأزرق –ص 3

تمهيد :

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والإجراءات التي إتبعها الباحث في تنفيذ هذه الدراسة من وصف لمجتمع الدراسة وعينته والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدق الآداة وثباتها والطريقة التي اتبعت لتطبيقها والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واإستخراج النتائج .

وبالتالي ينقسم هذا الفصل تطبيق الدراسة الميدانية عليإجراءات الدراسة التطبيقية كمبحث أول وتحليل بيانات الدراسة كمبحث ثاني و إختبار فروض الدراسة كمبحث ثالث .

4/1 أجراءات الدراسة التطبيقية

يشتمل هذا المبحث على الاجراءات التى إتبعها الباحث لتنفيذ الدراسة التطبيقية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، ،وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ، وتقييم أدوات القياس من خلال إختبار الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج وذلك على النحو التالى:

أولاً : أداة الدراسة:

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وهنالك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها الاولية , وقد إعتمدت هذة الدراسة على وسيله الإستبانة (Questionnaire) كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة. وتعرف الإستبانة بأنها (أداة من أدوات البحث تتألف من مجموعة من المفردات مصحوبةً بجميع الإجابات الممكنة عنها، أو بفراغ للإجابة عندما تتطلب إجابة مكتوبة، وعلى الفرد أن يحدد ما يراه أو ينطبق عليه فيها، أو يعتقد أنه الإجابة الصحيحة على كل مفردة من المفردات، أو أن يكتب في الفراغ المحدد ما يعتقده أو يراه أو يشعر به تجاه ما تقيسه هذه المفردات) [1].

هذا وجاء إعتماد الباحث على الإستبانة لمزاياها المتعددة المتمثلة في الآتي [2]:

1. إمكانية تطبيقها للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفتها وسهولة تطبيقها.
3. سهولة وضع الأسئلة وترسيم ألفاظها وعباراتها.
4. توفّر وقت المستجيب وتعطيه فرصة التفكير.

وتحقيقاً للغرض السابق للإستبانة قام الباحث بتصميم إستمارة لدراسة أثر تجارة الحدود على التنمية الإقتصادية الولائية دراسة الحالة (ولاية النيل الأزرق) وتتألف الاستمارة من قسمين:

[1] - علي ماهر خطاب (2008م) القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط7 - القاهرة: الأنجلو المصرية- ص 399.
[2] - أحمد حسين الرفاعي (1999م) مناهج البحث العلمي- ط2 – عمان- دار وائل للنشر- ص 192.

القسم الأول:

وشمل البيانات الخاصة بأفراد عينة الدراسة: وهى البيانات الشخصية المتعلقة بوصف عينة الدراسة وهى:

1/النوع.

2/ العمر.

3/المؤهل العلمى.

4/ سنوات الخبرة.

5/مستوى الدخل.

6/بيانات عن نشاط تجارة الحدود

القسم الثانى: وشمل عبارات الدراسة الأساسية:

وهى المحاور والتى من خلالها يتم التعرف على متغيرات البحث . ويشتمل هذا القسم من عدد (26) عبارة تمثل متغيرات الدراسة الاساسية وفقاً لما يلى:

جدول رقم (1)

توزيع عبارات الدراسة

محاور الدراسة	الفقرات	عدد العبارات
الفرضية الاولى	6-1	6
الفرضية الثانية	15-7	9
الفرضية الثالثة	16	1
الفرضية الرابعة	23- 17	7
الفرضية الخامسة	26-24	3
المجموع		26

المصدر : إعداد الباحث

كما تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على فقرات الاستبانة إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2)

مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن
أوافق بشدة	5
أوافق	4
متردد	3
لاأوافق	2
لاأوافق بشدة	1

المصدر: اعداد الباحث

وقد تم تصحيح المقياس المستخدم فى الدراسة كالآتي:

- الدرجة الكلية للمقياس هى مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3)

والأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما فى الجدول التالى :

الجدول (3) يوضح الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة.

جدول رقم (3)

الوزن والوسط المرجح لمقياس الدراسة

الخيار	لاأوافق بشدة	لاأوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1.79 ـ0.1	2.59 ـ 1.8	3.39 ـ 2.6	4.19 ـ3.4	5 ـ 4.2

المصدر : د. عز عبد الفتاح -1982- مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS- القاهرة - دار النهضة العربية- الصفحات 540 و 541.

وعليه للوصول إلى نتائج أكثر دقة يتم تصحيح المقياس المستخدم ، للتفرقة بين المستويات التالية:

- أكبر من 4 أعلى درجات الموافقة
- من 4 إلى أكبر من 3.5 موافقة إيجابية.
- من 3.5 إلى أكبر من 3 درجة متوسطة من الموافقة (يميل إلى الإيجابية).
- من 3 إلى أكبر من 2.5 درجة متوسطة من عدم الموافقة (يميل إلى السلبية).
- من 2.5 إلى أكبر من 2 غير موافق (سلبى).

ثانيا : تقييم أدوات القياس :

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أنها قدرة الأداء على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعنى الصلاحية التامة خلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة , ولإختبار الصدق احصائياً يتم إستخدام التحليل العاملى التاكيدى لإختبار إمكانية تجميع البيانات وتمثيلها بعامل أو عدة عوامل ومن ثم يكون الهدف هو إختبار درجة تمثيل البيانات للهيكل المتوقع . وقد إعتمدت الدراسة فى المرحلة الاولى على تقييم مدى ملائمة المقاييس المستخدمة فى قياس عبارات الدراسة إختبارات الثبات والصدق لإستبعاد العبارات غير المعنوية من مقاييس الدراسة البالغ عددها (26) عبارة والتحقق من أن العبارات التى أستخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولاتقيس أبعاد أخرى وتتميز هذة الإختبارات بقدرتها على توفير مجموعة من المقاييس التى تحدد مدى إنطباق البيانات للنموذج الذى تم الكشف عنه واستبعاد اى نماذج أخرى بديلة يمكن أن تفسر العلاقة بين عبارات المقياس بناء على إستجابة مفردات عينة الدراسة . وفيما يلى يعرض الباحث نتائج التحليل للمقاييس المستخدمة فى الدراسة :

(1) إختبار صدق محتوى المقياس:

تم أجراء إختبار صدق المحتوى لعبارات المقاييس من خلال تقييم صلاحية المفهوم التى قد ترجع إما الى إختلاف المعانى وفقاً لثقافة المجتمع أو نتيجة لترجمة المقاييس من لغة الى أخرى . وبداية تم عرض عبارات المقاييس على(10) من المحكمين المختصين فى الدراسة لتحليل مضامين عبارات المقاييس وتحديد مدى التوافق بين عبارات كل مقياس والهدف منه وفقاً لرايهم تم قبول وتعديل بعض عبارات المقاييس حيث كانت هناك عبارات يصعب على المستقصى فهم معانيها . واستمرت عملية إختبار الصدق الظاهرى بعد ذلك حيث تم إختبار المقاييس باستخدام عينة إستطلاعية مكونة من عشرون مفردة , وتم إختبار مدى فهمهم لاسئلة المقاييس . وقد أكدوا فى ضوء فهمهم ضرورة إستبعاد بعض العبارات التى سبق أن حددها الخبراء لصعوبة فهمهم لها. وبعد إستعادة الاستبيان من المحكمين ثم إجراء التعديلات التي اقترحت عليه، وبذلك تمَّ تصميم الاستبانة في صورتها النهائية (انظر ملحق).

(2) إختبار الاتساق والثبات الداخلى للمقاييس المستخدمة فى الدراسة

يقصد بالثبات (إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة) [1]. وبالتالى فهو يؤدى الى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة فى كل مرة يتم فيها اعادة القياس. وكلما زادت

[1] - د. عز عبد الفتاح- بدون تاريخ - مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS - ص 560. 0.84

درجـة الثبـات واسـتقرار الاداة كلمـا زادت الثقـة فيـه, وهنـاك عـدة طـرق للتحقـق مـن ثبـات المقيـاس منهـا طريقـة التجزئـة النصـفية وطريقـة الفأ كرنبـاخ للتأكـد مـن الاتسـاق الـداخلى للمقـاييس , وقـد تـم اسـتخدام معامـل الفـا كرونبـاخ" (Cronbach,s Alpha)، والـذي يأخـذ قيمـاً تتـراوح بـين الصـفر والواحـد صـحيح، فـإذا لـم يكـن هنـاك ثبـات فـي البيانـات فـإن قيمـة المعامـل تكـون مسـاويةً للصـفر، وعلـى العكـس إذا كـان هنـاك ثبـات تـام فـي البيانـات فـإن قيمـة المعامـل تسـاوي الواحـد صـحيح. أي أن زيـادة معامـل الفـا كرونبـاخ تعنـي زيـادة مصـداقية البيانـات مـن عكـس نتـائج العينـة علـى مجتمـع الدراسة. كما أن انخفاض القيمة عن (0.60) دليل على انخفاض الثبات الداخلى.

وتوضح الجداول من رقم (4) الى الجداول رقم (9) نتائج تحليل الثبات لمقاييس الدراسة مبيناً قيم معامل ألفا كرنباخ لمفاهيم الدراسة:

المحور الاول : هنالك علاقة طردية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية :

جدول رقم (4)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لمقياس عبارات الفرضية الاولى

العبارات	ألفأ كرنباخ
1- كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية	0.88
2- تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى	0.87
3- عدم وجود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود	0.87
4- تجارة الحدود تنمى العلاقة بين السودان ودول الجوار	0.87
5- تنمية تجارة الحدود تزيد من إيرادات الولاية	0.88
6- تساهم تجارة الحدود فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية	0.87
اجمالى العبارات	0.88

المصدر : إعداد الباحث.

من الجدول (5) نتائج اختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات فرضية الدراسة الاولى (**هنالك علاقة طردية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية**) أكبر من (60%) وتعنى هذة القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلى لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا او على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.88) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التى إعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات الفرضية الاولى تتمتع بالثبات الداخلى لعباراتها مما يمكننا من الاعتماد على هذه الاجابات فى تحقيق اهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثانى:تجارة الحدود لها اثار ايجابية على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب

جدول رقم (5)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لعبارات المقياس

العبارات	ألفأ كرنباخ
1- تحد تجارة الحدود الهجرة من الريف	0.81
2- تعمل تجارة الحدود على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة	0.82
3- تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية	0.81
4- تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز	0.83
5- تعمل تجارة الحدود على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين	0.80
6-تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية الولائية	0.79
7- تعمل تجارة الحدود على تطوير وجودة السلع المحلية	0.81
8- الاهتمام بأوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم فى انعاش تجارة الحدود	0.82
9- تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة	0.82
اجمالى العبارات	0.81

المصدر : إعداد الباحث.

نلاحظ من الجدول رقم (6) نتائج إختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لجميع عبارات فرضية الدراسة الثانية(**تجارة الحدود لها اثار ايجابية على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب**) اكبر من (60%) وتعنى هذة القيم توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلى لجميع العبارات سواء كان ذلك لكل عبارة على حدا او على مستوى جميع عبارات المقياس حيث بلغت قيمة الفأ كرنباخ للمقياس الكلى (0.81) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التى اعتمدت عليها الدراسة لقياس عبارات فرضية الدراسة الثانية تتمتع بالثبات الداخلى لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الإجابات فى تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الثالث : تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية

جدول رقم (6)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لعبارات المقياس

العبارات	ألفأ كرنباخ
تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية	0.78
اجمالى العبارات	0.78

المصدر : إعداد الباحث.

من الجدول (7) نتائج إختبار الثبات أن قيم الفأ كرنباخ لعبارة محور فرضية الدراسة الثالثة **(تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية)** اكبر من (60%) وتعنى هذة القيمة توافر درجة عالية جداً من الثبات الداخلى وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التى إعتمدت عليها الدراسة لقياس متغير الفرضية الثالثة تتمتع بالثبات الداخلى لعباراتها مما يمكننا من الإعتماد على هذه الاجابات فى تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

المحور الرابع: تنظيم تجارة الحدود يقلل من فرص التهريب ويعمل على تحسين العلاقات السياسية والامنية بين دول الجوار

جدول رقم (7)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لعبارات المقياس

العبارات	ألفأ كرنباخ
1- تجارة الحدود تحد من التهريب	0.85
2- الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب	0.84
3- التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب	0.86
4- اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الابقاء بالتنفيذ السليم	0.83
5-تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التى تعيق النشاط التجارى	0.84
6-بعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء على الجمارك فى الرقابة على مرور وسائل النقل	0.79
7-سهولة الاجراءات وسرعتها فى نقاط العبور يشجع على تجارة الحدود	0.81
اجمالى العبارات	0.84

المصدر : إعداد الباحث.

مـن الجـدول (7) نتـائج اختبـار الثبـات أن قـيم الفـأ كرنبـاخ لجميـع عبـارات فرضـية الدراسـة الرابعـة(**تنظـيم تجـارة الحـدود يقلـل مـن فـرص التهريـب ويعمـل علـى تحسـين العلاقـات السياسـية والامنيـة بـين دول الجـوار**) اكبـر مـن (60%) وتعنـى هـذة القـيم تـوافر درجـة عاليـة جـداً مـن الثبـات الـداخلى لجميـع العبـارات سـواء كـان ذلـك لكـل عبـارة علـى حـدا او علـى مسـتوى جميـع عبـارات المقيـاس حيـث بلغـت قيمـة الفـأ كرنبـاخ للمقيـاس الكلـى (0.84) وهـو ثبـات مرتفـع ومـن ثـم يمكـن القـول بـان المقـاييس التـى اعتمـدت عليهـا الدراسـة لقيـاس عبـارات الفرضـية الرابعـة تتمتـع بالثبـات الـداخلى لعباراتهـا ممـا يمكننـا مـن الاعتمـاد علـى هـذه الاجابـات فـى تحقيـق اهـداف الدراسـة وتحليل نتائجها.

المحور الخامس:
الاثار السالبة لتجارة الحدود

جدول رقم (8)

نتائج اختبار ألفا كرنباخ لعبارات المقياس

العبارات	ألفأ كرنباخ
1- تجارة الحدود تؤدى الى استيراد سلع غير مرغوبة أو ضارة (كاكحول)	0.76
2- تجارة الحدود تؤدى الى فقدان البلد لبعض ايرادات العملة الحرة بسبب المقايضة	0.77
3- تجارة الحدود تؤدى الى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات فى المناطق الحدودية	0.81
اجمالى العبارات	0.78

المصدر : إعداد الباحث.

مـن الجـدول (9) نتـائج إختبـار الثبـات أن قـيم الفـأ كرنبـاخ لجميـع عبـارات **الاثـار السـالبة لتجـارة الحـدود** اكبـر مـن (60%) وتعنـى هـذة القـيم تـوافر درجـة عاليـة جـداً مـن الثبـات الـداخلى لجميـع العبـارات سـواء كـان ذلـك لكـل عبـارة علـى حـدا او علـى مسـتوى جميـع عبـارات المقيـاس حيـث بلغـت قيمـة الفـأ كرنبـاخ للمقيـاس الكلـى (0.78) وهـو ثبـات مرتفـع ومـن ثـم يمكـن القـول بـان المقـاييس التـى اعتمـدت عليهـا الدراسـة لقيـاس **الاثـار السـالبة لتجـارة الحـدود** تتمتـع بالثبـات الـداخلى لعباراتهـا ممـا يمكننـا مـن الاعتمـاد علـى هـذه الاجابـات فـى تحقيـق اهـداف الدراسـة وتحليـل نتائجها.

ثالثاً : مجتمع وعينة الدراسة :

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التى يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة , ويتكون المجتمع الأساسي للدراسة من العاملين بتجارة الحدود بولاية النيل الازرق.

تمَّ إختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (القصدية) وهى إحدى العينات غير الإحتمالية التى يختارها الباحث للحصول على أراء أو معلومات من مفردات معينة من مجتمع الدراسة. وفيما يلى جدول يوضح توزيع عينة الدراسة على كل من مجتمع الدراسة.

جدول رقم (9)

الاستبانات الموزعة والمعادة

المستهدفين	الموزع	المسترد	غير المسترد
شرطة الجمارك	17	13	4
مواطنى الحدود	129	129	0
تجار الحدود	10	9	1
العاملين	60	53	7
الاجمالى	216	204	12

المصدر : إعداد الباحث.

رابعاً : خصائص عينة الدراسة

وللخروج بنتائج موضوعية ودقيقة قدر الإمكان حرص الباحث على أن تكون العينة ممثلة لمجتمع الدراسة بكل تفاصيله وذلك من حيث شمولها على الخصائص التالية :

1- توزيع أفراد العينة حسب النوع :

جدول رقم(10)

التوزيع التكرارى لافراد العينة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة%
ذكر	169	82.8
انثى	35	17.2
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (1)

التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير النوع

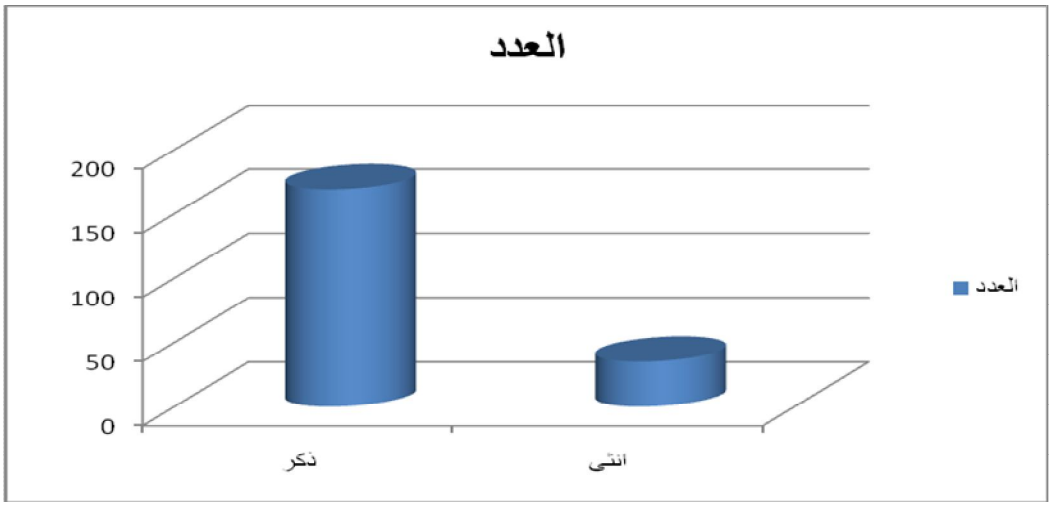

يتضح من الجدول(11) والشكل (1) أعلاه أن غالبية أفراد العينة المبحوثة من الذكور حيث بلغت نسبتهم (82.8) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الاناث فى العينة (17.2) % فقط من اجمالى العينة .

2- توزيع افراد العينة حسب العمر

جدول رقم(12)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة%
10-20 سنة	24	11.8
21-30 سنة	67	32.8
31-40 سنة	81	39.7
41 سنة فأكثر	32	15.7
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (2)

التوزيع التكرارى لأفراد العينة وفق متغير العمر

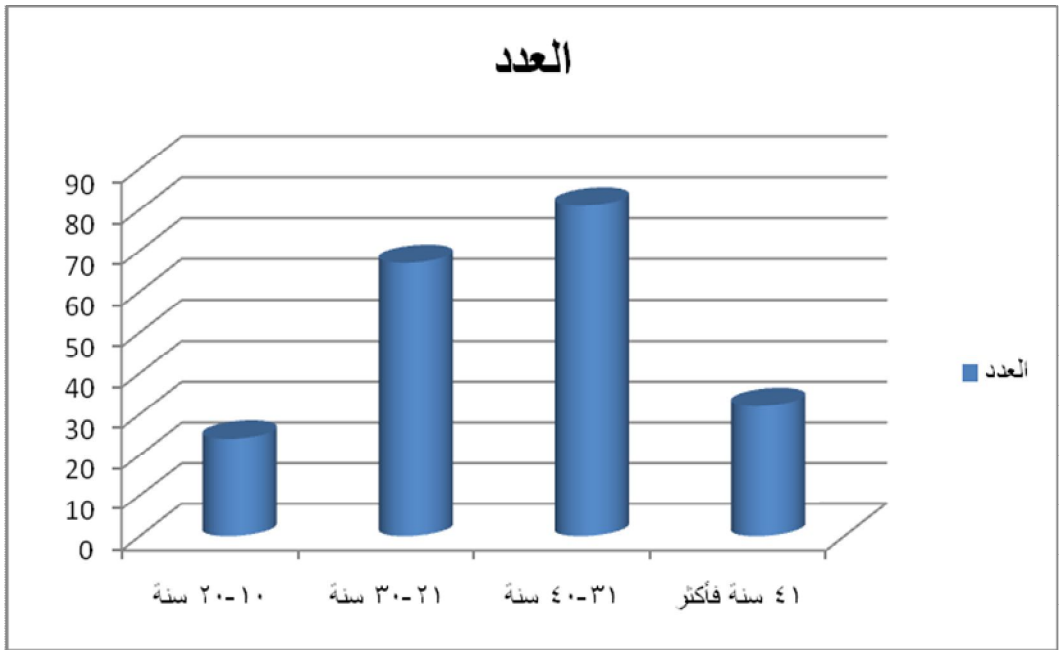

يتضح من الجدول(12) والشكل(2) اعلاه أن غالبية افراد العينة من تتراوح اعمارهم ما بين (31-40) حيث بلغت نسبتهم (39.7) % من افراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (21-30 سنة) سنة (32.8) % اما أفراد العينة والذين تزيد اعمارهم عن 41 سنة فقد بلغت نسبتهم (15.7) % من اجمالى العينة المبحوثة.

3- توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمى

جدول رقم (12)

التوزيع التكرارى لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمى

المؤهل العلمى	العدد	النسبة %
امى	25	12.3
أساس	51	25
ثانوى	48	23.5
جامعى	67	32.8
فوق الجامعى	12	5.9
أخرى	1	0.5
المجموع	204	100

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3)

التوزيع التكرارى لافراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمى

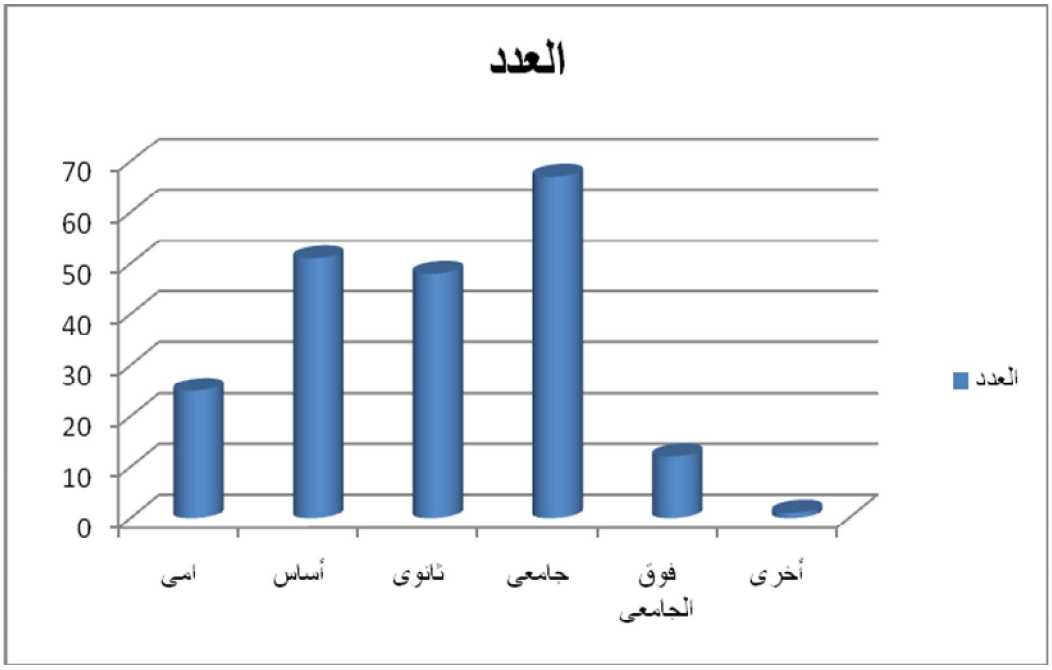

يتضح من الجدول رقم (13) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة من المستوى التعليمى الجامعى حيث بلغت نسبتهم (32.8) % من أفراد العينة بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق

الجـامعى فـى العينـة (5.9) % . أمـا المسـتوى التعليمـى الثـانوى فقـد بلغـت نسـبتهم (23.5)%. من إجمالى العينة المبحوثة.

4- توزيع افراد العينة حسب مستوى الدخل

جدول رقم (13)

التوزيع التكرارى لافراد عينة الدراسة وفق متغير مستوى الدخل

مستوى الدخل	العدد	النسبة %
100-499 جنية	51	25
500-999 جنية	54	26.5
1000-1499 جنية	22	10.8
1500-1999جنية	26	12.7
2000 فأكثر	51	25
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (4)

التوزيع التكرارى لافراد عينة الدراسة وفق متغير مستوى الدخل

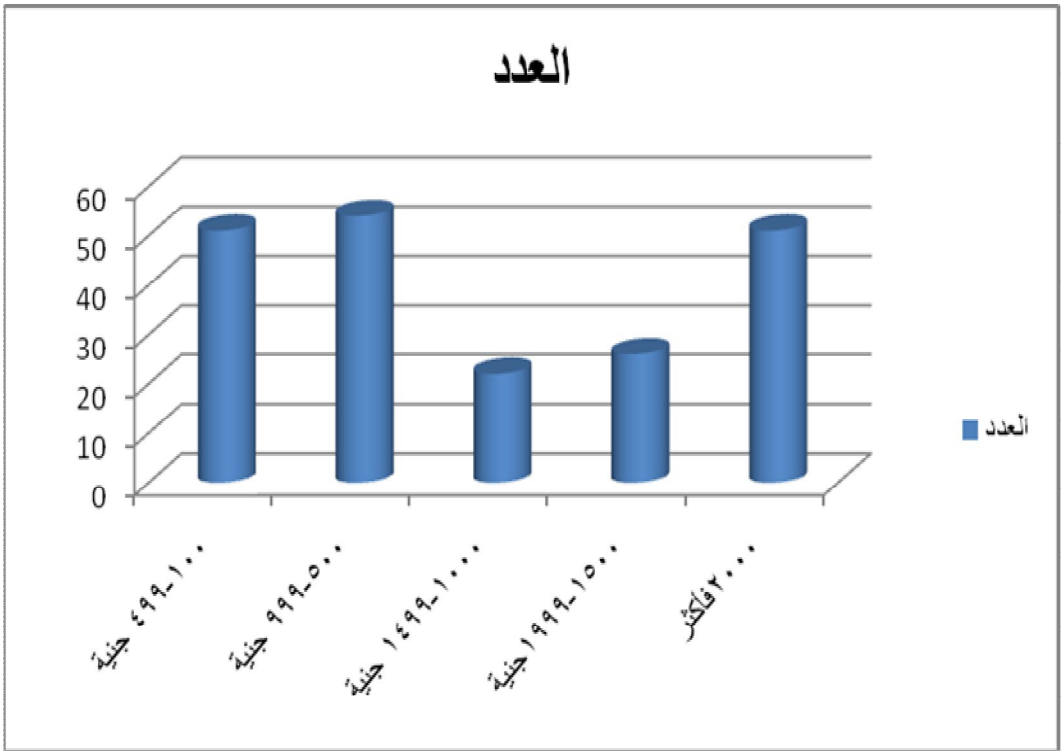

يتضـح مـن الجـدول رقـم (14) والشـكل أعـلاه أن غالبيـة افـراد العينـة مسـتوى دخلهـم يتـراوح مـا بـين (500-999) حيـث بلغـت نسـبتهم (26.5) % مـن أفـراد العينـة بينمـا بلغـت نسـبة الـذين تتـراوح

دخـولهم مـا بـين (1000-1499)(10.8) % . أمـا الـذين يزيـد مسـتوى دخلهـم عـن 2000 جنيـة فقد بلغت نسبتهم (25)%. من اجمالى العينة المبحوثة.

5- توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم(14)

التوزيع التكرارى لافراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	69	33.8
6-10 سنة	71	34.8
11-15 سنة	18	8.8
16 سنة فأكثر	46	22.6
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (5)

التوزيع التكرارى لافراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة

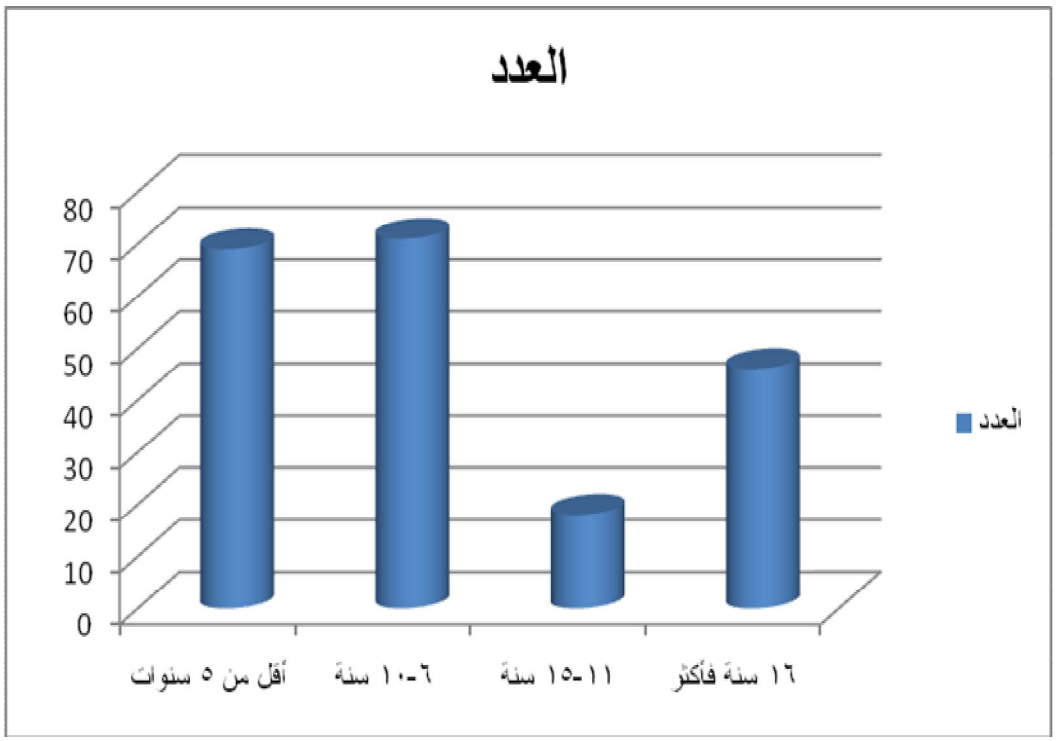

يتضـح مـن الجـدول(15) والشـكل اعـلاه أن غالبيـة افـراد العينـة تتـراوح سـنوات خبـرتهم مـا بـين (6-10) سـنة حيـث بلغـت نسـبتهم (34.8) % مـن أفـراد العينـة الكليـة بينمـا بلغـت نسـبة الـذين

تتـراوح سـنوات خبـرتهم مـا بـين(11-15) سـنة (8.8) % امـا أفـراد العينـة والـذين تزيـد سـنوات خبرتهم عن 16 سنة فقد بلغت نسبتهم (2.6) % من اجمالى العينة المبحوثة.

6- توزيع افراد العينة حسب نشاط تجارة الحدود

جدول رقم(15)

التوزيع التكرارى لافراد العينة وفق متغير نشاط تجارة الحدود

نشاط تجارة الحدود	العدد	النسبة%
ورثتها من الاب والجد	49	24
من الاصدقاء والاقارب	74	36.3
من وسائل الاعلام	23	11.3
أخرى	58	28.4
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (6)

التوزيع التكرارى لافراد العينة وفق متغير نشاط تجارة الحدود

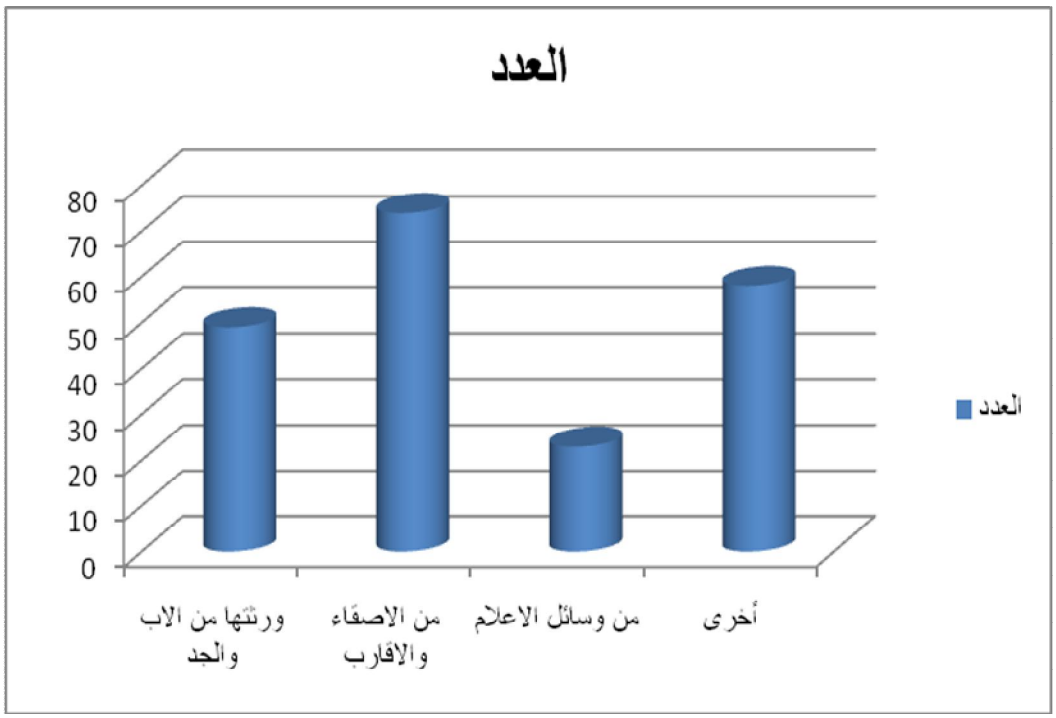

يتضـح مـن الجـدول(16) والشـكل أعـلاه أن غالبيـة الأفـراد اوضـحوا بـانهم تعرفـوا علـى مهنـة تجـارة الحـدود عـن طريـق الأصـدقاء والأقـارب حيـث بلغـت نسـبتهم (36.3) % مـن أفـراد العينـة

الكليــة بينمــا بلغــت نســبة الــذين قــالوا مــن وســائل الإعــلام (11.3) % امــا أفــراد العينــة والــذين تعرفـوا عليهـا مـن خـلال الوراثـة مـن الأب والجـد فقـد بلغـت نسـبتهم (24) % مـن إجمـالى العينـة المبحوثة.

خامساً : اسلوب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

تم ترميز أسئلة الاستبانة ومن ثمَّ تفريغ البيانات التى تمَّ جمعها بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) "Statistical Package for Social Sciences" ومن ثمَّ تحليلها من خلال مجموعة من الأساليب الاحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع متغيرات الدراسة، لتحقيق أهداف البحث واختبار فروض الدراسة، ولقد تمَّ استخدام الأدوات الاحصائية التالية:

(1)/ إجراء اختبار الثبات (Reliability Test) لأسئلة الاستبانة المكونة من جميع البيانات باستخدام " كل من:

أ/اختبار الصدق الظاهرى.

والتحقق من أن العبارات التى استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولاتقيس أبعاد.

ب/معامل الفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha). وتم إستخدامة لقياس الإتساق الداخلى لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء .

(2)/ أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال :

أ/ التوزيع التكرارى لعبارات فقرات الاستبانة **:**

وذلك للتعرف على الإتجاه العام لمفردات العينة بالنسبة لكل متغير على حدى،

ب/الانحراف المعياري**:**

لتحديد مقدار التشتت فى إجابات المبحوثين لكل عبارة عن المتوسط الحسابى.

(3)/اختبارات الفروق (t)

وتـم إسـتخدام هـدا الإختبـار لإختبـار الدلالـة الإحصـائية لفـروض الدراسـة عنـد مسـتوى معنويـة 0.5% ويعنـى ذلـك انـة اذا كانـت قيمـة (t) المحسـوبة عنـد مسـتوى معنويـة أقـل مـن 0.5% يـرفض فـرض العـدم ويكـون الفـرض البـديل (وجـود علاقـة ذات دلالـة احصـائية). امـا اذا كانـت قيمـة (t) عنـد مسـتوى معنويـة أكبـر مـن 0.5% فـدلك معنـاه قبـول فـرض العـدم وبالتـالى وجـود علاقة ذات دلالة إحصائية .

4/2 تحليل بيانات الدراسة الاساسية :

لجأ الباحث بعد التاكد من ثبات و صدق الاستبانة الى توزيعها على عينة الدراسة المقررة (204) فردا, و قد تم تفريغ البيانات و المعلومات فى الجداول التى تم إعدادها لهذا الغرض, حيث تم تحويل المتغيرات الإسمية (موافق بشدة , موافق , محايد , غير موافق , غير موافق بشدة) إلى متغيرات كمية (1,2,3,4,5) على الترتيب و تم تفريغ البيانات فى الجداول للإجابة على تساؤلات الدراسة وذلك من خلال التوزيع التكرارى لإجابات الوحدات المبحوثة على عبارات الدراسة. وفيما يلى تحليل لعبارات الدراسة :

المحور الاول : علاقة تجارة الحدود بالتنمية الاقتصادية

ولقياس علاقة تجارة الحدود بالتنمية تم طرح الاسئلة التالية على أفراد العينة

1/ كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية

جدول رقم(1)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الأولي

كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	170	83.4
أوافق	28	13.7
محايد	6	2.9
لاأوافق	0	0
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان

شكل رقم (1)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الأولي

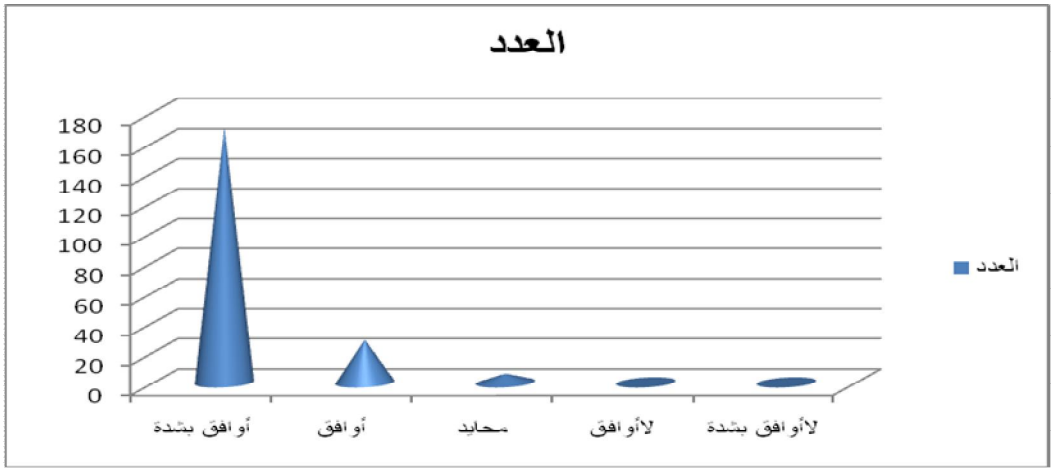

يتضح من الجدول رقم (1) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أنه كلما **نشطت تجارة الحدود زادت التنمية** حيث بلغت نسبتهم (97.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0) %. اما أفراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.9) %.

2/تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى

جدول رقم(2)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية

تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	172	84.3
أوافق	28	13.7
محايد	3	1.5
لاأوافق	1	0.5
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (2)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية

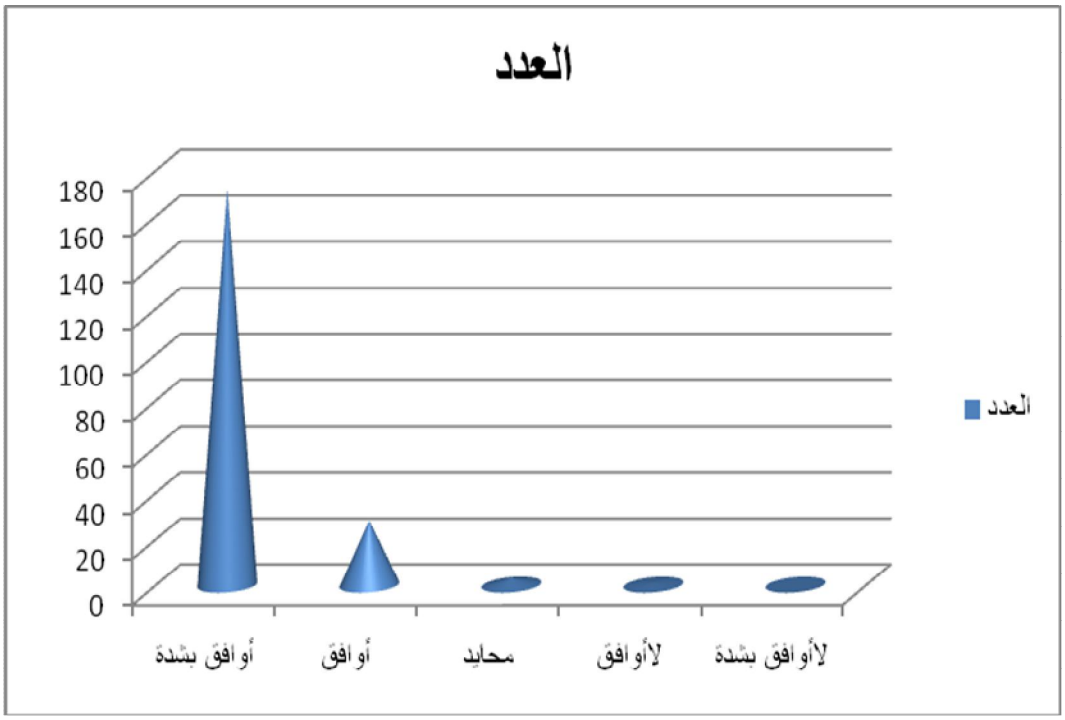

يتضح من الجدول رقم (2) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على **أن تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى** حيث بلغت

نسبتهم (98) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.5) %. أما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

3/ عدم وجود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود

جدول رقم(3)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة

عدم وجود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	77	37.7
أوافق	37	18.1
محايد	82	40.2
لاأوافق	8	3.9
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (3)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة

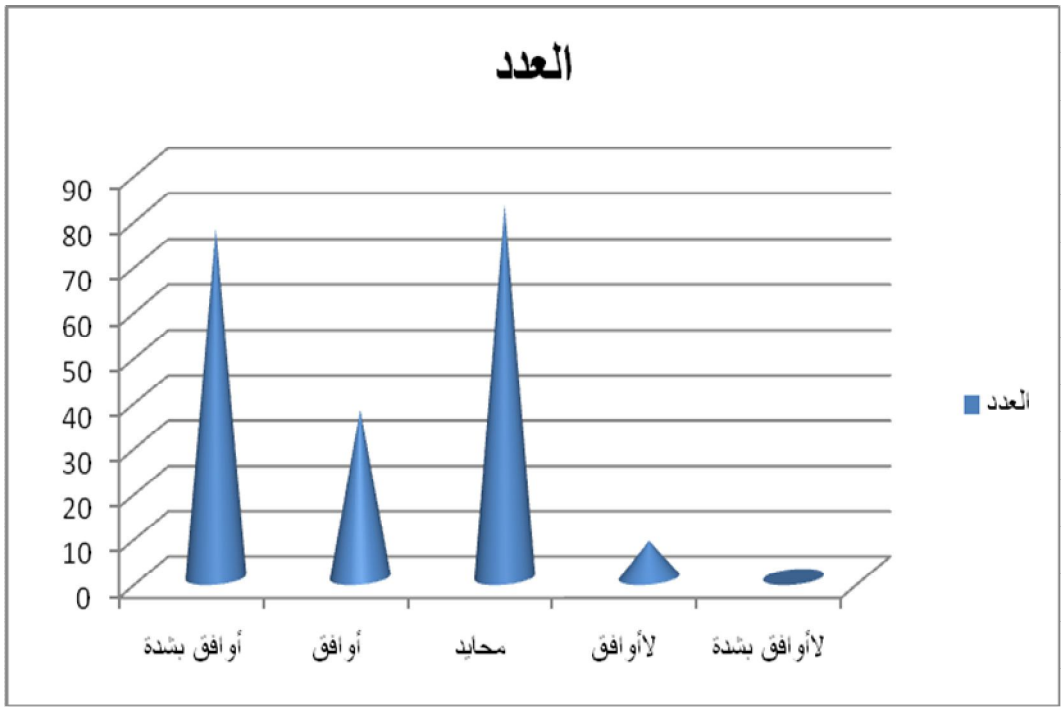

يتضح من الجدول رقم (3) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **عدم وجود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود** حيث بلغت نسبتهم (55.8)

% بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.9) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (40.2) %.

/4 تجارة الحدود تنمى العلاقات بين السودان ودول الجوار

جدول رقم(4)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة

تجارة الحدود تنمى العلاقات بين السودان ودول الجوار	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	108	52.9
أوافق	46	47.1
محايد	0	0
لاأوافق	0	0
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (4)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة

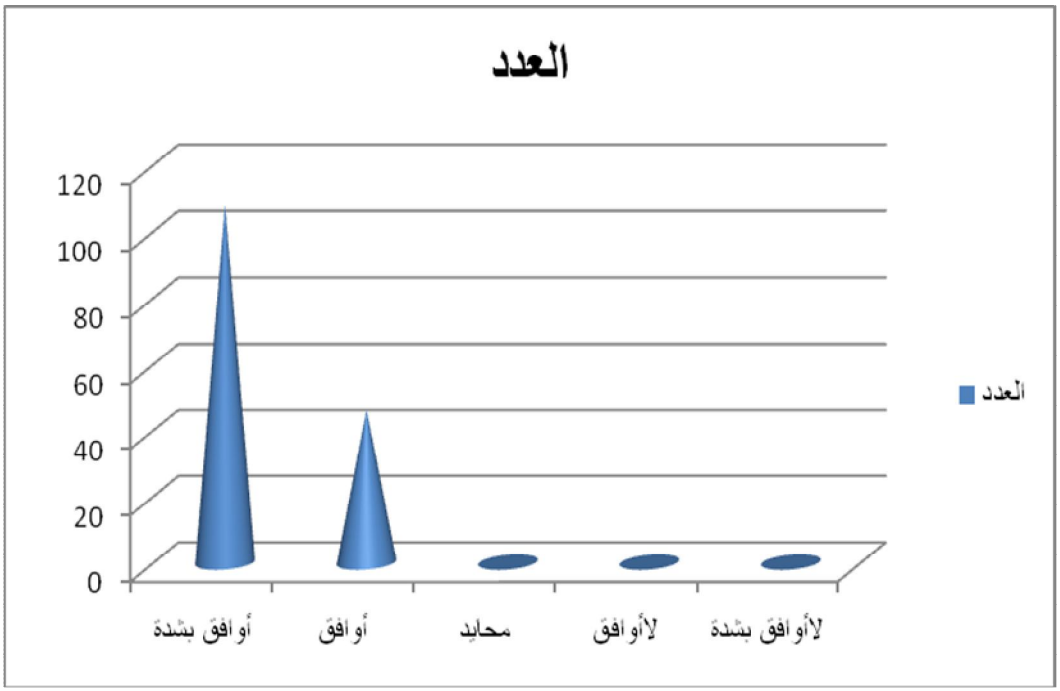

يتضح من الجدول رقم (4) والشكل أعلاه أن جميع أفراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تنمى العلاقات بين السودان ودول الجوار** حيث بلغت نسبتهم (100) % بينما بلغت

نسبة غير الموافقون على ذلك (0) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0) %.

5/ تنمية تجارة الحدود تزيد من ايرادات الولاية

جدول رقم(5)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة

تنمية تجارة الحدود تزيد من ايرادات الولاية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	162	79.4
أوافق	35	17.2
محايد	7	3.4
لاأوافق	0	0
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (5)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة

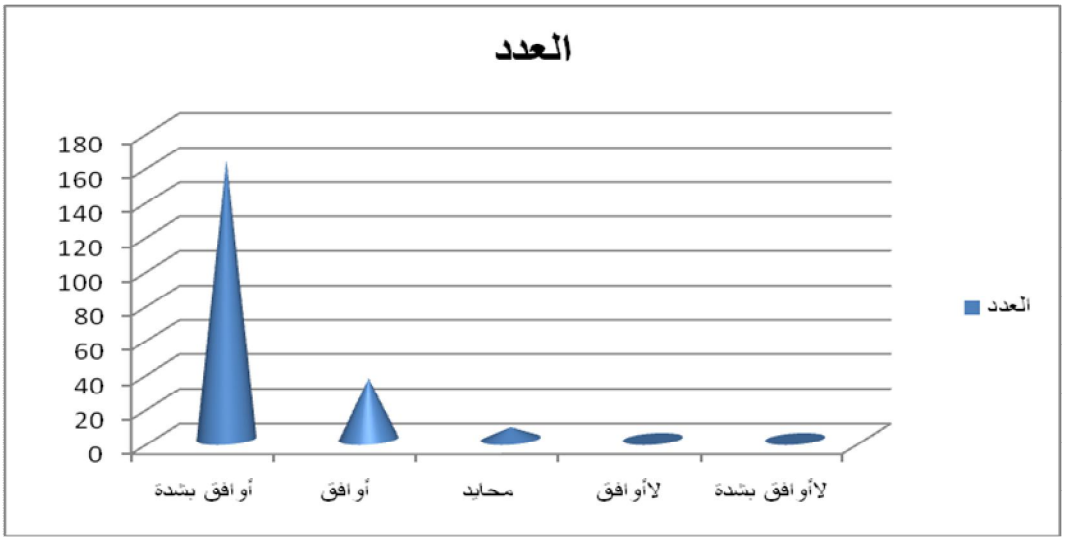

يتضح من الجدول رقم (5) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **تنمية تجارة الحدود تزيد من ايرادات الولاية** حيث بلغت نسبتهم (96.6) % بينما بلغت نسبة غير

الموافقون على ذلك (0) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.4) %.

6/ تساهم تجارة الحدود فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية

جدول رقم(6)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة

تساهم تجارة الحدود فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	84	41.2
أوافق	108	52.8
محايد	10	4.9
لاأوافق	2	1
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان

شكل رقم (6)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة

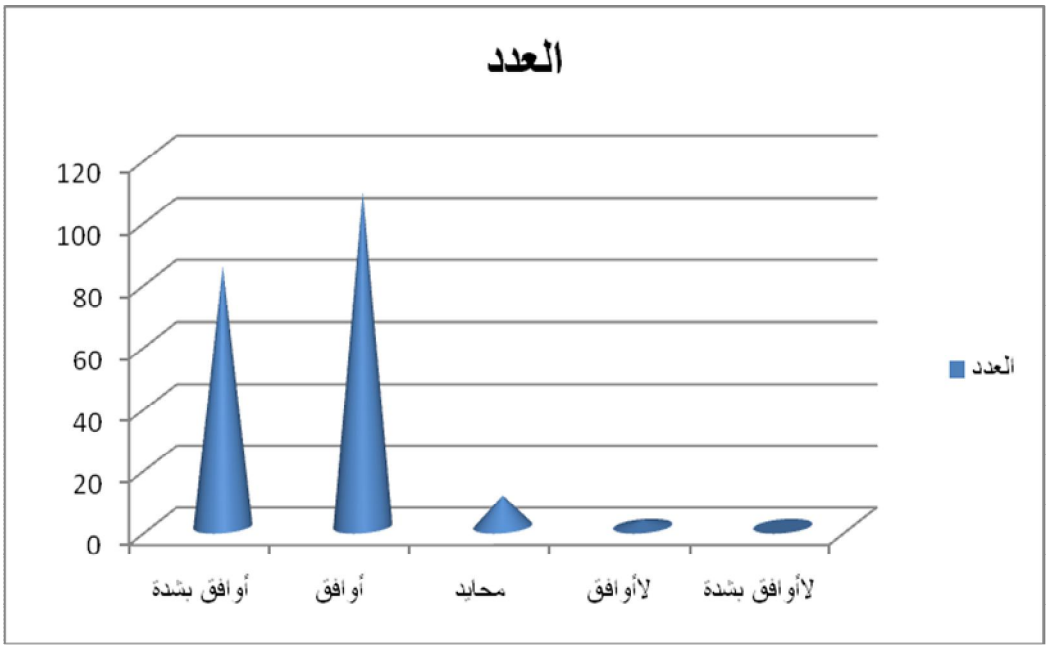

يتضح من الجدول رقم (6) والشكل أعلاه أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تساهم فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية** حيث بلغت نسبتهم (94) %

بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.9) %.

المحور الثانى : علاقة تجارة الحدود بالستهلاك والانتاج والاستثمار والعمالة والضرائب

ولقياس علاقة تجارة الحدود بهذة المتغيرات تم طرح الاسئلة التالية على أفراد العينة

1/ تحد تجارة الحدود الهجرة من الريف

جدول رقم(7)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السابعة

تحد تجارة الحدود الهجرة من الريف	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	80	39.2
أوافق	100	49
محايد	11	5.4
لاأوافق	12	5.9
لاأوافق بشدة	1	0.5
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (7)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السابعة

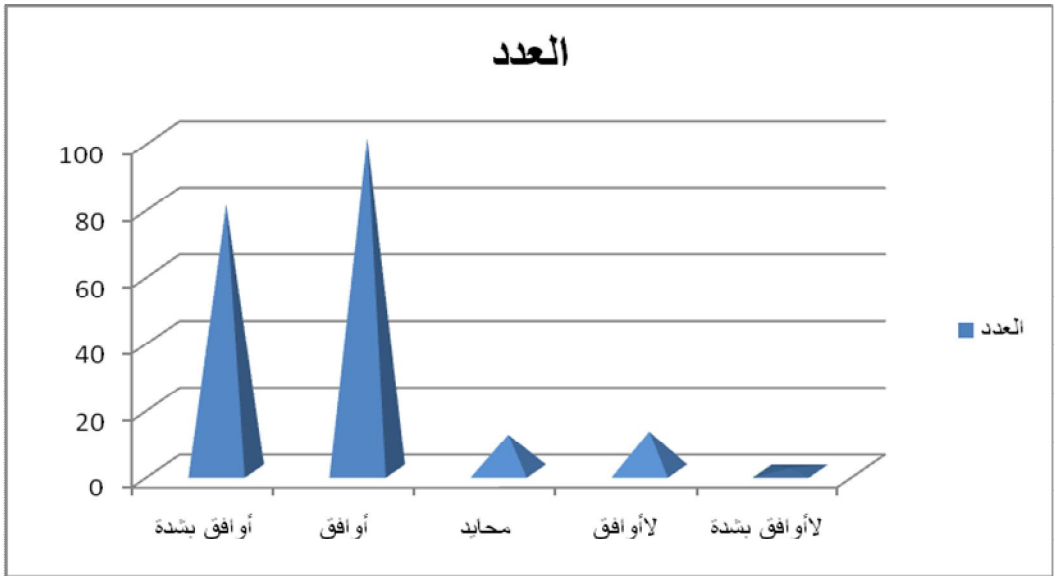

يتضح من الجدول رقم (7) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن تجارة الحدود تحد الهجرة من الريف** حيث بلغت نسبتهم (88.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (6.4) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (5.4) %.

2/ تعمل تجارة الحدود على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة

جدول رقم(8)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثامنة

تعمل تجارة الحدود على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	71	34.8
أوافق	115	56.4
محايد	14	6.9
لاأوافق	4	2
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (8)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثامنة

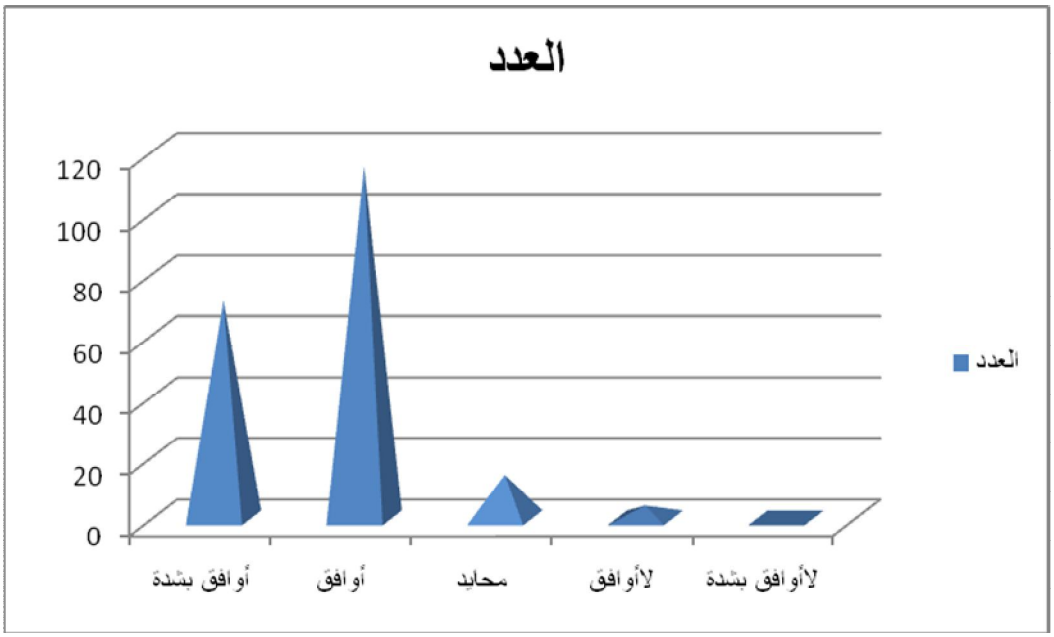

يتضح من الجدول رقم (8) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تعمل على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة** حيث بلغت نسبتهم (81.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2) %. اما أفراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6.9) %.

3/ تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية

جدول رقم(9)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة التاسعة

تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	67	32.8
أوافق	102	50
محايد	17	8.3
لاأوافق	9	4.4
لاأوافق بشدة	9	4.4
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (9)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة التاسعة

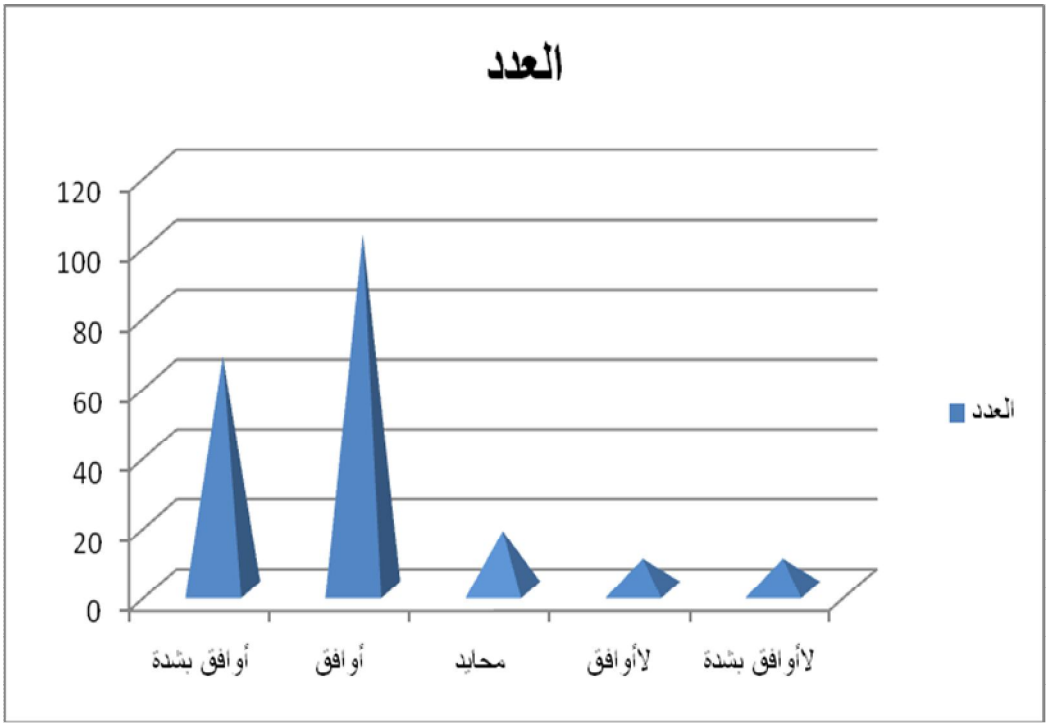

يتضح من الجدول رقم (9) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية حيث بلغت نسبتهم (82.8) % بينما بلغت نسبة

غيـر الموافقـون علـى ذلـك (8.8) %. امـا افـراد العينـة والـذين لـم يبـدوا اجابـات محـددة فقـد بلغـت نسبتهم (8.3) %.

4/ تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز

جدول رقم(10)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة العاشرة

تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	145	71.1
أوافق	40	19.6
محايد	10	4.9
لاأوافق	3	1.5
لاأوافق بشدة	6	2.9
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (10)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة العاشرة

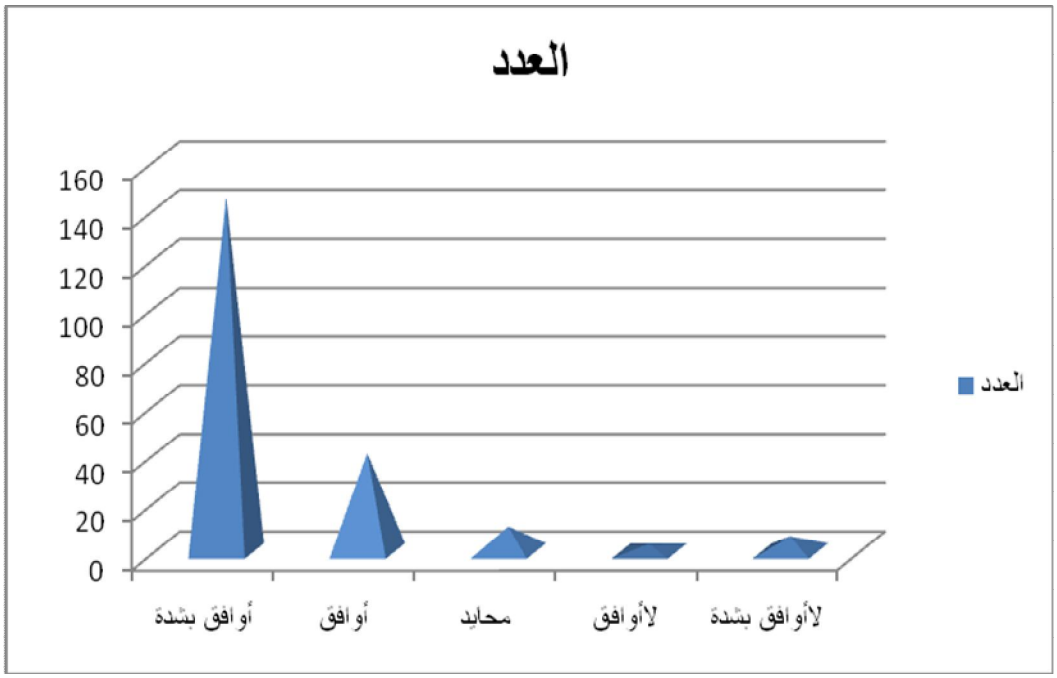

يتضح من الجدول رقم (10) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز** حيث بلغت نسبتهم (90.7) % بينما بلغت نسبة

غير الموافقون على ذلك (4.4) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.9) %.

5/ تعمل تجارة الحدود على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين

جدول رقم(11)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الحادية عشر

تعمل تجارة الحدود على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	84	41.2
أوافق	108	52.9
محايد	6	2.9
لاأوافق	2	1
لاأوافق بشدة	4	2
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (11)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الحادية عشر

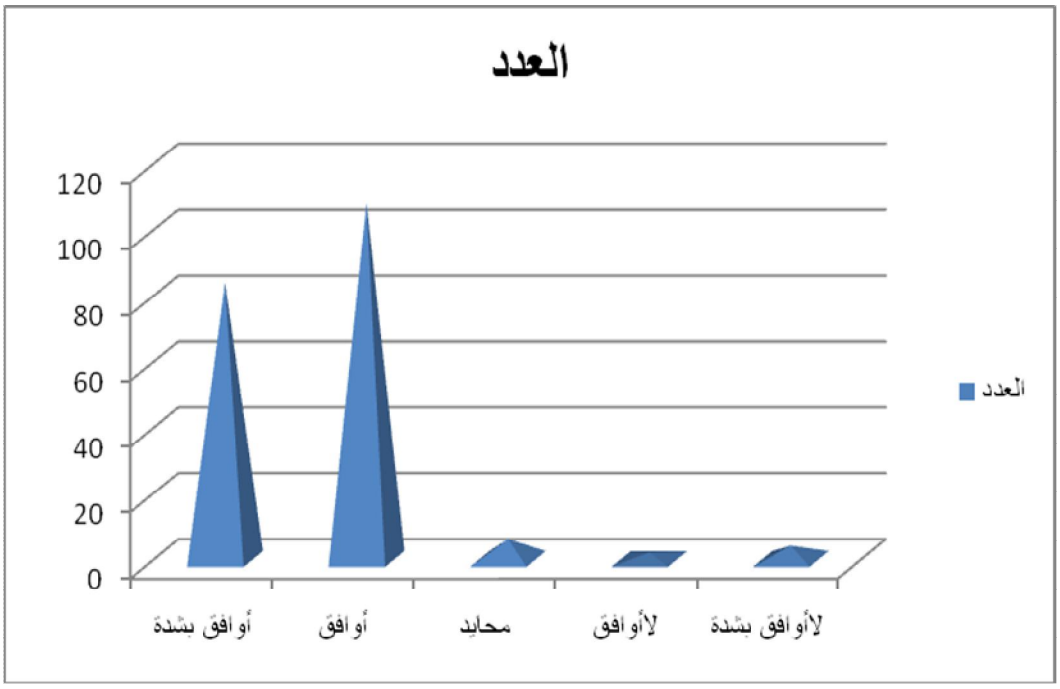

يتضح من الجدول رقم (11) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تعمل على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين** حيث بلغت نسبتهم (94.1) % بينما

بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.9) %.

6/ تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية الولائية

جدول رقم(12)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية عشر

تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية الولائية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	149	73
أوافق	33	16.2
محايد	1	0.5
لاأوافق	3	1.5
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (12)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية عشر

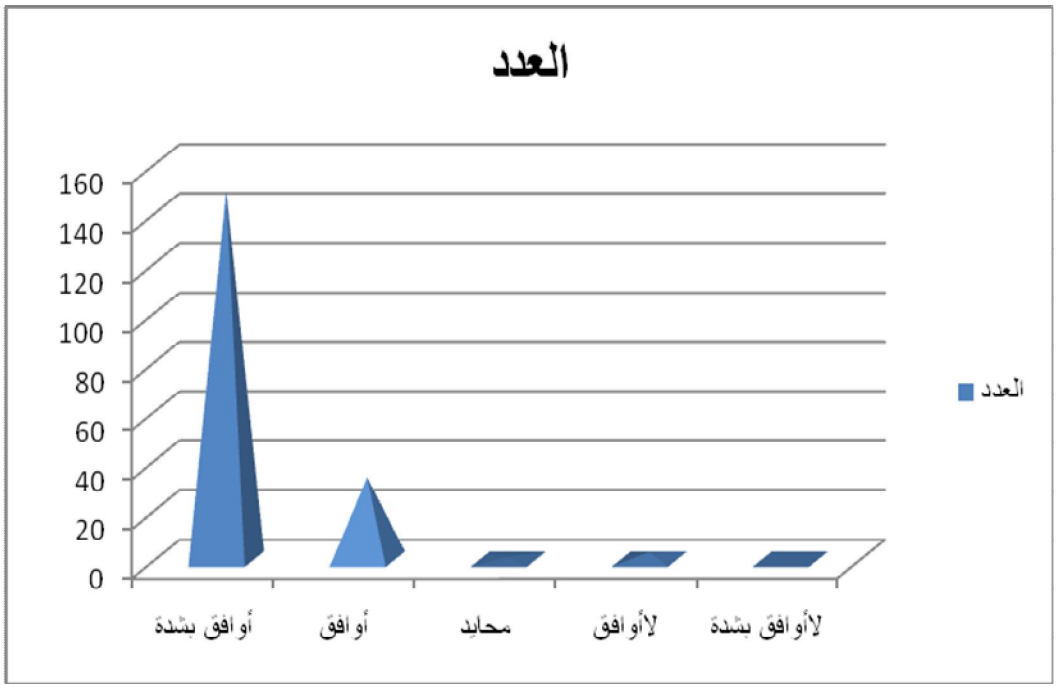

يتضح من الجدول رقم (12) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية الولائية** حيث بلغت نسبتهم

(89.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1.5) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.5) %.

/7 تعمل تجارة الحدود على تطوير وجودة السلع المحلية

جدول رقم(13)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة عشر

تعمل تجارة الحدود على تطوير وجودة السلع المحلية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	81	39.7
أوافق	108	52.9
محايد	3	1.5
لاأوافق	3	1.5
لاأوافق بشدة	0	4.4
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (13)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة عشر

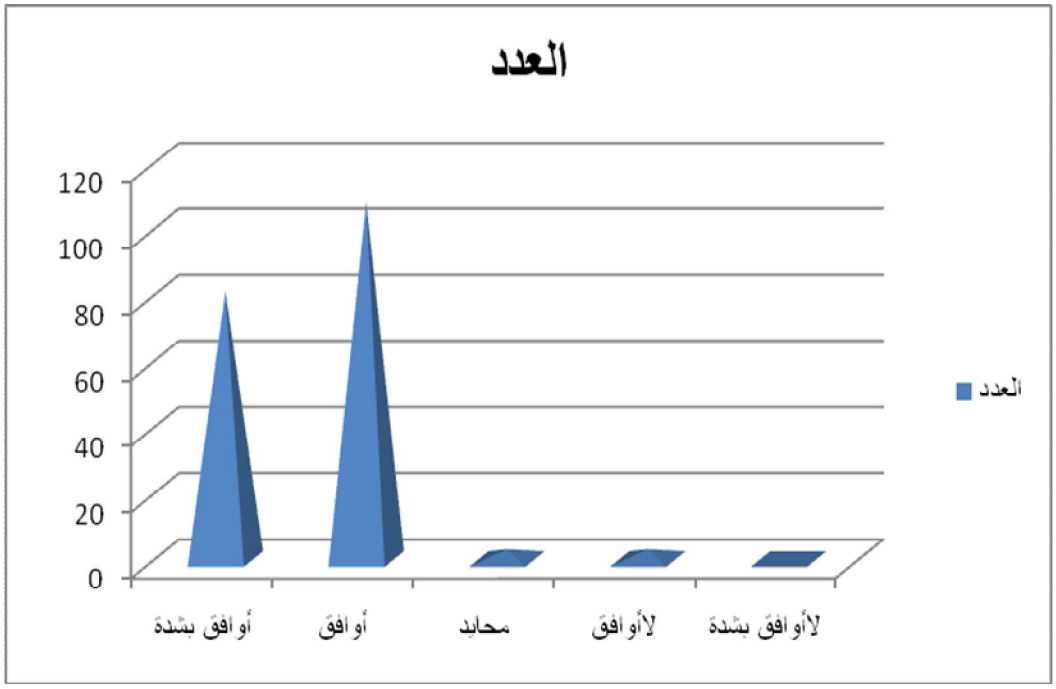

يتضح من الجدول رقم (13) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تعمل على تطوير وجود السلع المحلية** حيث بلغت نسبتهم (92.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (5.9) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

8/ الاهتمام بأوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم فى انعاش تجارة الحدود

جدول (14)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة عشر

الاهتمام بأوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم فى انعاش تجارة الحدود	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	91	44.6
أوافق	104	51
محايد	7	3.4
لاأوافق	2	1
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (14)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة عشر

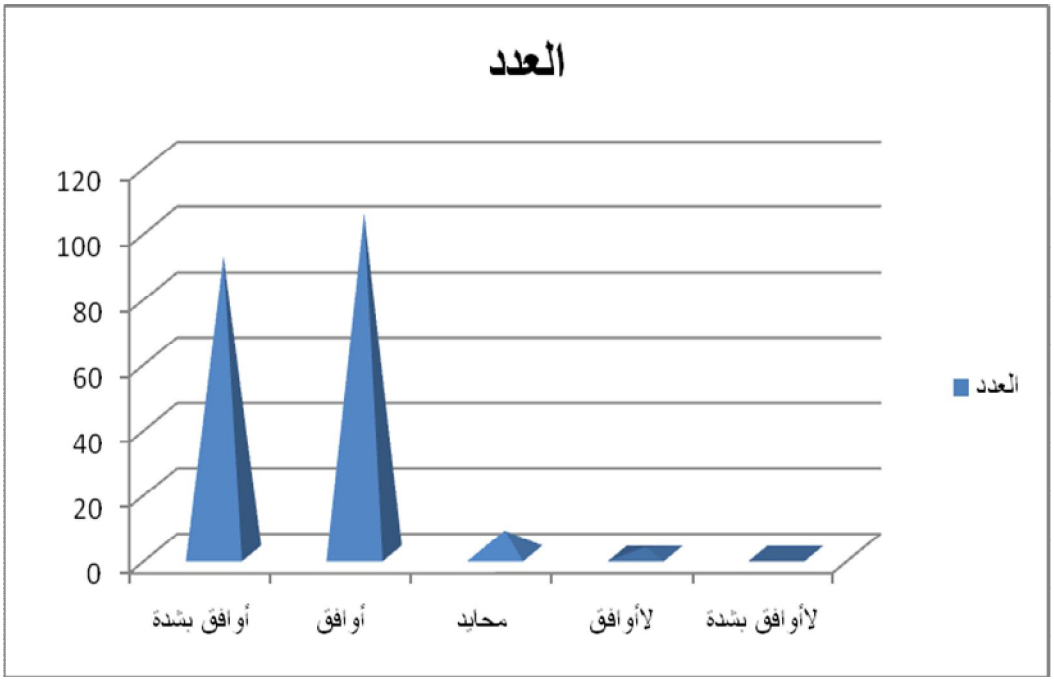

يتضح من الجدول رقم (14) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **الاهتمام بأوعية التخذين الجافة والمبردة يساهم في انعاش تجارة الحدود** حيث بلغت نسبتهم (95.6) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (1) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (3.4) %.

9/ تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة

جدول رقم(15)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة عشر

تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	84	41.2
أوافق	110	53.9
محايد	6	2.9
لاأوافق	2	1
لاأوافق بشدة	2	1
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (15)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة عشر

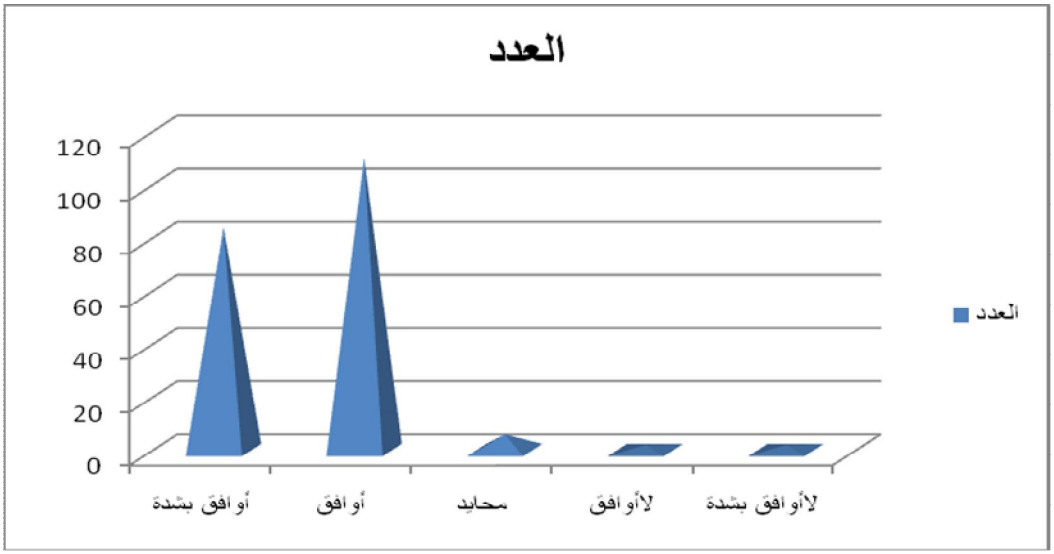

يتضح من الجدول رقم (15) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة حيث بلغت نسبتهم (95.1) % بينما بلغت نسبة غير

الموافقون على ذلك (2) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.9) %.

المحور الثالث: علاقة تجارة الحدود بمصادر الدخل لسكان المناطق الحدودية

ولقياس علاقة تجارة الحدود بمصادر الدخل لسكان المناطق الحدودية تم طرح السؤال التالى على أفراد العينة

1/تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية

جدول رقم(16)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة عشر

تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	177	86.8
أوافق	25	12.2
محايد	1	0.5
لاأوافق	1	0.5
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (15)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة عشر

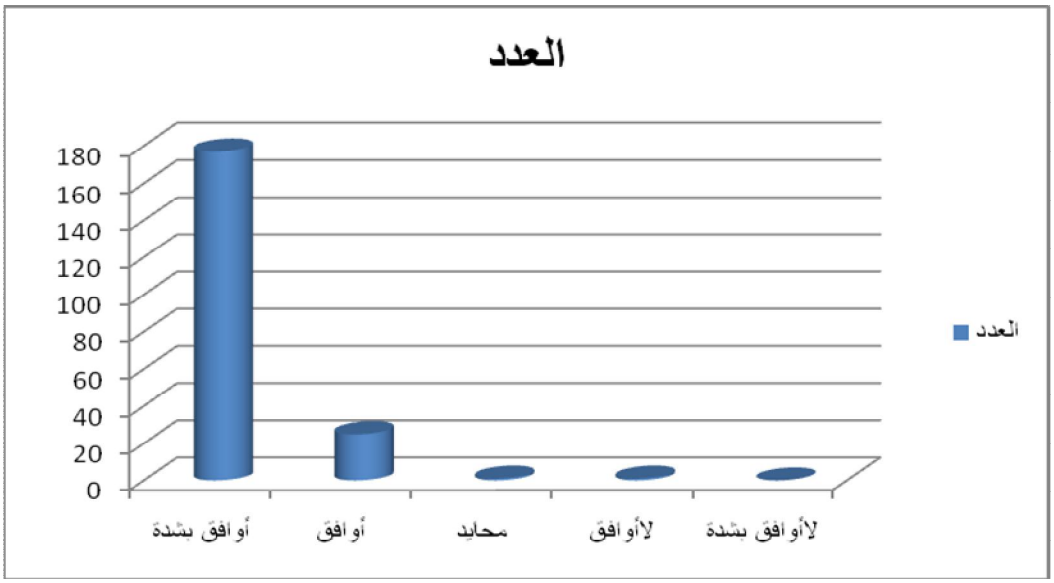

يتضح من الجدول رقم (16) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن **تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية** حيث بلغت نسبتهم (99) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.5) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (0.5) %.

المحور الرابع: علاقة تجارة الحدود بالتهريب

ولقياس علاقة تجارة الحدود بالتهريب تم طرح الاسئلة التالية التالى على أفراد العينة

1/ تجارة الحدود تحد من التهريب

جدول رقم(17)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السابعة عشر

تجارة الحدود تحد من التهريب	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	90	44.1
أوافق	104	51
محايد	3	1.5
لاأوافق	6	2.9
لاأوافق بشدة	1	0.5
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (17)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السابعة عشر

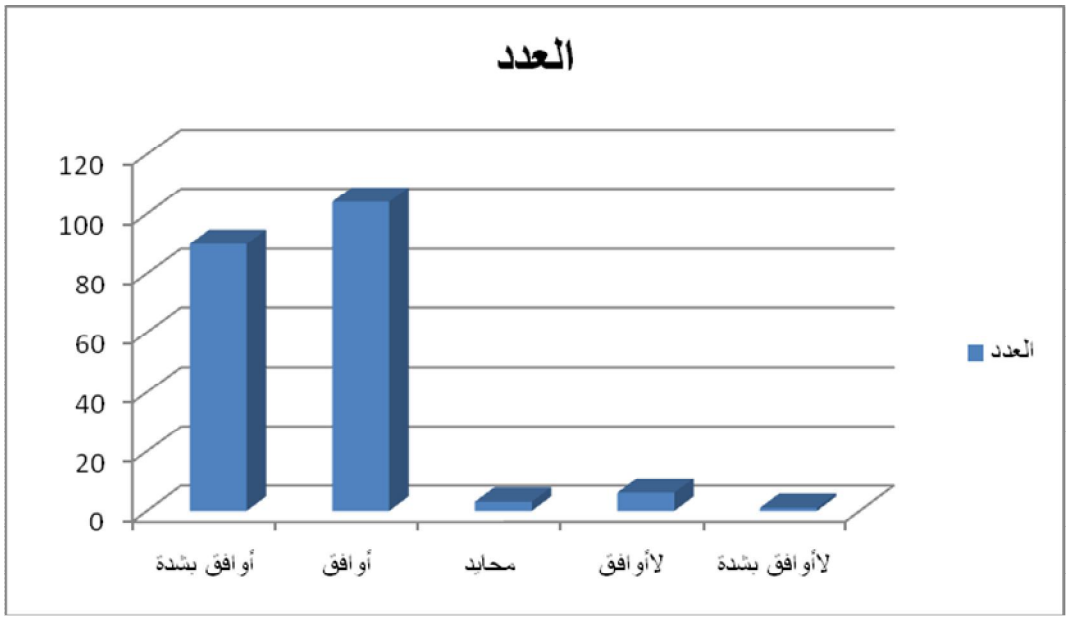

يتضح من الجدول رقم (17) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تجارة الحدود تحد من التهريب حيث بلغت نسبتهم (95.1) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (3.4) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

2/ الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب

جدول رقم(18)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثامنة عشر

الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	95	46.5
أوافق	103	50.5
محايد	5	2.5
لاأوافق	1	0.5
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (18)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثامنة عشر

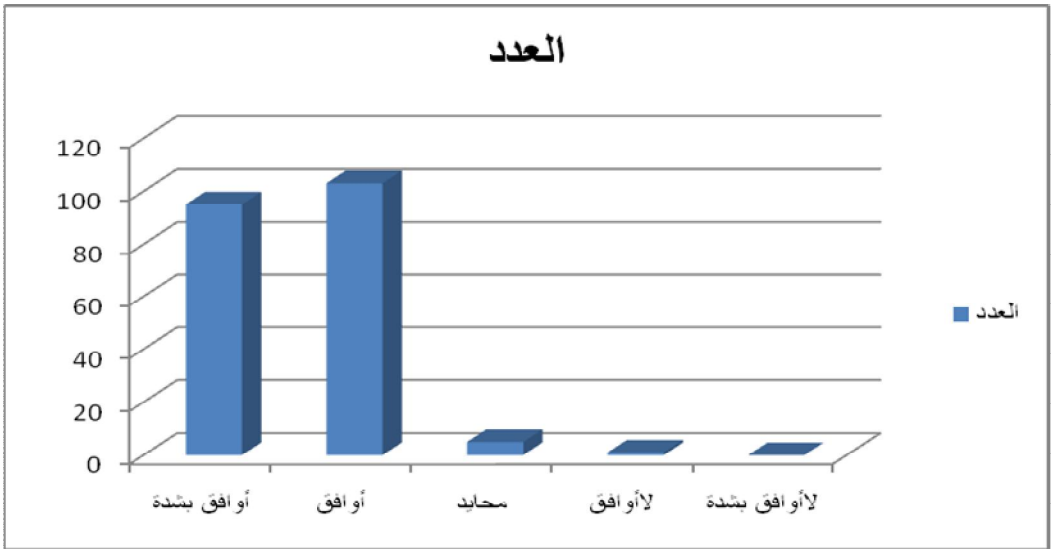

يتضح من الجدول رقم (18) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب** حيث بلغت نسبتهم (97) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0.5) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (2.5) %.

3/ التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب

جدول رقم(19)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة التاسعة عشر

التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	158	77.5
أوافق	36	17.6
محايد	3	1.5
لاأوافق	7	3.4
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (19)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة التاسعة عشر

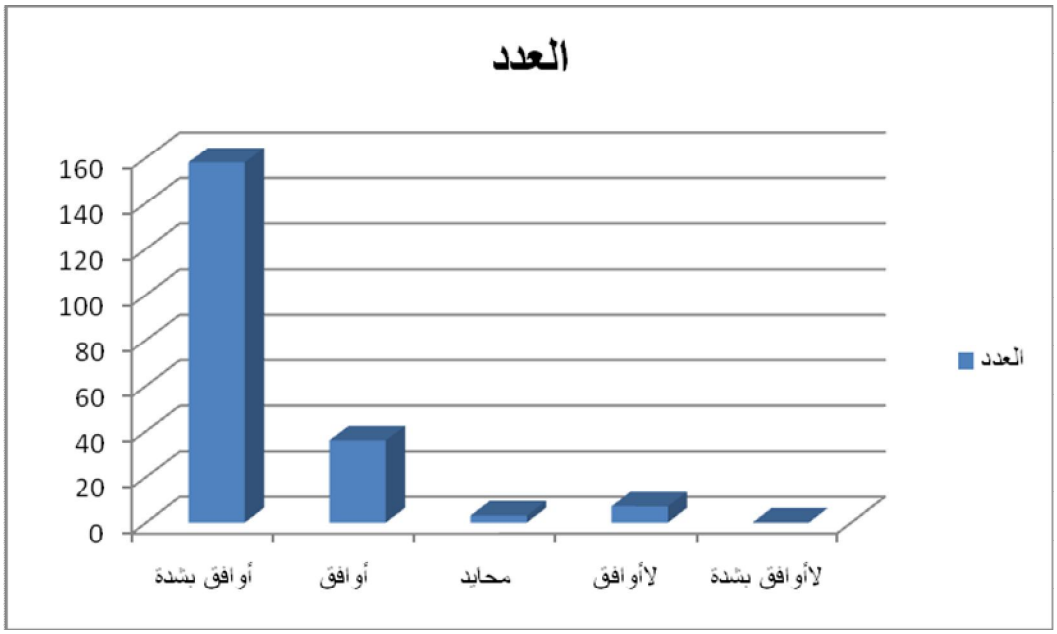

يتضح من الجدول رقم (19) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب** حيث بلغت نسبتهم (95.1) % بينما بلغت

نسبة غير الموافقون على ذلك (3.4) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

4/ اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الايفاء بالتنفيذ السليم

جدول رقم(20)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة العشرون

اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الايفاء بالتنفيذ السليم	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	78	38.2
أوافق	106	52
محايد	16	7.8
لاأوافق	4	2
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (20)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة العشرون

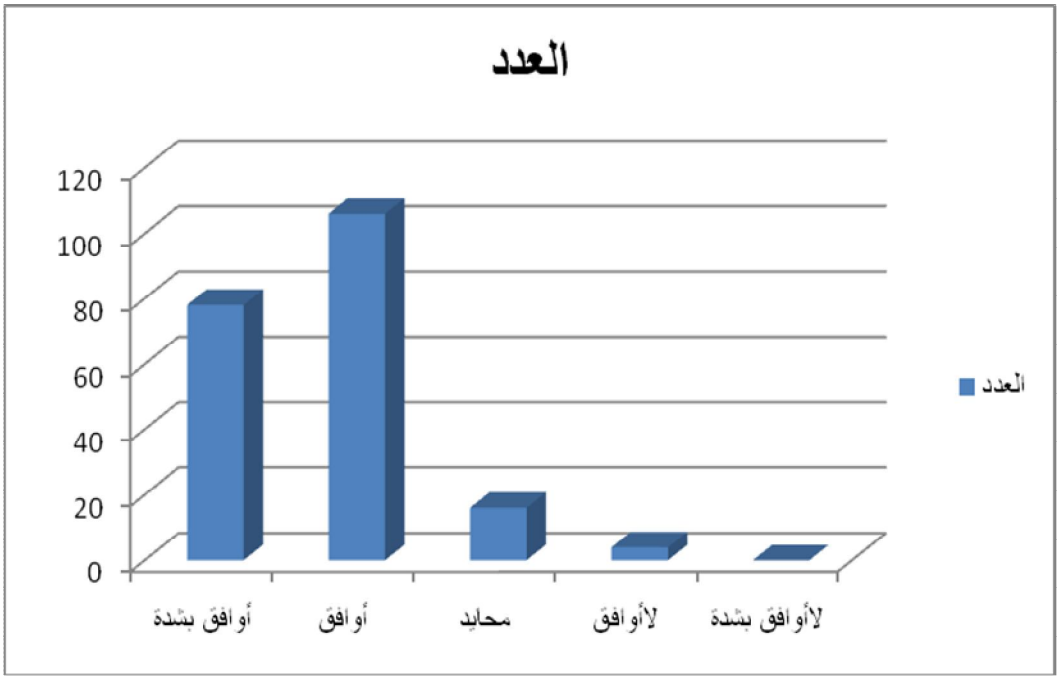

يتضح من الجدول رقم (20) والشكل أعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الايفاء بالتنفيذ السليم** حيث بلغت نسبتهم (90.2) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (2) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7.8) %.

5/ تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التى تعيق النشاط التجارى

جدول رقم(21)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الواحد وعشرون

تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التى تعيق النشاط التجارى	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	179	87.7
أوافق	20	9.8
محايد	3	1.5
لاأوافق	2	1
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (21)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الواحد وعشرون

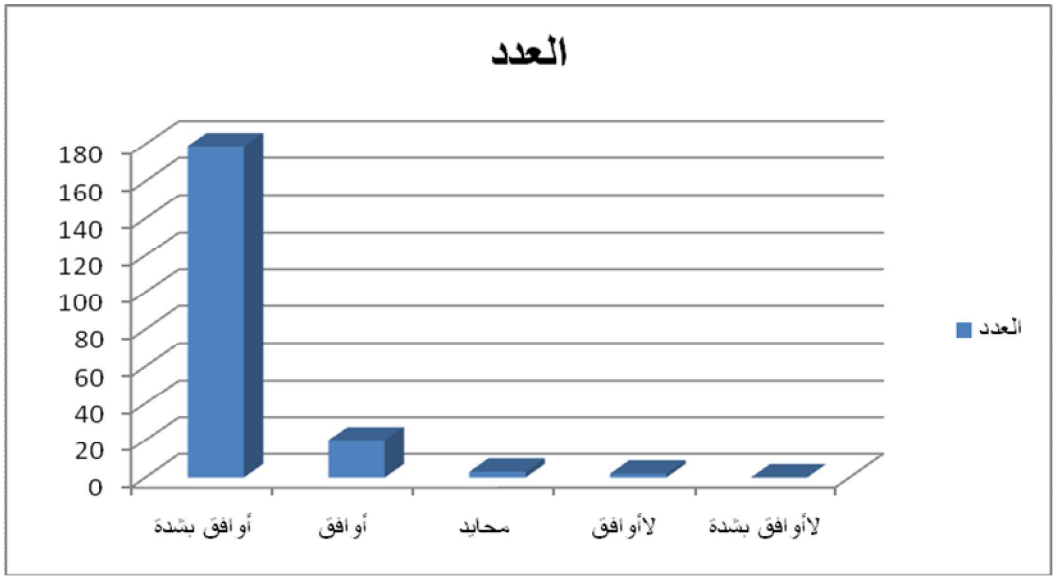

يتضح من الجدول رقم (21) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على أن تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التى تعيق

النشـاط التجـارى حيـث بلغـت نسـبتهم (97.5) % بينمـا بلغـت نسـبة غيـر الموافقـون علـى ذلـك (1) %. أما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

ولقياس الاثار السالبة من تجارة الحدودريب تم طرح الاسئلة التالية التالى على أفراد العينة

6/ بعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء على الجمارك فى الرقابة على مرور وسائل النقل

جدول رقم(22)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية والعشرون

بعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء على الجمارك فى الرقابة على مرور وسائل النقل	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	161	78.9
أوافق	27	13.2
محايد	10	4.9
لاأوافق	6	2.9
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم(22)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثانية والعشرون

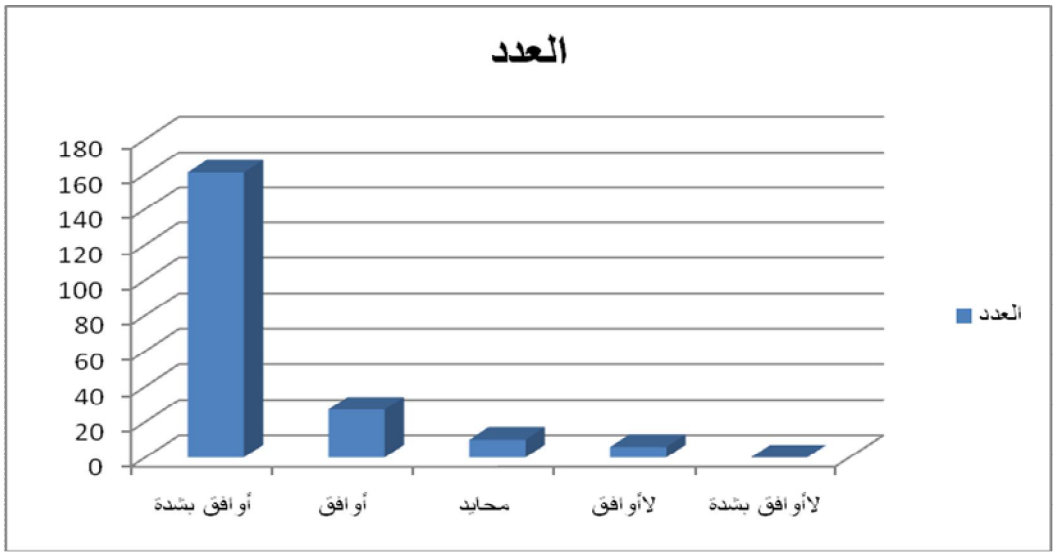

يتضـح مـن الجـدول رقـم (22) والشـكل اعـلاه أن غالبيـة افـراد العينـة يوافقـون علـى أن **بعـد المحطـات الجمركيـة عنـد الحـدود يشـكل عـبء علـى الجمـارك فـى الرقابـة علـى مـرور وسـائل**

النقــل حيـث بلغـت نسـبتهم (92.1) % بينمـا بلغـت نسـبة غيـر الموافقـون علـى ذلـك (2.9) %.

اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (4.9) %.

/7 سهولة الاجراءات وسرعتها فى نقاط العبور يشجع على تجارة الحدود

جدول رقم(23)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة والعشرون

سهولة الاجراءات وسرعتها فى نقاط العبور يشجع على تجارة الحدود	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	173	84.8
أوافق	28	13.7
محايد	3	1.5
لاأوافق	0	0
لاأوافق بشدة	0	0
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (23)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الثالثة والعشرون

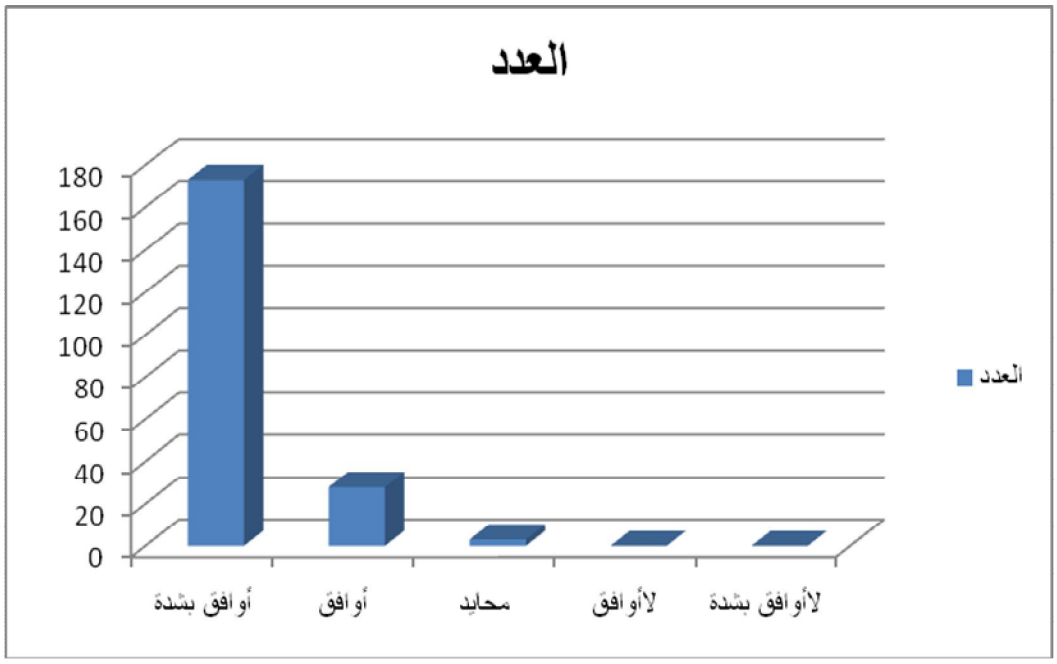

يتضـح مـن الجـدول رقـم (23) والشـكل اعـلاه أن غالبيـة افـراد العينـة يوافقـون **علـى أن سـهولة الاجـراءات وسـرعتها فـى نقـاط العبـور يشـجع علـى تجـارة الحـدود** حيـث بلغـت نسـبتهم (98.5)

% بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (0) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (1.5) %.

المحور الخامس: الاثار السالبة لتجارة الحدود

1/ تجارة الحدود تؤدى الى استيراد سلع غير مرغوبة أو ضارة (كالكحول)

جدول رقم(24)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة والعشرون

تجارة الحدود تؤدى الى استيراد سلع غير مرغوبة أو ضارة (كالكحول)	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	40	19.6
أوافق	29	14.2
محايد	92	45.1
لاأوافق	37	18.1
لاأوافق بشدة	6	3.4
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (24)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الرابعة والعشرون

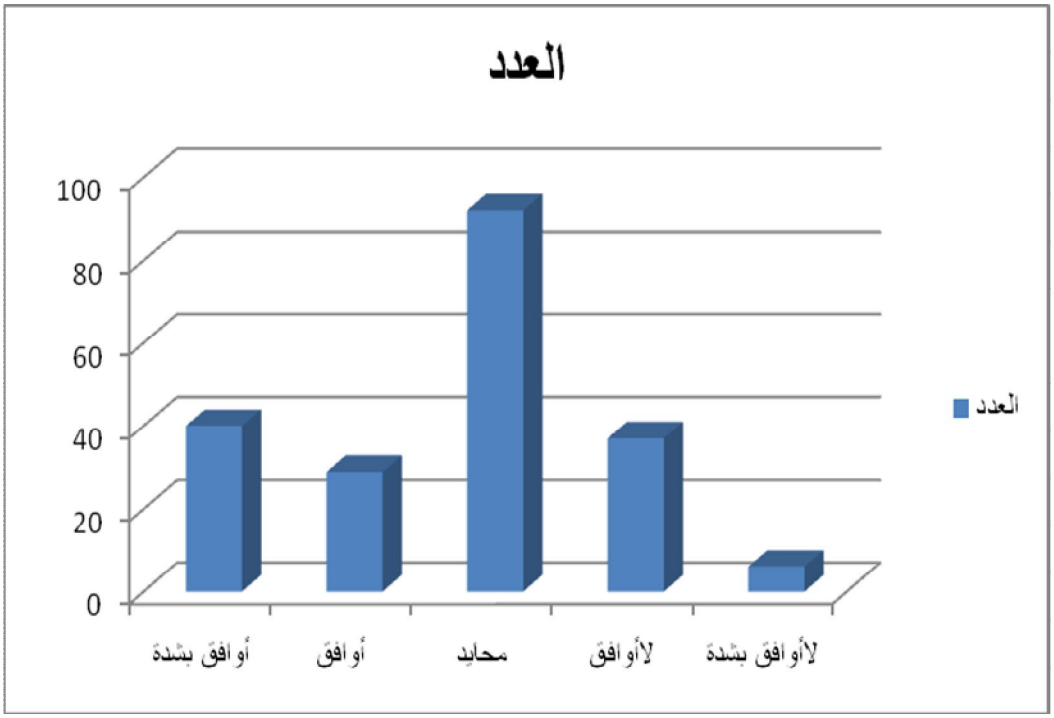

يتضح من الجدول رقم (24) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة لايبدون اجابات محددة على أن تجارة الحدود تؤدى الى استيراد سلع غير مرغوبة أو ضارة (كالكحول) حيث بلغت نسبتهم (45.1) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (33.8) %. اما افراد العينة الغير موافقون فقد بلغت نسبتهم (21.5) %.

2/ تجارة الحدود تؤدى الى فقدان البلد لبعض ايرادات العملة الحرة بسبب المقايضة

جدول رقم(25)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة والعشرون

تجارة الحدود تؤدى الى فقدان البلد لبعض ايرادات العملة الحرة بسبب المقايضة	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	39	19.1
أوافق	89	43.6
محايد	28	13.7
لاأوافق	41	20.1
لاأوافق بشدة	7	3.4
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (25)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة الخامسة والعشرون

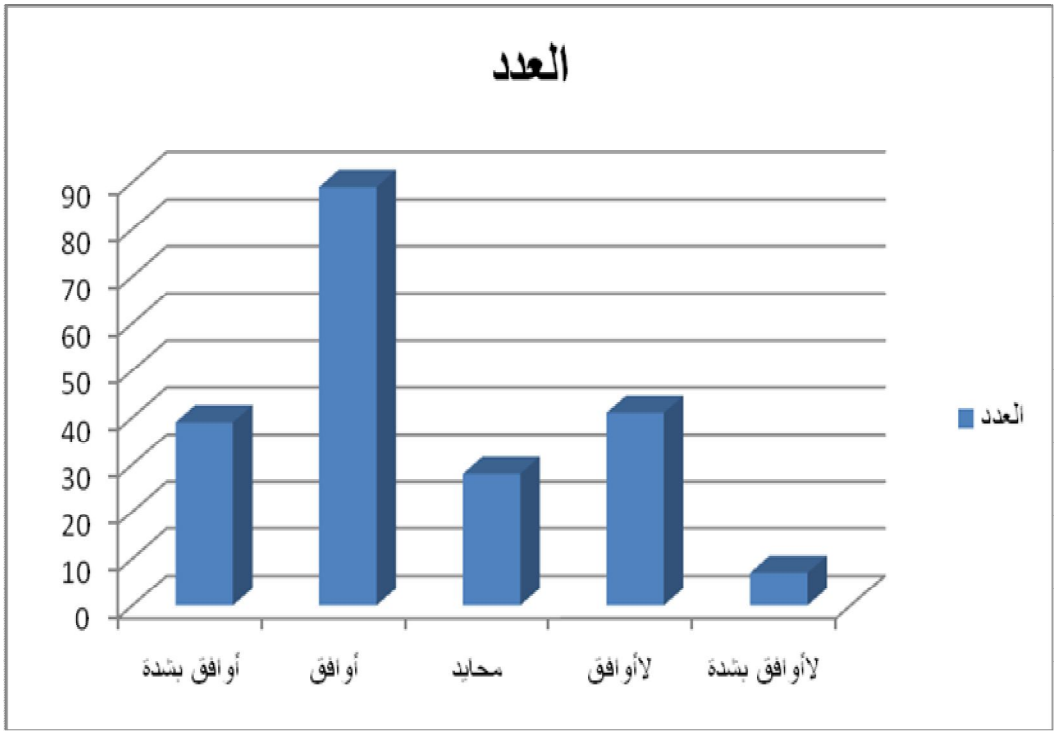

يتضح من الجدول رقم (25) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة يوافقون على **أن تجارة الحدود تؤدى الى فقدان البلد لبعض ايرادات العملة الحرة بسبب المقايضة** حيث بلغت نسبتهم (62.7) % بينما بلغت نسبة غير الموافقون على ذلك (23.5) %. اما افراد العينة والذين لم يبدوا اجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (13.7) %.

3/ تجارة الحدود تؤدى الى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات فى المناطق الحدودية

جدول رقم(26)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة والعشرون

تجارة الحدود تؤدى الى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات فى المناطق الحدودية	العدد	النسبة%
أوافق بشدة	61	29.9
أوافق	21	10.3
محايد	83	40.7
لاأوافق	34	16.7
لاأوافق بشدة	5	2.5
المجموع	204	100

المصدر: اعداد الباحث من نتائج الاستبيان.

شكل رقم (26)

التوزيع التكرارى لاجابات أفراد العينة على العبارة السادسة والعشرون

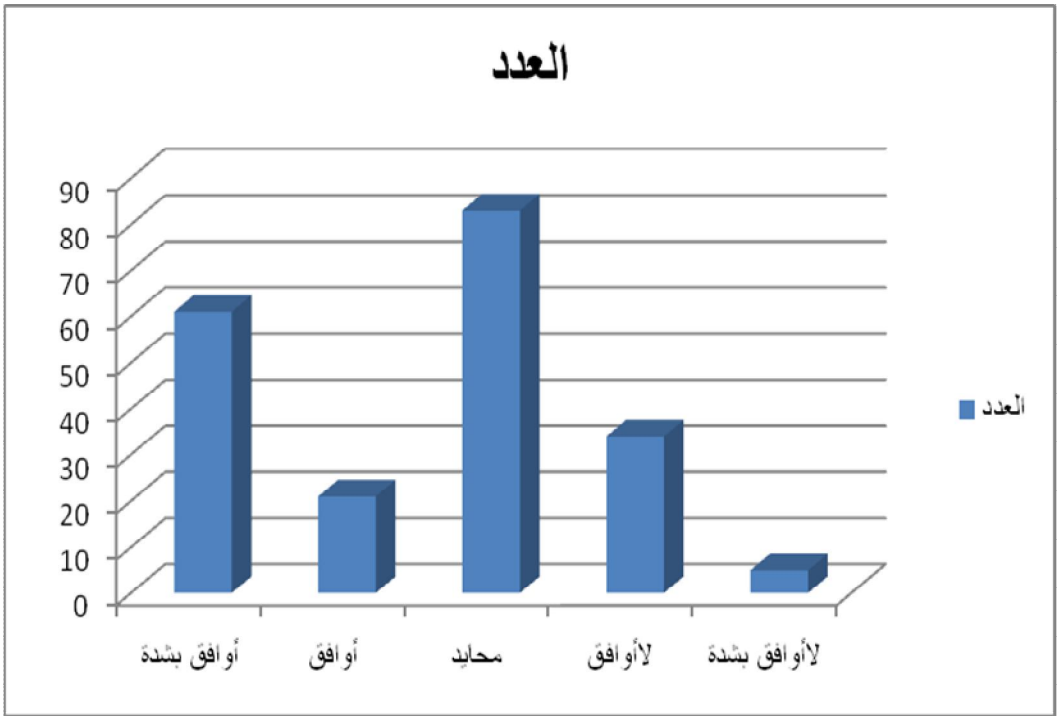

يتضح من الجدول رقم (26) والشكل اعلاه أن غالبية افراد العينة لايبدون اجابات محددة على أن تجارة الحدود تؤدى الى ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات فى المناطق الحدودية حيث بلغت نسبتهم (40.7) % بينما بلغت نسبة الموافقون على ذلك (40.2) %. اما افراد العينة الغير موافقون فقد بلغت نسبتهم (19.2) %.

4/3 اختبار فروض الدراسة :

يتناول هذا المبحث مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية وذلك من خلال المعلومات التى اسفرت عنها جداول تحليل البيانات الاحصائية وكذلك نتائج التحليل الاحصائى لاختبار الفروض . وفى ضوء مشكلة وأهداف الدراسة واستقراء الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض الدراسة كالآتي :

الفرضية الاولى:

هنالك علاقة طردية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية

الفرضية الثانية:

تجارة الحدود لها اثار ايجابية على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب

الفرضية الثالثة:

تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية

الفرضية الرابعة:

تنظيم تجارة الحدود يقلل من فرص التهريب ويعمل على تحسين العلاقات السياسية والامنية بين دول الجوار

الفرضية الاولى :

هنالك علاقة طردية بين تجارة الحدود والتنمية الاقتصادية

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار الاستقلالية (اختبار t). لدلالة الفروق وفيما يلى تقدير المتوسط لجميع العبارات التى تقيس الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة والاهمية النسبية لعبارات المقياس ولإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. وفيما يلى نتائج الاختبار

جدول رقم (1)

نتائج اختبار الفرضية الاولى

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	قيمةT	مستوى المعنوية	الدلالة
1-كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية	4.80	أوافق بشدة	55.2	0.000	قبول
2-تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى	4.81	أوافق بشدة	56.7	0.000	قبول
3-عدم وجود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود	3.89	أوافق بشدة	13.28	0.000	قبول
4-تجارة الحدود تنمى العلاقة بين السودان ودول الجوار	4.52	أوافق بشدة	43.6	0.000	قبول
5-تنمية تجارة الحدود تزيد من ايرادات الولاية	4.75	أوافق بشدة	50.0	0.000	قبول
6-تساهم تجارة الحدود فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية	4.34	أوافق بشدة	30.9	0.000	قبول
اجمالى العبارات		أوافق بشدة		0.000	قبول

المصدر:اعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من الجدول رقم (1) ما يلى:

1. بلغت قيمة متوسط لعبارة الاولى (4.80) كما بلغت قيمة T (8.58) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه **كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية.**

2. بلغت قيمة متوسط العبارة الثانية (4.81) كما بلغت قيمة T (56.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود

فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن **تنشـيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى.**

3.بلغـت قيمـة متوسـط العبـارة الثالثـة (3.89) كمـا بلغـت قيمـة T (13.28) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين علـى أن **عـدم وجـود ملحقيات تجارية فى دول الجوار يؤدى الى ضعف تجارة الحدود.**

4. بلغـت قيمـة متوسـط العبـارة الرابعـة (4.52) كمـا بلغـت قيمـة T (43.6) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن **تجـارة الحدود تنمى العلاقة بين السودان ودول الجوار.**

5.بلغـت قيمـة متوسـط العبـارة الخامسـة (4.75) كمـا بلغـت قيمـة T (50.03) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن **تنميـة تجارة الحدود تزيد من ايرادات الولاية.**

6.بلغـت قيمـة متوسـط العبـارة السادسـة (4.34) كمـا بلغـت قيمـة T (30.9) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين بشـدة علـى أن **تسـاهم تجارة الحدود فى تنمية وتطوير البنيات الاساسية فى الولاية.**

7.بلغـت الاهميـة النسـبية لجميـع العبـارات التـى تقـيس العلاقـة بـين (تجـارة الحـدود والتنميـة الاقتصـادية)(87.2)% كمـا بلغـت قيمـة T (78) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح المـوافقين علـى أن **هنالـك علاقـة بـين تجـارة الحـدود والتنميـة الاقتصادية.**

ومما تقـدم نسـتنتج أن فرضـية الدراسـة الاولـى والتـى نصـت: **(هنالـك علاقـة طرديـة بـين تجـارة الحدود والتنمية الاقتصادية)** يعتبر فرض مقبول فى جميع العبارات التى تقيس الفرضية.

الفرضية الثانية :

تجارة الحدود لها اثار ايجابية على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الإستقلالية (اختبار t). لدلالة الفروق وفيما يلى تقدير المتوسط لجميع العبارات التى تقيس الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة والاهمية النسبية لعبارات المقياس ولإختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. وفيما يلى نتائج الاختبار

جدول رقم (2)
نتائج اختبار الفرضية الثانية

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	قيمةT	مستوى المعنوية	الدلالة
1-تحد تجارة الحدود الهجرة من الريف	4.20	أوافق بشدة	20.7	0.000	قبول
2-تعمل تجارة الحدود على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة	4.24	أوافق بشدة	26.7	0.000	قبول
3-تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية	4.02	أوافق	14.7	0.000	قبول
4-تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز	4.54	أوافق بشدة	24.7	0.000	قبول
5-تعمل تجارة الحدود على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين	4.30	أوافق بشدة	24.6	0.000	قبول
6-تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية	4.58	أوافق بشدة	28.6	0.000	قبول
7-تعمل تجارة الحدود على تطوير وجودة السلع المحلية	4.22	أوافق بشدة	19.2	0.000	قبول
8-الاهتمام بأوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم فى انعاش تجارة الحدود	4.39	أوافق بشدة	32.7	0.000	قبول
9-تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة	4.33	أوافق بشدة	28.1	0.000	قبول
اجمالى العبارات		أوافق بشدة		0.000	قبول

المصدر :اعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من الجدول رقم (2) ما يلى:

1.بلغت قيمة متوسط العبارة الاولى (4.20) كما بلغت قيمة T (20.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تجارة الحدود تحد الهجرة من الريف**.

2.بلغت قيمة متوسط العبارة الثانية (4.24) كما بلغت قيمة T (26.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على **أن تعمل تجارة الحدود على تخفيض الطلب على الدولار عبر الية المقايضة.**

3.بلغت قيمة متوسط العبارة الثالثة (4.02) كما بلغت قيمة T (14.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن **تجارة الحدود تؤدى الى زيادة الرقعة المزروعة فى الولاية.**

4.بلغت قيمة متوسط العبارة الرابعة (4.54) كما بلغت قيمة T (24.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تجارة الحدود **توفر سلع بأسعار أقل من السلع التى تصلها من المركز.**

5.بلغت قيمة متوسط العبارة الخامسة (4.30) كما بلغت قيمة T (24.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تعمل تجارة الحدود على سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين.**

6.بلغت قيمة متوسط العبارة السادسة (4.58) كما بلغت قيمة T (28.6) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم فى زيادة الايرادات الضريبية الولائية.**

7.بلغت قيمة متوسط العبارة االسابعة (4.22) كما بلغت قيمة T (19.2) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تجارة الحدود **تعمل على تطوير وجودة السلع المحلية.**

8.بلغت قيمة متوسط العبارة الثامنة (4.39) كما بلغت قيمة T (32.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية

بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **الاهتمام بأوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم فى انعاش تجارة الحدود.**

9.بلغت قيمة متوسط العبارة التاسعة (4.33) كما بلغت قيمة T (28.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة.**

10.بلغت الاهمية النسبية لجميع العبارات التى تقيس (**اثر تجارة الحدود على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب**)(87.2)% كما بلغت قيمة T (78) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على جميع عبارات الفرضية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتى نصت: (تجارة الحدود لها اثار ايجابية على الانتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة والضرائب) يعتبر فرض مقبول فى جميع العبارات التى تقيس الفرضية.

الفرضية الثالثة :

تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار الاستقلالية (اختبار t). لدلالة الفروق وفيما يلى تقدير المتوسط لجميع العبارات التى تقيس الفرضية لمعرفة إتجاه عينة الدراسة والاهمية النسبية لعبارات المقياس ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. وفيما يلى نتائج الاختبار

جدول رقم (3)

نتائج اختبار الفرضية الثالثة

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	قيمة T	مستوى المعنوية	الدلالة
تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية	4.85	أوافق بشدة	65.1	0.000	قبول

المصدر :اعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلى:

بلغت قيمة متوسط عبارة الفرضية (4.85) كما بلغت قيمة T (65.1) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية**.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتى نصت: على أن (**تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية**) يعتبر فرض مقبول فى جميع العبارات التى تقيس الفرضية.

الفرضية الرابعة:

تنظيم تجارة الحدود يقلل من فرص التهريب ويعمل على تحسين العلاقات السياسية والامنية بين دول الجوار

لإختبار هذه الفرضية تم إستخدام إختبار الاستقلالية (اختبار t). لدلالة الفروق وفيما يلى تقدير المتوسط لجميع العبارات التى تقيس الفرضية لمعرفة اتجاه عينة الدراسة والاهمية النسبية لعبارات المقياس ولاختبار وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج اعلاه تم استخدام اختبار (t) لدلالة الفروق. وفيما يلى نتائج الاختبار

جدول رقم (4)

نتائج اختبار الفرضية الرابعة

عبارات الفرضية	المتوسط	التفسير	قيمةT	مستوى المعنوية	الدلالة
1-تجارة الحدود تحد من التهريب	4.35	أوافق بشدة	27.4	0.000	قبول
2-الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب	4.43	أوافق بشدة	35.8	0.000	قبول
3-التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب	4.69	أوافق	35.9	0.000	قبول
4-اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الابقاء بالتنفيذ السليم	4.26	أوافق بشدة	26.3	0.000	قبول
5-تنمية العلاقات السياسية بين دول الجواريقلل من المهددات والنزاعات الحدودية التى تعيق النشاط التجارى	4.84	أوافق بشدة	55.9	0.000	قبول
6-بُعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء علي الجمارك في الرقابة علي مرور وسائل النقل.	4.68	أوافق بشدة	34.1	0.000	قبول
7-سهولة الإجراءات وسرعتها في نقاط العبور يشجع علي تجارة الحدود .	4.83	أوافق بشدة	63.6	0.000	قبول
اجمالى العبارات		أوافق بشدة		0.000	قبول

المصدر:اعداد الباحث باستخدام مخرجات نتائج التحليل الاحصائى

يتضح من الجدول رقم (4) ما يلى:

1.بلغت قيمة متوسط لعبارة الاولى (4.35) كما بلغت قيمة T (27.4) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تجارة الحدود تحد من التهريب.**

2.بلغت قيمة متوسط العبارة الثانية (4.43) كما بلغت قيمة T (35.8) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **الاهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب.**

3.بلغت قيمة متوسط العبارة الثالثة (4.69) كما بلغت قيمة T (35.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **التوسع فى قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب.**

4.بلغت قيمة متوسط العبارة الرابعة (4.26) كما بلغت قيمة T (26.3) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **اعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل على الابقاء بالتنفيذ السليم.**

5.بلغت قيمة متوسط العبارة الخامسة (4.84) كما بلغت قيمة T (55.9) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التى تعيق النشاط التجارى.**

6- بلغت قيمة متوسط العبارة السادسة (4.68) كما بلغت قيمة T (34.16) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%) وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن **بُعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء علي الجمارك في الرقابة علي مرور وسائل النقل.**

7- بلغت قيمة متوسط العبارة السابعة (4.83) كما بلغت قيمة T (63.7) بمستوى معنوية (0.000) وهذة القيمة اقل من مستوى المعنوية (0.5%)وعلية فأن ذلك يشير الى وجود فروق

ذات دلالــة احصــائية بــين اجابــات أفــراد العينــة ولصــالح المــوافقين بشــدة علــى أن **ســـهولة الإجراءات وسرعتها في نقاط العبور يشجع علي تجارة الحدود .**

8.بلغـت قيمـة متوسـط جميـع العبـارات التـى تقـيس **(تنظـيم تجـارة الحـدود يقلـل مـن فـرص التهريـب ويعمـل علـى تحسـين العلاقـات السياسـية والامنيـة بـين دول الجـوار)**(87.2) كمـا بلغـت قيمـة T (78) بمسـتوى معنويـة (0.000) وهـذة القيمـة اقـل مـن مسـتوى المعنويـة (0.5%) وعليـة فـأن ذلـك يشـير الـى وجـود فـروق ذات دلالـة احصـائية بـين اجابـات أفـراد العينـة ولصـالح الموافقين على جميع عبارات الفرضية.

ومما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتى نصت: **(تنظـيم تجـارة الحـدود يقلـل مـن فـرص التهريـب ويعمـل علـى تحسـين العلاقـات السياسـية والامنيـة بـين دول الجـوار)** يعتبـر فـرض مقبول فى جميع العبارات التى تقيس الفرضية.

الآثار السالبة لتجارة الحدود :

مـن خـلال الدراسـة تبـين أن **تجـارة الحـدود لهـا آثـار سـالبة فهـي تـؤدى الـى اسـتيراد سـلع غيـر مرغوبـة أو ضـارة (كـالكحول)** وبعـد الدراسـة والتحليـل تبـين أن غالبيـة افـراد العينـة لايبـدون اجابـات محـددةحول هـذه العبـارة وبلغـت نسـبتهم (45.1) % بينمـا بلغـت نسـبة الموافقـون (33.8) %. اما افراد العينة غير الموافقون فقد بلغت نسبتهم (21.5) %.

وايضـاً تجـارة الحـدود تـؤدى الـى فقـدان البلـد لـبعض ايـرادات العملـة الحـرة بسـبب المقايضـة وغالبيـة افـراد العينـة يوافقـون علـى ذلـك حيـث بلغـت نسـبتهم (62.7) % بينمـا بلغـت نسـبة غيـر الموافقـون (23.5) %. امـا افـراد العينـة والـذين لـم يبـدوا اجابـات محـددة فقـد بلغـت نسـبتهم (13.7) %.

وتجـارة الحـدود تـؤدى الـى ارتفـاع أسـعار بعـض السـلع والخـدمات فـى المنـاطق الحدوديـة وغالبيـة افـراد العينـة لايبـدون اجابـات محـددة حيـث بلغـت نسـبتهم (40.7) % بينمـا بلغـت نسـبة الموافقون (40.2) %. اما افراد العينة غير الموافقون فقد بلغت نسبتهم (19.2) %.

وبناءاً علي ماتقدم فتجارة الحدود لها آثار سالبة فهي تؤدي الي فقدان البلد لبعض إيرادات العملة الصعبة .

نتائج الدراسة الميدانية

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :

- ان نشاط تجارة الحدود يؤدي الي زيادة التنمية الإقتصادية بالولاية .
- تؤثر تجارة الحدود إيجاباً علي ايرادات الولاية .
- تعمل تجارة الحدود بصورة مباشرة علي تنمية العلاقات بين السودان ودول الجوار.
- تعمل تجارة الحدود علي التقليل والحد من هجرة الأفراد والجماعات من الريف إلي الحضر بحثاً عن سبل العيش
- تجارة الحدود وعبر آلية المقايضة تساعد في تخفيض الطلب علي الدولار .
- تؤدي تجارة الحدود إلي توسع الرقعة المزروعة في الولاية وبالتالي تعمل علي زيادة الإنتاج .
- من خلال نشاط تجارة الحدود تتوفر بعض السلع بأسعار أقل من السلع التي تصل من المركز .
- تعمل تجارة الحدود علي سد الحاجات الطارئة من السلع المهمة لفائدة الأطراف المتبادلة .
- تساهم تجارة الحدود في تطوير وجودة السلع المحلية وتمكنها من الدخول الي سوق المنافسة الخارجية .
- الآجراءات المتبعة في نقاط العبور تؤثر علي تجارة الحدود وذلك عبر سرعة وسهولة الاجراءات التي تعمل علي تشجيع تجارة الحدود .
- تساعد تجارة الحدود في توفير فرص العمل .
- تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية .
- التوسع في قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من عملية التهريب بين الولاية ودول الجوار .
- بعد توقف تجارة الحدود اصبح الميزان التجاري لصالح الدول المجاورة .
- قد تؤدي تجارة الحدود الي ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في المناطق الحدودية .
- قد تؤدي تجارة الحدود في بعض الأحيان الي أثار سالبة متمثلة في إستيراد بعض السلع الضارة أو غير المرغوبة (كالكحول) .
- تفعيل نظام STR يمكن ان يخفف من الآثار السالبة لتوقف تجارة الحدود .
- إستمرار تجارة الحدود يستهم أكثر من رخص الكوميسا والتى تعتبر أكثر تعقيداً في إجراءاتها عن تجارة الحدود .

التوصيات :

- أهمية التراجع عن قرار إيقاف تجارة الحدود .
- تشجيع الغرف التجارية وإتحاد المصدرين والموردين بالولاية لبناء قنوات إتصال مع رصفائهم الأثيوبين عن طريق تبادل الزيارات .
- إكمال الدورة التوقيعية لإتفاقيات تجارة الحدود مع الجارة أثيوبيا يشجع تجارة الحدود .
- فتح قنصلية لأثيوبيا بالولاية ، وفتح قنصلية للسودان بأصوصا لتذليل المشاكل التي تواجه الجانبين .
- ينبغي تعبيد الطرق التي تربط الولاية بدولة أثيوبيا المجاورة إذ أن تجارة الحدود بهذه الولاية تجارة موسمية تتوقف في فصل الخريف وتنعدم فيها الحركة تماماً لذلك لابد من أن تذلل كل هذه المعوقات التي تعترض تطور ونمو تجارة الحدود بالولاية .
- إيجاد محطات جمركية عند الحدود لتقوم بتسهيل عملية الرقابة علي مرور وسائل النقل المختلفة .
- إنشاء شبكة الكترونية تربط جميع النقاط الجمركية بالمركز مباشرة لتسيير العمل وتفعيل النشاط التجاري .
- الوقوف علي الضرائب والرسوم المفروضة علي السلع التجارية لمنع الازدواج الضريبي.
- ينبغي وجود رخص تجارية تخص تجارة الحدود حتي تساعد علي عملية توقف عملية تهريب السلع الي دول الجوار .
- تأهيل كوادر وإدارات تجارة الحدود بالولايات الحدودية وذلك بالتنسيق مع التجارة الخارجية بإيجاد فرص تدريب خارج الولاية
- أهمية بنك السودان والبنوك التجارية لتمويل المصدرين .

الدراسات المستقبلية :

1- أثر قرار ايقاف تجارة الحدود علي التنمية الإقتصادية في الولايات الحدودية .

2- أثر إتفاقية الكوميسا علي الصادرات السودانية .

3- دور الغرف التجارية في تشجيع التجارة الخارجية في السودان

قائمة المراجع

الكتب :

1. أ.د. عبد الرحمن يسري ,أ.د.إيمان محب زكي ,د. إيمان عطية ناصف ود. محمد جابر محسن – الإقتصاد الدولي - الدار الجامعية – بدون تاريخ .
2. أ.د. علي أحمد سليمان – قاموس المصطلحات الإقتصادية- بيت الخرطوم – المكتبة الأكاديمية الطبعة الأولي – 1999م
3. ابن منظور، لسان العرب - دار المعارف ، القاهرة ج 8- 1981م .
4. أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله-، دروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
5. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1980، ص35.
6. أحمد حسين الرفاعي- 1999م- مناهج البحث العلمي- ط2 – عمان- دار وائل للنشر.
7. أحمد عبد الخالق. الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية. دون دار النشر 1999.
8. أسامة محمد القولي و مجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997.
9. ايمان عطية ناصر – التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية – الاسكندرية –
10. جودة عبد الخالق - الاقتصاد الدولي دار النهضة العربية –القاهرة - 1990، ص37.
11. حازم الببلاوي، نظرية التجارة الدولية، منشأة المعارف 1968
12. حربي محمد موسى عريقات – مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي – دار زهران – عمان – 1997م .
13. حمدنا الله مصطفي حسن - 1985 – التطور الإقتصادي والاجتماعي في السودان (1841-1881) – الطبعة الأولي – دار المعارف
14. حمدي عبد العظيم. اقتصاديات التجارة الدولية. مكتبة زهراء الشرق. 1996 .
15. خالد مصطفي قاسم – ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة – الدار الجامعية القاهرة – الاسكندرية - 2007م
16. د. عبدالله التوم عبدالله – أساسيات التنمية الريفية - ام درمان – مطبعة الحرية – الطبعة الثانية - 2006

17. د. عبد المطلب عبد الحميد – العولمة الاقتصادية منظماتها ، شركاتها ، تداعيتها – الدار الجامعية – 2006م .
18. د. عز عبد الفتاح- بدون تاريخ - مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS .
19. د. عيسي الغزالي ، التجارة الخارجية والتكامل الإقتصادي الإقليمي ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة دورية ، العدد 81 ، مارس 2009
20. د. فليح حسن خلف العلاقات الاقتصادية الدولية – مؤسسة الوراق للنشر – الطبعة الأولي 2004 م .
21. د. ميمونة الطاهري – عولمة الإقتصاد / عولمة الأزمات الوجه الحقيقي للعولمة الكونية – الكليات المتعددة التخصصات / الناظور المغربية – ورقة منشورة بدون تاريخ
22. د.عثمان ابو حرب – الإقتصاد الدولي – دار أسامة للنشر والتوزيع – الطبعة الأولي 2008م
23. رشاد العصار، عليان الشريف، حسام داود و مصطفى سلمان. التجارة الخارجية. دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة. عمان الطبعة الاولى- م2000 .
24. رعد حسن. الصرف، أساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة و الحرية و الرفاهية الاقتصادية. دارالرضا النشر. الطبعة الأولى، الجزء الأول. 2000 م.
25. زين العابدين ناصر وصفوت عبد السلام عوض الله - الاقتصاد الدولي - دار الثقافة الجامعية - مصر 1997
26. زينب حسين عوض الله. العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية. بيروت. دون سنة الطبع. .
27. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الجزء الأول، دار النهضة العربية ,القاهرة ,2001.
28. سامي عفيفي حاتم - اقتصاديات التجارة الدولية - مطبعة الإسراء، الطبعة الثالثة - مصر 2003 .
29. سامي عفيفي حاتم - قضايا معاصرة في التجارة الدولية دار النسر الذهبي للطباعة – 2004م .
30. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم. الدار المصرية اللبنانية. الطبعة الثالثة. 1993 .

31. صالح صالحي – المنهج التنمو البديل في الاقتصاد الاسلامي – دار الفجر للنشر والتوزيع – الجزائر– 2006م .
32. الطيب علي عبد الرحمن – العولمة قدر أم إختيار – سلسلة الخرطوم عاصمة الثقافة العربية 2005م – الناشرون وزارة الثقافة والسياحة – الطابعون شركة كطابع السودان للعملة الموحدة الخرطوم – الطبعة الأولي يونيو 2006م .
33. عادل المهدي – التسويق الدولي في ظل عولمة الاسواق –القاهرة الدار اللبنانية المصرية – 2004م.
34. علي عبد الفتاح أبو شرار – الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات – دار المسيرة للنشر والتوزيع – الطبعة الولي 2007م .
35. علي عبد الوهاب نجا – التنمية الاقتصادية – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2006م .
36. علي ماهر خطاب: القياس والتقويم في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط7 (القاهرة: الأنجلو المصرية، 2008م.
37. فرج عبد العزيز فرج عزت – العلاقات الإقتصادية الدولية (الكتاب الأول)- بدون تاريخ وبدون دار طباعة .
38. كامل بكري – الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل – الدار الجامعية الاسكندرية 1996م
39. محمد سيد عابد، التجارة الدولية. مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية 2001م.
40. محمد شفيق – دراسات في التنمية الاقتصادية – دار الهناء – القاهرة – الاسكندرية - بدون تاريخ
41. محمد عاشور مهدي - الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا - مركز دراسات المستقبل، القاهرة- 1996م -
42. محمد عبد العزيز عجمية – التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – الدار الجامعية – الاسكندرية – 2008م
43. محمد محمود إبراهيم الديب - الجغرافيا السياسية منظور معاصر- مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة- 1982م

الرسائل الجامعية :

1- ابـراهيم الخضـر المـدني – أثـر منظمـة الكوميسـا علـي اداء السـلع السـودانية – بحـث مقـدم لنيـل درجـة الـدكتوراة فـي إدارة الاعمـال- جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا – 2008

2- أحمـد التجـاني صـالح - الإقتصـاد السـوداني بـين ضـرورة التأصـيل ومطلوبـات العولمـة ورقـة حـول (مواكبـة التجـارة السـودانية لمطلوبـات العولمـة) جامعـة أفريقيـا العالميـة مركـز البحوث والدراسات الإفريقية إصدارة رقم 47– 2004

3- صـالح الرقـب – اسـتاذ مشـارك بقسـم العقيـدة –كليـة اصـول الـدين الجامعـة الاسـلامية –بـين عالميـة الاسـلام والعولمـة بحـث مقـدم لمـؤتمر التربيـة الأول بعنـوان التربيـة فـي فلسـطين ومتغيرات العصر – 2004م

4- الطيـب أحمـد عبـد الجبـار –التكـتلات الإقليميـة وأثرهـا علـي تجـارة السـودان الخارجيـة – بحـث لنيـل درجـة الماجسـتير فـي الإقتصـاد – جامعـة السـودان للعلـوم والتكنولوجيـا - 2009م

5- فـوزي سـعيد المرضـي– الفاعليـة الاقتصـادية للتبـادل التجـاري بـين دول الامـارات العربيـة المتحـدة وجمهوريـة السـودان(2001-2006) – بحـث مقـدم لنيـل درجـة الماجسـتير فـي الاقتصاد - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا– 2009م

6- الهـادي محـد آدم– أثـر تنظـيم تجـارة الحـدود علـي تسـويق منتجـات قطـاع العمـال الصـغيرة والحرفيـة فـي السـودان (1994- 2004م) رسـالة دكتـوراة غيـر منشـورة – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا -2008

الاوراق والندوات والمؤتمرات :

1. احمـد سـيد أحمـد - وزارة التجـارة مـؤتمر التجـارة عبـر الحـدود والمنـاطق الحـرة فـي خدمـة الاقتصـاد الـوطني – ورقـة عمـل بعنـوان دور الرقـابي للهئيـة السـودانية للمواصـفات والمقـاييس فـي تجـارة الحـدود – وزارة التجـارة والشـركة السـودانية للمنـاطق والأسـواق الحـرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية – 2013
2. الأمانـة العامـة للتخطـيط الإسـتراتيجي ولايـة النيـل الأزرق – الخطـة الخمسـية 2012 – 2016م
3. الخارطـة الإسـتثمارية – ولايـة النيـل الأزرق – الإدارة العامـة للإسـتثمار والصـناعة - 2012

4. امـاني قنـدول - تقريـر لنقطـة التجـارة الخارجيـة حـول التكـتلات الاقتصـادية منظومـة الكوميسا والسودان - 2010
5. بشـير الجيلـي – وزارة التجـارة الخارجيـة ومركـز المعلومـات التجاريـة – المـؤتمر القـومي لتنمية الصادرات السودانية في الفترة من 9 -2 فبراير - 1992
6. بنـك السـودان– ورقـة دور بنـك السـودان فـي تفعيـل تجـارة الحـدود - مـؤتمر تجـارة الحـدود الخامس ببورتسودان– 2005 م
7. بنـك السـودان المركـزي الادارة العامـة للسياسـات والبحـوث والإحصـاء – إدارة البحـوث والتنميـة– مـؤتمر التجـارة عبـر الحـدود والمنـاطق الحـرة فـي خدمـة الاقتصـاد الـوطني – ورقـة عمـل بعنـوان دور الجهـاز المصـرفي فـي تنظـيم تجـارة الحـدود – وزارة التجـارة والشـركة السـودانية للمنـاطق والأسـواق الحـرة بالتعـاون مـع مؤسسـة ظـلال للتـدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية – مايو 2013م
8. جمهوريـة السـودان – وزارة التجـارة الخارجيـة – قـانون تنظـيم التجـارة الخارجيـة لسـنة 2009م.
9. جمهوريـة السـودان – وزارة التجـارة الخارجيـة – لائحـة تنظـيم تجـارة الحـدود لسـنة 2010م
10. د. حسـن بشـير محمـد نـور ورقـة منشـورة حـول أهميـة القـرن الإفريقـي للإقتصـاد السـوداني – مجلـة دراسـات جـوض النيـل – جامعـة النيلـين – العـدد الرابـع عشـر – المجلـد السابع -2012
11. د.حسن بشير محمد نور - ورقة حول تنمية المحلية ، المفهوم والخيارات – نقابة المهندسين الأردنين - الخرطوم – 2015
12. د. محمـد خيـري فقيـر خيـري – وزارة الماليـة والاقتصـاد - تقريـر عـن تجـارة الحـدود – 2011
13. د.يوسـف خمـيس أبـو رفـاس الإقتصـاد السـوداني بـين ضـرورة التأصـيل ومطلوبـات العولمـة ورقـة حـول (تجربـة السـودان مـع التكـتلات الاقليميـة تجربـة الكوميسـا) جامعـة أفريقيا العالمية مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدارة رقم 47 -2004
14. ريـم محمـد موسـي - معهـد البحـوث والدراسـات الإفريقيـة جامعـة افريقيـا العالميـة – مـؤتمر علاقـات السـودان بـدول الجـوار –ورقـة بعنـوان بروتوكـول تـأمين الحـدود ودوره فـي مسار علاقات السودان بكل من تشاد وإفريقيا الوسطي - 2013
15. السـوق المشـتركة لـدول شـرق وجنـوب افريقيـا (الكوميسـا) – وزارة التجـارة الخارجيـة - 2013

16. عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج - ورقة بحثية بعنوان توثيق علاقات السودان عبر شراكات إستراتيجية مع دول محيطه الإقليمى -جامعة أفريقيا العالمي - مركز البحوث والدراسات الإفريقية - مؤتمر علاقات السودان بدول الجوار–2011
17. عبد الباقي عيسي عبد الله– ورقة تجارة الحدود بالولايات الحدودية – المؤتمر الخامس لوزراء المالية بالولايات الحدودية– 2005م
18. عبد الباقي عيسي عبدالله– ورقة ولاية شمال كرفان – المؤتمر الرابع لوزراء مالية الولايات الحدودية – إدارة تجارة الحدود بالولاية – 2004م
19. عبد الحليم عبد المولي– ورقة إدارة تجارة الحدود - مؤتمر تجارة الحدود بولاية البحر الأحمر الخامس– 2005م
20. عبد المنعم أحمد الأمين - ورقة بعنوان تجارة الحدود الماضي – الحاضر المستقبل – وزارة المالية بولاية النيل الأزرق – أدراة التجارة وقسم الجودة – قسم التجارة الخارجية – 2001
21. علي جدو آدم - وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان الجمارك و تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية – 2013
22. النعمان عبدالله الطيب - وزارة التجارة مؤتمر التجارة عبر الحدود والمناطق الحرة في خدمة الاقتصاد الوطني – ورقة عمل بعنوان تجارة الحدود – وزارة التجارة والشركة السودانية للمناطق والأسواق الحرة بالتعاون مع مؤسسة ظلال للتدريب والإستشارات والخدمات الإعلامية – 2013.
23. ورقة عن تجارة الحدود – وزارة المالية – إدارة تجارة الحدود – 2006 م
24. وزارة التجارة الخارجية – وحدة منطقة التجارة الحرة العربية - 2004
25. وزارة التجارة الخارجية– تقرير عن تجارة الحدود – 2009
26. وزارة المالية بولاية النيل الأزرق - إدارة التجارة وضبط الجودة – ورقة حول آثار توقف تجارة الحدود– 2011 .
27. وزارة المالية والاقتصاد والتنمية البشرية بولاية النيل الأزرق– الإدارة العامة -2010

المصادر الإلكترونية والإنترنت :

1. منتدي ثانوية بو عقلة عبداالقادر تسابيت ادرار - - http://tsabit-lycee.yoo7.com/forum - الخميس 10 يناير 2013م الساعة 7:58 م مصدر إلكتروني

2. منتدي طلبة الجزائر - منشور بتاريخ 09-05-2009 - 20:42 - الخميس 28 /2013/2 م – الساعة 12:7 م - مصدر الكتروني
http://etudiantdz.net/vb/showthread.php?t=19904&p=100048&highlight=#post10004
4- الأمانة العامة لمجلس الوزراء – معلومات عن السودان - مصدر الكتروني
http://www.sudan.gov.sd/ar/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=39&Itemid=67
3. موقع مختصر الأخبار خريطة السودان تتغير بعد الإنفصال - مصدر إلكتروني - http://www.almokhtsar.com/node/453 الأحد – 23-6-1436
4. الموسوعة الحرة ويكيبيديا - مصدر الكتروني –
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%85%D9%88_%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A#.D8.A3.D9.87.D9.85.D9.8A.D8.A9_.D8.A7.D9.84.D8.AA.D9.86.D9.85.D9.8A.D8.A9_.D8.A7.D9.84.D8.A7.D9.82.D8.AA.D8.B5.D8.A7.D8.AF.D9.8A.D8.A9
5. 6- الموسوعة الحرة – جاتس http://ar.wikipedia.org/wiki مصدر إلكتروني
6. موسوعة ويكيبيديا الحرة: الحدود الهندسية،، مصدر الكتروني - http://ar.wikipedia.org/wiki
7. بابكر حامد النابر – 21-4-2012 - أثر اتفاقية الكوميسا علي الإقتصاد السوداني - مقالة منشورة في الإنترنت – - ركائز المعرفة للدراسات والبحوث - المصدر : http://rakaiz.org/index.php/component/k2/item/421- الساعة 13:22
8. د . أحمد العثيم -1 مايو 2010 - الكوميسا بين الواقع والمأمول- مقالة منشورة في الإنترنت- المصدر : Abouzied2010.mam9.com/t51-topic الباحث عن المعرفة- الساعة 4:14 am
9. ويكيبيديا – الموسوعة الحرة - مصدر الكتروني -
8%9D%86%9D%8A%8http://www.marefa.org/index.php/%D_-84%9D%88%9D%82%9D%86%9D%4B%8A_%D2B%8D%7A%8D%85%9D%82%9_%D
10. الموسوعة الحرة- مصدر الكتروني - -http://ar.wikipedia.org/wiki /

11 - ويكبيـــــــديا – الموســـــــوعة الحـــــــرة – مصـــــــدر الكترونـــــــي – %8D%83%9D%84%9D%7A%8http://ar.wikipedia.org/wiki/%D 83%9D%85%9D%1B

12 الموســـــــــــــــــوعة الحـــــــــــــــــرة – ويكبيـــــــــــــــــــــديا %9D%82%9D%84%9D%7A%8http://ar.wikipedia.org/wiki/%D 9D%7A%8D%28%AA_%8D%7A%8D%8A%8D%7A%8D%84 29%86%9D%7A%8AF%D%8D%88%9D%3B%8D%84%

13 /ar876842http://wikimapia.org/جوندار

14 24– بحـــــث عـــــن اثيوبيـــــا - منتـــــدي البحـــــوث العلميـــــة - والأدبيـــــة pm 12:55 -2012- july -.html396647.com/55http://forum.stop

15 https://www.marefa.org/index.phpابحـــث عـــن المعرفـــة – ولايـــة النيـــل الأزرق -19-مارس 2015

16 http://ar.wikipedia.org/wiki الموسوعة الحرة 1-12-2012م

17 مصدر الكتروني - الثقافات الإفريقية African- 21:33 at 2012 August 8 Cultureshttps://www.facebook.com/permalink.php?id= 255299747920763&story_fbid=243188072465264

18 مصـدر الكترونـي(جمهوريـة السـودان الوكالـة الوطنيـة لتـامين وتمويـل الصـادرات) دراسـة السـوق الإثيوبي : http://naife.org/EthiopianMarketStudy2013Nov.htm

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

استبانة

الأخ المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : معلومات بحثية

نرجو من سيادتكم التكرم بملء هذه الاستبانة ، علماً بأن الباحث يقوم بدراسة لنيل درجة الدكتوارة في الإقتصاد العام بعنوان (**أثر تجارة الحدود علي التنمية الإقتصادية الولائية) في الفترة من 2002 -2012م - دراسة حالة ولاية النيل الأزرق) .** حيث تشكل هذه الإستبانة جزءاًمهماً من هذه الدراسة .

ونرجو شاكرين التكرم بتعبئة جميع أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية ، ويلتزم الباحث بعدم إستخدام هذه البيانات إلا لغرض البحث العلمي فقط . ونشكركم علي حسن تعاونكم .

ولكم فائق التقدير علي تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة .

الباحث

حرم محمد بدوي محمد

0918228538

إرشادات تعبئة الاستبيان :

- علي المبحوث أن يقوم بالإجابة علي كل الأسئلة الموجودة في الإستبيان .
- تعتبر البيانات الأولية مهمة جداً .
- علي المبحوث ملاحظة كيفية الإجابة علي السؤال من خلال ماهو موضح :مثلاً ضع علامة (✓) .

القسم الأول :

أولاً : بيانات أولية :

1- النوع :

أ- ذكر ب- أنثي

2- العمر :

أ/ 1 -20 سنة ب/ 21 – 30 سنة ج/ 31 – 40 سنة

ج/ 41 – فأكثر

3- المستوي التعليمي :

أ/ أمي ب/ يقرأ ويكتب ج/ ثانوي د/ جامعي

هـ/ فوق الجامعي و/ أخري تذكر

4- الخبرة العملية :

أ/ أقل من 5 سنوات ب/ من 6-10 سنة

ج/ 11- 15 سنة د/ 16 سنة فأكثر

5- مستوي الدخل :

أ/ 100- 499 جنيه ب/ 500- 999 جنيه

ج/ 1000 – 1499 جنيه د/ 1500 -1999 جنيه

هـ/ 2000 فأكثر جنيه

ثانياً : بيانات عن نشاط تجارة الحدود :

1- كيف بدأت هذه المهنة وتعرفت عليها ؟

أ/ ورثتها من الأب والجد ب/ من الأصدقاء والأقارب

ج/ من وسائل الإعلام د/ أخري

القسم الثاني :

البيانات الأساسية :

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	كلما نشطت تجارة الحدود زادت التنمية.					
2	تنشيط الحركة التجارية بين الدول المجاورة يحقق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي .					
3	عدم وجود ملحقيات تجارية في دول الجوار يؤدي إلي ضعف تجارة الحدود .					
4	تجارة الحدود تنمي العلاقات بين السودان ودول الجوار					
5	تنمية تجارة الحدود تزيد من إيرادات الولاية .					
6	تساهم تجارة الحدود في تنمية وتطوير البنيات الأساسية في الولاية					
7	تحد تجارة الحدود الهجرة من الريف .					
8	تعمل تجارة الحدود علي تخفيض الطلب علي الدولار عبر آلية المقايضة .					
9	تجارة الحدود تؤدي إلي زيادة الرقعة المزروعة في الولاية .					
10	تجارة الحدود توفر سلع بأسعار أقل من السلع التي تصلها من المركز .					
11	تعمل تجارة الحدود علي سد الحاجات الطارئة من السلع المختلفة لفائدة الطرفين .					
12	تحصيل الرسوم الجمركية والضرائب من تجارة الحدود يساهم في زيادة الإيرادات الضريبية الولائية.					
13	تعمل تجارة الحدود علي تطوير وجودة السلع المحلية .					

الرقم	البيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
14	الإهتمام باوعية التخزين الجافة والمبردة يساهم في إنعاش تجارة الحدود .					
15	تجارة الحدود توفر فرص عمل متنوعة .					
16	تجارة الحدود تخلق مصدر دخل لسكان المناطق الحدودية .					
17	تجارة الحدود تحد من التهريب .					
18	الإهتمام بحصر السلع الصادرة والواردة يقلل من التهريب .					
19	التوسع في قيام نقاط عبور تجارة الحدود يحد من التهريب .					
20	إعتماد سلع الصادر والوارد من بنك السودان يعمل علي الإيفاء بالتنفيذ السليم .					
21	تنمية العلاقات السياسية بين دول الجوار يقلل من المهددات الأمنية والنزاعات الحدودية التي تعيق النشاط التجاري .					
22	بُعد المحطات الجمركية عند الحدود يشكل عبء علي الجمارك في الرقابة علي مرور وسائل النقل.					
23	سهولة الإجراءات وسرعتها في نقاط العبور يشجع علي تجارة الحدود .					
24	تجارة الحدود تؤدي إلي إستيراد سلع غير مرغوبة أو ضارة (كالكحول) .					
25	تجارة الحدود تؤدي إلي فقدان البلد لبعض إيرادات العملة الحرة بسبب المقايضة .					
26	تجارة الحدود تؤدي إلي إرتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في المناطق الحدودية .					

نشكركم علي حسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء وعناوين محكمي الدراسة :

الرقم	الإسم	العنوان
1	د. طارق الرشيد	كلية النصر التقنية
2	د.عبد الرازق حسن اسماعيل	جامعة النيل الأزرق
3	د. عماد جمعة رجب	جامعة النيل الأزرق
4	د. عبد العظيم سليمان المهل	جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا
5	د. عبد الحفيظ عبد الله التوم	جامعة النيل الأزرق
6	د. الطيب أحمد الطيب	جامعة النيل الأزرق
7	د. عبد اللطيف عبد الوهاب عباس	جامعة النيل الأزرق
8	عبد الباقي عيسي عبد الله	وزارة التجارة الخارجية الخرطوم
9	عبد المنعم الأمين	ادارة التجارة وضبط الجودة – وزارة المالية – النيل الأزرق
10	محمد عبد الشافع	مدير الإدارة العامة للتجارة والتعاون – ادارة التجارة وضبط الجودة – النيل الأزرق

ملحق رقم (3)

قانون تنظيم التجارة الخارجية لسنة 2009م

(17/2/2009)

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

اسم القانون

1- يسمى هذا القانون " قانون تنظيم التجارة الخارجية لسنة 2009 . "

إلغاء واستثناء

2 - يلغى من تاريخ العمل بهذا القانون ، قانون تنظيم التجارة لسنة 1994 على أن تظل جميع اللوائح والقواعد والأوامر الصادرة بموجبه صحيحة ونافذة إلى أن تلغى أو تعدلوفقاً لأحكام هذا القانون.

تفسير

3 - في هذا القانون ما لم يقتض السياق معنى أخر:

الوزير يقصد به الوزير المختص بالتجارة الخارجية .

الوزارة يقصد بها الوزارة المنوط بها التجارة الخارجية .

السلع يقصد بها جميع البضائع التي يتم فيها التبادل التجاري .

الحواجز الفنية يقصد بها الإجراءات التي تتخذ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة المضمنة في اتفاقية الحواجز التجارية لتحديد استيفاء الشروط والمعايير المطلوبة ،

التجارة الخارجية يقصد بها تجارة الصادر والوارد والعبور وتجارة الحدود .

الفصل الثاني

أهداف القانون

أهداف القانون

4- يهدف هذا القانون إلى تحقيق الآتي:

(أ) تطبيق حرية التجارة والمنافسة الحرة .

(ب) فتح الأسواق لتخفيض أو إلغاء الحواجز غير الفنية وحرية النفاذ إليها .

(ج) تشجيع انسياب السلع بصورة عادلة.

الفصل الثالث

أسس تنظيم التجارة الخارجية

الموجهات العامة لتحرير التجارة

5ـ تسعى الوزارة لتأكيد انسياب حركة التجارة على كافة المستويات عن طريق تيسير التبادل التجاري بما يحقق انسياب السلع والخدمات.

توفير البيانات المتعلقة بالنظم والقوانين والإجراءات التجارية

6ـ على الوزارة أن تعمل على توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالنظم والقوانين والإجراءات التجارية.

القواعد الأساسية للتجارة الدولية واستثناءاتها :

7ـ يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير المختص أن يوجه بتطبيق الاستثناءات الآتية من قواعد منظمة التجارة العالمية :

(أ) الاستثناءات على مبدأ الدولة الأولى بالرعاية .

(ب) الاستثناءات على مبدأ المعاملة الوطنية .

(ج) أى استثناءات على الرسوم والضرائب الأخرى .

(د) أى استثناءات على القيود الكمية على الواردات .

الفصل الرابع

الاستيراد والتصدير

تنظيم الاستيراد والتصدير

8- يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية الوزير:

(أ) اتخاذ أي إجراءات لتنظيم الإستيراد أو التصدير في إطار مرونة قواعد منظمة التجارة العالمية لمعالجة إختلالات ميزان المدفوعات أو إتخاذ أي أنظمة وقائية لحماية الإنتاج الوطني من زيادة طارئة في حجم الواردات أو معالجة أي ممارسات تجارية غير عادلة .

(ب) إتخاذ أي إجراءات على هذى الاستثناءات العامة أو إستثناءات الأمن القومي الوارد في قواعد منظمة التجارة العالمية .

(ج) تحديد سلع تجارة الحدود وتسهيل تجارة العبور .

(د) تطبيق أنظمة الاستيراد والتصدير التلقائي على أي سلعة أو مجموعة من السلع ومن آن إلى آخر كما هي مقررة في قواعد منظمة التجارة العالمية.

الأمن الغذائي

9ـ يقدم الوزير تقريراً للمجلس عن أوضاع الأمن الغذائى ، ويوصي بالإجراءات اللازمة للأمن الغذائى والسلع الضرورية للمستهلك.

تجارة الحدود

10ـ مع مراعاة أحكام الإتفاقيات والبرتوكولات الخاصة بتجارة الحدود يجوز للوزير بالتشاور مع وزراء المالية والاقتصاد الوطنى ، الصناعة ، الثروة الحيوانية والسمكية والوالى المعنى وبنك

السودان المركزى وضع السياسات التي تساعد على تنظيم تجارة الحدود بين الولاية المعنية والدولة أو الدول الأجنبية المجاورة لها على أن تختص حكومة الولاية بالتنفيذ.

إعلان سياسات الصادر والوارد

11ـ على الوزارة أن تعلن بصورة دورية في الجريدة الرسمية للدولة سياسات الصادر والوارد أو أي تعديلات تطرأ عليها.

الفصل الخامس

إقامة المعارض والترويج للصادرات

12- في سبيل الترويج للصادرات يجوز للوزارة أن:

(أ) تضع الخطط لإقامة المعارض الخارجية والداخلية بالتنسيق مع الولايات .

(ب) تشجع وتستقطب القطاع الخاص لإقامة المعارض في الداخل والخارج . [1]

سلطة إصدار اللوائح

13. يجوز للوزير أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

2- لائحة تنظيم تجارة الحدود لعام 2010م :

عملاً بأحكام المادة (13) من قانون تنظيم التجارة الخارجية لسنة 2009م أصدر وزير التجارة الخارجية اللائحة الآتي نصها :

إسم اللائحة وبدء العمل بها

1- تسمي هذه اللائحة (لأئحة تنظيم تجارة الحدود لعام 2010م) ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

إلغاء

2- تلغي لائحة تنظيم تجارة الحدود لسنة 1999م .

تفسير

3- في هذه اللائحة مالم يقتض السياق معني آخر تكون للكلمات والعبارات الآتية ذات المعاني المبينة أمام كل منها :

الولاية : يقصد بها الولاية الحدودية لدولة أو دول مجاورة للسودان مع إستثناء ولاية شمال كردفان من المتاخمة .

القانون : يقصد به قانون تنظيم التجارة الخارجية لسنة 2009م .

القوائم : يقصد بها القوائم التي تحدد سلع الصادر والوارد المسموح بها للتعامل بين الولاية الحدودية والدول المجاورة والتي تحدد سنوياً .

[1] - جمهورية السودان – وزارة التجارة الخارجية – قانون تنظيم التجارة الخارجية لسنة 2009م .

الأهداف : يقصد بها الهدف الكلي المحدد كمبلغ للقوائم المتفق عليها .

الوزارة : يقصد بها وزارة التجارة الخارجية .

الوزير : يقصد به وزير التجارة الخارجية .

إنشاء إدارة تجارة الحدود والإشراف عليها

4- أ/ تنشأ في كل ولاية حدودية إدارة لتجارة الحدود (تسمي إدارة تجارة الحدود بالولاية) .

ب/تخضع الوزارة لإشراف الوزير المختص بالولاية وفقاً للتعاون والتنسق مع الوزير .

سلطات ومهام إدارة تجارة الحدود الولائية

5- تكون لكل إدارة تجارة حدود بالولاية السلطات الآتية :

أ/ توزيع الأهداف الكلية علي المتعاملين المسجلين بسجل تجارة الحدود وفقاً للضوابط الملحقة بهذه اللائحة والسياسة التي تقرها الوزارة .

ب/ تجديد إستمارات الصادر والوارد بعد إنتهاء مدة سريناها في حالة عدم التنفيذ لعام يجوز تجديد تلك الإستمارات لفترة لا تتعدي الثلاثة أشهر من تاريخ إنتهاء الإتفاق بالتنسيق مع بنك السودان .

ج/ إتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن بنك السودان من إسترداد عائد الصادر .

د/ إستخراج إستمارات الصادر والوارد .

هـ/ القيام بالإجراءات الأولية لتسجيل وتحديد سجل تجارة الحدود ولائياً وفق الأوامر الصادرة من الوزارة بالتنسيق مع مكتب وزارة التجارة الخارجية بالولاية .

و/ إنشاء آلية من مكتب التجارة الخارجية بالولاية – إدارة الجمارك ، بنك السودان ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية بالولاية لإنسياب المعلومات وإزالة المعوقات لتجارة الحدود .

ز/ إعداد مقترحات الأهداف والقوائم السلعية السنوية في شكل قوائم بغرض الموافقة عليها بواسطة الوزارة .

أهداف تجارة الحدود

6- أ- تعتمد الوزارة الأهداف والقوائم السلعية كل عام بالتشاور مع الولاية المعنية بتجارة الحدود لتحديد الهدف الكلي والسلع القابلة للتصدير والإستيراد وفق إمكانيات وإحتياجات الولاية ليتم إعتماد تلك الأهداف والقوائم في شكلها النهائي بالإتفاق بين الوزير والوالي أو الوزير الولائي المختص .

ب- يراعي عند إعداد القوائم السلع التركيز علي إنتاج الولاية من السلع الواعدة لفتح أسواق لها عبر تجارة الحدود .

ج – تعد القوائم السلعية وفق النموذج المصدق .

ضوابط ممارسة تجارة الحدود

7- أ/ تلتــزم إدارة تجــارة الحــدود بالولايــة بقــوائم الســلع (أ) و (ب) والأســعار المحــددة بهــا والأهداف الكلية .

ب/ تلتــزم إدارة تجــارة الحــدود بالقائمــة (ج) الخاصــة بالســلع المســتبعدة والمحظــورة إســتيرادها وتصــديرها بموجــب قــرارات وزاريــة عامــة كمــا تلتــزم بضــوابط إســتخراج إســتمارتي الصــادر والــوارد لتجارة الحدود وفقاً للجداول المرفقة .

أحكام عامة

8- يجوز للوزير إستثناء الولاية غير الحدودية في التعامل مع دولة غير مجاورة لها .[1]

[1]- جمهورية السودان (2010م) – وزارة التجارة الخارجية – لائحة تنظيم تجارة الحدود لسنة

ملحق رقم (4)

خريطة ولاية النيل الأزرق:

الملحق رقم (5)

خريطة ولاية النيل الأزرق

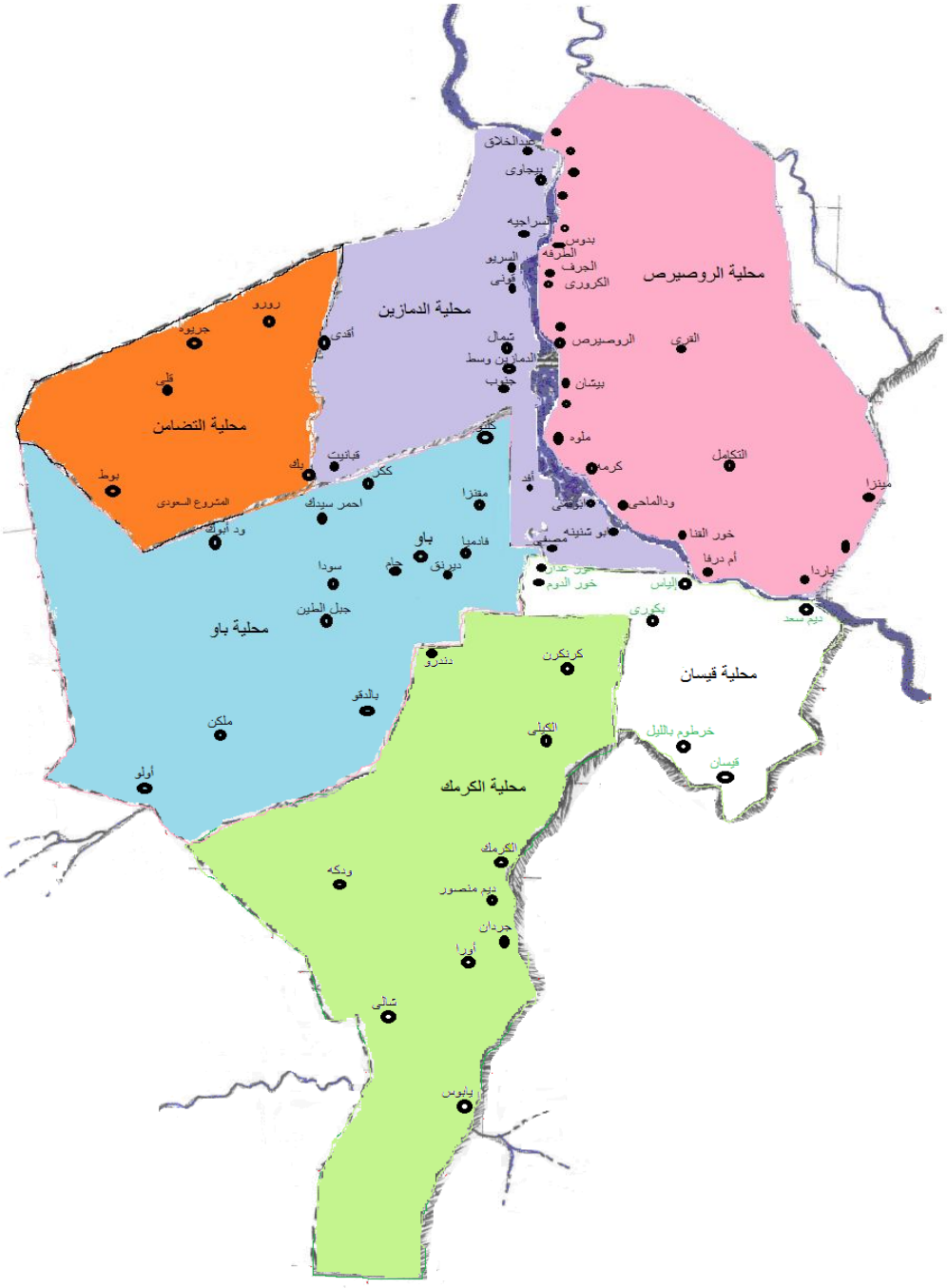

المصدر : ويكيبيديا – الموسوعة الحرة

لملحق رقم (6)

المصدر : ويكيبيديا – الموسوعة الحرة

ملحق رقم (7)

جمهورية السودان الديمقراطية قبل الانفصال

المصدر : موقع forums.selze.net